التطور الاقتصادي

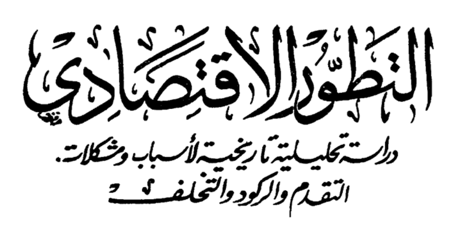
الدكتور حسين عمر

دار الفكر العربي



التطور الاقتصادى

الدكتور حسين عمر



الطبعة الأولى
١٩٨٨

ملتزم الطبع والنشر
دار الفكر العربي
ص.ب ١٣٠ — ت : ٧٦٠٥٢٣
١١ شارع جواد حسنى بالقاهرة



تقديم

لقد كان علم الاقتصاد ، الى عهد غير بعيد ، خلوا من الدراسة التحليلية لتطور المجتمع الاقتصادى ، بيد أن هذه الدراسة قد أصبحت ، فى الآونة الأخيرة ، جزءا لا يتجزأ من علم الاقتصاد الحديث وفرعا جديدا من فروعه ذات الأهمية النظرية والعملية . ولقد حدا بنا ذلك الى أن نساير هذا الاتجاه الفكرى الحديث ، ونقدم الى قراء المكتبة العربية بحثا فريدا من نوعه فى نظرية التطور الاقتصادى ، يتضمن دراسة شاملة للمشكلات العملية التى تنتاب المجتمعات الاقتصادية فى مراحل تطورها .

وفى هذا الضوء ، فان مجال هذا البحث يدور ، بوجه عام ، حول ثلاث مشكلات رئيسية : المشكلة الأولى وتتضمن دراسة الظروف التى يمكن فى ظلها أن يتحقق التقدم الاقتصادى فى مجتمع راكد ، أما المشكلة الثانية فتتناول السياسات التى تؤدى الى بناء ودعم هذا التقدم المنشود فى مجتمع تهيأت له الظروف التى يمكن فى ظلها تحقيقه والاسراع به ، وأما المشكلة الثالثة فتتناول فكرة النضج الاقتصادى فى المجتمعات التى بلغت ذروة التقدم اقتصاديا .

ولكن لماذا نولى هذه الدراسة الحديثة لمشكلات التطور الاقتصادى هذه الأهمية البالغة فى الوقت الحاضر ؟ اننا لو عدنا قليلا الى الوراء ، لتذكرنا عام ١٩٢٩ باكورة فترة « الكساد العظيم » وما صاحبه من ركود مزمن وبطالة عمالية على أوسع نطاق . لقد تساءل الناس عامة عما دعا الى هذا الركود

الاقتصادى فى المجتمعات الصناعية المتقدمة • كما تساءل الناس فى المجتمعات المتخلفة اقتصاديا عما دعا الى أن يكون الركود والتخلف الاقتصادى سمة من سماتها البارزة • بعبـــارة أخرى فقد تساءل الناس عن العوامل المؤدية الى الركود والى التقدم الاقتصادى ، فاذا ما اضطلع الاقتصادى بمهمة الاجابة عن هذا التساؤل من كل جانب ، فلا بد أنه يحاول ، بطبيعة الحال ، بناء نظرية للتطــور الاقتصـــادى تفسر مشــكلات الدول فى مختلف مراحل تطــورها الاقتصـــادى • وهذا فى الواقع هو الهدف الذى نرمى اليــه من تقديم بحثنا الجديد فى هذا الكتاب الذى بين يدى القارىء •

لقد بدأنا الجزء الأول من الكتاب بعرض النظريات القديمة والحديثة فى التطور الاقتصادى ، متضمنة البحث فى المشكلة الثالثــة المتعلقة بأسباب نمو الثروة فى المجتمعات الناهضة وعوامل الركود فيها عندما تصل الى مرحلة النضج الاقتصادى • ومن هنا فاننا نناقش ، فى فصول هذا الجزء الأول ، مختلف آراء الكتاب التقليديين فى الثروة وأسبابها ، ثم فكرة الضمان الاجتماعى فى تعارضه مع التقدم الاقتصادى ، ثم التنظيمات النقابية والقيود الاحتكارية فى علاقتها بحركة التقدم فى الدول الصـــناعية ، ثم نظـــرية الركود المزمن فى المجتمعات المتقدمة التى تبلغ مرحلة النضج الاقتصادى ، وأخيرا ظاهرة الركود التضخمى التى شاعت فى هذه المجتمعات فى الآونة الأخيرة ، وانطوت على صعوبات عملية بالغة الأهمية فى رسم السياسات الكفيلة بالقضاء على هذه الظاهرة التى لم تكن مألوفة أو معروفة فى التاريخ الاقتصادى قبل حقبة السبعينيات • وعلى ذلك فاننا نكون قد تعرضنا للمشكلة التى تتناول أوضاع الاقتصاديات المتقـــدمة وما ينتابها من عوائق فى انطلاقها نحو التقدم الاقتصادى المطرد •

أما الجزء الثانى من الكتاب فيتناول الاقتصـــاديات المتخلفة وما ينتابها هى الأخرى من عوائق تبقى عليها فى أوضاع التخلف • كما يتناول السياسات الكفيلة بالتغلب على هذه العوائق ، والانطلاق بالاقتصاد المتخلف نحو التقدم

الاقتصادى بخطى سريعة ، وبذلك نكون قد ناقشنا المشكلات الثلاث التى تدور حولها نظرية التطور الاقتصادى . ثم أنهينا هذا الجزء بمناقشة أسباب وآثار « النكسة الانمائية » التى أصابت الدول الآخذة فى النمو فى عقد الثمانينيات .

واننى اذ أقدم هذا البحث ، فاننى آمل أن يحقق الفائدة المرجوة منه لطلاب الاقتصـاد والمتخصصين والقراء عامة ، والله أسـأل أن يسـدد خطانا وهو ولى التوفيق .

٢١ سبتمبر ١٩٨٧.

المؤلف

د. حسـين عمر

أستاذ الاقتصاد بجامعتى القاهرة والأزهر

وجامعة الملك عبد العزيز بالمملكة العربية السعودية (سابقا)

خبير اقتصـادى

المقـــدّمة

لا ريب أن هناك مجموعة من الحقائق يمكن وصفها بأنها حقائق أو ظواهر اقتصادية ، وداخل هذه المجموعة نجد أشـــكالا ثلاثة من النشاط الانسانى : الانتـــاج والاستهلاك والتبادل • ويكون التبادل الشطر الأكبر من الظواهر الاقتصادية التى يتعرض لها التحليل الاقتصــــادى ، كما تظهر لنا فى مختلف عمليات التبادل كميات اقتصادية ، وهى أيضا الهدف الرئيسى للبحث الاقتصادى، فلا يكفى أن يلاحظ الاقتصاديون أن هناك انتاجا واستهلاكا وتبادلا ، بل انهم يولون بحثهم أيضا نحو الكميات المنتجة والمستهلكة والمتبادلة • غير أن التحليل الاقتصادى يهدف أيضا ـ بالاضافة الى بحث الظواهر والكميات الاقتصادية ـ الى بحث الهيئات والمنظمات الاقتصـادية التى تشرف أو تهيمن على النشاط الاقتصادى • اذ يقوم الأفراد عادة بالنشـــاط الانسانى ، ولكن بالانابة عن مجمـوعات أخرى من الأفراد أو الهيئـات ، فالأسر والمؤسسات والشركات والدولة هى المنظمات أو الهيئات أو الكائنات الاقتصـــادية التى يتولى بعض الأفراد نيابة عنها مختلف العمليات الاقتصادية • ومن ثم فان دراسة السلوك الاقتصادى لهذه الكائنات الاقتصادية يكون جزءا كبيرا من التحليل الاقتصادى•

وفى ضوء ما تقـــدم ، نجد أن مجال الدراسة الاقتصــــادية أو التحليل الاقتصادى هو البحث فى الظواهر والكميات والكائنات الاقتصادية ، والبحث فى هذه الظواهر يتناول . فى أساسه ، مشكلة الندرة والاختيار ـ ندرة الموارد والاختيار بين مختلف الاستعمالات البديلة لها ـ وهى طابع الحياة الاقتصادية فى شتى نواحيها ، فاذا كان هذا هو مجال الدراسة الاقتصــادية ، فما مهمة التحليل الاقتصادى ؟ ان الغرض الرئيسى من أية دراسة تحليلية هو الوصول الى مجموعة من المبادىء يمكن معها اختيار وتفسير الحقائق التى تقـــع تحت

أبصـــارنا فى محيط النشاط الانسانى ، وبحث العــلاقات القائمة بين مختلف الظواهر ، وتتبع نتائجها وآثارها • بعبــارة أخرى فان المهمة الأولى للتحليل الاقتصادى هى تزويدنا بمجموعة من المبادىء والنظريات التى تفسر وتشرح الظواهر والكميات الاقتصادية • أما المهمة الثانية للتحليل الاقتصادى ــ وهى التى تعنينا هنا فى مجال هذا البحث ــ فهى تزويدنا بمجموعة من المبادىء العامة وبنظام منطقى سليم يمكننا تطبيقه لتفسير وتحليل المشكلات الاقتصادية فى كل مكان وزمان • ولو أن علم الاقتصاد يشير ، فى العادة ، الى المجتمع الرأسمالى الحر والى مشكلات الرأسمالية ، الا أنه من الممكن تطبيق مبادئه الأساسية على مختلف المجتمعات الانسانية ، فالاقتصاد ، اذن ، هو علم تطبيقى يبحث ، أيضا ، فى طبائع المشكلات التى تنتاب الحياة الاقتصادية •

بيد أن وضع أية نظرية اقتصـــادية ينطوى ، فى الواقع ، على اختيـــار الاقتصاديين النظريين لبعض الحقائق الاقتصادية التى تعنيهم فى مجال البحث العلمى ، واستبعاد ما عداها ، واعتبارها فروضا أساسية للنظرية الاقتصادية لا بد أن تصل بهم الى نتائج معينة تستند الى المنطق السليم • وقد تتمشى هذه الفروض مع الحقائق المشاهدة فى صميم الحياة ، وقد تبعد عنها كثيرا ، بل وقد تدخل ضمن هذه الحقائق المشاهدة تلك الحقائق الى استبعدها الاقتصاديون النظريون من فروض النظرية الاقتصـــادية ــ سواء أكانت هــذه الحقــائق اقتصادية أم غير اقتصادية • وجملة القول فقد يتعذر تطبيق النظرية الاقتصادية بطريقة تلقائية فى حل المشكلات العملية ، دون أخذ كثير من الاعتبارات الأخرى فى الحسبان • وهنا قد يقع الاقتصادى التطبيقى فى خطأ الاعتماد على تفكيره الخاص البدهى ، حول هذه الاعتبارات الأخرى ، فى محاولته لحل المشـــكلات الاقتصادية التطبيقية ، بدلا من اعتماده على نظرية اقتصادية أوســـع نطاقا من النظرية الاقتصادية فى وضعها الراهن ــ نظرية تجمع ، فى واقع الأمر ، بين الدراسة الاقتصادية والدراسات الاجتماعية الأخرى •

ويبذل بعض الاقتصاديين المعاصرين جهودا صادقة فى تجنب تلك الأخطاء ؛ ويحاولون بناء نظرية اقتصادية يمكن استخدامها كأداة تحليلية جديدة فى حل كثير من المشكلات العملية على أسس علمية صحيحة . ويصف ووكر هذه النظرية بأنها بمثابة توسع فى الدراسة التقليدية للنظرية الاقتصادية ، أو مساهمة فى وضع نظرية اقتصادية جديدة تجمع بين الاقتصاد كفرع من مجموعة العلوم الاجتماعية وبين الفروع الأخرى لهذه المجموعة [1] . غير أن ما يعنينا هنا حقا هو ما اذا كانت هذه النظرية تساعد فى أن نعبر تلك الهوة التى تفصل بين النظرية الاقتصادية وبين السياسة الاقتصادية .

١ مجال دراسة نظرية التطور

وهذا الوضع الجديد للنظرية الاقتصادية — كما ينادى به ووكر — يتضمن ، بطبيعة الحال ، المساهمة فى بناء نظرية للتطور الاقتصادى ، تستهدف دراسة واقعية للتغيرات فى مدلولات النظرية الاقتصادية ، وهى تلك الظروف أو المعطيات التى تأخذها النظرية الاقتصادية على علاتها ، وتعتبر فروضا أساسية ليس من اختصاص الاقتصاديين النظريين البحث فى تغيراتها ؛ أو فى أسباب وعوامل هذه التغيرات على مدار الزمن ، أو فى آثار هذه التغيرات على النظام الاقتصادى فى مجموعه — ونعنى بهذا النظام مجموعة المتغيرات الاقتصادية فى صورها المختلفة [2] .

---

(1) E. R. Walker, " From Economic Theory to Policy ".

(٢) لقد أشرنا ، من قبل ، الى ان مجال الدراسة الاقتصادية هو البحث فى الكميات الاقتصادية — فضلا عن الظواهر والمؤسسات الاقتصادية — ولما كانت هذه الكميات عرضة للتغير على مدار الزمن ، فاننا نسميها ايضا « المتغيرات الاقتصادية » .

ولنبحث ، أولا ، فى المعانى التى تتضمنها هذه النظرية التقليدية للتطور الاقتصـــادى . ان نظرية التطور ــ فى رأى ووكر ــ تتكون هى الأخرى من مجموعة من الفروض ، ومن نظام منطقى سليم ينبنى عليها ، مؤديا الى نتائج معينة ذات مغزى اقتصادى ، وهى فى وضعها هذا لا تختلف ، فى شىء ، عن النظرية الاقتصـــادية التى تتوافر على بحث ودراسة أحوال السوق وظاهرة الأثمان . أما الفرق بين نظرية السوق ونظرية التطور فهو أنه بينما نختـــار فروضنا فى دراســـة نظرية السوق ، ونوجه تحليلنا لغرض الوصول الى نتـــائج منطقية حول سلوك الأسواق المختلفــة فى ظل مختلف الظروف ، فان فروض نظرية التطور وتحليلها انما يتجه صوب الوصول الى نتائج منطقية أخرى حول التغيرات التى تتعرض لها مدلولات نظرية السوق ، وهى المدلولات الابتدائية التى تكون الفروض الأساسية لهــذه النظرية ــ وهى تلك الفــروض التى نأخذها على علاتها .

ومن ثم فان « نظرية التطور الاقتصادى » ، فى صورتها التقليدية ، تعتبر عن دراســـة نظرية للتغـيرات التى تطرأ على المدلولات الابتدائية للنظـرية الاقتصادية فى وضعها الراهن.بيد أن بعض الاقتصاديين قد يأخذ هذه العبارة على أنها تتناول تلك التعديلات التى تطرأ على السوق عبر الزمن ، نتيجة للتغيرات فى المدلولات الابتدائية لنظرية السوق . ومن هنـــا ندرك الفرق بين التحليل القـــائم على « اقتصـــاديات السكون » (الاقتصـــاد الاســـتاتيكى) وعلى « اقتصاديات الحركة » (الاقتصـــاد الديناميكى) . ومع ذلك فقد يمكن أن تكون نظرية التطور الاقتصادى بمثابة دراسة شـــاملة للتغيرات فى مدلولات النظرية الاقتصادية والتغيرات التى تطرأ على المتغيرات الاقتصـــادية نتيجة للتغير فى هذه المدلولات . وعلى ذلك فان مهمة الاقتصاديين النظريين المشتغلين بدراسة التطور الاقتصادى هى أن يضعوا نظرية قد تساعد رجل الاقتصـــاد التطبيقى على الحصول على معـــلومات كافية عن تغـيرات هـــذه المدلولات الاقتصادية . وبعبارة أخرى فلا بد لهؤلاء الاقتصاديين النظريين أن يتطلعوا

الى ادخال هذه المدلولات فى نطاق النظام الاقتصادى نفسه [1] .

وعلينا الآن أن نبحث ، فى وضوح ، عن مدى امكان وضـع نظرية جديدة للتطور الاقتصادى ، تتضمن الدراسات الثلاث الآتية :

١. أسباب التغيرات فى مدلولات النظرية الاقتصادية .

٢. التغير فى المتغيرات الاقتصـادية ، على مدار الوقت ، نتيجة للتغير فى هذه المدلولات .

٣. التغـير فى مدلولات النظرية الاقتصـادية نتيجة للتغـير فى المتغـيرات الاقتصادية .

٢ النظرة السلبية لنظرية التطور عند روبنز

ووجهة نظر روبنز ، فى هذا الصدد ، معروفة لدينا تمام المعرفة ، اذ يقول : « ليس من الممكن أن يمتد نطاق دراسـة النظرية الاقتصـادية ، بتعميماتها المعروفة ، بحيث تتناول أيضا التغيرات فى المدلولات الاقتصادية . لقد رأينـا فى أى معنى يمكن لنا أن ندرك ما تنطوى عليه دراسة الاقتصاد « الديناميكى »، أى تحليل المجرى الذى يمر فيه النظام الاقتصادى على مدار الوقت ، على النحو الذى يمكن معـه أن يتعدل ويتكيف نتيجة لوجود مدلولات أو ظروف معينة . فهل يمكننا ، مثـلا ، أن نتوسع فى أداتنا التحليلية ، بحيث نصـبح قادرين على التنبؤ بالتغيرات التى تطرأ على هذه المدلولات أو الظروف المعينة ؟ وقصارى القول : هل يمكننا أن نضع نظرية كاملة للتطور الاقتصادى ؟ » .

---

(١) تسمى ، ايضا ، هذه المدلولات الاقتصادية Data بالعوامل الخارجية Exogenous Factors أو الظروف الخارجية External Conditions ، وهى — كما أشرنا — العوامل او الظروف او المعطيات التى تخرج عن نطاق النظام الاقتصادى بمتغيراته المعروفة فى النظرية الاقتصادية .

وبعد ما ألقى روبنز نظرة فاحصة على بعض الأنواع الرئيسية من مدلولات النظرية الاقتصادية ، استخلص النتيجة الهامة الآتية : وهى أنه لايحتمل — بأدواتنا التحليلية المعروفة — أن نستدل على أسباب التغـيرات فى هذه المدلولات • ويستطرد روبنز قائلا : « وفى التحليل الأخير ، بينما تدلنا دراسة علم الاقتصاد على مجال يتوافر على دراسة القوانين الاقتصـادية وعلى ضرورات لا بد أن يسير عليها الانسان فى سلوكه الاقتصادى ، فانها تدلنا أيضـا على مجال ليس فيه من قانون أو ضرورة • وليس من شأننا أن نتعرض بالبحث لهذا المجال الأخير ، بل كل ما نود ذكره ، فى هذا الصدد ، هو أنه من وجهـة نظر الدراسة الاقتصادية على الأقل ، فهناك تغيرات معينـة يجب أن نأخذها على اعتبار أنها مدلولات نهائية » (1) •

غير أن هذا الموقف السلبى الذى يقفه روبنز من نظرية التطـور يجب ألا يحول بين النظريين المعاصرين وبين تفسير مدلولات النظرية الاقتصـادية تفسيرا أعم وأوفى • وكل ما يمكن أن يتضمنه هذا التعليق السابق على نظرية التطـور ، من جانب روبنز ، هو أن الدراسة الاقتصـادية تفترض ظروفا أو مدلولات معينة وتأخذها على علاتها ، فلا تحاول هذه الدراسة الا أن تتعمق فى بحث التعديلات السوقية المترتبة على هذه المدلولات أو التغيرات التى تطرأ عليها على مدار الوقت ، وهى تلك التى نسميها بدراسة الاقتصاد « الديناميكى » ، تمييزا لها عن دراسة الاقتصـاد « الاستاتيكى » التى تفترض ثبـات هذه

---

(1) In Robbins' Words : « In the last analysis, the study of Economics, While it shows us a region of economic laws, of necessities to which human action is subject, shows us, too, a region in which no such necessities operate. This is not to say that within that region there is no necessity. Into that question we make no enquiry, it is only to say that from its point of view at least, there are certain things which must be taken as ultimate data ».

C. F. Lionel Robbins, « An Essay on the Nature and Significance of Economic Science, Second Edition, London, 1949, p. 131.

المدلولات ، ولا تأخذ عنصر الوقت فى الاعتبار • ومع أن الدراسة الاقتصـادية بشـقيها ـ الاستاتيكية والديناميكية ـ لا تشرح المدلولات الاقتصـادية ، ولا تفسر أسباب التغيرات التى تطرأ عليها ، بل تأخذها على علاتها دون بحث أو نقاش ، فليس معنى ذلك أنه لن تكون ثمة تفسيرات معينة لهذه التغيرات • أو بعبارة أخرى فان علم الاقتصاد لا يحاول الى الآن أن يضع نظرية من شأنها أن تتعرض للبحث فى مثل هذه التفسيرات ، طالما أنه لا يتوافر الا على دراسة آثار التغيرات فى مدلولات النظرية الاقتصادية على المتغيرات الاقتصادية داخل النظام الاقتصادى • ومع ذلك فلا تزال هنـاك مسألة على جانب كبـير من الأهمية ، وهى ايجاد تفسير قائم على أساس من التحليل العلمى لهذه المدلولات وأسباب وعوامل تغيرها ، سواء أكانت عوامل اقتصادية أم غير اقتصادية •

٣ أنواع مدلولات النظريع الاقتصادية التقليدية

وخليق بنا ، فى هذه المرحلة الأولية من مراحل البحث ، أن نأخذ ، أولا ، فكرة واضحة عما يمكن اعتباره فى عداد مدلولات النظرية الاقتصادية • ويزودنا فرانكلين نايت بقائمة عدد فيها أنواع المدلولات التى قد يكون تغيرها أو احتمال تغيرها موضوعا للدراسة النظرية [١] ، وهى على النحو الآتى :

١• السكان : عددهم وتكوينهم •

٢• ميول وأذواق الناس •

٣• مقادير وأنواع الطاقة الانتاجية الموجودة فى المجتمع •

٤• كيفية توزيع ملكية الموارد الانتاجية على أفراد المجتمع •

٥• التوزيع الجغرافى للناس والأشياء •

---

(1) See F. H. Knight, « Risk, Uncertainty and Profit », p. 147.

٦• مستوى الفنون : ويدخل ضمن هذا المدلول العلم والتعليم والمعرفة الفنية والتنظيم الاجتماعى الخ •

هذه هى المتغيرات المستقلة ، أو مدلولات النظرية الاقتصادية التى تؤثر التغيرات فيها على الهيكل الاقتصادى الذى نتوافر على دراسته • أما المتغيرات التابعة فهى نتائج العمليات المختلفة داخل النظام الاقتصادى ، وتختلف باختلاف ما يحتويه ، فعلا ، كل مدلول من مدلولات النظرية الاقتصادية • وبيان هذه المتغيرات فيما يلى :

١• أسعار السلع النهائية والخدمات •

٢• أسعار الخدمات الانتاجية •

٣• تخصيص الموارد الانتاجية لمختلف المشروعات فى كل صناعة أو نشاط اقتصادى •

٤• توزيع المنتجات النهائية على من يمتلكون موارد الانتاج •

ويجب ألا ينصرف الذهن الى أن نظرية التطور هى نظرية جديدة على الدراسة الاقتصادية • لنضرب مثلا « بالديناميكية » الاقتصادية ، كما نعرفها فى النموذج التقليدى ، ففى عالم له تاريخ ماض قد نجد أن بعض الأسعار هى نتيجة لظروف معينة سابقة على تحديد هذه الأسعار • بيد أنه يمكن اعتبار هذه الأسعار نفسها بمثابة مدلول اقتصادى للعمليات الاقتصادية التالية [١] ،

---

(١) لقد فرقنا بين المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة ، كما ذكرنا ان المدلولات الستة النظرية الاقتصادية التى عددها الأستاذ نايت هى فى عداد المتغيرات المستقلة . غير ان المتغيرات التابعة (الأسعار مثلا) فى فترة زمنية معينة قد تصبح متغيرات مستقلة لفترة زمنية لاحقة . وعلى ذلك يمكن تقسيم المتغيرات المستقلة فى التحليل الديناميكى الى انواع ثلاثة : (١) مدلولات Data (٢) ظروف ابتدائية Initial Conditions ومن الأمثلة على ذلك تحول بعض المتغيرات التابعة الى متغيرات مستقلة (٣) ثوابت او معاملات اقتصادية Parameters ، ومن الأمثلة على ذلك الميل الى الاستهلاك والى الادخار والى الاستيراد الخ .

وبعبارة أخرى فان المتغيرات الاقتصادية التابعة فى الوقت الحاضر تصبح متغيرات مستقلة فى المستقبل ، وذلك داخل النظام الاقتصادى [1] .

٤ نظرية التطور نظرية « ديناميكية »

كما نذكر ، أيضا ، فى هذا الصدد ، التحليل طويل المدى ، المنسوب الى الاقتصادى الانجليزى ألفرد مارشال ، ويتسم هذا التحليل بأنه يسمح لعنصر الوقت بأن يؤخذ فى الاعتبار ، حتى يمكن للتغيرات فى المدلولات أن تعمل عملها فى احداث التعديلات السوقية على مدار الوقت . ونحن نجد ، فى الواقع ، أن تحليل مارشال لا يأخذ فى الاعتبار التغيرات فى الأسعار على مدار الوقت فحسب ، بل يأخذ فى الحسبان أيضا تلك التغيرات التى تطرأ على أحد مدلولات النظرية الاقتصادية — وهو مستوى المعرفة الفنية — كنتيجة للتوسع فى حجم الوحدة الانتاجية أو انكماشها فى المدى الطويل .

وأخيرا فاننا نعبر عن التحليل الديناميكى ، بوجه عام ، اما فى شكل تحليل للفترة ، واما فى شكل تحليل ينطوى على دراسة معدلات التغير فى الوحدات الزمنية . وتساعدنا التعديلات التى تحدث فى فترة زمنية معينة نختارها بطريقة تحكمية — أو فى وحدة زمنية معينة — على تحديد المدلولات أو الظروف الابتدائية أو الثوابت أى المعاملات الاقتصادية (المتغيرات المستقلة بأنواعها الثلاثة) التى تعمل عملها فى احداث التعديلات السوقية فى الفترة الزمنية التالية (أو الوحدة الزمنية التالية) . ونلاحظ أن الدورات الاقتصادية هى أصدق مثال على مثل هذا التحليل الديناميكى ، فالنموذج العادى لنظرية الدورة الاقتصادية يتكون من سلسلة من « الايضاحات » للطريقة التى يحدث وفقا لها أن تنشأ « مرحلة » من مراحل الدورة من المراحل السابقة لها ، الا أن هذه المرحلة تشمل ، أيضا ، فى نفس الوقت ، الاتجاهات التى تؤدى ، فى النهاية ،

---

(1) See Paul A. Samuelson, « Foundations of Economic Analysis ».

الى احداث المراحل التاليـــة للدورة الاقتصادية • وبعبـــارة أخرى فالماضى والحاضر والمستقبل يرتبط بعضه بالبعض ارتبـــاطا وثيقا على مدار الزمن ، فالحاضر يتأثر بالدوافع الخلفية للماضى والدوافع الأمامية للمستقبل • وهذه العلاقة السببية بين المتغيرات الاقتصادية ، التى لن يكون سلوكها ، على مدار الوقت ، سلوكا لحظيا أو سلوكا توافقيـــا ، هى ، فى الواقع ، جوهر التحليل الديناميكى فى النظرية الاقتصادية الحديثة [١] •

وفى ضوء هذا التحليل ، فان نظرية التطور ، فى معناها الواسع وشكلها الشامل ودراســـتها المنتظمة ، لا بد أن تعـــالج المسائل الآتيـــة ، بالنسبة لكل مدلول من مدلولات النظرية الاقتصادية :

١• طبيعة وشكل كل مدلول •

٢• التطور « الديناميكى » لكل مدلول على مدار الوقت ، وبحث العـــوامل الاقتصادية للتغيرات التى تطرأ عليه •

---

(1) The normal type of business cycle theory consists of a series of demonstrations of the manner in witch one « phase » grows out of the preceding one and contains the tendencies which finally bring forth the succeeding one, i. e the past, the present and the future are temporally interrelated, the present being produced by the «pulls» of the past and the « pushes » of the future. This inter-temporal causal relationship between economic variables whose behaviour over time is neither spontaneuos, nor instantaneous, whether this relationship is initiated by date changes, or changes in initial conditions, or changes in parameters, is in fact the essence of dynamic economics in modern economic theory

C. F. Paul A. Samuelson, « The Simple Mathematics of Income Determination » in « Income, Employment and public Policy « (Eassays in Honours of Alvin H. Hansen, New York, 1948), pp. 143-149.

٣٠ بحث التعديلات السوقية التى لا بد أن تحدث لكى يمكن « امتصاص » هذه التغيرات داخل النظام الاقتصادى .

٤٠ التنبؤ بالتطور الذى يطرأ على كل مدلول فى المستقبل توطئـــة لاحكام الرقابة عليه من جانب السلطة العامة .

٥٠ رقابة السلطة العامة على تطور كل مدلول بالتأثير على مجرى تطوره فى المستقبل ، فى ضوء ما تحصل عليـــه السلطات من المعرفة العلمية حول تغيرات هذا المدلول وأسبابها .

ومن الواضح أن العالم الاجتماعى قد يتناول بالدراسة العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية التى تؤدى الى التغيرات فى هذه المدلولات . ومن هنا يمكن أن يكون ثمة تضافر وتعاون وارتباط وثيق بين مختلف فروع العلوم الاجتماعية ، على اعتبار أنها جميعا تشترك فى تفسير سلوك الانسان من مختلف نواحيه . بيد أن الاقتصاديين النظريين يجب ألا يقفوا مكتوفى اليدين ، اذا ما شـــعروا بتقصـــير العلماء الاجتماعيين فى هذه الناحيـــة من الدراسة الاقتصـــادية — الاجتماعية ، ومن مهام الاقتصاديين ، فى مثل هذه الحالة ، أن يتوافروا على دراسة العوامل الاقتصادية للتغير فى المدلولات ، باعتبارها من صميم اختصاصهم وفى نطاق بحثهم الاقتصادى الأصيل [١] .

ان التغيرات فى المدلولات الاقتصـــادية قد تكون تغيرات ذات أثر طيب أو سيىء على الهيكل الاقتصـــادى لنمجتمع ، ويتوقف ذلك على ما اذا كانت

(1) C. F. Erich Roll, « Elements of Economic Theory », London 1937, Reprinted 1950, Part Three on « Probems of Changes », pp. 202-247.

J. R. Hicks, « The Social Sciences »,Lonoon 1936, p. 135.

G. S. Shone, « Scope and Method of Economics» Economic Journal, September, 1938, p. 411.

هذه التغيرات تؤدى الى زيادة أو نقص فى الدخل القـومى الحقيقى والثروة القومية • وبعبارة أخرى فان ما يعنينا ، فى هذا الصدد ، لا ينسحب الى بناء نظرية شكلية للتطور الاقتصادى فى حد ذاتها بقدر ما ينسحب الى التمييز بين تلك المجموعة من التغيرات فى المدلولات الاقتصـادية التى تؤدى الى التقدم الاقتصادى والرفاهيـة المادية للمجتمع فى مجموعه وبين تلك المجمـوعة من التغـيرات فى المـدلولات الاقتصـادية التى تؤدى الى الركود أو التـدهور الاقتصادى ، وذلك عندما يحاول النظام الاقتصادى أن يتلاءم مع مثل هذه التغيرات عند مراحل معينة من التطور الاقتصادى •

٥ نطاق نظـرية التطـور

وقد تبدو هذه النظرية الجديدة فى التطور مختلفة عن النظرية التقليدية كما عرفناها آنفا ، أو على الأقل من الناحيـة الشكلية ، ان لم تكن من ناحية الجوهر ، ولكن النظرية الأولى قد تساهم أكثر فى تفهم أسباب وعوامل التقدم والركود الاقتصـادى من الناحيـة الواقعية • وفى حل بعض المشكلات العملية ضيقة النطاق،فقد تكون النظرية التقليدية ذات فائدة للاقتصادى التطبيقى الذى يزود نفسه بتلك الأدوات التحليلية فى النظرية الاقتصادية التى تضـع موضع الاعتبار تغيرات مدلولات هذه النظرية • ومع ذلك فالنظرية الحديثة للتطور ذات نطاق أوسع من ذلك بكثير وذات أهداف أكثر أهمية • ان نطاقها هو العـالم بأسره ، ذلك أنها تعالج مشكلة اقتصادية بالغة الشأن يتعرض لها كل بلد من بلاد العالم ، وهى مشكلة التقدم الاقتصادى • أما هدفها فهو دراسة وبحث الطرق التى يمكن بموجبها زيادة الثروة المادية والبلوغ بالرفاهية الاقتصادية الى أقصى مداها فى عالم دائم الحركة والتبديل ، وفى اقتصاد تدأب فيه الموارد والمدلولات على التغير على مدار الوقت • وبينما تهدف النظرية التقليـدية فى التطور الاقتصادى الى بحث كل مدلول من مدلولات نظرية السوق على حدة ودراسة تطوره « الديناميكى » دراسة مستقلة بذاتها ، فان الطريقة الحديثة

فى معالجة نظرية التطور تهدف الى دراسة مجتمع تصورى من المفروض أنه يمر خلال مراحل متتابعة من التطور ، وفى كل مرحلة فان المدلولات التى تعنينا فى هذا المجتمع ، وتطورها وآثارها على مستوى النشاط الاقتصـادى ، هى فى مجموعها محل دراستنا وتحليلنا بوجه عام • غير أن هذا لا يعنى أننا نشير الى مجتمع معين أو الى فترة تاريخية معينة فى بناء المجتمع الانسانى • ان هذا هو مجرد افتراض يتضمن ثلاثة أسئلة نحاول الاجابة عنها •

ان السؤال الأول يبحث فى الظروف التى يمكن فى ظلها أن يتحقق التقدم الاقتصادى فى مجتمعنا التصورى • ومن الناحية التاريخية ، فاننا نجد أن بعض المجتمعات تكون راكدة اقتصاديا لفترة من الزمن ، ثم تنهض فجأة • ولذلك فمن الأهمية بمكان أن نبحث فى الظروف الضرورية لبناء هذه النهضة الاقتصادية • أما السؤال الثانى فهو يبحث فى السياسات التى تؤدى الى دعم هذه النهضة ، ذلك أنه حالما تتهيأ الظروف للتقدم اقتصاديا ، فمن الأهمية بمكان أن نتوافر على بحث الوسائل التى يمكن بموجبها أن ندفع عجلة هذا التقدم الى الأمام دائما • وبعد ما يتحقق لهذا المجتمع تقدم اقتصادى سريع الخطى ، فاننا نرغب ، اذن ، فى التعرف على ما اذا كان النظام الاقتصادى ، فى حد ذاته ، ينطوى على ما قد نسميه بالدفع الذاتى ، أو قوة تجمعيـة تضـغط على الاقتصـاد القومى وتحركه الى أعلى • ولكن حالما نفترض أن هنـاك قوة تجمعية تدفع الاقتصاد القومى الى أعلى ، فان ذلك يتضمن أيضا أنه لا بد أن توجد هناك قوة تجمعية تدفع به الى أسفل • وهنا نتساءل : هل الركود الاقتصـادى أمر لا مفر منه فى المجتمعات التى بلغت ذروة التقدم ؟ هذه هى الأسئلة الثـلاثة التى سنحاول الاجابة عنها ، وفى محاولتنا هذه ، فاننا ، فى الواقع ، نضع نظرية حديثة للتطور الاقتصـادى ، تنطوى على دراسة شـاملة للمشكلات العملية للمجتمعات الانسانية فى شتى مراحل التطور •

٦ أهمية دراســة نظرية التطــور

ولكن لماذا يتعين علينا دراسة نظرية التطور الاقتصادى فى هذا المعنى ؟ وفى الاجابة عن هذا السؤال ، يجمل بنا أن نذكر الأحداث التاريخية ، ففى خلال الحقبة التاريخية من القرن السادس عشر الى القرن الثامن عشر ، كانت تسود فى دول أوروبا بيئة فكرية معينة • لقد خرجت الدول فى صورتها القومية الى حيز الوجود ، وكان الملوك تواقين الى أن يجعلوا الدول التى يتربعون على عروشها قوية الدعائم شديدة المراس • لقد كان هذا عصر التجاريين • ومنــذ حوالى عام ١٥٠٠ ميــلادية الى عصر آدم سميث ، كان هنــاك دائما سؤال يتطلب الاجابة : « ما أسباب التقدم الاقتصادى للدول ؟ » • ومع ذلك فقد اتخذ آدم سميث موقفا سلبيا فى كتابه « ثروة الأمم » بأن أضفى على فكرة الحرية الاقتصادية أهمية بالغة•ان اليد الخفية سوف تؤتى المعجزات،والنظام الاقتصادى فى مجموعه سوف يدبر شــئونه بنفسه بلا تدخل من جانب السلطة الحاكمة ، وبعبارة أخرى فليست هناك حاجة الى التدخل الحكومى فى سبيل دعم الرخاء الاقتصــادى • لا بل أن التــدخل الحكومى لم يكن ، فى واقع الأمر ، اجراء لا داعى له فحسب ، بل كان ضارا — فى نظر آدم سميث — وعائقا للتقــدم الاقتصادى فى المجتمع • وحتى لو لم يكن سميث يعنى هذا القول صراحة فى اجابتــه عن هذا السؤال الهام ، الا أن هذه الاجابة قد استشفها كثــير من الاقتصاديين المعاصرين له الذين تأثروا بآرائه وأفكاره ، وطالما أنهم قبلوها ، وأقروا سميث فى وجهة نظره هذه ، فان الاهتمام بهذا السؤال الأساسى سرعان ما تلاشى • ومنذ ذلك الحين لم يحاول أى اقتصادى محاولة جدية فى الاجابة عنه • لقد نشأت أجيال عديدة من طلبة علم الاقتصــاد ، وتوافروا على هذه الدراسة فى الحيز الضيق التقليدى لهذا العلم فى المائة سنة الأخيرة ، دون أن يوجه التفاتهم الى بحث هذا السؤال الذى لم يعد يراود الأذهان نتيجة لأدبيات سميث وآرائه •

غير أن عام ١٩٢٩ شهد كسادا حادا وفترة طويلة من الركود صاحبتها أعداد كبيرة من جيوش المتعطلين ، واتخذ هذا التعطل طبيعة دائمة • لقد بدأ الناس ، اذن ، يبحثون فيما أصاب النظام الرأسمالى ، فشل حركته وأدى به الى ما وصل اليه من علل اقتصادية • كما تساءل الناس فى المجتمعات الصناعية المتقدمة التى شابها هذا الركود المزمن عن أسباب الركود الاقتصادى فى هذه المجتمعات • فضـلا عن ذلك فان الهنـود والصينيين والمصريين وغـيرهم من الشعوب المنتمية للدول المتخلفة اقتصـاديا قد بدأوا ، من جانبهم أيضـا ، يتساءلون عما دعا الى أن يكون التخلف الاقتصـادى والركود المزمن سمة من السمات البـارزة فى اقتصادياتهم المعـاصرة ، أو بعبارة أخرى : لماذا يكون الركود ظاهرة شائعة فى مثل هذه المجتمعات ؟

وطالما كان الاقتصادى قد اضطلع بمهمة الاجابة عن هذه الأسئلة التى بلغت ما بلغت من الأهمية فى عصرنا الحديث ، وطالما كانت لديه اجابة مقنعة عنها ، فلا بد من الاعتراف بأنه يمكن ، فى الواقع ، وضـع نظرية للتطـور الاقتصادى تستند الى الدراسـة التاريخية والاجتماعية والتحليلية فى المعنى الواقعى ـ ونقصـد « بالتحليلية » دراسة التغـيرات فى مدلولات النظرية الاقتصادية • لا بد من الاعتراف ، اذن ، أن هناك مشكلة ، وأن هذه المشكلة لا بد من علاجها ، وأن طريقـة علاجها تحليلية تاريخيـة ديناميكيـة ، فهى تحليلية لأننا نسعى الى معـرفة الأسباب الاقتصـادية للتغيرات فى ظروف أو مدلولات أو معطيات النظرية الاقتصـادية والتعـديلات السوقية اللازمة « لامتصاص » هذه التغيرات داخل النظام الاقتصادى • وهى ديناميكية لأن هذه التغيرات لا يمكن تفهمها أو ادراكها فى اقتصاد استاتيكى ، ولا بد ، اذن ، أن تتضمن هذه الدراسـة فكرة « تحليل الفترة » كجزء من دراسـة الديناميكا الاقتصادية • وهى أيضا دراسة تاريخية ، لا لأنها تشير بصفة خاصة الى فترة تاريخية معينة ، أو فترات معينة ، بل لأن الحقائق والمشاهدات التاريخية لا بد أن تؤخذ فى الاعتبار فى دراستنا هذه من آن لآخر ، لغرض التدليل على الناحية التحليلية من الدراسة واثبات صحة فروضها ونتائجها •

ولنعد ، الآن ، الى مجال هذه الدراسة بعد أن تعرفنا على طريقة البحث فيها ، ونحاول الاجابة ، فى ايجاز ، عن الأسئلة المتقدمة • ونحن لا نجد فى أدبيات الاقتصاديين أية اجابة عن السؤال الأول : أى الظروف التى يمكن فى ظلها بدء تحقيق تقدم اقتصادى فى مجتمع متخلف ؟ إن الاقتصاديين القدامى كانوا يعيشون فى عصر كان النظام الاقتصادى فيه يسير سيرا حثيثا ، ويتقدم دائما دون أن يعوقه عائق ، فلا عجب ، اذن ، اذا لم يبد هؤلاء اهتماما جديا بالاجابة عن هذا السؤال ، ونحن نعلم دائما أن الفكر الاقتصادى فى تطوره يتأثر ، الى حد كبير ، بالظروف المحيطة بالمفكرين من رجال الاقتصاد • ولعل المؤرخين وحدهم قد أظهروا ميلا نحو بحث العوامل الكامنة وراء ظاهرة الركود الاقتصادى ، فهم يعتقدون مثلا أن التقدم يتوقف ، أساسا ، على وجود قلة من الناس يدفعها ما تتحلى به من الروح التقدمية الانشائية ما ينهض بالمجتمعات الانسانية • ان هذه المجتمعات قد توارثت تقاليدها ، جيلا بعد جيل ، ودرجت على المحافظة عليها وعدم المساس بها ، وهى فى ذلك تعوق أى روح مجددة قد تنهض بها من الركود وتدفعها الى التقدم • واذن فليس من المأمول أن يتحقق التقدم الاقتصادى فى مجتمع راكد متخلف الا عندما يظهر هؤلاء الرواد الأوائل ويتغلبون على هذا الميـل الطبيعى ، المتأصل فى المجتمع ، نحو معارضـة كل ما لا يتفق مع التقاليد الموروثة والنظرة المحافظة ـ أى كل لون جديد طريف من طرق الحياة الانسانية • ولكن لا بد أن يكون هناك هيكل اجتماعى معين يمكن معه لهؤلاء الرواد الأوائل أن يلاقوا أدنى المعارضة من جانب العناصر المحافظة فى المجتمع الانسـانى • ويمكننا أن نتصور بعض الهزات الاجتماعية التى قد تكون بمثابة العوامل التى تساعد الجديد فى القضاء على القديم ، ومن الأمثلة على ذلك الحروب والأوبئة والتجارة الخارجية • وهذه العوامل تميل الى تفتيت الروابط الاجتماعية القديمة ، واضعاف المقاومة للتغير الذى لا يمكن أن ينهض به الا هؤلاء الرواد الأوائل ، ممن تتوافر لهم السـلطة وقوة الشكيمة وروح الابتكار • ومع ذلك يميل بعض المؤرخين الى أن يعزو ظاهرة الركود الى وجود بعض النظم الاجتماعية ، ومن الأمثـلة على ذلك التكوين الطبقى للمجتمع ،

أو الرق ، أو نظام الطوائف ، أو الدين ، أو نظام الأسرة • ولا حاجة الى القول بأن كل هذه التنظيمات الاجتماعية ذات آثار مباشرة على التقدم الاقتصادى •

ومع ذلك يميل بعض المؤرخين الآخرين الى أن يعلقوا بعض الأهمية على الموقع الجغرافى ، فهم يقررون أن الانسان هو من صنع بيئته التى ترعرع فيها ، ولا بد بالضرورة أن يخضع للقوانين المتأصلة فى الأشياء المادية • هو يحلم بحرية الارادة ، ولكنه فى الواقع مجرد كائن حى يتأثر ببعض المؤثرات الخارجية • ان الكائنات الحية تخضع للقوانين الطبيعية ، لأننا لا نستطيع أن نتصور خلاف ذلك ، فما هذه القـوى المادية أو القوانين الطبيعية ؟ قد يمكن أن نستوعبها جميعا فى كلمة واحدة هى « الطبيعة » أو « المناخ » ، فكل الحياة الانسانية ، فى الواقع ، تتأثر بالبيئة وتتوقف عليها ، غير أن الحياة الانسانية بدورها تؤثر فى البيئة من ناحية أخرى ، وفى بعض الأحيــان قد يكون هذا التأثير العكسى طفيفا ، وفى أحيان أخرى قد يكون كبيرا • ومن السهل علينا أن نتتبع ، بعناية ، مدى الأثر الذى تحدثه الحياة الانسانية فى البيئة المحيطة بها ، لو أننا قمنـا ببحث الأحوال السائدة فى المجتمعات البدائية •

غير أن بعض المؤرخين يقررون أيضا أن مجارى المياه ، كالأنهار والبحيرات والبحار ، ضرورية كل الضرورة لتنقل الناس وعروض التجارة • وحيثما توجد مجارى المياه فى موقع جغرافى ، فسوف توجد أيضا ، حالة من حالات التقدم الاقتصادى • غير أن البعض الآخر من المؤرخين يذهب الى مدى أبعد من ذلك ، فيقررون أن الموقع الجغــرافى الملائم يعنى نشــاطا أكبر فى مضمار التجــارة الخارجية ، واقترابا أيسر من الأجانب الذين يقومون بدور هام فى تحقيق أية درجة من درجات النمو الاقتصادى فى مجتمع راكد • وجملة القول فان دراسة السؤال الأول تنطــوى ، فى حقيقة الأمر ، على دراســة تاريخية وجغرافية واجتماعية •

أما السؤال الثانى فهو يبحث فى الوسائل أو السياسات التى يمكن بمقتضاها تحقيق التقدم الاقتصادى والاسراع به ، وهنا وفى هذا المجال يلعب الاقتصاد

دورا هاما • وكما أشرنا من قبل ، فان هذا السؤال قد اختفى تماما فى الفكر الاقتصادى بعد آدم سميث ، وذلك باستثناء جون ستيوارت ميل الذى أشار اليه وبحث فيه بحثا مقتضبا فى كتابه « مبادىء الاقتصاد السياسى » • ومن ثم جاء فردريك ليست ليسخر من كتابات سميث ، ويحـاول أن يدافع عن فكرة التدخل الحكومى ، ويستعيض به عن الحرية الاقتصـادية فى سـير النظام الرأسمالى • ومع ذلك فلم يكن كارل ماركس هو الآخر مهتما بالنظام الرأسمالى فى حد ذاته ، بل كان ينادى بالقضاء عليه ، وعلى ذلك فان الماركسيين لا يعنيهم تحقيق التقدم الاقتصادى فى المجتمع الرأسمالى ، بل كل ما يعنيهم هو انهيار هذا النظام نفسه • وعلى أثر ذلك ظهرت مدرسة فكرية جديدة هى المدرسة الحدية ، فانطوت على ثورة جديدة فى النظرية الاقتصادية هى الثورة الحدية ، وقد تضمن ذلك الاعتقاد بأنه ما دام النظام الرأسمالى ـ بفروضه المعروفة وهى المنافسة الكاملة والنشاط الخاص وجهاز الثمن ـ يؤدى ، من تلقاء نفسه ، الى أفضل تخصيص للموارد الانتاجيـة فى المجتمع ، فان هذا المجتمع سوف يضار لا محالة ، اذا حدث أى نوع من التدخل قد يتعارض مع هذا الجهـاز التلقائى الخفى • لا بل أن ستانلى جفونز ـ وقد كان أستاذ الاقتصاد بجامعة مانشستر وأحد المتزعمين لهذه المدرسة الفكرية الجديدة ـ قد ذهب الى أبعد مدى ، فأنكر أن هـذا السؤال ذو أهميـة أو دلالة أو علاقة بسـير النظام الاقتصادى الرأسمالى • ومن هنا نرى أنه على الرغم من أننا نجد كثيرا من الكتاب قد تناول هذا السؤال بالبحث والتقصى خلال الفترة من عام ١٥٠٠ الى عام ١٧٧٦ ميلادية ، فاننـا لا نجد كاتبا واحدا قد توافر على بحثه منـذ ذلك الحين •

ولم يكن ثمة أحد من الكتاب ، قبل توماس روبرت مالتس ، قد أجاب عن السؤال الثالث الذى ينطوى على وجود دافع ذاتى أو قوة تجمعية تضغط على النظام الاقتصادى فى مجموعه ، فتحركه الى أعلى أو الى أسفل • ويمكننا أن نلخص جوهر هذه النظرية فيما يلى : لو أنه لا يوجد من الموانع ما يحد من نمو

السكان ، فإن عدد السكان يتضاعف بمعدل سريع للغاية • غير أن هناك ثلاثه موانع : البؤس والرذيلة والتعفف الأدبى • وحيث أن مساحة الأرض محدودة ؛ أى أنها عنصر انتاجى ثابت ، فان الناس سوف يستمرون فى العيش عند مستوى الكفاف ، أما اذا ما ارتفعت أجورهم عن هذا المستوى ، فانهم يقبلون على الزواج ، ويتناسلون بمعدل سريع ، مما يترتب عليه أن يتضافر عدد من الناس أكبر من ذى قبل مع العنصر الانتاجى الثابت — وهو الأرض — فى سبيل انتاج الناتج القومى • وعلى ذلك فان مستوى الأجور لا بد وأن يهبط مرة ثانية الى مستوى الكفاف • وهـذا البؤس ، وما ينطوى عليه من انخفاض مســتوى المعيشة ، سوف يحد من نمو السكان ، ويساعد على ايجاد التناسب بين حجم السكان ، وهو المورد الرئيسى للعمل ، وبين الموارد الثابتـة الأخرى • ولذلك فان نظرية مالتس فى السكان تستند الى مبدأين : مبـدأ تناقص الانتاجيـة الحدية ، والعلاقة الوثيقة بين مستوى الأجور وحجم السكان • وعلى افتراض أن الأرض عنصر انتاجى ثابت ، فان مستوى المعيشـــة لأفراد المجتمع سوف لا يتحسن قط ، بما أنه سوف يكون دائما عند مستوى الكفاف تبعا للعــلاقة السابقة • وبعبارة أخرى فان نظرية مالتس لا تنطوى على احتمال تحقيق أى تقدم اقتصادى ، طالما يتولد داخل النظام الاقتصادى ما نسميه بالدافع الذاتى أو القوة التجمعية التى تضغط عليه دائما الى أسفل • ولقد أثرت هذه الصورة القاتمة تأثيرا واضحا فى آراء ريكاردو والمشايعين له ، أما جون ستيوارت ميل فانه أقر وجهة نظر مالتس التى أقرها ريكاردو من قبله ، وبنى على أساسها نظريته المعروفة فى قيمة العمـل والتــوزيع • ولم يوافق ماركس على آراء ريكاردو ، غير أنه استخدم نظرية قيمة العمل فى تحليله الاقتصــادى للنظرية الماركسية الذى أدى به الى اعتقاده بفكرة المعدل المتناقص للربح نتيجة لتراكم رأس المال واحلاله محل العمال بصــفة دائمة وعلى مدار الزمن • وعلى ذلك فــان كلا من مالتس وريـكاردو وميــل وكارل ماركس قــد نــادى بفــكرة الركود ، وتضمنت آراؤهم جميعا نتيجة هامة ، وهى : أن النظام الاقتصادى يخلق فى داخله ، ومن تلقاء نفسه ، قوة تجمعية تدفع به دائما الى أسفل ، وتبعا

لذلك فلا مندوحة من أن هذه القـوة التجمعية تضع حدا لأى تقدم • ولقـد ارتسمت هذه الصورة القاتمة فى أذهان طلبة الاقتصاد ، من الأجيال المتعاقبة ، وسيطرت على تفكيرهم ردحا طويلا من الزمن ، حتى بداية القـرن الحالى ، عندما حاولت المدرسة الحدية أن تزيل معالم هذه الصورة القاتمة • ولقد جاء بعد ذلك ألفرد مارشال لينقض فكرة احتمال الركود الاقتصادى • ثم جاء من بعده كينز ليضـع نظرية جديدة فى التعطل المزمن تنبنى على فكرة الافراط فى الادخار ، مقرونة بفكرة الهبوط الدائم فى فرص الاستثمار ، نتيجة للهبـوط الدائم فى الكفاية الحدية لرأس المال فى المجتمعات المتقدمة اقتصاديا • ولقد أخـذ هانسن فكرة الافراط فى الادخـار من كينـز ، وتوسـع فيـها وبنى عليها نظرية جديدة ، تنطبق ، الى حد كبير ، على المجتمع الأمريكى ، ولقـد أدى تحليله النظرى ، فى هذا الصدد ، الى تقرير دعائمه الأربع المعروفة للركود المزمن فى الاقتصـاد « الناضـج » • أما شـومبيتر ، فلقـد أنكر فكرة الركود الاقتصادى ، ولكنه كان يعتقد ، أيضا ، أن النظام الرأسمالى لا بد أن يصل الى نهايته الحتمية ، حيث أنه سيقوض دعائمه بنفسه نتيجة للأفكار والنظم الاجتماعية الجديدة التى كانت غريبة على هذا النظام فى الأزمنة الماضية • ومع ذلك فانه يقرر ويؤكد أن أى نظام آخر أسوأ فى نظره من النظام الرأسمالى ، وأنه من الأفضـل للمجتمع أن يحاول معالجة مساوىء الرأسمالية بدلا من القضاء عليها [1] •

وأخيرا فقد جاء كولين كلارك ليبحث الوسائل التى توزع بمقتضاها القوة العمالية فى مختلف المجتمعات المتقدمة والمتخلفة اقتصاديا على مختلف الصناعات، كما جمع بعض الاحصاءات المتعلقة بالمعدلات الادخارية ومنافذ الاستثمار وآثار « مضاعف الاستثمار » على الاتجاه العام للدخل القومى فى المدى الطويل [2] •

---

(1) Joseph A. Schumpeter, «Capitalism, Socialism and Democracy».

(2) C. F. Colin Clark, « Conditions of Economic Progress ».

وبذلك فان كولين كلارك يلقى بعض الضــوء على السؤال الثالث من الناحيــة الاحصائية الواقعية •

ويتضمن السؤال الثالث ، بوجه عام ، المباحث الآتيــة : أثر التقــدم الاقتصـــادى على الأفكار والمنظمات الاجتماعية ، قوانين تراكم رأس المال ، قوانين نمو السكان وآثارها ، تركيز الملكية ، الدافع الى الحرب والامبريالية ، وأخيرا نموذج التقدم الاقتصادى فى المجتمع •

ويتفــرع من الســؤال الثالث سؤال رابع يبحث فى امكانية التــدهور الاقتصادى فى المجتمع المتقدم ، فهل ينتج المجتمع من الظروف والأحوال ما يؤدى الى وقف التقدم وانهيار النظام الاقتصادى ؟ وقد تنطــوى الاجابة على أن النظام الاقتصادى ، فى حد ذاته ، يخلق النقابات العمالية ، التى قد يحتمل أن تعارض الأفكار الجديدة والوسائل الفنية المستحدثة فى الانتاج • ان هذه النظرة الرجعية ، من جانب النقابات العمالية ، فى بعض الأحيان ، قد تعوق التقــدم الاقتصادى للمجتمع • يضاف الى ذلك ، أن الأفكار الجــديدة المنطوية على الديمقراطية ، والعدالة ، قد تغلغلت فى نفوس الأفراد فى المجتمعات الرأسمالية ، وأخذت الطبقات العاملة تستغل هذه الأفكار الجديدة للمطالبة بما يسمى ، فى بعض الأحيان ، بالعدالة الاقتصادية • وهى تنطوى على فرض ضرائب اعادة التوزيع ، التى تؤدى — بتصاعدها الكبير — الى تقليل التفاوت بين الدخول والثروات • غير أن نظاما ضريبيا كهذا قد يلتهم من مدخرات الأفراد ما قد يمكن امتصاصه فى مجال النشــاط الخاص ، وتوجيهــه الى أوجه الاستثمار المختلفة • ومن ثم فقد يخلق مثل هذا النظام الضريبى نقصــا محسوسا فى المعروض من رأس المال وهبوطا نهائيا فى مستوى الاستثمار ، نتيجة للسياسة المالية المنطوية على التصاعد الكبير فى فرض الضرائب • وأخيرا يعترض البعض بأن تحقيق مستوى التوظف الكامل للموارد الانتاجيــة فى المجتمع قد يتضمن بعض المآخذ ، ومن ذلك فقدان روح النظام بين العمال ، مما ينشأ عنه هبوط

انتاجية الأيدى العاملة وضياع الموارد • وعلى ذلك فان فكرة الانهيار الاقتصادى تتضمن المباحث الآتيـة : وجود بعض العوائق للتقدم كالنقابات العماليـة والاحتكارات ، وحواجز الهجرة ، والحواجز الجمركية ، والركود الاقتصادى نتيجة لهبوط الميل الحدى للاستهلاك ، واتهاك قوى المجتمع بالحروب والضرائب التصاعدية والدين العام ، وأخيرا انهاك قوى الأرض والموارد الطبيعية • ونحن نجد فى كتاب « تاريخ المدنية » عرضا كاملا لفكرة الانهيار الاقتصادى ، فلقد نوصل توينبى ، فى كتابه هذا ، الى نتيجة عامة وهى أن كل النظم فى المجتمع الأوربى تسير لا محالة وفقا لهذا النموذج من الركود الاقتصادى ، ولكنـه كرجل مسيحى قد ترك سبيلا للخلاص ، حتى لا يفقد الناس الأمل والايمان بحياة كريمة لائقة •

وفى المعنى المتقدم ، فاننا قد نخلص الى النتيجة الهامة الآتية : وهى أن المجتمع الذى افترضناه ، يبدو كما لو كان يدور حول دائرة مفرغة ، فيبـدأ بمرحلة من الركود الاقتصادى من نوع معين ، وينتهى بمرحلة من الركود ، وانما من نوع آخر ، فالركود الأول يتسم بالتخلف الاقتصادى ، بينما يتسم الركود الثانى بالنضج الاقتصادى •

ومهمتنا التالية ، اذن ، هى أن نعرض على بساط البحث مختلف النظريات القديمة والحديثة وآراء الكتاب التقليديين والمحدثين فى أسباب التقدم والركود الاقتصادى ، فنستلهم من هذا البحث النظرى تطورا فى تاريخ الفكر الاقتصادى، ساعد على وضع أسس نظرية كاملة ودراسة شاملة لتطور المجتمعات الانسانية من الركود البدائى الى التقدم العاجل ، ثم الى النضـج الاقتصادى • فاذا وضـعنا أسس هذه النظرية ، فاننا نضـع ، فى الواقع ، نظرية جديدة للسياسة الاقتصادية ، وننتقل من الجمود النظرى الى دراسة واقعية ــ تستند الى أسس علمية سليمة ــ لحل مختلف المشكلات العملية التى تنتاب المجتمعات الانسانية •

الجزء الأول
نظريات التطور الاقتصادى
قديما وحديثا

- النظريات القديمة للتطور الاقتصادى .
- التطور الاقتصادى فى ظل النظام الحر .
- الضمان الاجتماعى والتقدم الاقتصادى .
- التنظيمات النقابية والتقدم الاقتصادى .
- التنظيمات الاحتكارية والتقدم الاقتصادى .
- نظرية الركود المزمن فى الاقتصاد المتقدم .
- نظرية الركود التضخمى فى الاقتصاد المعاصر .
- ملحق : التحليل الاقتصادى كأداة لرسم السياسة الاقتصادية

الفصل الأول

النظريات القديمة للتطور الاقتصادي

(آدم سميث وجون ستيوارت ميل)

لقد كان التجاريون أول من أدركوا أن الاقتصاد السياسى لا بد أن يهتم بدراسة طبيعة وأسباب ثروة الأمم ، فقد اعتبروا أن الثروة هى الذهب والفضة ، وهما المصدران الرئيسيان لثروة وقوة الشعوب . واذا لم تكن توجد منـــاجم الذهب والفضة ، فقد كانت أولى سياسات التجاريين ، اذن ، هى تشجيع ودعم الصناعات التحويلية ، وتحقيق فائض دائم فى الميزان التجارى عن طريق الحد من الواردات ، وزيادة الصادرات من المنتجات الصـناعية الى أقصى الحدود المستطاعة . وعلى ذلك فقد كانت نظرية التجاريين تنطوى على أن الصـــناعة التحويلية والتجارة الخارجية ، قد كانتا أهم أنواع النشاط الاقتصادى ، اذ أنهما وحدهما تؤديان الى زيادة ثروة البلاد .وقد كان من الممكن تقليل الواردات ، وذلك عن طريق اقامة الصناعات الناشئة ، مما كان يجعل السلع المستوردة غير ضرورية للاستهلاك المحلى ، وأيضا عن طريق تشجيع الصناع الأجانب على الاقامة فى البلاد — أولئك الصناع الذين يلعبون دائما دورا بالغ الأهمية فى عملية التصنيع. أما زيادة الصادرات ، من جهة أخرى ، فقد كان من الممكن تحقيقها ، وذلك بازالة كل القيود التى تحد من التصـــدير ، فيما عدا المواد الخام ، وبتشجيع ذوى المواهب الفذة من المخترعين وذلك عن طريق اقرار الحقوق القانونية لبراءات الاختراع وفرض قوانين الاحتكار .

أما الطبيعيون فقد حاولوا أن يثبتوا أن الزراعة وحدها هى التى تنتـــج ثروة البلاد . وفيما عدا هذا النشاط المنتج للثروة ، فان كل الأوجه الأخرى

للنشاط الاقتصادى عقيمة ، بمعنى أن النشاط الزراعى ينطوى على فائض ، بينما لاتنطوى الأوجه الأخرى للنشاط الاقتصادى على أى فائض،اذ أنها لاتكاد تغطى نفقاتها • ونتيجة لهذا التطور الفكرى من جانب الطبيعيين ، وهو الذى ينطوى على أن الزراعة هى المصـــدر الوحيد للثروة والدخل الحقيقى للدولة بأسرها ، فقد كان تشجيع الزراعة الهدف الرئيسى للسياسة الاقتصـــادية التى انتهجها الطبيعيون • ولقد كان كيناى ، وهو من أعلام المدرسة الفيزيوقراطية ، يولى الزراعة أهمية كبيرة من وجهة نظر انتاج الثروة ، وكان يتكلم عن الثروة على أنها تيار متدفق ، وليست رصـــيدا من العملة الذهبية أو الفضـــية ، كما كان يعتقد التجاريون • وكان يعرف الثروة بأنها تتكون من مجموع الأشياء اللازمة للحياة ، ومن اعادة انتاج مثل هذه الأشياء سنويا [1] •

وتبعا لهذا التعريف للثروة ـــ كما أورده كيناى ـــ فلا يجب الحكم على زيادة أو نقص ثروة دولة ما بزيادة أو نقص ما فى حوزتها من كميـــة النقود ، حيث أن النقود ما هى الا ثروة عقيمة • ولقد كان كيناى ينادى كذلك بسياسة حرية التجارة ، ومن ثم فانه كان يردد ما كان يردده آدم سميث فى هذا الصدد•

١ ـــ ١ آدم سميث وثروة الأمم

وبينما كان التجاريون يعزون زيادة ثروة الأمم الى فائض الميزان التجارى والتراكم المطرد فى النقود الذهبية والفضـــية ، وكان الطبيعيون يجادلون بأن الثروة تنشأ أصلا من الزراعة ـــ والزراعة وحدها ـــ حيث أن قيمتها الفائضة هى فى الواقع الثروة الحقيقية ، فقد جاء آدم سميث لينقض كل هذه الأفكار المختلفة عن طبيعة الثروة ونشأتها ، ويجادل بأن مصدر كل الثروات لا يوجد الا حيث يوجد العمل ، وأن زيادة الثروة تتوقف على زيادة انتاجية العمل • ان

(1) Wealth as consisting of the sum total of things necessary for life and in the annual reproduction of such things.

تقسيم العمل يزيد من الانتاجية ، ويسمح بالتخصص فى عمليات الانتاج ، كما يسمح باستخدام الآلات الكبيرة المعقدة • ثم استطرد سميث قائلا بأن تقسيم العمل يتحدد بسعة السوق ، ونتيجة لذلك فلا بد من تحطيم كل الحواجز التى تعوق حرية التجارة • وقد كان سميث يعضد فكرة الاستعمار ، وكان ينظر الى المستعمرات على أنها مصدر للمواد الخام اللازمة للصناعة ، كما أنها بمثابة اتساع لحجم السوق المحلى • فضلا عن ذلك فلقد أثار سميث فى كتاباته ذلك التراث الفكرى الذى خلفه وراءهم الطبيعيون ، وهو التمييز بين العمل المنتج والعمل غير المنتج ، وحاول أن يضع معنى محددا لكل من هذين النوعين من العمل •

اذ فى رأى سميث أن العمل المنتج هو ذلك العمل الذى يضيف قيمة الى المواد الخام التى تشتغل بها الأيدى العاملة ، بينما العمل غير المنتج فهو ذلك النوع من العمل الذى ينتهى بلا زيادة فى القيمة ، مهما كان هذا العمل نافعا [١] • كما علق سميث أهمية بالغة على الادخار ، واعتبره الأساس الحقيقى لتراكم ثروة الأفراد وثروة الأمم أيضا • وأخيرا فقد قرر أن الاستهلاك هو الغرض النهائى لكل أوجه النشاط الاقتصادى ، وتحقيقا لهذا الغرض النهائى فانه كان يحبذ نظام الحرية الاقتصادية • كما كان سميث يعتقد بأنه ، فى ظل هيكل قانونى معين ونظام معين وخدمات عامة معينة ، لا يمكن تحقيق الهدف النهائى للنشاط الاقتصادى تحقيقا أمثل الا بنظام تعاونى تلقائى [٢] •

وعلى ذلك فقد كان سميث يعضد فكرة حرية التجارة ، ولم تكن التجارة الخارجية فى نظره الا امتدادا للتجارة الداخلية ، وكان ذلك بدوره مدعاة لاتساع

---

(1) Productive labour is that which adds value to the raw materials to be worked upon, whereas unproductive labour is that type of labour which, however useful it may be, ends in no increase in value.

(2) A system of spontaneous co-operation.

نطاق تقسيم العمل ، والزيادة فى التخصص وتعدد المبادلات • فلا عجب اذا كان هذا هو اتجـاهه الفكرى ، واذا كان يدحض حجة الحمـاية لدعم الصناعات الناشئة •

ولا عجب أيضـا أن نجد فى الجزء الرابع من كتاب « ثروة الأمم » نقـدا لاذعا لمعتقدات التجاريين ، وهنا نجده فى الواقع متحمسا لسياسة حرية التجارة، محبذا لها • وكان سميث لا ينظر الى الذهب والفضة على أنهما سلعتان مجردتان من كل الصفات العالية فحسب ، بل انه كان ينظر اليهما على أنهما تابعتان للسلع الأخرى • وعلى ذلك فاذا كانت التجارة الخارجية لا تجرى بين الدول للهدف النهائى الذى كان يتطلع اليه التجاريون ، وهو الحصول على الذهب والفضة ، فما هى اذن المكاسب التى تعود على الدولة من التجائها الى التوسع فى دائرة نشاطها التجارى بانشاء العلاقات الاقتصادية مع غيرها من الدول ؟ ولقد أجاب سميث عن ذلك بأن هناك نوعين من المكاسب ، اذ أن التجارة الخارجية تحمل الى الخارج ذلك الفائض من النـاتج القومى الذى يزيد على حاجة الاسـتهلاك المحلى ، كما أنها تجلب بالتالى الى الدولة سلعا أخرى ، قد يوجد لها طلب محلى ، غير أن العرض المحلى لهـذه السلع اما أن يكون منعـدما أو قاصرا عن الوفاء بحاجة الطلب المحلى •

ومما يلفت النظر ، فى هذا الصدد ، أن آدم سميث لم يكن يتصور قيام نظام تسوده الحرية الاقتصـادية ، بمعزل عن نظام سياسى آخر ، قد يكون منطويا على جانب كبير من التعقيد • ومن الخطأ أن نعتقد بأن سميث كان يعتبر أن وظائف الدولة لا تعدو أن تكون بمثابة وظائف الحارس الليلى ، فلقد ميز بين أنواع رئيسـية ثلاثة لوظائف الدولة ، وهى : واجب حماية المجتمع من الغزو أو العدوان الخارجى من جانب المجتمعات الأخرى ، وواجب حماية كل عضو فى المجتمع من الاضطهاد أو الأضرار التى ينالها على أيدى أى عضو آخر ، وواجب انشاء ودعم بعض المشروعات العامة وبعض المنظمات العامة التى لا يمكن

فط أن يكون من صالح أى فرد ، أو مجموعة من الأفراد ، أن تقوم بانشائها ، حيث أن الربح لا يمكن أن يغطى نفقاتها ، على الرغم من أنها قد تعود على المجتمع فى مجموعه بأجل الفائدة .

ومن الطريف حقا أن نقارن بين ما قرره سميث بصدد وظائف الدولة وبين ما أورده كينز فى بحثه المنشور تحت عنوان « نهاية الحرية الاقتصادية » ، اذ يقول : « ان أهم بنـد فى جدول الأعمال التى تضطلع بها الدولة لا يرتبط بأوجه النشاط التى يمارسها ويقوم بها فعلا الأفراد العاديون فى ميدان النشاط الخاص ، بل يرتبط بتلك الوظائف التى تخرج عن دائرة نشاط هؤلاء الأفراد — بتلك القرارات التى لن يتخذها أحد أفراد المجتمع ، اذا لم تتخذها الدولة بنفسها ، فالاعتبار الهام بالنسبة للدولة ليس فى القيام بتلك الأعمال التى كان يؤديها الأفراد من قبل — وفى القيام بها على وجه أفضل قليلا أو أسوأ قليلا — بل فى القيـام بتلك الأعمـال التى لا يؤديها أحد على الاطـلاق فى الوقت الحاضر » (١) .

هذه هى آراء سميث وأفكاره ، وهى تنطوى على مدى ما ساهم به فى بناء النظرية الكلاسيكية للسياسة الاقتصادية ، ومع ذلك فان كلا من ساى وراى وفرديك ليست يمثل اتجاهات معارضة لآرائه وأفكاره فى هذا الصدد . لقـد قرر ساى ، مثلا ، أن سميث قد حاول جاهدا أن يفسر لماذا يحدث أن تتمتع

---

(1) In Keynes'own words : « The most important agenda of the state relates not to those activities which private individuals are already fulfilling, but to those functions which fall outside the sphere of the individual, to those decisions which are made by no one, if the state does not make them. The important thing for the government is not to do things which individuals are doing already, and to do them a little better or a little worse, but to do those things which at present are not done at all ».

C. F. John M. Keynes, The End of Laissez Faire, pp. 46-47.

المجتمعات المتحضرة بفيض من طيبات الحياة رغم وجود عدد كبير من الأفراد المتكاسلين والعمال الذين لا يؤدون الا أعمالا غير منتجة ، فى حين أن هناك مجتمعات أخرى أقل تحضرا من الأولى وأقل تمتعا بطيبات الحياة . لقد تتبع سميث مصدر هذا الفيض من الطيبات ، فوجده فى تقسيم العمل . ولا يمكننا أن نشك لحظة فى أن القوة الانتاجية للأيدى العاملة تتضاعف ، اذا ما اتبع هذا المبدأ ، غير أن تطبيقه ، وحده ، ليس كافيا لشرح هذه الظاهرة الشائعة فى مثل هذه المجتمعات المتحضرة ، اذ يجب ألا يفوتنا أن نقرر أن الموارد الطبيعية لا غنى عنها هى الأخرى فى انتاج الثروة .

وهذا الخطأ الذى وقع فيه سميث قد أدى به الى نتيجة خاطئة ، وهى أن كل القيم المنتجة تمثل عملا انسانيا قد بذل من قبل ، سواء كان هذا الجهد الانسانى قد بذل منذ عهد قريب أو بعيد ، أو بعبارة أخرى فان الثروة لا تعدو أن تكون عملا متراكما . وبناء على ذلك فلقد استنبط سميث نتيجة أخرى خاطئة ، وهى أن العمل هو المقياس الوحيد للثروة أو القيمة المنتجة [1] .

ان آراء سميث تتعارض تماما مع آراء الاقتصاديين فى القرن الثامن عشر ، اذ كان يؤمن هؤلاء بأن العمل لا ينتج فى حد ذاته أية قيمة دون أن يستهلك ما يعادلها ، وعلى ذلك فانه لا يترك فائضا أو أى ناتج صاف ، وأما الأرض فهى وحدها التى تنتج قيمة فائضة بلا مقابل . غير أن الدراسة الاقتصادية المعاصرة والحقائق المشاهدة لتدلنا على أن القيم المنتجة لا يمكن

---

(1) In say's own words : « From this error, Smith has drawn the false conclusion that all values produced represent pre-exerted human labour either recent or remote, or in other words, that wealth is nothing more than labour accumulated, from which position he infers a second consequence equally erroneous, viz, that labour is the sole measure of welth or of value produced.

Jean Baptiste Say, « A Treatise on Political Economy », Book 1. chapter 4 "Of The Natural Agent that Assist in The Production of Wealth".

أن تنسب الا الى تضافر العمل ورأس المال والموارد الطبيعية ، ولو أن الأرض — فى نظر ساى — هى أهم هذه العناصر الانتاجية وأجلها شأنا • ولا يمكن لغير هذه المصادر الثلاثة مجتمعة أن تنتج القيمة ، أو تضيف الى الثروة القومية للمجتمع الانسانى •

أما جون راى فانه يدلل على أن الخطأ الأساسى فى تفكير سميث هو أنه لم يميز بين الثروة الفردية والثروة القومية • اذ ليس من الصحيح ، فى رأى راى ، أن مصالح الفرد لا تتعارض مع مصالح المجتمع ، وليس من الصحيح كذلك أن ما يؤدى الى زيادة ثروة الفرد سوف يؤدى بالضرورة الى زيادة ثروة المجتمع • قد يستطيع الأفراد ، بوجه عام ، زيادة رأس مالهم بالحصول على أوفى نصيب من رأس مال المجتمع ، وقد يصبح أحد الأفراد غنيا بزيادة ثروته ، بينما يصبح فرد آخر فقيرا بنقص مناظر فى ثروته • وبينما يحدث هذا التغير الدائم فى ثروات الأفراد بالزيادة أو النقصان فان الثروة القومية قد لا يطرأ عليها أى تغير بالزيادة أو النقصان • وبعبارة أخرى فانه بينما يثرى الأفراد نتيجة لحصولهم على زيادة فى نصيبهم من الثروة الموجودة فعلا فى المجتمع ، فان المجتمع فى مجموعه لن يناله الثراء الا بانتاج ثروة لم تكن موجودة من قبل • ومن الواضح أن هاتين العمليتين تختلفان فى طبيعتهما ، فبينما تنطوى الأولى على نوال الثروة ، فان الثانية تتضمن خلق الثروة [1] •

ومع ذلك فان آراء فردريك ليست تنطوى هى الأخرى على نقد لاذع لآراء سميث والمدرسة الكلاسيكية ، ويتضمن هذا النقد ، بوجه عام ، فكرة اهمال العنصر القومى فى الاقتصاد السياسى • ان سميث والمشايعين له قد امتدت بحوثهم الى أبعد الحدود ، فشملت العالم بأسره ، أما فى رأى ليست فالاقتصاد السياسى لا بد أن يشير الى حياة دولة معينة • ولا يجب — فى رأيه — أن ننظر الى الأفراد على أنهم منتجون ومستهلكون فحسب ، بل انهم أيضا مواطنون فى الدولة وأعضاء فى المجتمع الانسانى • فضلا عن ذلك ، فان القوة الانتاجية

(1) John Rae, " The Sociological Theory of Capital ", p. 390.

للأفراد تتحدد ، الى حد كبير ، بالظروف السياسية والاجتماعية لكل دولة ، ولذلك فإن الوظيفة الرئيسية لرجال السياسة فى كل دولة هى تحقيق التقدم الاقتصادى لها [1] .

وعلى ذلك فالادعاء بأن الاقتصاد يجب أن يكون متحررا من السياسة على الدوام هو ادعاء خاطىء ، كما أن فكرة الحرية الاقتصادية هى مجرد رأى ينحرف كثيرا عن الحقيقة . وليس من واجبات السياسيين فى الدولة أن يقفوا موقفا سلبيا ، ولا يفعلون شيئا ازاء الاقتصاد القومى ، فالسياسى سوف يعرف — ولا بد أن يعرف — كيف يستطيع أن يوقظ القوى الانتاجية الكامنة فى المجتمع بأسره ، وأن ينمى هذه القوى ، ويحفظها دائما من كل عبث أو سوء ، وكيف يمكن اضعافها واخمادها أو القضاء عليها قضاء مبرما .

ولقد كان فردريك ليست يعتقد اعتقادا راسخا بأن الزراعة والتجارة وأوجه النشاط الاقتصادى الأخرى لا تزدهر الا حيث تبلغ الصناعات التحويلية ذروة التقدم . ان الدولة التى تعيش على الزراعة وحدها هى دولة مشلولة ، اذ أنها ان تميزت بشىء ، فانها تتميز بالتراخى والتكاسل عن الجد والعمل ، وبالتمسك بالأفكار القديمة والعادات البالية ، وبالطرق البدائية فى الانتاج ، وبانخفاض مستوى الثقافة والتقدم الفكرى ، وأخيرا بكل أنواع الرق السياسى والاقتصادى .

ويدلنا فردريك ليست على أنه يمكن اجمال وظائف الدولة فى أنها تهدف ، فى أساسها ، الى انماء القوى الانتاجية للمجتمع ، وهو يقرر أن هناك خمس مراحل من التطور تمر بها كل دولة : الهمجية ، وأحوال الرعى ، وأحوال الزراعة ، وأحوال الصناعة والزراعة ، وأحوال الصناعة والزراعة والتجارة [2].

---

(1) Friedrich List. « The National System of Political Economy ».

(2) In List's own terminology : original barbarism, pastoral condition, agricultural condition, agricultural manufacturing condition, and agricultural manufacturing commercial condition.

والسلاح الرئيسى الذى يمكن أن تجتاز به الدولة مرحلة الى مرحلة أخرى من التطور الاقتصادى هو الحماية فى شتى صورها • غير أن الاعتقاد الشائع بأن ليست يؤمن بمبدأ الحماية هو اعتقاد خاطىء ، اذ هو لا يؤكد فكرة الحماية الا لأنه معنى أساسا بتلك المرحلة من مراحل التطور التى تستدعى قدرا ملائما من الحماية ، وهى مرحلة الانتقال من الزراعة الى الصناعة والزراعة • وقد يمكن القول ، اذن ، بأن ليست لا يدين بمبدأ الحماية على اطلاقها أو مبدأ حرية التجارة على اطلاقها • ان أية سياسة منهما ليست هدفا نهائيا فى نظره ، اذ أن كلا منهما لا تخرج عن كونها وسيلة ، أما السياسة المثلى فهى تتوقف على مقتضيات كل حالة أو مرحلة من مراحل التطور • اذ فى المراحل الثلاث الأولى ، تتبع الدول مبدأ حرية التجارة مع الدول الأكثر تقدما ، كوسيلة لرفع المجتمعات البدائية من حالتها الهمجية ولتقدمها فى الميدان الزراعى ، أما فى المرحلة التالية فعلى الدول أن تشجع نمو الصناعات ومصايد الأسماك والملاحة البحرية والتجارة الخارجية عن طريق فرض القيود التجارية • وأخيرا وعندما تبلغ الدول أعلى ذروة من القوة والثروة ، فلا مناص من أن تعود ثانية الى اتباع مبدأ حرية التجارة ، حتى لا يتراخى الزراع والصناع والتجار فى بذل الجهود ، أو تثبط هممهم ، اذا ما انعدمت المنافسة فى ميادين الأعمال •

١ — ٢ جون ستيوارت ميل

ويفرق جون ستيوارت ميل فى كتابه « مبادىء الاقتصاد السياسى » بين الثروة القومية والثروة الفردية ، ويعرف الأولى بأنها تتضمن كل الأشياء النافعة ذوات القيم التبادلية [١] ، ويضيف الى ذلك أن الصفات الضرورية للثروة هى طبيعتها المادية وقابليتها للتراكم • وكان جون ستيوارت ميل يهاجم أفكار التجاريين ، ويبحث فى مختلف مراحل التطور الاقتصادى للمجتمع ، ويتوافر

---

(1) All useful or agreeable things which possess exchangeable value.

على دراسة التفاوت الكبير فى توزيع الثروات على مختلف الشعوب • وكان يعزو هذا التفاوت من ناحية الى قوانين الانتاج ، وهى القوانين الطبيعية غير لتحكمية ، ومن ناحية أخرى الى قوانين التوزيع التحكمية — وهى تحكمية لأنها تتأثر ، الى حد كبير ، بما وضعه الانسان من تنظيمات اجتماعية •

وفى رأى ميل أن مسألة الملكية الخاصة — وهى احدى التنظيمات الاجتماعية — مسألة متعلقة بالمنفعة ، فلو أمكن وجود نظام آخر يحقق سعادة المجتمع أفضل من نظام الملكية الخاصة ، فلا مناص ، فى رأيه ، من اتباع هذا النظام • ولكن ما ذلك النظام الذى يحمل فى طياته أوفى قدر من الرفاهية الكلية ؟ ان الاجابة عن هذا السؤال هى حل لمشكلة التوزيع بأسرها ، ولا بد أن تتضمن كثيرا من الاعتبارات التاريخية ، بما تنطوى عليها من أحداث وتجارب ، كما تتضمن كافة الدوافع التى تؤثر على الانسان ، فى ظل مختلف النظم الاجتماعية ، وآثار المجتمع على الفرد ، وآثار الفرد على المجتمع •

لا يوجد حق الملكية الا حيث تؤيده سلطة المجتمع ، ولذلك ففى استطاعة هذا المجتمع أن يسحب هذا الحق اذا شاء ، وبناء على ذلك ، فلا يتسنى تبرير حق الملكية الخاصة والابقاء عليه ، الا اذا قام ملاك الأراضى بادخال التحسينات عليها ، مما يعود على المجتمع بالفائدة القصوى • ومن حق الدولة ، اذن ، أن تحتفظ بحق التدخل ، اذا كان الصالح العام يتطلب ذلك • وطالما كانت الأرض ، كعنصر من عناصر الانتاج ، محدودة فى مقدارها ونوعها ، فان هذه السمة البارزة لها تعطى الدولة مثل هذا الحق البدهى — وهو الحق الذى يجب أن تتمتع به أية دولة فى كل حالة من حالات الاحتكار • وفى الواقع كان ميل يحبذ اتباع مختلف التدابير التى يتحقق بموجبها تشجيع ادخال التحسينات الفنية فى الزراعة ، وتشجيع الملكيات الصغيرة ، وزراعة الأراضى البور • كما أنه ذهب الى مدى أبعد من ذلك ؛ عندما قرر أنه من الأفضل للدولة نفسها أن تمتلك الأرض ، ثم تؤجرها الى الجمعيات الزراعية التعاونية ، أو تجزئها الى وحدات صغيرة ، يقوم الأفراد من المزارعين باستئجارها واستغلالها على أحسن وجه •

ولم تقف السياسة المثلى — فى رأى ميل — عند هذا الحد ، بل تجاوزته الى الاصلاح السياسى والاجتماعى ، فقد كان ينادى بمبدأ التوسع فى التعليم لكافة أفراد المجتمع ، وبحق الانتخاب العـام ، وتحرير المرأة • وكان يوصى بتشجيع الزراعة بكل الوسائل ، ومما أوصى به اعادة تنظيم الوحدات الانتاجية ، وضمان حقوق مستأجرى الأراضى وعدم التعسف بهم من جانب الملاك ، وفلاحة كل الأراضى البور ، وخلق طبقة من صـغار الملاك عن طريق توزيع الأراضى الحكومية عليهم • وجملة القول فان السياسة الاقتصادية — كما يراها جون ستيوارت ميل — تنطوى على ايجاد ذلك الاطار القانونى الذى يمكن معه أن يسير الجهاز الاقتصادى للمجتمع سيرا يتفق مع صالح هذا المجتمع الى أبعد الحدود •

ولذلك يمكننا أن نستشف من هذا الاتجاه الفكرى لجون ستيوارت ميل كل الدلائل على ايمانه بهذا الاصلاح الاجتماعى ، بما ينطوى عليه من مبادىء ، وما يمكن معه القول بأن الرأى العام ، فى معظم المجتمعات الرأسمالية ، وفى مختلف مراحل تطورها ، قد قبلها عن طيب خاطر •

فضـلا عن ذلك فان موقف جون ستيورت ميل من النظرية الشيوعية قد أصبح واضحا تمام الوضوح فى الطبعة الثالثة من كتابه « مبادىء الاقتصاد السياسى » • فلقد قرر صراحة أن أى نظام يحقق فعلا تلك المثل العليا التى تنطوى على رفاهية المجتمع واسعاده ، هو ذلك النظام الذى يتضمن من المبررات القوية ما يحتم علينـا جميعا أن نقبـله بترحاب وعن طيب خاطر • وأما عن الشيوعية ، بصفة خاصة ، فانه يشترط ، لقيامها ، شرطا من العسير أن يتحقق فى أى مجتمع انسانى ، وهو أنه لا بد لقيام نظام شيوعى على دعائم قوية أن يكون من بيدهم الحكم من الأفراد على خلق كريم وشيم جد عالية وذوى عقول راجحة وذكاء خارق وتفكير ثاقب ورأى صائب ، حتى يستطيعوا أن يدبروا شئون الدولة الدكتاتورية بكفاءة كبيرة وجدارة ممتازة • فاذا كان لا مندوحة من توافر هذه الصفات النـادرة جميعها فى الطبقة الحاكمة للمجتمعات الشيوعية ، فانه

يصعب ، بل يكاد يكون من المستحيل ، قيام هذه المجتمعات ، وان قامت فلن تكون لخير البشرية ورفاهة العالم الانسانى ، فالطبيعة البشرية قد جبلت على صفات معينة ، منذ أن بدأ الانسان يدب دبيب الحياة على أديم هذا العالم ، وما انفك الأفراد فى أى مجتمع عرضة لتأثير الطبائع الكامنة فيهم على سلوكهم الشخصى • وليس غريبا أن يستغل الساسة والحكام أعنـة الحكم أسوأ استغلال لمآربهم الذاتية وأطماعهم الشخصية ، وأن يرغبوا فى الجاه والسلطان وسطوة النفوذ ، مما قد يؤدى الى تفشى الفساد فى جسد الدولة ، وليس عجيبا أن تكون الحريات الانسانية فى مثل هذه المجتمعات الدكتاتورية مقيدة الى أبعد الحدود ، وأن تذوب شخصية الفرد فى الدولة ، ويصبح آلة صماء طيعة فى أيدى هؤلاء الحكام • ولا شك أن هذا المظهر السياسى للشيوعية كنظام اقتصادى للمجتمع الانسانى لا يقل أهمية عن المظهر الاقتصـادى لهـذا المجتمع ، ومهما قيل عن محاسن الشيوعية كنظام اقتصادى موجه تديره فئة قليلة من الأفراد ادارة مركزية ، فان مساوئها كنظام سياسى قد تدفع بنا الى أن نستهجنه ، وأن نحكم عليـه حكما قاسيا •

ولذلك يرى جون ستيوارت ميل أنه من الأفضل محاولة تحسين المجتمع الرأسمالى ، واعادة تنظيمه من أعلى ، بطريقة حكيمة تقضى بها على مساوئه المعروفة التى تشيع فيه ــ كالاحتكارات ، والتفاوت فى الدخول والثروات ، وتفشى الفقر والبطالة ، وتكرار الأزمات ــ عن أن يوضـع مستقبل المجتمع الانسانى ، بعناصره النبيلة وقيمه الاجتماعية العالية ، تحت رحمة حفنة من الرجال ، قد تكون سلطتهم المطلقة مستنيرة ونافعة ، وقد تكون مهلكة ومدمرة لجنسنا البشرى وعنصرنا الانسانى •

هذه هى آراء ميل على حقيقتها فى صدد « المشكلة الاجتماعية » ، ولقـد اعتبر البعض من المؤرخين الاقتصاديين مثل هذا التفسير تحديا أو ردا على الادعاءات الزائفة ، التى يثيرها الكتاب أحيـانا ، بأن ميل ينتمى الى المدرسة

الماركسية أكثر من انتمائه الى ريكاردو والاقتصاديين الكلاسيك المشايعين له [1] .

ومع ذلك فان اعادة تنظيم المجتمع الرأسمالى على الصــورة التى رسمها ميل تتضمن ، بالضرورة ، أنه لا بد أن تكون ثمة سلطة معينة يعهد اليها بمهمة وضع هذا الاصلاح الاجتماعى موضع التنفيذ . ومن الواضح أن هذه السلطة لا تشمل أفراد المجتمع ، كل منهم بمعزل عن الآخر ، بل أفراد المجتمع فى شكل جماعى — أى الدولة ، فهل يعنى هذا ، بالضرورة ، أن جون ستيوارت ميل قد انحرف بعيدا عن المذهب الكلاسيكى الفردى ، وخالف مبدأ الحرية الاقتصادية الذى نادى به آدم سميث من قبل واعتنقته المدرسة الانجليزية التقليدية — ذلك المبدأ الذى ينبنى ، فى أساسه ، على معتقدات الفيزيوقراطيين عن القوانين الطبيعية والحريات الانسانية فى المجتمع ؟

ان ميل لم يتخل عن نزعته الفردية فى وضع سياسته الاصلاحية ، فالتدخل الحكومى ، فى رأيه ، لا بد أن تكون له حــدوده المرسومة التى لا يمكن أن يتجاوزها الى الحد الذى يطغى عنده على الحق العــام للمواطنين فى الاحتفاظ بشخصيتهم الفردية ، وهو ، اذ يعبر عن هذا الرأى ، يتفق مع من سبقوه من الاقتصاديين الكلاسيك فى أن الفرد هو أدرى بمشاعره وظروفه ، وأكثر اهتماما برفاهيته ، من أى شخص آخر . وعلى ذلك فان النزعة الفردية أمر مرغوب ، طالما كان لا يعــود بالضرر على الأفراد الآخرين ، أو يعوقهم عن بذل الجهود فى سبيل رفاهيتهم الخاصة وتحسين مراكزهم الاقتصادية .

---

(١) راجع تعليق المؤرخ الاقتصادى هينى Haney فى كتابه « تاريخ الفــكر الاقتصادى » اذ يقول :

« To the unbiassed critic, this seems to be the genuine interpretation of Mill's opinion on the « social question ». Such an interpretation is essentially a challenge to the allegations sometimes made that Mill is much more of a Marxian than a Ricardian".

ومع ذلك فان ميل يسمح بقدر كبير من النشاط الحكومى ، فطالما كانت المنفعة الاجتماعية هى المقياس الوحيد للرفاهة العـامة ، وطالما كان من المحتم تحقيق أكبر قسط من الرفاهيـة لأكبر عدد من أفراد المجتمع ، فان النشـاط الحكومى أمر لا مفر منه • ومن الأمثلة على ذلك حماية المستهلكين الذين يعجزون عن حماية أنفسهم ضـد جشع المنتجين ، وحماية العجزة ومن يرتبطون بتعاقد شخصى دائم ، وحماية أولئك الذين يفرضون رقابة غير مباشرة على ممتلكاتهم كالمستثمرين فى الشركات المساهمة • كذلك فان التدخل الحكومى أمر لا مفر منه فى حالة المنظمات والهيئات التى لا تهدف الى الربح والمصلحة الذاتية ، كالمعاهد التعليمية أو جمعيات البر أو ادارة المرافق العامة ، أو فى حالة القيام بالأبحاث الفنية العلمية فى سبيل تحسين وسائل الانتاج • وفى كل هذه النواحى المختلفة من النشاط الحكومى ، فان ميل لا يختلف عن سميث فى شىء الا أن الأول يميل الى التوسع فى الوظائف الاقتصادية للدولة لغرض تحقيق الصالح العـام ، ولذلك يطلق عليه البعض اسم « الاقتصادى الكلاسيكى الحر » [1] •

---

(1) In Robbins' own words : « What distinguishes the classical liberal outlook, as it is examplified in Mill's work, from the authoritarian system is not a denial of the necessity for state action on the one side and an affirmation on the other, but rather a different view of what kind of action is desirable. The authoritarian has to issue from the centre, or at least from agencies directly controlled from the centre. In contrast to this authoritarian attitude, the classical liberal does not say that the centre should do nothing. But he belives that the attempt to plan from the centre is liable to break down and that no such plan can be a substitute for truly decentralised initiative. The state, he proposes, shall prescribe what individuals shall not do, if they are not to get in each other's way, while the citizens shall be left free to do anything which is not so forbidden. To the one is assigned the task of establishing formal rules, to the other responsibility for specific action.

C. F. L. Robbins. « The Theory of Economic Policy in English Classical Political Economy ».

الفصل الثانى

النظريات القديمة للتطور الاقتصادى

(توماس روبرت مالتس وداڤيد ريكاردو)

يختلف مالتس عمن عداه من الاقتصاديين الكلاسيك فى معالجته لقوانين التقدم الاقتصادى ، وفى رأيه فان هذه القوانين تتضمن ، لا محالة ، معدلا للزيادة فى السكان ورأس المال ، لا يتناسب مع القلة الدائمة فى الأراضى الخصبة • والنتيجة الحتمية لذلك هى أن عدد السكان يربو على موارد العيش •

وكان على مالتس أن يهاجم الاشتراكيين فى عصره ، وفى مقدمتهم جودوين ، الذى كان يؤمن بمبادىء العدالة والمساواة ، ويعتقد أن المنظمات الاقتصادية الرديئة هى مبعث كل العلل الاجتماعية • لقد اعترض مالتس على هذا الرأى ، وأكد أن الشرور الاجتماعية لا تعزى الى المنظمات الاجتماعية الرديئة بقدر ما تعزى الى القانون الطبيعى الذى ينطوى على ظاهرة السكان •

٢ ــ ١ نظرية مالتس فى التطور

ويبدأ مالتس تحليله لهذا القانون الطبيعى بوضع فرضين أساسيين لبناء نظريته فى السكان : أولا أن الطعام لازم وضرورى لوجود الانسان ، ثانيا أن العاطفة بين الجنسين هى أيضا لازمة وضرورية ، وستبقى كذلك ما بقى الجنس البشرى • واستطرد مالتس قائلا بأنه منذ أن بدأت معرفتنا بتاريخ الانسانية ، أضحت هذه القوانين قوانين ثابتة متأصلة فى طبيعتنا • ومنذ أقدم العصور

التاريخية لم نلاحظ أية تغيرات فى هذه القوانين ، ولذلك فليس لنا أن نستنبط أنه قد يعتــورها أى تغــير فى طبيعتها ، فاذا سلمنا جدلا بهذين الفرضــين الأساسيين ، فان قوة السكان أكبر من قوة الأرض فى انتاج موارد الطعام اللازمة لحياة الانسان ، وأنه اذا لم توجد أية موانع تحول دون نمو السكان ، فان السكان يتزايدون وفقا لمتوالية هندسية ، بينما لا تزيد موارد العيش الا وفق متوالية عددية • وتبعا للقــانون الطبيعى الذى يجعل الطعام لازما وضروريا لحياة الانسان ، فان هاتين القوتين (أى قوة السكان وقوة الأرض) لابد أن تتعادلا • وهذا يتضمن ، بطبيعة الحال ، وجود بعض الموانع القوية المستديمة التى تحد من نمو السكان ، وتنشأ أصلا من صعوبة الحصول على موارد الطعام •

ويقول مالتس ان المانع النهائى الذى يحد من نمو السكان هو النقص فى الطعام الذى ينبعث ، بالضرورة ، من اختــلاف النسب التى يزيد بمقتضاها السكان وموارد الطعام ، غير أن هذا المانع النهائى ليس هو المانع المبــاشر باستثناء حالات المجاعة • ويمكن القول بأن المانع المباشر يتضمن كل العادات التى تجرى عليها المجتمعات الانسانية ، وكل الأمراض التى تتعرض لها ، والتى تبدو أنها تتولد من ندرة موارد العيش ، وأخــيرا كل الأسباب الأخرى التى لا تتأثر بندرة الموارد ، سواء أكانت معنوية أم طبيعية ، والتى تميل الى اضعاف وتحطيم قوة الانسان فى انتاج الجنس البشرى • ويقسم مالتس هذه الموانع المباشرة ، وهى تلك التى تؤدى الى ايجاد التناسب بين عدد السكان وموارد العيش ، الى قسمين رئيسيين : موانع موجبة وموانع سالبة • ويمكن اجمالها فيما يلى : الرذيلة والبؤس والمانع الأدبى •

وقد عزز مالتس نظريته فى السكان بالحقائق المشاهدة فى عصره ، اذ وجد أنه فى كل دولة لا بد أن يكون هناك البعض من هذه الموانع التى تعمل عملها فى الحد من نمو السكان ، ومع ذلك ففى معظم المجتمعات لا بد أن يكون هناك دائما ميل من جانب السكان الى الزيادة بمعدل يتجاوز الزيادة فى موارد العيش •

وهذا الميل الدائم الطبيعي يعرض الطبقات الدنيا فى المجتمع الى البؤس والحرمان ، ويمنع من تحقيق أى تحسين دائم فى الأحوال الاقتصادية لأفراد هذه الطبقات .

فاذا ابتدأنا بحالة تكون فيها موارد العيش فى أى مجتمع كافية لأن تمد أفراد هذا المجتمع بما يحتاجون اليه من طيبات الحياة ، فان الحافز الدائم الى تزايد السكان يؤدى الى زيادة عدد الأفراد ، قبلما تزداد موارد العيش . ونتيجة لذلك ، فلا مناص من أن تعيش الطبقات الفقيرة حياة أسوأ مما كانت عليه ، وسوف يبلغ الأمر بالغالبية العظمى منهم الى أن يعيشوا فى ضيق بالغ وفقر مدقع وحرمان شديد الوطأة عليهم . وسوف تؤدى زيادة عدد السكان الى زيادة عدد العمال الباحثين عن الأعمال ، وسوف يربو عددهم على المقدار المطلوب من العمل فى السوق . ومن هنا لا بد أن يميل سعر العمل الى الهبوط ، بينما تؤدى قلة موارد العيش بالنسبة للعدد المتزايد من السكان الى ارتفاع سعر الطعام فى نفس الوقت . وتبعا لذلك يتحتم على العامل أن يبذل جهودا أكبر فى أداء العمل ، ويشتغل ساعات أطول ، لكى يكتسب من الدخل النقدى نفس ما كان يكتسبه من قبل ، أى قبل هبوط معدلات الأجور وارتفاع أسعار المواد الغذائية .

وخلال هذه الفترة المتسمة برقة الحال وضيق ذات اليد ، سوف يضعف الحافز الى الزواج ، كما تصعب اعالة الأسرة والانفاق عليها ، اذا ما أقدم أحد أفراد الطبقات العاملة على الزواج رغم ضعف الحوافز اليه ، وسوف يدق الأمر الى أبعد الحدود بحيث يقف تزايد السكان فى النهاية كنتيجة طبيعية لذلك . وبينما تؤدى هذه العوامل الاقتصادية داخل النظام الاقتصادى — أى هبوط معدلات الأجور مقرونة بارتفاع أسعار الطعام — الى الحد من نمو السكان كأحد المدلولات الخارجة عن نطاق النظرية الاقتصادية ، فان زيادة المقادير المعروضة من العمل ، ورخص أسعاره ، تشجع المنظمين فى ميدان الزراعة

على أن يستخدموا عددا من العمال فى فلاحة أراضيهم أكبر من ذلك العدد الذى كانوا يستخدمونه قبل حدوث هذا التغير فى تلك الكميات الاقتصادية (معدلات الأجور وأسعار الطعام) التى أدت الى وقف تزايد السكان • كما يؤدى ذلك الى تشجيع المنظمين على زيادة رقعـــة المساحة المزروعة من الأرض (الزراعة الخفيفة) فضلا عن استخدام طرق جديدة فى الزراعة من شأنها أن تؤدى الى زيادة انتاجية أو غلة الأرض (الزراعة الكثيفة) • من ثم نجد ، فى نهاية الأمر ، أن اتباع هذه الوسائل الجديدة فى الزراعة ، من جانب المنظمين الزراعيين ، من شأنه أن يؤدى الى زيادة موارد العيش زيادة تعود بها الى التناسب مـــع حجم السكان ، كما كان الحال فى بداية الأمر • وهنا يشعر العامل ثانية برغد العيش ، بدلا من الحرمان وضيق ذات اليد ، والعزوف عن الزواج والتناسل • غير أنه حالما تشـــعر الطبقات العـــاملة بأنها تنعم بموارد تكفيها شر الحرمان وتكفل لها حياة طيبة ــ أى حالمــا تخف حدة القيود التى كانت مفروضة على نمو حجم السكان ــ فان أفراد هذه الطبقات سوف يقبلون على الزواج والتناسل• وهكذا نجـــد أن معدلات الأجور تهبط ثانية ، بينما ترتفع أسعار الطعام ، أى تتكرر التحركات الأمامية والخلفية للسكان ، فتتكرر سعادة وشقاء الطبقـــات العاملة •

وفى ضوء ما تقـــدم تبدو ، بوضوح ، النتائج التى لا مفـــر منها لآراء «مالتس» التى تنسب التغيرات فى حجم السكان الى ارتفاع أو انخفاض مستوى الأجور الحقيقية ، وهذه النتائج تنطوى على أنه من العبث تحسين أحـــوال الطبقات العـــاملة فى المجتمع عن طريق أية محاولة لزيادة مستويات أجورها ، وهـــذه النظرة التشـــاؤمية من جانب مالتس ــ ان كانت تنطبق على الواقع والحقائق المشاهدة ــ فانها لا بد أن تلقى بعض الشك ، أو ربما كثـــيرا من الشك ، فى القدرة على اعادة سعادة الجنس البشرى والابقاء عليه عند مستوى من العيش يحفظ عليه حياة كريمة لائقة [1] •

---

(1) The Malthusian reasoning, relating changes in the size of population to the level of the real wages of labourers, demonstrates the =

وينتقل مالتس ، بعـد ذلك ، من مناقشته لنظريته فى السكان ، بالنسبة لأى مجتمع ، الى رسم السياسة الاقتصادية • وينظر مالتس ، فى هذا الصدد ، بعين ملؤها الفزع الى كل زيادة فى البؤس لا مناص ، بالضرورة ، من أن تترتب على بذل أية محاولات فى سبيل تشجيع الزواج ونمو السكان • ويبرز لنا فى عرضه لهذه السياسة ظاهرة هامة جديرة بالبحث والاهتمام البـالغ ، وهى أنه بالنسبة للطبقات الدنيـا فى المجتمع ، فان قوانين الفقر تنطوى على تشجيع مباشر دائم منظم للزواج ، وذلك بازالة كل شعور بالمسئولية من جانب أفراد هذه الطبقات ازاء الأطفال الذين ينجبونهم دون أن يتمكنوا من الانفاق عليهم ورد غائلة الجوع عنهم •

ومن ثم فان مالتس يرى أن السبب الرئيسى فى الفقر لا يمكن أن ننسبه الى نظام الملكية الخاصة ، الذى قد ينشأ عنه بعض التفاوت فى الدخول بين الطبقات الاقتصادية فى المجتمع ، بل يجب أن ننسبه الى تلك القوى الطبيعية الكامنة التى تدفع بالانسان دائما الى انتاج الجنس البشرى بمعدل أكبر من معدل الزيادة فى موارد الطعام • وهو يرى ، أيضا ، أن الوسـيلة الوحيدة ، لتحسين حال الطبقات الدنيا فى المجتمع ، ليست فى زيادة الدخول الحقيقية لأفراد هذه الطبقات العاملة ، بل فى اتباع الموانع الواقية التى تحد من نمو السكان ، فاذا ما حدث ذلك فانه يتضمن ، بطبيعة الحال ، النقص فى المعروض من خدمة العمل ، وهذا بدوره يؤدى الى رفع سعر العمل بصفة دائمة • وهذه الوسيلة

= futility of bettering the conditions of the lower classes through any attempted increase in their wages. A pessimistic view as such would cast suspicion upon the possibility of restoring the happiness and felicity of the human race in the present state of society.

C. F. Thomas Robert Malthus, An Essay on The Principle of Population, 1798, Book 1, chapter 1, « Outline of The Principal Argument of The Essay ».

التى أشـــار بها مالتس ، بصـــدد محاربة الفقر ، هى ، فى رأيه ، واضحة تمام الوضوح ، من الناحية النظرية ، ولا شك أنه يمكن الاقتناع بها ، اذا ما شبهنا العمل بأية سلعة أخرى بقل المعروض منها فى السوق •

وعلى هذا النحو ، فان مالتس يعتبر بحق أول اقتصادى يبحث فيما اذا كان النظام الاقتصادى يتحرك صـــعودا وهبوطا ، وفقا لقوانين للحركة تنبعث فى داخله • فضلا عن ذلك ، فان آراء مالتس فى السكان تختلف كلية عما كان يراه التجاريون من قبـــل فى القرنين السادس عشر والسابع عشر ، فقد كان بيتى يعتقد بأن الزيادة فى السكان أمر مرغوب من الناحية الاجتماعية ، على أساس أن هـــذه الزيادة تنطوى على تزايد الغـــلة • أما آدم سميث فقد كان يعتقد أن الزيادة فى السكان تعنى ، حقـــا ، اتساع مجال التخصص ، واتبـــاع مبدأ تقسيم العمل •

٢ — ٢ النظرية الديناميكية لريكاردو

غير أن ريكاردو قد أقر نظـــرية مالتس ، واستنتج أن الأجور ، فى المدى الطويل ، لا بد أن تكون ثابتـــة عند مستوى الكفاف ، حيث أن التغـــيرات فى السكان ، على النحو الذى وصـــفه مالتس فى بحثه المشهور ، لا بد أن تحتفظ بالأجور عند هذا المستوى • ومن ثم فقد استند ريكاردو الى هذه النتيجة الهامة فى بنـــاء نظريته الديناميكية ، وهى نظرية المعـــدلات المتناقصة للربح والريع المتزايد [1] •

كما أن المناقشة التى احتدمت بين مالتس وريكاردو حول مشكلة الادخار قد نشأت نتيجة للظروف التى كانت سائدة ابان ذلك الوقت • لقد كانت الضرائب مفروضـــة على القمح المستورد الى انجلترا ، ولذلك فقد نشأت مشكلة كانت

---

(1) Dynamic Theory of Falling Rates of Profit and Increasing Rent.

مثارا للجدل بين رجال الصناعة من جانب ، وبين ملاك الأراضى من جانب آخر • وكان ريكاردو منحازا الى جانب الغاء قوانين القمح ، اذ كان يعتقد ــ عن خطأ أو صواب ــ أن ملاك الأراضى هم ، فى العــادة ، أفراد خاملون متكاسلون ، وأنهم ينفقون دخولهم ، فى أغلب الأحيان ، على الأشياء التى يمكن وصفها بأنها غير منتجــة • وعلى النقيض من ذلك ، فان أصحاب رؤوس الأموال من رجال الصــناعة يمتازون بالجد والنشاط والميــل الى الادخار ، ولذلك فان دخولهم المتزايدة توجه دائما الى الادخار والاستثمار • ومع ذلك فان مالتس قد رفض هذا الرأى ، اذ كان منحازا الى جانب الابقاء على قوانين القمح ، ولكنه لم يكن يعارض الرأى القائل بأن ملاك الأراضى هم ، عادة ، المستهلكون بينما أصحاب رؤوس الأموال هم عادة المدخرون ، ولكنه كان يشك فى أن الدخل القومى قد يمكن زيادته نتيجة للزيادة فى المدخرات •

ويرى مالتس أن المدخرات تستثمر ، عادة ، فى رأس المال الثابت لغرض انتــاج سلع الاستهلاك ، وعلى ذلك فان الزيادة فى المدخرات سوف تؤدى ، فى النهاية ، الى الزيادة فى الناتج من المنتجات النهائية • ومهما يكن من أمر ، فان الاستهلاك ــ فى رأى المدرســة الكلاسيكية ــ هو الهــدف النهائى لكافة أوجه النشاط الاقتصادى • بيد أنه لا يتسنى لمنتجى المنتجات النهائية أن يقوموا بتصريف أية زيادة فى الناتج منها فى الأسواق ، ما لم تكن هناك زيادة مناظرة فى الطلب الفعال • ولذلك فان أساس المشكلة هو خلق الطلب الفعال والمحافظة على مســتواه ، فلو كان هنــاك طلب على السلع ، فان الزيادة فى رأس المال سوف تتحقق بالضرورة ، وما علينا اذن الا أن نرفع من مســتوى الطلب الفعــال ، وسرعان ما تحل مشكلة رأس المال • وهنــا فقد نتساءل : أليس هذا الاتجاه الفكرى ، من جانب مالتس ، ينطوى ، فى الواقع ، على الخطوط الرئيسية لمبدأ المعجل فى التحليل الاقتصادى الحديث •

ويستطرد مالتس قائلا بأننا قد نجد فى الحياة الواقعة أن بعض البلاد قد تتوافر لها الموارد الطبيعية والأراضى الخصبة الواسعة ، ومع ذلك فان شعوب

هذه البلاد تعيش ، فى الواقع ، وهى ضالعة فى الفقر ، ولا تحظى الا بمستوى منخفض من المعيشة • ويفسر لنا مالتس سبب تأخر هذه الشعوب ، اذ يعزوه الى أنها متخاذلة خاملة ، وأن عاداتها وطرق حياتها هى على النحو الذى يجعلها تقنع بالضروريات فحسب ، وأن مستوى معيشتها منخفض الى الحد الذى يجعل الطلب الفعال منخفضا كذلك • ولو زاد الطلب الفعال فى هذه البلاد المتخلفة بأية وسيلة أو سياسة حكيمة ، فسوف يزداد انتــاج السلع ، كما أن هذه الزيادة سوف تناظرها زيادة تلقائية فى الادخار والاستثمار •

٢ ـــ ٣ قصور الطلب الفعال جوهر المشكلة الاقتصادية عند مالتس

وينتقل مالتس ، بعد ذلك ، الى مناقشة الوسائل التى يمكن بها دعم الطلب الفعال ، وهنــا يوصى بالتوسع فى الأسواق الداخلية والخارجية • وبالنسبة للأسواق الداخلية فأفضــل وسيلة ، فى نظره ، هى زيادة عدد المستهلكين غير المنتجين زيادة كافية ، مثال ذلك ملاك الأراضى والموظفين المدنيين والخدم •

ولهذا السبب فهو يعارض تكتل الأراضى فى وحدات كبيرة • واذا ما تجزأت هذه الوحدات الانتاجية الكبيرة ، فسوف يكون هناك عدد كبير من ملاك الأراضى ممن يكونون جزءا كبيرا من الطلب على ناتج الصناعة • وتبعا لذلك فان زيادة عدد الملاك ، عن طريق تغيير الاطار القــانونى فى المجتمع ، سوف تؤدى الى زيادة الطلب الفعــال ، وهذا يؤدى بدوره الى زيادة مقــدار الانفــاق على الاستهلاك ، ويرفع مستوى التوظف وحجم الدخل القومى •

وتبعا لهذا الجدل ، فان مالتس يحبذ فكرة الدين العام ، اذ يرى أنه يؤدى وظيفة هامة فى دعم الطلب الفعال • فلو فرضت ضريبة على الانتــاج لغرض تدبير الموارد اللازمة لدفع الفائدة عن الدين العــام ، ثم انتقلت حصيلة هذه الضريبة الى حملة الســندات الحكومية ، أولئــك الذين كان يعتبرهم مالتس

مستهلكين غير منتجين ، فان ذلك الاجراء الضريبى سوف يؤدى الى زيادة الطلب الفعال • أما اذا ألغى الدين العام فجأة ، فان هـذا بدوره سوف يؤدى الى بطالة واسعة النطاق ، مترتبة على النقص فى الطلب • وعلى ذلك ففى عصر مالتس ، كانت فكرة المحافظة على مستوى عال من التوظف منطوية على نقل الدخل من العمل المنتج الى العمل غير المنتج ، أما فى أيامنا هذه ، فان السياسة المتبعة هى نقل الدخل من طبقة الأغنياء الى طبقة الفقراء لغرض الزيادة فى القوة الشرائية فى أيدى المستهلكين كوسيلة لتحقيق التوظف الكامل • وبعبارة أخرى فان مالتس كان يحبذ نقل الدخل من طبقة الرأسماليين الى طبقة ملاك الأراضى المستهلكين بغية زيادة الطلب الفعال • وهو ، اذ يعبر عن هذا الرأى ، انما يعارض فكرة ريكاردو فى نقل الدخل من طبقة ملاك الأراضى الى طبقة الرأسماليين لغرض زيادة الادخار والاستثمار •

٣ ـ ٤ قانون الأسواق عند جان بابتست ساى

غير أن جان بابتست ساى يمثل اتجاها فكريا متعارضا مع مالتس ، وهو يرى ، فى بحثه المشهور ، أن اعتقاد مالتس بالافراط العام فى الانتاج وقصور الطلب هو اعتقاد خاطىء [1] • وفى رأيه أن هذا لن يتحقق ، ذلك أن أية عملية بيع هى ، فى ذات الوقت ، عملية شراء ، وفى ميدان الانتاج فان الناس يخلقون طلبا على السلع الأخرى • ويبدو أن فكرة ساى هى تطور لتعاليم الفيزيوقراطيين التى تنطوى على أنه فى عمليات الشراء والبيع تتم المبادلة بين السلع والسلع • كما يتضح أن جدله ينبنى ، أساسا ، على افتراض أن التبادل هو ، فى الواقع ، عملية « مقايضة » ، غير أن استخدام النقود قد ينطوى على كثير من التعقيدات والفواصل الزمنية التى قد تطمس معالم الحقيقة • ان النقود لا تؤدى

---

(1) C. F. Jean Baptiste Say, « A Treatise on Political Economy, Book 1, Chapter 15, « Of the Vent or Demand for Products ».

الا وظيفة نقدية فى أية عملية من عمليات التبادل المزدوج ، وعندما تنتهى العملية ، فسوف نجد ، دائما ، أن المبادلة قد تمت ، فى الواقع ، بين نوع من الناتج وبين نوع آخر [1] .

وتبعا لرأى ساى ، فان السلعة ، بمجرد انتاجها ، تخلق سوقا لسلع أخرى ، تتساوى فى قيمتها مع قيمة هذه السلعة المنتجة . وحينما ينتهى المنتج من انتاج سلعته ، فانه يصبح متلهفا الى بيعها فى الحال ، خوفا من تلاشى أو نقص قيمتها فى يديه . وحينما يبيع السلعة ، ويحصل على ثمنها نقودا ، فانه يصبح متلهفا كذلك الى التخلص من هذه النقود ، لأن قيمتها هى الأخرى عرضة للتغير . ولكن الطريقة الوحيدة التى بواسطتها يمكن التخلص من النقود هى شراء سلعة أو أخرى ، ومن ثم فان مجرد انتاج سلعة معينة يخلق الطلب على سلع أخرى .

وقد أدى هذا التحليل الى أن يستخلص ساى النتائج الأساسية الآتية :

١. فى كل مجتمع ، كلما زاد عدد المنتجين وكلما تنوعت منتجاتهم ، زادت وتنوعت فرص البيع لهذه المنتجات .

٢. ان كل فرد فى المجتمع لا بد أن يولى جل اهتمامه بالرخاء العام لكل الأفراد الآخرين ، كما أن نجاح فرع من فروع الصناعة ينهض بكل الفروع

---

(1) According to say, a product is no sooner created than it, from that instant, affords a market for other products to the full extent of its own value. When the producer has put the finishing hand to his product, he is most anxious to sell it immediately, lest its value should vanish in his hands. Nor is he less anxious to dispose of the money he may get for it, for the value of money is also perishable. But the only way of getting rid of money is in the purchase of some product or other. Thus the mere creation of one product immediately opens a demand for other products.

الأخرى للصـــناعة • ان نجـاح دولة فى الزراعة هو حافز لرخائهـا التجارى والصــناعى ، كمـا أن ازدهار أحوال الصــناعة والتجارة يعـود بالفـائدة على الزراعة •

٣• ليس هنـاك من ضرر يلحق بالصناعة القومية والانتـاج من شراء واستيراد السلع من الخارج ، حيث أنه لا يمكن شراء أية سـلعة من المنتجين الأجانب الا بالمنتجات المحلية التى نجد لها أسواقا عالمية •

٤• وأخيرا فان تشجيع الاستهلاك فحسب لا يعود بالنفع على الاقتصاد القومى ، ذلك أن المشكلة تنطوى على ايجاد الوسائل للاستهلاك ، وليس على ايجاد الرغبة فى الاستهلاك • ان الانتاج وحده هو الذى يزودنا بهذه الوسائل ، ومن ثم فان هدف الحكومة الصالحة هو تشجيع الانتـاج ، أما هدف الحكومة الفاسدة فهو تشجيع الاستهلاك •

ان آراء ساى ، فى هذا الصـــدد ، تتفق مع آراء ريكاردو الذى يمـثل المدرسة الكلاسيكية ، اذ تتضمن هذه الآراء أن الطلب الفعال والتوظف الكامل للموارد يتحققان ، فى العادة ، باستثناء بعض الظروف الطارئة التى تنطوى على بعض الاختـلال الوقتى فى أسواق السلع • أما موقف مالتس فانه مختلف تماما عن موقف ساى وريكاردو ، وبغض النظر عن الحجج المنطقية التى أتى بها فى كتابه ، فان الحقائق التاريخية ، فى حد ذاتها ، تؤيد نظرية مالتس ، وتدحض نظرية ساى فى أن العرض يخلق الطلب عليه • ان تكرار وتزايد حدة البطالة ـ وبخاصة فى الثلاثينيات ـ قد أديا الى الاهتمام البالغ بالدورات الاقتصادية ، وباتجاه جديد فى الفكر الاقتصادى يرتبط باسم جون ماينارد كينز • ان هذا التطور الفكرى فى النظرية الاقتصادية يعتبر خروجا على التقليد الكلاسيكى ، كما يمثله قانون ســاى فى الأسواق • كما أن البعض من الاقتصـاديين يعتقد أن مالتس كينزى ، أو أن كينز مالتسى [١] •

---

(١) راجع للمؤلف « الاقتصاد التحليلى » دار المعارف ، القـاهرة ، ١٩٦٨ ، ص ٣٣٥ وما بعدها .

الفصل الثالث
التطور الاقتصادى فى ظل النظام الحر

تقوم فلسفة النظام الرأسمالى ، أى نظام الاقتصاد الحر ، على ركائز ثلاث وهى : الحرية ، والفردية ، والتوافق التلقـائى بين مصالح الأفراد ومصلحة الجماعة ، ويستلهم هذا النظام مبادئه فى أمور ثلاثة : الملكية الخاصة ، وحافز الربح ، والحرية الاقتصادية . هذا هو النظام الطبيعى الذى يصدر عن الميول الطبيعية للانسان ، اذ ينزع بطبيعته الى تملك الأشـياء ، والى الحصول على المكسب المادى أو الربح من ممارسة نشاطه ، والى التحرر من أية قيود تفرض على هذا النشاط ، وهو اذ يحقق بذلك مصلحته الذاتية ، فانه يحقق فى نفس الوقت مصلحة الجماعة . وكما عبر عن ذلك آدم سميث ، فان الانسان تحركه « يد خفية » الى تحقيق غرض لم يكن من مقاصده ، اذ يحقق مصالح الجماعة ، بدرجة أكبر مما لو كرس جهوده ووقته لخدمة الجماعة ، لو أنه عكف على رعاية شئونه الخاصة . بل ذهب الكتـاب الاقتصاديون الكلاسيك ، أنصـار المذهب الحر ، الى القول بأنه اذا كان هذا النظام الطبيعى لا ينتج آثاره الطيبـة فى بعض الأحيـان ، فمرد ذلك الى تدخل الأنظمة الوضعية فى سـيره التلقائى الرتيب ، ومن ثم فان النظام الطبيعى يفوق أى نظام آخر من صنع الانسان .

٣ ــ ١ الحرية الاقتصادية والمنافسة وجهاز الأثمان

واذا كان النظام الرأسمالى ، فى صورته التقليدية ، يتميز بحـرية تملك الأفراد لكل من سلع الاستهلاك وسلع الانتـاج والانتفاع بذلك التملك كيفما

يشاءون [1] ، وكان الربح هو الحافز الشخصى الذى يحث رجال الأعمال والمنظمين على المجازفة برءوس أموالهم فى المشروعات ، وهو الجزاء الذى يحظون به فى دأبهم على العمل المتواصل وفى استخدامهم للعقل والمنطق توصلا الى القرارات التى تؤدى بهم الى النجاح أو الفشل ، فان الحرية الاقتصادية – الى جانب الملكية الخاصة وحافز الربح – هى مظهر ثالث من مظاهر الرأسمالية . وهنا لا بد أن يثور تساؤل هام : ماذا تعنيه الحرية الاقتصادية ؟ وما هو مضمونها فى السلوك الانتاجى والاستهلاكى لأفراد المجتمع ؟ وما هو المنظم التلقائى لهذا السلوك ؟

ان الحرية الاقتصادية تعنى أن الدولة لا تتدخل فى نشاط الأفراد فى الميدان الاقتصادى ، ووفقا لهذا المبدأ فان المنظمين وأصحاب رءوس الأموال يستطيعون أن يبدأوا مشروعاتهم الاقتصادية وهم بعيدون عن تدخل الدولة أو توجيهها ، فهم أحرار فى طرق استثمارهم للأموال ، وفى انتاجهم للسلع والخدمات ، وفى تحديد الشروط التى يشترون على أساسها ما يحتاجون اليه من آلات أو موارد أو عمل . كما أن مبدأ حرية الإنتاج يقابله ، من جهة أخرى ، مبدأ حرية الاستهلاك ، فلا يمنع فرد من التصرف فى دخله كما يشاء ، واختيار نوع السلع التى ينفق عليها هذا الدخل .

أما مضمون مبدأ الحرية الاقتصادية فى السلوك الانتاجى والاستهلاكى لأفراد المجتمع ، فهو أنه طالما يتمتع الأفراد بهذه الحرية فى المجال الاقتصادى ،

---

(1) ومع ذلك لا يشترط أن تكون جميع الأموال مملوكة للأفراد ملكية خاصة ، فقد تمتلك الدولة او الهيئات المحلية جانبا من هذه الأموال . كما يحق للدولة ، أيضا ، أن تنزع ملكية الأفراد الخاصة ، اذا تعارضت هذه الملكية مع المصلحة العامة . اذ أن حق الملكية الخاصة مستمد من سلطة المجتمع نفسه ، وهو بدوره يمنحه للأفراد ، ولذلك فان المجتمع يستطيع ان يتحكم فى هذا الحق فى حدود المصلحة الاجتماعية . قد تفرض الدولة ، مثلا ، حدا اعلى لملكية الأرض الزراعية ، وقد تسن القوانين التى تحول دون تراكم الدخول والثروات فى أيد قليلة ، ولا يغير ذلك من جوهر النظام .

فانهم يتنافسون ، بطبيعة الحال ، فيما بينهم سعيا وراء الكسب المادى بدافع من المصلحة الذاتية • ومن ثم فان التلازم أمر طبيعى بين الحرية الاقتصادية وبين المنافسة ، سواء فيما بين المنتجين أو فيما بين المستهلكين•ان المنتجين يتنافسون فى زيادة الانتاج وتحسينه ، والسعى الى ابتكار أفضل أساليب الانتاج ، ثم الى كسب الأسواق من أجل تصريف السلع المنتجة ، وتحقيق أقصى ما يمكن تحقيقه من الأرباح كهدف أساسى لهذا النشاط الانتاجى•وكما تقوم المنافسة بين المنتجين، فانها تقوم كذلك بين عناصر الانتاج ، حيث يستطاع الاستغناء ببعضها عن البعض الآخر ، بمعنى احلال عنصر انتاجى محل عنصر انتاجى آخر فى انتاج سلعة ما ، وهو ما يعبر عنه فى التحليل الاقتصادى « بالاحلال فى الإنتاج » • ولا يخلو جانب المستهلكين من المنافسة أيضا ، اذ يتنافسون فيما بينهم ليفوزوا بالسلع التى يحتاجون اليها • ومع ذلك ، فالحرية الاقتصادية ليست مطلقة فى النظام الرأسمالى ، فقد تتدخل الدولة لتحد من هذه الحرية على أساس تحقيق أقصى منفعة للمجتمع ، فقد تفرض نوعا من الحماية لصالح الطبقة العـاملة كوضع حد أدنى للأجور يلتزم به رجال الأعمـال • ومن ناحية أخرى فقد ترد بعض القيود على المنافسة ، وذلك عندما تتدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى تخفيفا لمساوىء المنافسة فى بعض الأحوال ، مثل مشروعات المرافق العامة التى تطغى فيها مساوىء المنافسة على مساوىء الاحتكار ، الأمر الذى يدعو الدولة الى احتكار هذه المشروعات ، أو مثل قيام بعض الحالات التى يتفق فيها المنتجون على أوضاع احتكارية من شأنها تحديد حجم الانتاج ، أو التحكم فى أســعار المنتجات ، أو الاتفــاق على توزيع أسواق تصريف الســلع • ومع ذلك فهذه الاعتبارات لا تغير من أسس النظام الرأسمالى •

وأما المنظم التلقائى لسلوك الأفراد كمنتجين ومستهلكين فهو « جهــاز الأثمان » ، اذ نرى فى هذا الجهاز القوة الحقيقية الفعالة والموجهــة للنشاط الاقتصادى بصورة تلقائية ، دون ما حاجة الى تدخل الدولة ، والمرآة التى تنقل رغبــات المستهلكين الى المنتجين ، والأداة التى تحقق التــوازن بين العرض والطلب ، عرض السلع المنتجة والطلب عليها فى أسواق هذه السلع • هذه هى

الصورة النظرية للنظام الرأسمالى ، كمـا نسج خيـوطها الكتاب الكلاسيك الأوائل ، دعاة المذهب الحر (١) .

٣ ــ ٢ الصورة المشرقة الرأسمالية فى الفكر الكلاسيكى

ويجدر بالذكر هنا أن الاقتصاد الكلاسيكى النظرى ، فى اطاره الرأسمالى ، كان يستبعد البطالة ، كمـا كان يستبعد الاحتكار . اذ كان الكتاب الكلاسيك يؤمنون بأن الحالة السائدة فى المجتمع الاقتصادى هى حالة التوظف الكامل للموارد ، وأن أية بطالة قد تنشأ هى بطالة عارضة مؤقتة سرعان ما تزول بخفض مستوى أجور الطبقات العاملة (٢) .

وثمة اعتباران دعيـا الى تفـاؤل الاقتصـاديين الكلاسيك حول الصورة المشرقة للرأسمالية ، تلك الصورة التى تستبعد الاحتكار كما تستبعد البطالة . الاعتبار الأول أن الحرية الاقتصادية للأفراد فى سلوكهم الاقتصادى ، انتاجا كان أو استهلاكا ، لا بد أن تنطوى على قيام المنافسة فيما بين المنتجين من جانب وفيما بين المستهلكين من جانب آخر ، وبخاصـة أن الطـابع المميز لمؤسسات الأعمال فى عصر الكلاسيك هو شركات الأشخاص ذات الأحجام الصغرى التى قلما يبرز فيها العنصر الاحتـكارى . وفى مثـل هذه الظروف التى عاصرها الكلاسيك ، فليس من المتصور لديهم أن يظهر الاحتكار الى حيز الوجود الفعلى فى صورة أو أخرى .

---

(١) يختلف البعض مع الكتاب الكلاسيك فى تلقائية عمل جهاز الأثمان ، اذ ينعون عليه أن الواقع العملى ينبىء عن وجود عوائق قد تحول ، فى بعض الأحوال ، دون تحقيق التوازن التلقائى المنشود من فاعلية هـذا الجهاز ، ومن ذلك ، على سبيل المثال ، عدم مرونة تنقل عناصر الانتاج كشرط اساسى لتحقيقه .

(٢) ولعل الدافع الى هذا الاعتقاد انه لم تظهر بعد ، فى عصر الكلاسيك ، قوة ونفوذ النقابات العمالية الى الحد الذى يمكن معه لهذه النقابات ابداء المقـاومات الايجابية للخفض فى مستويات الأجور من جانب رجال الأعمال .

أما الاعتبار الثانى فهو اعتقاد الكلاسيك بصحة « قانون الأسواق » السابق الاشارة اليه ، ذلك القـانون الذى نادى به جان بابتست ساى ، أحد أعلام المدرسة الكلاسيكية الفرنسية ، ووفقا لهذا القانون ، فان « العرض يخلق الطلب عليه » • ومن هنـا كان الكلاسيك يجزمون بأنه لا يمكن حدوث زيادة عامة فى العرض على الطلب ، لأن كل عرض يقابله طلب بنفس القدر • بعبـارة أخرى فان كل سلعة معروضة فى السوق تخلق الطلب الخاص بها ، وكل طلب يتراءى فى السوق ينتج العرض اللازم له • وما دام الأمر كذلك ، فلا يمكن أن يحدث افراط عام فى الانتاج بمعنى الزيادة العامة فى العرض على الطلب ، أو افراط عام فى الاستهلاك بمعنى الزيادة العامة فى الطلب على العرض • وفى مثل هذا الوضع فلا يمكن أن تحدث البطالة فى صورتها العامة ، وان حدثت فهى بطالة عارضة مؤقتة من الميسور القضاء عليها بأن يعمد المنظمون ورجال الأعمال الى خفض مستوى الأجور كما سبق البيان •

وهنا لا بد أن يثور تساؤل هام : هل تحقق فعلا ، فى الحياة العملية ، مثل هذا التصور النظرى للمبادىء العـامة للنظام الرأسمالى وصورته المشرقة كما قدمها الفكر الكلاسيكى النظرى ؟ ان الاجابة عن هذا التساؤل تدعو ، بالضرورة ، الى الرجوع الى التاريخ الاقتصادى للمجتمع الرأسمالى بوجه عام ، بغيـة التعرف على مسارات تطور النظام الرأسمالى ، وعلى المدى الذى بلغـه هذا النظام ، ابان مراحل تطوره ، فى الحفاظ على مبادئه العـامة وصورته المشرقة كما أبرزها الكتاب الكلاسيك •

٣ ــ ٣ مراحل التطور التاريخى للنظام الرأسمالى

يرى وارنر سمبارت [١] أن المجتمعات الرأسمالية قد مرت ، فى الواقع ، بثـلاث مراحل : مرحلة الرأسمالية البدائية ، ومرحلة الرأسمالية المزدهرة ، ومرحلة الرأسمالية المتدهورة •

---

(١) وارنر سومبارت (١٨٦٣ ــ ١٩٤١) أستاذ الاقتصـاد بجامعة برلين (١٩١٧) ، واحد كتاب المدرسة الألمانية ، وله مؤلف بعنوان « تاريخ الرأسمالية » •

(أ) مرحلة الرأسمالية البدائية

وتبدأ هذه المرحلة من القرن الخامس عشر وتنتهي بمنتصف القرن الثامن عشر ، حيث كانت الرأسمالية الغربية لاتزال مصطبغة برواسب النظم الاجتماعية السابقة • وكانت الزراعة لا تزال تحتل مكان الصدارة ، والمشروعات لا تزال يغلب عليها طابع الحجم الصغير • وبينما كان يغلب على صاحب المشروع الطابع الحرفي ، كان يغلب على الأيدي العاملة الطابع الريفي • كما كانت « الصناعة المنزلية » تلعب دورا هاما ، بمعنى أن صاحب المشروع يسلم لعماله المواد الأولية ، فيقومون بصنعها في منازلهم ، وعلى ذلك فلم تكن ثمة تجمعات عمالية داخل المشروع الواحد • أما عن الفن الانتاجي في هذه المرحلة المبكرة من تطور الرأسمالية فقد كان بدائيا ، ويعتمد ، أساسا ، على المهارة اليدوية واستخدام الأدوات البسيطة • ومن سمات هذه المرحلة ، أيضا ، ارتباط العامل وصاحب العمل بروابط شخصية كتلك التي كانت سائدة في ظل النظام الحرفي • ومن سمات هذه المرحلة كذلك أنه لم يكن ثمة وجود للبنوك ، أو أسواق النقود ، أو أسواق رأس المال في معناها الحديث • كما كانت الدولة تتدخل ، في بعض الأحيان ، لتقيم المشروعات الصناعية ، وتديرها بنفسها ولحسابها الخاص (١) •

(ب) مرحلة الرأسمالية المزدهرة

وتبدأ من منتصف القرن الثامن عشر ، أي منذ بداية الثورة الصناعية ، وتنتهي بالحرب العالمية الأولى • وفي غضون تلك الفترة ، وصل النظام الى ذروته من حيث التطور السريع ، وزيادة القوى الانتاجية ، واتساع الأسواق ، وتقدم الفن الانتاجي ، وتمتع المشروعات الرأسمالية بحرية كبيرة ، وتدهور الروابط الشخصية بين العمال وأصحاب الأعمال • كما أصبحت العلاقة بين المتعاملين في السلع « علاقة لاشخصية » يحكمها الأساس المادي البحت •

---

(١) المرجع السابق ، ص ٦٢ و ٦٣ •

وينتشر الشكل المساهم للشركات ، وتصبح عقود العمل جماعية . ويقوم الائتمان على أسس موضوعية موحدة ، لا على اتصـالات شخصية . وتتـداول القيم المنقولة — الأسهم والسندات والأوراق التجارية — فى نطاق أسواق منظمة . ويكتمل الجهاز المصرفى ، وتخرج البنـوك المركزية الى حيز الوجود ، وتظهر المؤسسات الماليـة والتأمينية لتلعب دورها فى سـير النظام الرأسمالى ابان تلك الفترة (١) .

(جـ) مرحلة الرأسمالية المتدهورة

وتبـدأ هذه المرحلة من حيث تنتهى مرحلة الرأسمالية المزدهرة ، وتتميز بانتشار المشروعات الحكومية ، وتدخل السلطات العامة لتخفيف حدة الكساد والبطالة والأزمات الاقتصادية . كما تتميز بانتشار ألوان عديدة من التنظيمات الاحتكارية ، وتزايد نفوذ النقابات العمالية ، واستخدام أسلحة الاضراب وغيرها لتحسين أحوال الطبقات العاملة ، فضلا عن تزايد نفوذ العمال داخل المشروعات وفى الحياة العامة . والخلاصة أن هذه المرحلة يشوبها القلق الاجتماعى وفقدان النظام الاقتصادى لقوة الدفع الذاتية المميزة للمرحلة السابقة .

ولا جدال أن النظام الرأسمالى قد حقق ارتفاعا كبيرا فى الانتاج الصناعى ابان فترة الثورة الصناعية التى حفلت بالكثير من الاكتشافات والاختراعات ، كما حقق قدرا من الرخاء والتقدم الاقتصـادى الذى كانت تدعمه مستعمرات الدول الرأسمالية ، فى ربوع آسيا وافريقيا والعالم الجديد ، بمنتجاتها الأولية وبأسواقها المفتوحة لمنتجات الصناعة الغربية . لقـد كان نجاح هذا النظام ، اذن ، وليد ظروف تاريخية كانت مواتية له . « ورغم ذلك النجاح الذى تجلى فى المرحلة الثانية من تطور الرأسمالية ، ورغم أن الرأسمالية كنظام اقتصادى كانت أفضل بكثير من النظام الذى سبقه وهو النظام الاقطاعى ، فقد انطوى ، فى

---

(١) المرجع السابق ، ص ٦٤ .

تطبيقه العملى ، على بعض المآخذ تجعله يخفق فى تحقيق مطالب الانسانية على الوجه المنشود »[1]. ومن أبرز مآخــذ الرأسمالية ــ كما كشفت عنها الممارسات العملية ــ الأزمات الاقتصادية ، والبطالة ، والاحتكار ، والتفاوت الكبير فى توزيع الثروات والدخول .

٣ ــ ٤ اتجاهات الرأسمالية الحديثة

وفى ضوء الممارسات العملية ، فان النظام الرأسمالى ، منذ أوائل القرن العشرين ، يكشف عن أربعة اتجاهات رئيسية تشكل ملامح الرأسمالية الحديثة لما أدخلته عليها من تحولات عميقة . وتتمثل هذه الاتجاهات فى محاولات تهذيب الرأسمالية فى اطار دولة الرفاهة ، والنمو الموسع فى صناعة الخدمات فى مرحلة ما بعد التصنيع ، وانعدام حافز الربح فى قطاع عريض من الاقتصاد القومى ، وغيبة « الديموقراطية الاقتصادية » فى المؤسسات الكبرى[2] .

(أ) محــاولات تهــذيب الرأسمالية فى اطــار دولة الرفاهة

لقد ذكرنا آنفا أن الأزمات الاقتصادية ، والبطالة ، والاحتكار ، والتفاوت فى توزيع الثروات والدخول تشكل مساوىء الرأسمالية فى العصر الحديث . وكان من أثر كل هــذه المســاوىء أن تدخلت الدولة فى محــاولة لمعالجتها ، فأصدرت التشريعات الهادفة الى تنظيم الاحتكار وفرض الرقابة عليه ، وتملكت الدولة كثيرا من المرافق العامة وأدارتها لصالح المجموع . بل ان الدولة ذهبت فى تدخلها ، فى بعض الأحيان ، الى حد تأميم بعض الصناعات والمؤسسات الحيوية فى الاقتصاد القومى لصــالح المجموع ، كما حدث فى المملكة المتحدة

---

(١) المرجع السابق ، ص ٦٥ .
(٢) راجع بالتفصيل مؤلف وليام انشتاين بعنوان « قراءة فى الفكر السياسى » .

مثلا ، عندما تولى حزب العمال الحكم فى أعقاب الحرب العالمية الثانية • فضلا عن ذلك ، فقد أصدرت الدولة التشريعات الاجتماعية للحد من خطر البطالة ، والحد من استغلال أصحاب الأعمال للعمال ، وأصدرت كذلك التشريعات الضريبية الهادفة الى تحقيق عدالة توزيع الثروات والدخول • هذا اضافة الى قيام الدولة بمعالجة الأزمات الاقتصادية من خلال امتصاص البطالة عن طريق التوسع فى المشروعات العامة ، ومنح حوافز للاستثمار عن طريق خفض أسعار الفائدة عن القروض الممنوحة لرجال الأعمال ، وخفض أسعار الضرائب على عوائد الاستثمار ، والتوسع فى قروض الاسكان ، وغير ذلك من التدابير التى تستطيع الحكومة اتخاذها لتحقيق الاستقرار الاقتصادى دون تغيير أسس النظام الرأسمالى •

وهكذا يعتقد أنصار النظام الرأسمالى أن تهذيب الرأسمالية يعتبر بمثابة خطوة كبرى نحو تحقيق « دولة الرفاهة » التى تقوم على مبدأين أساسيين : العدالة الاجتماعية فى انطوائها على أن لكل عضو فى المجتمع الحق فى التمتع بالحد الأدنى من الحياة الانسانية الكريمة ، والعمالة الكاملة التى ينبغى أن تكون فى مقدمة الأهداف العامة التى تسعى الدولة لتحقيقها • كما يعتقد أنصار « دولة الرفاهة » فى المجتمع الرأسمالى المتقدم أنه من الممكن تحقيق هدفى العدالة الاجتماعية والعمالة الكاملة دون اللجوء الى التأميم على نطاق واسع ودون تغيير أسس النظام الرأسمالى •

ويضرب انشتاين ، أحد الكتاب المعاصرين [1] ، مثلا على محاولات « تهذيب الرأسمالية » بما حدث من كساد عظيم فى الولايات المتحدة خلال الفترة ١٩٢٩ — ١٩٣٢ ، وما كان له من أثر فى تزعزع الايمان بالمبدأ التقليدى فى النظام الرأسمالى ، ألا وهو مبدأ الحرية الاقتصادية الذى ينطوى على أن اختلال التوازن السوقى لا بد أن يعقبه توازن جديد دون الحاجة الى تدخل

---

(١) المرجع السابق .

خارجى بعيدا عن نطاق السوق • اذ عندما بلغ الاقتصاد الأمريكى مرحلة فقد فيها واحد من كل أربعة مواطنين عمله ، وأصبح المزارع عاجزا عن بيع محاصيله بأسعار معقولة ، وأخذت أعداد متزايدة من المنشآت فى مختلف ميادين الأعمال تشهر افلاسها ، أو لا تستطيع دفع أجور العـاملين فيها ، أو تحقيق أرباح للمساهمين ، كان لا منـاص من تدخل الدولة لاستعادة التـوازن فى السوق الأمريكى المضطرب • « وهذا ما فعله الرئيس فرانكلين روزفلت فى فترة رئاسته الأولى عام ١٩٣٣حين أعلن سياسة « النيوديل » التى لم تكن فى الواقع مبادىء اقتصادية ، أو فلسفة محددة سلفا يجرى فرضها على الشعب الأمريكى ، بقدر ما كانت سلسلة من تدابير الطوارىء التى تعالج مشكلات عملية ملحة » •

ومن تلك القوانين التى تندرج تحت سياسة « النيوديل » قانون التعديل الزراعى الذى يسمح للمزارعين برفع أسعار محاصيلهم بما يمكنهم من شراء المنتجات الصناعية ، وقانون علاقات العمل القومى الذى نظم العلاقة بين العمل والادارة لأول مرة فى تاريخ الولايات المتحدة ، وقانون التأمين الاجتماعى ضد مخاطر العجز والبطالة والشيخوخة ، وقانون الرعاية الطبية الذى يوفر العلاج المجانى لغـير القادرين ، وقانون التعليم الابتـدائى والثـانوى الذى يكفل المساعدات الحكومية المبـاشرة للمدارس فى الأحيـاء الفقيرة • واذا كانت سياسة « النيوديل » تعتبر بداية تطور دولة الرفاهة فى الولايات المتحـدة ، فان هذا التطور يعد جزءا من تيار عالمى يدعو لوضع الاقتصاد فى خدمة حاجات الانسان ورفاهته • « ومع ذلك فان دولة الرفاهة لم تؤد بالطبع الى تحقيق العدالة الكاملة والحرية للجميع ، ولكنها لم تؤد أيضا بالتأكيد ــ كما كان يتنبأ خصومها فى الثلاثينيات ــ الى مجتمع قمعى تسود فيه السلطوية والشمولية»[1] •

---

(١) المرجع السابق •

(ب) النمو الموسع لصناعة الخدمات [1]

وثمة ظاهرة أخرى من الظواهر المصاحبة للرأسمالية الحديثة ، وهى النمو الموسع لصناعة الخدمات وظهور طبقة « ذوى الياقات البيضاء » . اذ يمكن أن نميز مرحلتين متعاقبتين من النمو الصناعى فى ظل النظام الرأسمالى : فى المرحلة الأولى يأخذ أفراد الطبقة العاملة الصناعية فى التزايد المستمر على حساب الحرفيين والفلاحين وغيرهم من أفراد الجماعات الاقتصادية المعدمة ، الباحثين عن الأعمال فى المصانع والمناجم الآخذة فى التوسع والازدهار . بيد أنه فى مرحلة متقدمة من النمو الصناعى تعقب المرحلة الأولى ، تبدأ الطبقة العاملة الصناعية فى الانكماش النسبى ، فتتزايد أعداد هذه الطبقة بصورة مطلقة ، ولكن أهميتها النسبية (أى بالنسبة لقوة العمل الكلية) تتضاءل تدريجيا . مثال ذلك أن حجم الانتاج الصناعى وعدد العمال الصناعيين فى الولايات المتحدة قد حققا زيادة كبيرة منذ مطلع القرن العشرين ، ومع ذلك فان نسبة العمالة الصناعية الى قوة العمل الكلية قد تناقصت عما كانت عليه خلال القرن التاسع عشر .

وفى هذا الصدد ، تشير بعض الاحصاءات الى أنه فيما بين عامى ١٩٤٧ و ١٩٧٧ كان الاتجاه العام ، على مستوى الصناعة ، أن تحول عدد متزايد من

---

(١) درج الاحصائيون على تقسيم الصناعات الى ثلاثة اقسام فى دراساتهم التحليلية للتطور الاقتصادى : صناعات « اولية » تضم انشطة الزراعة والمناجم والمحاجر وتتضمن انتاج المواد الأولية والغذائية اللازمة لعمليات الانتاج التالية ، والصناعات « الثانوية » وتضم الصناعات التحويلية التى تستخدم منتجات الصناعات الأولية كمادة خام فى انتاج منتجاتها النهائية التى تصبح قابلة لأغراض الاستهلاك النهائى ، والصناعات « الثلاثية » التى تنتج الخدمات . واهمية هذا التقسيم الثلاثى للصناعات انه يكشف عن مدى التطور الاقتصادى فى المجتمع . فى المجتمعات المتخلفة تكون الأهمية النسبية للصناعات الأولية ، اما فى المجتمعات المتقدمة فالأهمية النسبية للصناعات الثانوية والثلاثية .بل كلما امعنت الدولة فى التقدم الاقتصادى ، زادت الأهمية النسبية للصناعات الثلاثية اى الخدمات .

العمال الصناعيين الى عمال خدمات • كما زاد حجم العمالة الكلية فى الاقتصاد الأمريكى بنسبة ٢٥ ٪ خلال نفس الفترة ، ولكن فى الوقت الذى زاد فيه عدد العمال الصناعيين « ذوى الياقات الزرقاء » بنسبة ٢٥ ٪ ، فان عدد عمـال الخدمات « ذوى الياقات البيضاء » قد زاد بنسبة ١٠٠ ٪ •

ويمكن تفسير هذا النمو الموسع لصـناعة الخدمات بعاملين أساسيين • أما العامل الأول فهو التقدم الكبير فى تكنولوجيا الانتاج ، وما استتبع ذلك من التوسع المطرد فى ادخال الصناعة الآلية كأسلوب فنى مستحدث فى الانتـاج السلعى ، يعتمد على احلال الآلات محل العمال فى أداء نفس عمليات صـنع السلعة ، الأمر الذى أدى الى الارتفاع الكبير فى الانتاجية الصناعية ، وتناقص الحاجة الى العمال « ذوى الياقات الزرقاء » ، كما هو الحال فى صناعة الصلب وصناعة الفحم وصناعة السيارات مثلا •

وأما العامل الثانى ، الأكثر أهميـة فيما يتعلق بالزيادة الكبيرة فى عدد العمال « ذوى الياقات البيضاء » ، فهو أن معدل نمو العمالة فى المشروعات المنتجة للخدمات أسرع بكثير من معدل نمو العمالة فى المشروعات المنتجة للسلع المادية • وتشير الاحصاءات المتاحة ذات العلاقة الى أنه فيما بين عامى ١٩٥٠ و ١٩٧٧ ارتفع العدد الاجمالى للعاملين فى الولايات المتحدة ، من ٦٠ الى ٨٩ مليـون مشتغل ، الا أن حوالى ٨٠ ٪ من هذه الزيادة (أى ٢٩ مليون مشتغل) هم من « ذوى الياقات البيضاء » الذين ارتفع عددهم من ٢٢ مليون مشتغل عام ١٩٥٠ الى ٤٥٫٣ مليون مشتغل عام ١٩٧٧ • وترجع هذه الزيادة فى عدد المشتغلين من ذوى الياقات البيضـاء الى التوسـع الكبير فى قطاع انتـاج الخـدمات (الخدمات الحكومية كالتعليم والصحة وغيرها ، وخدمات التجارة والمال والتأمين والترفيه والنقل والمواصلات الخ) •

وكان من شأن هذا التطور الهيكلى فى تركيبة الاقتصـاد الأمريكى أن حل « المكتب » محل « خط الانتاج » كمكان نمطى للعمل فى الولايات المتحدة ،

وحلت « الخدمة اللامادية » محل « السلعة المادية » كشكل نمطى للانتاج .
وهذا النمط الجديد من اقتصاديات مرحلة ما بعد التصنيع هو الذى يعرف
« باقتصاد الخدمات » تمييزا له عن النمط الذى يسبقه والمعروف « بالاقتصاد
الصناعى » .

وهنا تجدر الاشارة الى أن بعض علماء الاجتماع السياسى يعتقد بأن زيادة أعداد « ذوى الياقات البيضاء » (أصحاب الرواتب) تثير مشكلات سياسية هامة ، لأن صاحب الراتب — فى الاقتصاد الرأسمالى أو أى اقتصاد آخر — يميل الى اعتبار نفسه من أفراد الطبقة المتوسطة أو الطبقة العليا ، وليس من أفراد طبقة العمال .

(جـ) انعدام حافز الربح فى قطاع عريض من الاقتصاد القومى

ولقد كان الاتهام التقليدى ضد الرأسمالية ، من جانب أنصار الاشتراكية ، ينصب على حافز الربح باعتباره مسئولا عن فقر الأغلبية ، ومن ثم فان الغاء الربح من النظام سوف يفضى الى الغاء الفقر . بعبارة أخرى : ان الرأسماليين يحققون الأرباح الوفيرة على حساب أغلبية الشعب ، واذا حيل بينهم وبين هذا الاستغلال ، متمثلا فى استحواذهم على كل « فائض قيمة العمل » ، فان أغلبية الشعب سوف تنال نصيبها العادل من الدخل القومى ، وسوف يرتفع بالتالى مستواها المعيشى فى ظل الاشتراكية .

غير أن النظرة الموضوعية لحقائق الأمور توحى بأن توجهات النظام الرأسمالى فى العصر الحديث هى على خلاف ما يوجهه أنصار الاشتراكية من اتهام للرأسمالية . ذلك أن حافز الربح فى الاقتصاد الرأسمالى المتقدم قد أفضى ، فى نهاية المطاف ، الى ظهور « خدمات الرفاهة » بظهور قطاع اقتصادى عريض لا يبحث عن الربح ، وانما يعمل على تقديم خدمات نافعة

للجماهير بلا مقابل أو بمقابل رمزى • ولم تعد القضية هى محاربة الفقر ، وانما هى تحقيق المزيد من الثروة القومية والدخل القومى لاشباع المزيد من حاجات الجماهير •

ويرجع نمو القطاع الاقتصادى الرأسمالى ، غير الباحث عن الربح ، الى أسباب عديدة منها : التوسع فيما تؤديه الحكومة من وظائف كالأمن والدفاع والتعليم والصحة ، وتوفير العديد من الخدمات الاجتماعية للمواطنين ، وكذلك التوسع فى أنشطة المؤسسات الخاصة التى لا تستهدف الربح وبخاصة فى مجالى التعليم والصحة • ويعود نمو القطاع الى طبيعة ذاتية فى الاقتصاديات المتقدمة ــ بغض النظر عن طبيعة النظام الاقتصادى السائد ــ وهى أن زيادة الثروة القومية تؤدى الى ظهور الخدمات والتوسع فيها ، واتجاه العمالة الى التوظف فى القطاع غير الباحث عن الربح • فى الولايات المتحدة ، مثلا ، ينمو القطاع غير الباحث عن الربح بمعدل أسرع من نمو القطاع القائم على حافز الربح •

(د) الهيمنة الادارية فى غيبة الديموقراطية الاقتصادية

كانت الرأسمالية قد حققت أقصى درجات النجاح فى مرحلتها الكلاسيكية المزدهرة ، أى فيما بين منتصف القرن الثامن عشر حتى بداية القرن العشرين ، حينما كانت الادارة ممتزجة بالملكية،وكان حافز الربح المحرك للنشاط الاقتصادى، وكان النظام يسير سيرا تلقائيا دون استغلال أو احتكار وبأدنى قدر من التدخل الحكومى فى النشاط الاقتصادى • ولكن منذ ذلك الحين ، بدأت الرأسمالية تواجه المتاعب ، ومن أبرزها ظهور الشركات المساهمة الكبرى التى أدت الى انفصال الادارة عن الملكية ، حيث أصبحت حقوق ومسئوليات حائزى الأسهم (ملاك الشركة) محدودة بما فى حوزتهم من الأسهم ، بينما كانت المشاركة فى المرحلة السابقة تنطوى ، فى أغلب الأحيان ، على امتزاج الادارة

بالملكية وعلى المسئولية التضامنية الكاملة بين الشركاء ، فكان كل شريك مسئولا عن أعمال الشركة بأكملها .

أما فى الشركة المساهمة الكبرى فى الرأسمالية الحديثة ، حيث قد يتشكل رأس المال ، مثلا ، من خمسين الى مائة مليون سهم يملكها نصف مليون مساهم ، فقد انفصمت العلاقة كلية تقريبا بين حائزى الأسهم (ملاك الشركة) وبين الشركة التى يستثمرون أموالهم فيها . وعادة لا يحضر سوى عدد قليل جدا من حملة الأسهم (١ ٪ أو أقل) الاجتماعات السنوية للجمعية العمومية للشركة التى يتم فيها المصادقة على الميزانية العمومية ، وحساب الأرباح والخسائر ، وتوزيع الأرباح الصافية ، وتحديد أتعاب مراقبى الحسابات ، واختيار المديرين ، وما الى ذلك من الأمور الهامة .

وفى ظل الأوضاع المستجدة على النظام الرأسمالى فى صورته الحديثة ، أصبحت الادارة — لا الملكية — هى التى تقدم قائمة المرشحين لعضوية مجلس الادارة ، وهى التى تشرف على الانتخابات ، وتحدد رواتب الموظفين ، وتقدم للجمعية العمومية ما تراه من المقترحات للتصويت . وعادة ما تحصل المقترحات التى تقدمها الادارة على الموافقة بنسبة تصل الى ٩٥ ٪ أو أكثر من أصوات الحاضرين فى اجتماع الجمعية العمومية ، فى حين أن أقوى الحكومات الديموقراطية لا تحصل فى الانتخابات السياسية ، عادة ، على أكثر من ٥٥ ٪ الى ٦٠ ٪ من الأصوات ، حتى أصبح أى اجتماع يدار بهدوء وبلا متاعب يوصف بأنه « يشبه اجتماعا لحملة الأسهم » .

وفى هذا الصدد ، أشارت دراسة أجريت مؤخرا على ٥٠٠ مؤسسة كبرى فى الولايات المتحدة الى أن احتمال الصراع الخطير حول السيطرة على المؤسسة الرأسمالية الكبرى لا يحدث الا مرة كل ثلاثمائة عام فى المتوسط . ويبدو هذا الوضع مناقضا لجوهر الديموقراطية ، طالما أن المديرين فى المؤسسات الرأسمالية

الكبرى يستطيعون أن يمارسوا أوسع السلطات على حملة الأسهم (ملاك الشركة) وعلى الأفراد العاملين فيها جمعاء ، وهم الذين يتخذون القرارات دون أن يتعرضوا لمسئولية واضحة محددة . وهكذا كلما نجحت الرأسمالية ، حطمت جوهرها الديموقراطى وطبيعتها الليبرالية [1] .

وكما يذكر اينشتاين : « فان كبار الشموليين فى العصر الرأسمالى ليسوا هم نقاد الرأسمالية ، وانما هم أباطرة الرأسمالية الناجحون من أمثال أندرو كارنيجى ، وجون روكفلر ، وهنرى فورد ، فهم قد بنوا امبراطوريات صناعية ضخمة أبعد ما تكون عن مبادىء الديموقراطية الليبرالية . وفى حين كانت الرأسمالية ، أصلا ، تتميز بالاقدام والمخاطرة واتخاذ زمام المبادرة الشخصية ، أصبحت الرأسمالية الحديثة ، بامبراطوريتها الصناعية والتجارية واسعة النطاق ، بيروقراطية محافظة تميل الى تغليب عنصر الأمان على أى شىء آخر، وتحرص على الاستثمار بلا مخاطر أو ما يسمى « بالمراهنات المضمونة » . ان هذه هى « لعنة الضخامة » التى كان يخشاها المدافعون عن الرأسمالية من أمثال الرئيس الأمريكى وودرو ويلسون الذى حذر ، فى فترة رئاسته (١٩١٣—١٩٢١) ، من أن عيوب الضخامة قد لا تدمر المشروعات الرأسمالية الكبرى فحسب ، وانما نظام الاقتصاد الحر بأسره [1].

ويمكن التعبير عن ظاهرة التركيز فى الرأسمالية الحديثة أصدق تعبير بالاتيان بمثال حى لا يزال قائما فى قلب الاقتصاد الأمريكى ، وهو شركة « جنرال موتورز » . ان هذه المؤسسة العملاقة هى أكبر شركة صناعية فى العالم على الاطلاق ، اذ تنتج نصف ، أو أكثر من نصف ، جميع سيارات الركوب فى الولايات المتحدة ، وهى أكبر منتج لسيارات الأوتوبيس وقطارات السكك الحديدية والموتورات فى العالم . وتستخدم الشركة ٢ ٪ من مجموع القوى العاملة فى

---

(١) المرجع السابق .
(٢) المرجع السابق .

ميدان الانتاج فى الولايات المتحدة ، وتصل أرباحها — بعد استقطاع الضرائب — الى حوالى ٧ ٪ من الأرباح الكليــة للصــناعة الأمريكية ، كما يتجاوز رقم مبيعاتها ، داخل الولايات المتحدة وحدها ، الناتج القومى الاجمالى لأكثر من مائة دولة مجتمعة • ومن هنا جاءت المقولة الشهيرة : « ان ما يعود بالفــائدة على جنرال موتورز ، يعود بالفائدة على أمريكا » ، ولكنها مقولة لا تحمل من الدقة بقدر ما تحمل من الشهرة على حد تعبير اينشتاين [١] •

غير أن المدافعين عن المشروعات الكبرى يقولون أنها تناسب الدولة الكبيرة والسوق الكبير ، كما أنها تضمن « الأمان الفردى » للعاملين بها • وهى أكثر تسامحا فى التفاوض مع نقابات العمال ، فضلا عن أنها تستطيع توفير الاعتمادات الضخمة اللازمة للأبحاث العلمية الحديثة ، بما يحقق تقدم الانتــاج وظهور المخترعات الجــديدة • كما يقــول المدافعون عن الرأسمالية الحديثــة انها بتوسعها للقطاع غير الهادف للربح ، وأخذها بنظام دولة الرفاهة ، والتوسع المطرد فى صناعة الخدمات ، قد أدخلت تحولات عميقة فى هيكلها ، ومضت قدما فى اطار جديد تبتعــد ملامحه كثيرا عن ملامح اطارها الكلاسيكى • ومن ثم فلا يمكن اعتبار هذا النظام المتطور ، فى ثوبه الجديد ، نظاما رأسماليا فى مفهومه الكلاسيكى أو نظاما اشتراكيا فى مفهومه التقليدى زهاء أكثر من نصف قرن ، فالرأسمالية تعنى الملكية الخاصة لسلع الانتاج وسلع الاستهلاك ، والحرية الاقتصادية المطلقة ، وحافز الربح ، فى حين أن الاشتراكية تعنى الملكية العامة لأدوات الانتاج ، وانعدام الحرية الاقتصادية للأفراد ، والغاء حافز الربح ، وعلى ذلك فالرأسمالية والاشتراكية على طرفى نقيض • ومن هنا فان النظام الرأسمالى المعاصر ، فى تطوراته الحديثة على النحو الذى قدمناه ، قد يعرف باسم « الاقتصاد المختلط » ، حيث تختلط فيه الملكية العامة مع الملكية الخاصة ، والتدخل الحكومى مع الحرية الاقتصادية للأفراد ، وانعدام حافز الربح فى

---

(١) المرجع السابق .

قطاع عريض من الاقتصاد القومى مع بقاء حافز الربح فى سائر القطاعات الأخرى كقوة دافعة الى المبادرات الفردية والنشاط الاقتصادى ، أو بعبارة أخرى حيث تمتزج فيه المبادرة الفردية وحق الملكية الخاصة مع المسئولية العامة عن الرفاهة الاجتماعية .

٣ ــ ٥ المبادرة الفردية وحافز الربح فى النظم المعاصرة

وفى الوقت الذى تنامى فيه قطاع عريض من الاقتصاد القومى ، غير هادف للربح فى الرأسمالية الحديثة كتجسيد عملى للمسئولية العامة عن الرفاهة الاجتماعية ، على النحو الذى قدمناه ، فقد بدأت تلوح فى الأفق ملامح مستجدة فى مسار الاقتصاد القومى فى النظم الاشتراكية المعاصرة ، وهى تكشف ، فى ضوء الممارسات العملية فى الآونة الأخيرة ، عن الاتجاه نحو العودة الى المبادرات الفردية وحافز الربح فى بعض القطاعات . وغنى عن البيان أن الاتجاه الجديد فى الاشتراكية الحديثة ــ المضاد للاتجاه الجديد فى الرأسمالية الحديثة ــ ذو دلالة اقتصادية هامة ، وهى أن المبادرة الفردية وحافز الربح لا غنى عنهما فى دفع عجلة التقدم الاقتصادى على الوجه المنشود ، أيا كان النظام الاجتماعى السائد فى المجتمع . وتسوقنا هذه الحقيقة الى أن نناقش أولا الملامح الأساسية للفلسفة التى قامت عليها النظم الاشتراكية قبل أن ندلى بالدلائل العملية على هذا الاتجاه الجديد فى الاشتراكية الحديثة .

ان النظم الاشتراكية الشمولية ــ مهما تعددت صورها ــ تقوم على فلسفة قوامها الجماعية ، لا الفردية ، ولهذا فان لهذه الفلسفة جانبا سياسيا ، وجانبا اجتماعيا ، وجانبا اقتصاديا . ينطوى الجانب السياسى على أن المذاهب ، التى تقوم عليها دعائم هذه النظم ، تشترك جميعها فى تغليب مصلحة الجماعة على مصلحة الفرد ، وهى بذلك تؤكد ضمنا على أن التوافق التلقائى بين المصالح الذاتية لأفراد المجتمع والمصلحة الجماعية لا يمكن أن يتحقق فى الحياة

الواقعية . أما عن الجانب الاجتماعي فهو أن هذه المذاهب تتفق جميعها في اعلاء مبدأ المساواة الفعلية والقانونية بين الأفراد ، وتكافؤ الفرص أمامهم ، وتذويب الفوارق بين الطبقات . ولكن لا ينصرف معنى المساواة هنا الى المساواة التامة بين الأفراد ، اذ أنهم ، في الجماعة الواحدة ، يختلفون في المواهب والكفاءة والاستعداد الشخصي والمستوى التعليمي والثقافي ، سواء فيما بين المهن المختلفة أو داخل المهنة الواحدة . وأما عن الجانب الاقتصادي ، فان هذه المذاهب تتفق جميعها في تقرير مبدأ القضاء على الرأسمالية بما يصاحبها من احتكار واستغلال ، واستبعاد المنافسة التي تقوم على الربح الأناني ، والغاء الملكية الفردية لأدوات الانتاج وجعلها ملكية جماعية حتى لا يكون هناك مجال لاستغلال الانسان للانسان .

وهكذا يتضح أنه في كل جانب من جوانب فلسفة هذه النظم الشمولية تركيز واضح على « الجماعة » على النقيض تماما من النظام الرأسمالي الذي يركز على الفرد . اذ أن الجوانب الثلاثة لفلسفة هذه النظم تنطوي على ضرورة اشباع حاجات « الجماعة » (الجانب السياسي) ، وتحقيق العدالة الاجتماعية بين أفراد « الجماعة » (الجانب الاجتماعي) ، وملكية « الجماعة » لأدوات الانتاج (الجانب الاقتصادي) ، وهي بعينها الخصائص التي يتسم بها أي نظام شمولي مخطط مركزيا ، استنادا الى الفلسفة الجماعية والمبادىء التي تحكمها .

وبالنسبة للملكية الجماعية بالذات ، فانها تعني أن الدولة تمتلك جميع أدوات الانتاج في الفروع المختلفة للنشاط الاقتصادي ، وذلك اما عن طريق التأميم واما عن طريق اقامة المشروعات العامة ابتداء . وهنا تختفي المشروعات الخاصة ، وتحل محلها المشروعات العامة التي تتولى القيام بعمليات الانتاج تحت اشراف وتوجيه السلطات المركزية في الدولة . كما يتم الانتاج طبقا لخطة عامة دورية توضع لفترة زمنية معينة كسنة أو بضع سنين . وتستهدف الخطة

المواءمة بين الانتاج ــ كما ونوعا ــ وبين حاجات أفراد الجماعة ، فضلا عن توزيع موارد المجتمع على مختلف فروع النشاط الاقتصادى بما يواكب حاجات الانتاج • ومن هنا يتبين أن الخطة الموضوعة للانتاج ، فى ظل أى نظام شمولى فى المعنى المتقدم ، هى التى تقوم ، اذن ، بمهمة الموازنة بين الانتاج والاستهلاك، على النقيض من النظام الرأسمالى الذى يقوم فيه جهاز الأثمان بمهمة هذه الموازنة •

وهنا يجدر التنويه الى أن أنصار المذهب الرأسمالى قد أثاروا العديد من أوجه النقد للنظم الشمولية ، وتتلخص فى احلال الحكم الدكتاتورى محل الحكم الديموقراطى واعتبار الفرد « ترسا » فى عجلة الانتاج (الجانب السياسى) • واخفاق النظام فى تحقيق هدف العدالة الاجتماعية ، اذ لا يزال يوجد التفاوت الكبير فى الدخول ، ولا يزال الفقر موزعا على أكبر عدد من أفراد المجتمع (الجانب الاجتماعى) ؛ وكذلك ضعف الحافز الى العمل وتقدم الانتاج بالغاء الملكية الخاصة لأدوات الانتاج ، والغاء حافز الربح كهدف للنشاط الانتاجى ، والغاء المنافسة بين المنتجين فى تحسين جودة الانتاج وتسويق المنتجات لتقوم على أنقاضها الادارة البيروقراطية لوحدات الانتاج بعيدا عن عنصر المنافسة ، فضلا عن تقييد حرية أفراد المجتمع فى سلوكهم الاقتصادى الى حد بعيد (الجانب الاقتصادى) • وبغض النظر عن عنف هذا النقد ، فان فوق كل ذلك اتهاما للنظم الشمولية فى الجانب الدينى بالالحاد ، الأمر الذى يجعلها متعارضة مع الأديان السماوية •

هذه هى الصورة العامة للنظم الشمولية التى تقوم ، فى مفهومها التقليدى ، على مبدأ الجماعية ، والعدالة الاجتماعية ، وملكية الدولة لأدوات الانتاج ، مع الغاء جهاز السوق وحافز الربح • بيد أن هذه النظم قد اتخذت مؤخرا منعطفا جديدا ، وذلك بالتخلص من هذه المبادىء ، على الأقل فى الجانب الاقتصادى ، والعودة الى النظام الطبيعى وهو الانتاج للسوق واستعادة حافز الربح • ذلك

أن الصحافة العالمية قد نقلت عن المصادر الرسمية فى دول النظام الشمولى أن انصين بدأت فى تطوير اقتصادها بأساليب غير تقليدية فى هذا النظام ، الأمر الذى يعنى رفع قرار التكفير الذى أصدره زعماء الفكر الشمولى ضد أية محاولة لتنظيم الاقتصاد على أساس قوانين السوق •

لقد سجلت المصادر الرسمية قرارين صينيين يعتبران خروجا على الفكر الشمولى الى حد كبير وتقويضا لدعائمه فى مجال التطبيق : القرار الأول ويتضمن اغلاق مصنع منى بالخسارة ، وهذه هى المرة الأولى التى تعلن فيها الصين افلاس مصنع تابع للقطاع العام بسبب الخسارة ، لا لأن مصانع الصين لا تخسر ، بل لأن المفهوم الشمولى التقليدى هناك كان يرفض منطق الربح والخسارة باعتباره « خطيئة رأسمالية » ، فالمهم هو تشغيل العمال والقضاء على الطبقة المستغلة • كما أعلنت الصين أن قرار اغلاق المصنع هو انذار للعديد من المصانع الأخرى التى تخسر ، لأن مديرى هذه المصانع كانوا غير مطالبين بالربح ، ولا يحاسبون على الخسارة التى تغطيها الدولة • أما القرار الثانى فيتضمن فتح سوق للأوراق المالية تباع فيها أسهم وسندات المصانع والمشروعات ، فيمولها الشعب ويشترك فى أرباحها وفى الرقابة عليها ، اضافة الى تشجيع الأفراد على الادخار ، لا على الاستهلاك الترفى • ومن الجلى أن فتح سوق للأوراق المالية ، والعودة الى حافز الربح ، انما يعنيان القضاء على الأسس التى قام عليها المذهب الشمولى ، والتى ظلت تسيطر على أذهان الشموليين زهاء أكثر من نصف قرن مضى •

أما الاتحاد السوفيتى فقد سار على نفس النهج من حيث العودة الى المبادرة الفردية وحافز الربح ، اذ بدأ تنفيذ قانون جديد يمنح الأفراد الحرية فى اقامة مشروعاتهم الخاصة ، وذلك ضمن خطة وضعتها القيادة السوفيتية لاصلاح الأداء المتردى للاقتصاد السوفيتى • كما يسمح هذا القانون الجديد للأفراد بالعمل فى أوقات فراغهم ، والأصحاب المعاشات وربات البيوت والعمال

الذين يشغلون وظائف حكومية بممارسة النشاط الانتاجى فى مجال الحرف اليدوية وبيع منتجاتهم لحسابهم الخاص . يضاف الى ذلك أن القانون الجديد قد أضفى الشرعية على قيام الأفراد بخدمات الحرف لحسابهم الخاص ، مثل خدمات النقل واصلاح وصيانة منتجات الصناعة الهندسية وغيرها من الخدمات الشخصية ، والسماح المصانع بتحديد أسعار منتجاتها بناء على التكلفة الحقيقية ، ومنح الأجور للعاملين حسب الكفاءة وحدها ، وخلق المنافسة بينهم عن طريق منح مكافآت أعلى للأفضل عملا . هذا فضلا عن السماح بمبادرات خاصة فى الزراعة .

ويتراءى لبعض المحللين الاقتصاديين أن المضى فى هذا التطور الجذرى فى أداء الاقتصاد الاشتراكى ، بتكثيف دور المبادرات الفردية وحافز الربح فى المستقبل المنظور ، يحتمل أن يفضى ، فى نهاية المطاف ، الى ظهور قطاع عريض هادف الى الربح ، يلعب فيه النشاط الخاص دورا هاما . واذا أصبح هذا الاحتمال حقيقة واقعة ، فان معنى ذلك أن تخرج الى حيز الوجود صورة أخرى من « الاقتصاد المختلط » تمتزج فيها الملكية الخاصة مع الملكية العامة والنشاط الخاص مع النشاط العام [1] .

لقد ناقشنا فيما تقدم الصورة التقليدية للنظام الرأسمالى فى اطاره الكلاسيكى ، من حيث فلسفة هذا النظام (الحرية ، الفردية ، والتوافق

---

(1) ويبدو أن المحللين الاقتصاديين يقصدون بهذه الصورة الأخرى « للاقتصاد المختلط » ان التطور المرتقب ، وفقا لهذه الصورة ، فى اطار « الاشتراكية الحديثة » ، يلعب فيه النشاط العام الدور الرئيسى فى الأداء الاقتصادى . هذا فى حين ان السمة البارزة « للاقتصاد المختلط » فى « الراسمالية الحديثة » ، هو ان النشاط الخاص هو الذى يلعب هذا الدور الرئيسى . وعلى اية حال ، فان هذا التناظر بين صورتي « الاقتصاد المختلط » ذو دلالة اقتصادية بالغة الأهمية ، وهى ان العامل المشترك بين هاتين الصورتين ، أو نقطة الالتقاء بينهما ، هى المبادرة الفردية وحافز الربح ، باعتبارهما الركن الأساسى الذى لا غنى عنه فى تحقيق التقدم والازدهار الاقتصادي ، أيا كان هيكل النظام الاجتماعى السائد .

التلقائى بين المصالح الذاتيه والمصلحة الجماعية) ، والمبادىء التى يقوم عليها وفقا لهذه الفلسفة (الملكية الخاصة ، والحرية الاقتصادية ، وحافز الربح) • ثم ناقشنا بعدئذ مراحل التطور التاريخى للرأسمالية (من البدائية الى الازدهار ثم الى التدهور) • وتناولنا ، من ثم ، التطور الحديث للرأسمالية فى الاتجاهات الأربعة التى ألمحنا اليها (تهذيب الرأسمالية ، والنمو الموسع لصناعة الخدمات ، وانعدام حافز الربح فى قطاع عريض من الاقتصاد القومى ، وغيبة الديموقراطية الاقتصادية فى بعض المشروعات) • وأخيرا فقد أنهينا المناقشة بابراز الدور الهام الذى تلعبه تلك المبادرة الفردية وحافز الربح فى تحقيق التقدم والازدهار الاقتصادى ، أيا كان هيكل النظام الاجتماعى السائد •

أما الفصول القادمة ، فيما تبقى من الجزء الأول من هذا الكتاب ، فهى تنصرف الى مناقشة بعض القضايا الهامة التى تثور فى غمرة مثل هذا التطور الكبير فى الرأسمالية الحديثة ، من حيث علاقة التقدم الاقتصادى بهذه القضايا ، كقضية الضمان الاجتماعى ، وسطوة الحركة النقابية ، وتغلغل الأوضاع الاحتكارية فى هيكل الاقتصاد الرأسمالى • كذلك سوف نتناول بالتحليل بعض النظريات الحديثة ذات العلاقة بظاهرة الركود فى الاقتصاد المتقدم كنظرية النضج الاقتصادى ونظرية الركود التضخمى فى الاقتصاد المعاصر •

الفصل الرابع

الضمان الاجتماعى والتقدم الاقتصادى

بدت الحاجة الى الضمان الاجتماعى واضحة ، منذ مستهل القرن الحالى ، أكثر من أى وقت مضى ، اذ تعرض العمال ، أثناء وبعد الحرب العالمية الثانية ، الى شتى المخاطر والقلق وآلام البطالة الناشئة عن التقدم الفنى ، ولم يعد أمامهم من سبيل سوى المطالبة بأن تتخـذ الحكومات السياسات الكفيلة بتحقيق الضمان الاجتماعى • بل ان البعض يذهب الى التضحية بالتقدم المادى فى ســبيل الضمان الاجتماعى ، أو على الأقل تأخير التقــدم المادى حتى تضمن مستوى مناسبا من الضمان •

٤ ــ ١ التغيرات الهيكلية عند آلن فيشر

ولا شك أن آلن فيشر فى بحثه المشهور [١] قد ألقى ضــوءا كبيرا على المعانى المختلفة لفكرة الضمان ، ومدى تعارض أو توافق كل معنى مع التقدم الاقتصادى فى أى مجتمع انسانى • ولا شك ، أيضا ، أن الموضوعات التى عالجها فيشر فى هذا البحث لا غنى عنها فى دراسة نظرية التطور الاقتصادى ، ولو أنها تتعلق أساسا بكيفية ملاءمة الحياة الاقتصادية مع التغيرات الهيكلية التى لا معدى عنها لتطور أى مجتمع اقتصاديا ، بدلا من شرح هذه التغيرات • ونحن نعنى بالتغيرات الهيكلية تلك التغيرات التى تطرأ على الأهمية النسبية لمختلف قطاعات العمالة والاستثمار ، وهى التى تكون جزءا رئيسيا من حياة اقتصادية متقدمة • ومن الأمثلة على ذلك تضــاؤل الأهمية النسبية للزراعة

(1) C. F. Allen G. B. Fisher, " Economic progress and Social Security".

كوجه من أوجه النشاط الاقتصادى ، وسوق للأيدى العاملة فى المجتمع ، أو عندما ترتفع الأهمية النسبية لانتاج الطائرات كوسيلة حديثة للنقل وسوق جديد يجذب اليه الاستثمارات • وقد تنشأ هذه التغييرات الهيكلية كضرورة يستلزمها نمو القوى الانتاجية فى مناطق كانت مهملة ، أو فى مجالات جديدة للنشاط الاقتصادى ، كالتحول الواسع النطاق من الزراعة الى التصنيع فى الدول المتخلفة اقتصاديا ، أو تنشأ نتيجة لقرارات سياسية باقامة حواجز أو موانع أمام حرية التبادل التجارى بين المناطق المختلفة أو البلاد المختلفة ، أو تنشأ من أية عوامل أخرى مشابهة • ويمكن جمع هذه العوامل تحت بندين رئيسيين : التغيرات التى تحدث فى فن الانتاج أو التغيرات فى الطلب • وتظهر أهمية الحالة الأولى فى فترة الانتقال من السلم الى الحرب ، أو من الحرب الى السلم ، لأن ذلك يتطلب تحويل جزء كبير من النشاط الاقتصادى ليتسق مع الظروف القائمة ، وعلى الرغم من أن التغير فى طلب المستهلكين ذو أهمية كبيرة ، الا أنه أقل أهمية ، بوجه عام ، من التغير فى فن الانتاج •

ويبدأ آلن فيشر تحليله المشكلة الاقتصادية ، التى ينطوى عليها التقدم الاقتصادى ، الى تقسيم أوجه النشاط الاقتصادى الى ثلاثة أنواع : صناعات أولية ، وتشمل الزراعة والتعدين ، وصناعات ثانوية ، وتشمل كافة العمليات الصناعية التحويلية فى أشكالها المختلفة ، وصناعات ثلاثية وهى تشتمل على مجال واسع المدى من أوجه النشاط الاقتصادى الأخرى ، وهذا المجال مخصص أساسا لانتاج الخدمات •

وفى كل اقتصاد متقدم ، يوجد انحراف دائم للتوظف والاستثمار من أوجه النشاط الأولية الضرورية الى أوجه النشاط الثانوية على اختلاف أنواعها ، ومن هذه الى انتاج الخدمات ، وذلك الى مدى أبعد • وهذا الانحراف الدائم للتوظف والاستثمار من النوع الأول الى الثانى الى الثالث من أوجه النشاط الاقتصادى هو دلالة التقدم الاقتصادى فى أية دولة ، كما أن هذا التحول أمر

لا مفر منه فى احراز هذا التقدم • فاذا لم يحدث هذا الانحراف ، فلا يتسنى احراز التقدم الاقتصادى ، وأية محاولة للحيلولة دون هذه الانحرافات المتعاقبة هى محاولة ، فى حد ذاتها ، للحيلولة دون تحسن مستوى الدخل الحقيقى للفرد فى المتوسط ، أو بعبارة أخرى للحيلولة دون رفع مستوى المعيشة •

٤ ـ ٢ معنيان للضمان الاجتماعى

وينتقل فيشر ، بعد ذلك ، الى البحث فى مدى الرغبة فى التقدم الاقتصادي، وهو يلاحظ أن التقـدم أمر بغيض لبعض الناس ممن يجادلون بأن الرفاهيـة المادية لا تتمشى مع اذكاء القيم الاجتماعية الرفيعة فى نفوس أفراد المجتمع • حقيقة أن التقدم المادى ليس ضمانا للتقدم الثقافى ، ولكن هذا التقدم الثقافى لا يمكن أن يحققه المجتمع بالقـدر الكافى ، ما لم يحرز المجتمـع ، فى نفس الوقت ، من الموارد الانتاجية الكافية ما يجعل التقدم الثقافى حقيقة واقعة •

ومع ذلك يجادل بعض الناس بأن التقـدم المادى ليس الا فكرة مادية وضيعة ، اذا ما اتبعها الأفراد والجماعات ، فانها تبعـد بهم كثيرا عن القيم الثقافية الرفيعة • بل ان التقدم المادى ، فى حد ذاته ، أمر لا يتطلع اليـه الرجل العادى فى واقع الأمر ، اذ انه لا يتطلع الا الى الضمان الاجتماعى ، ولا يثـير اهتمامه الا تحقيق هـذا الضمان • بل ان بعض الناس يذهب الى أبعد من ذلك ، ويجادل بأنه اذا نشأت ظروف يتحقق ، فى ظلها ، التعارض بين الضمان الاجتماعى والتقـدم المادى ، فانه لا مناص من المحافظـة على هذا الضمان الاجتماعى ، حتى لو كان يتضمن التضحية بالتقـدم الاقتصـادى أو الالتجاء الى تأخير مرحلة التقدم • ولكن قبل أن ننحاز الى جانب أولئك الذين ينادون بفكرة الضمان ، ولا شيء غير الضمان ، لا بد لنا من أن نتفهم المعنى الحقيقى لهذه الكلمة •

ان الضمان الاجتماعى يعنى ، فى الواقع ، أحد أمرين : الأول العـودة ثانية الى نفس العمل الذى كان يؤديه الفرد من قبل ، عندما يتعرض لفقد هذا العمل بصـفة مؤقتة داخل الاطار الاقتصادى للدولة ، أو مزاولة عمل آخر من نوع آخر يختلف فى طبيعته عن العمل الأول • ان هذين الاعتبارين يمثلان ، فى الواقع ، تفسيرين متناقضين تمام التناقض لفكرة الضمان ، كما يستتبع ذلك رسم سياستين متناقضتين كذلك •

ولذلك كان من الضرورى أن نميز بين استقرار الاقتصـاد القـومى فى مجموعه ــ وداخل هذا النظام الاقتصادى المتسم بالاستقرار يتعرض الأفراد الى تغيير أماكنهم وأعمـالهم من آن لآخر ــ وبين اسـتقرار كل فرد داخل الهيكل الاقتصادى ، ونعنى بذلك ضمان نفس المكان الذى كان يشغله من قبل ، ونفس العمل الذى كان يؤديه من قبل •

وهذان التفسيران المتناقضان للضمان يحملان فى طياتهما سياستين مختلفتين بعضهما عن البعض لحل هذه المشـكلة ، اذ تتفق السياسة الأولى مع تحقيق كل من التقدم المادى والضمان الاجتماعى ، بينما نجد أن السياسة الثانية تجعل من التقدم المادى فكرة مستحيلة التحقيق ، كما تجعل فكرة الضمان ، فى نهاية الأمر ، فكرة بعيدة المنال ، اذا ما طبقت هذه السياسة تطبيقا واسع النطاق •

ويفكر الرجل العادى ، عادة ، فى الضمان الاقتصادى من زاوية معينة : اذ يفكر فى الحصول على عمل من الأعمال ، وفى نوع العمل الذى يتوقع أن يؤديه ، وفى المعـدل الذى يدفع له أجر هـذا العمل على أساسه • ان ضمان أى نوع من العمل ، على اطلاقه ، ليس أمرا لا يكترث له العامل الأجير ، اذ أن أهمية العمل لا تنطوى فقط على ايجاد وسيلة لضمان دخل معين ، بل ان نوع العمل وطبيعته ذو أثر محسوس على نفسية العامل وكرامته واحترامه وهيبته • وطالما كنا نستبعد امكان تحقيق هذا الهدف بأى نوع من العمل ، فلا مناص من أن نسلم بأن العمل الذى سوف يؤديه العامل لا بد أن يكون عملا نافعا • ان

حفر الأرض وملئها مرة ثانية لا يمكن أن يكون عملا جليلا نافعا يحفظ على العامل كرامته ، فضلا عن ذلك فان كثيراً من الناس يميل ميلا طبيعيا لتفضيل نوع معين من الأعمال قد زاولوه من قبل واعتادوا على أدائه — أو على الأقل لتفضيل نوع من العمل لا يختلف كثيرا فى طبيعته عما يميلون اليه من الأعمال • ولقد كان الفشل الذى أحاق بالمحاولات الكثيرة لخلق مجالات العمل مرده ، فى الواقع ، تلك الكراهية الطبيعية لبعض الأعمال خلال فترة الكساد •

ومن الحقائق المسلم بها ، والتى لا تقبل الجدل ، هى أن التقدم الاقتصادى — وما يصاحبه عادة من تغيير دائم فى أساليب الانتاج — والبطالة الواسعة النطاق تسيران فى بعض الأحيان جنبا الى جنب ، فالى أى حد يمكن تجنب هذا الارتباط ؟ وكيف يتسنى لنا أن نحقق الضمان الاجتماعى دون أن نتعرض للركود أو الانهيار الاقتصادى ؟ وهل هذه المشكلة عسيرة الحل ؟ لقد أجاب فيشر على ذلك بأننا اذا رغبنا حقا فى الضمان ، فان جهودنا المبذولة فى سبيل تحقيق هذا الغرض لا بد أن تضيع هباء فى مجتمعنا الحديث ، ما لم نسعى ، فى نفس الوقت ، الى التقدم • كذلك فلو بذلنا جهودنا الصادقة فى سبيل تحقيق التقدم ، فانها تضيع هباء ، ما لم نحاول ، فى نفس الوقت ، تحقيق قدر أوفى من الضمان • ولو فشلنا فى تحقيق هذه الرغبة العامة فى الضمان — تلك الرغبة التى تستشعر بها الطبقات العاملة فى كافة الدول الصناعية — فان هذا سيكون بمثابة تشجيع هذه الطبقات على المقاومة العنيفة لادخال التحسينات الفنية فى وسائل الانتاج ، وهى التحسينات التى لا منـاص من ادخالها ، اذا أرادت أية دولة أن تنهض اقتصاديا •

ويعود بنا هذا الجدل ثانيـة الى التفسيرين المتعارضين لفكرة الضمان أو الاستقرار ، فالتفسير الأول ينطوى على أن الفرد يكون فى حالة الاستقرار الاقتصادى ، اذا بقى فى عمله دون ازعاج أو عاد الى عمله السابق • أما التفسير الثانى فانه ينطوى على أن الاستقرار هو صفة من صفات الاقتصـاد الذى

يدأب على التطور والتقدم . وهنا يمكننا أن نعتبر أن التغيرات فى أعمال الأفراد هى المجرى الطبيعى للتقدم الاقتصادى ، ولو أن ذلك يرتبط – الى أبعد الحدود المستطاعة – بادخال بعض النظم التى تضمن للعمال دخولهم التى اعتادوا الحصول عليها . ان التفسير الثانى لفكرة الضمان هو التفسير الصحيح ، ولا بد أن ترسم السياسة الخاصة بحل مشكلة الضمان على أساس هـذا التفسير ، لا على أساس احتفاظ العامل بعمله الذى اعتاد على أدائه والمحافظة على دخله الذى اعتاد الحصول عليه .

٤ – ٣ التحليل الديناميكى للاقتصاد المتقـدم

ولنناقش الآن التحليل الديناميكى لاقتصـاد متقدم . ان أهم مشـكلة اقتصادية فى الماضى وفى المستقبل هى تنظيم انتقال الموارد الانتاجية من صناعة الى أخرى تنظيما يتسم بالكفاءة . أما الأسباب الرئيسية لمثل هذه التغيرات فى الاطار الاقتصادى للمجتمع فمرجعها ، أولا وآخرا ، الى تعديل الأساليب الفنية فى الانتاج ، أو تغير أذواق المستهلكين ، أى التغيرات الهيكلية والتغيرات فى الطلب . ومن الصعب التنبؤ ، بالتفصيل ، عن طبيعـة السلع الجـديدة والخدمات التى سيرغب فى شرائها مجتمع ذو مسـتويات من الدخول مطردة الزيادة على مدار الوقت – ونعنى بذلك مجتمعا اقتصـاديا متقـدما . ولكن ما نسترشد به من مشاهدات ، ونجمعه من معلومات حول العادات الانفاقية للطبقة الثرية فى المجتمع – مضافا اليها ما يمكن أن ندركه بالمنطق السليم – قد يصل بنا الى تقرير بعض القواعد العامة لما يحتمل أن يحدث فعلا ، حينما تجد المجتمعات الفقيرة أن فى وسعها أن تنفق أكثر مما تعودت انفاقه فى الماضى . ومن هنا تنشأ الفكرة التى تنطوى على أن التقدم الاقتصادى لأى مجتمع يتضمن نحولا مستمرا للموارد الانتاجية من الصناعات الأولية الى الصناعات الثانوية ، ومن هذه الصناعات الى الصناعات « الثلاثية » فى المجتمعات التى بلغت مبلغا راقيـا من التقدم المادى . وطالما كانت هذه هى الشروط الموضوعية للتقـدم

المادى ، فسوف يكون ثمة ميـل دائم نحو نقص الأهميـة النسبية لمنتجات الصناعة الأولية وزيادة الأهمية النسبية لمنتجات الصناعات الثانوية والثلاثية •

ومن ثم يناقش فيشر الطريقـة التى تتم بمقتضاها اعادة توزيع الموارد الانتاجية ، نتيجة لتطبيق احدى الوسائل الانتاجية المستحدثة ، أو نتيجة لتغير أذواق المستهلكين • لنفرض ، أولا ، أنه قد أدخلت طريقة جديدة فى الانتاج ، ثم نتعقب آثارها الأولية على الاقتصاد القومى • ان السلع والخدمات الواردة الى الأسواق سوف تكون ذات قيمة أكبر فى نظر المستهلكين ، اما لأن أسـعارها قد أصبحت أكثر انخفاضا ، واما أنها أصبحت أجود نوعا ، اذا بقيت الأسعار على حالها • ومع ذلك فهناك أيضا آثار ثانوية على الاقتصـاد القومى فى مجموعه ، وهى تتوقف مبدئيا على طبيعة الطلب على السلعة التى انخفض سعرها ، نتيجة لتحسين فن الانتـاج ، وبعبارة أخرى على ما اذا كان الطلب على السلعة مرنا أو قليل المرونة نسبيا •

وهنا فانه اذا كان الطلب مرنا مرونة كافية ، أو بعبارة أخرى عندما يحفز انخفاض السعر المستهلكين الى زيادة مشترياتهم من السلعة على نطاق واسع ، فان التغير الفنى فى وسائل الانتاج قد يستلزم التخلص من الأيدى العاملة فى الصناعة التى حدث فيها هذا التغير الفنى • ان هذا النوع من التغير لا يتطلب الا اعادة توزيع الموارد فى نفس الصناعة ، ولذلك فان هذا الاجراء الداخلى لا يتضمن اثارة أية مشكلة من مشكلات البطالة أو عدم الضمان الذى ينشـأ مباشرة عن هذا التغير الفنى فى أساليب الانتاج •

غير أن الموقف يختلف ، لو أن وطأة هذا التغير الفنى تقع على عاتق تلك الصناعات التى يكون الطلب على منتجاتها قليل المرونة ، ففى هذه الحالة لا بد من قذف الكثير من الأيدى العاملة بعيدا عن مجالات العمل فى هذه الصناعات ، وهنا سوف تنشأ مشكلة ايجاد مجالات العمل فى الميادين الأخرى لجذب هذه الأيدى العاملة المتعطلة •

وفى مثل هذه الحالة ، فاننا سنجد أن القوى التى تعمل على التخلص من العمال هى التى تلعب دورها أولا ، ثم بعد ذلك تظهر مشكلة ايجاد قوة « جذب » مناظرة تدفع بالعمال الى مجالات أخرى للتوظف بلا ابطاء أو أدنى تأخير • أما عن مستهلكى السلع التى يكون الطلب عليها غير مرن،فانهم سيشعرون بالغبطة ، اذا ما أدركوا أن هذه السلع قد انخفضت أسعارها ، وأنه فى وسعهم الآن ــ بعد انخفاض أسعار هذه السلع ــ أن يشتروا ما يحتاجون اليه منها بحجم من الانفاق الكلى أقل من ذى قبل ، وعادة ما يفضل هؤلاء المستهلكون أن ينفقوا ما يفيض من حجم الانفاق الكلى ــ بعد هبوط أسعار هذه السلع ــ على بنود أخرى من بنود الانفاق ، وذلك من النقود الحرة الطليقة التى تصبح فى متناولهم الآن • ومن ثم فان سلوك هؤلاء المستهلكين يؤدى الى الهبوط بمستوى الطلب القديم على العمل فى الصناعات التى تأثرت بالتغيرات الهيكلية على النحو المتقدم • ولذلك فقد يجد المنتجون والمنظمون فى مجال هذه الصناعات التى حل بها التقدم الفنى أن خدماتهم فى محيط نشاطهم القديم لم يعد المجتمع فى حاجة اليها • وبناء على ذلك ، فسوف يبحث هؤلاء المنتجون والمنظمون عن مجالات أخرى للنشاط الاقتصادى يوجهون اليها جهودهم ، ومن ناحية المبدأ ، فلا بد أن تكون هذه المجالات الأخرى فى صناعات يزيد طلب المستهلكين على منتجاتها نتيجة لتوافر بعض النقود الحرة الطليقة فى أيديهم ، فتمكنهم من زيادة الطلب على هذه المنتجات • ونحن نجد أن مثل هذه الحالة من حالات التحليل الديناميكى للتقدم الاقتصادى تنطبق على الزراعة كوجه من أوجه النشاط الاقتصادى ، اذ أنه حالما تدخل الأساليب الفنية الحديثة الى القطاع الزراعى من الاقتصاد القومى ، فلا مناص من أن تبدأ مشكلة عاتية هى وجود فائض من الأيدى العاملة فى الزراعة يجب أن « تمتصه » مجالات النشاط الأخرى ، سواء فى الصناعة أو فى غيرها من الأنشطة الخدمية • وخلاصة القول فالتغيرات الهيكلية نتيجة للتقدم الفنى ، أو تغير ميول المستهلكين ، لابد أن تلازمها حرية تنقل عناصر

الانتاج من مجال الى آخر من مجالات النشاط الاقتصــادى • وما لم يحدث ذلك ، فلن يتحقق التقدم الاقتصادى فى المجتمع •

٤ ــ ٤ المقاومات السلبية والايجابية لتنقل الموارد الانتاجية

ولو كان هذا كل ما تضمنته آراء فيشر فى هذا البحث ، لما كان لها أن تحتل مكانا بارزا فى دراسة نظرية التطور ، فان تحليله السابق لا يعــدو أن يكون بحثا فيما تتضمنه التحسينات الفنية المستمرة من اعادة توزيع الموارد الانتاجية بين مختلف فروع الانتاج • غير أن هذا التحليل لا يمكن أن يكون الا بمثابة تمرين منطقى تطبيقى فى نظرية السوق • ومع ذلك فان الاقتصاديين المحدثين يعتقدون أن فيشر قد ساهم حقا فى نظرية التطور ، وذلك فى دراسته التفصيلية لما يحدث من شتى ضروب المقاومة لتنقل الموارد فى الحياة العملية ، وفيما توصل اليه من نتائج تنطوى على أنه اذا كان لهذه المقاومة أثر فعال ، فان التعديلات السوقية لن تتم بأية حال ، كما أنه لا يتسنى ادخال التحسينات الفنية فى ميادين الصناعة •

وهنــاك نوعان من المقــاومة : المقاومات السلبية والمقاومات الايجابية • فالأولى ظاهرة شــائعة فى مناقشة مشكلات تنقل عناصر الانتــاج ، وقد كانت مسئولة ، الى حد كبير ، عن وجود البطالة على نطاق واسع فى المناطق الكاسدة فى المملكة المتحدة ، خلال فترة ما بين الحربين ، الى الحد الذى جعل سير وليم بفردج وغيره من الاقتصاديين يقترحون انتقال رأس المال الى العمل فى هذه المناطق ، بدلا من انتقال العمل من هذه المناطق الى رأس المال فى مناطق أخرى • وفى الواقع ، فقد وجد الاقتصاديون أن فكرة المقاومة السلبية فكرة أساسية فى تفسير التفاوت فى العوائد التى تؤول الى عناصر الانتاج وفى فرص التوظف •

أما المقــاومة الايجابية فهى تتضمن تحليل قوة الدافع الى تحقيق فكرة الضمان للأفراد والجماعات داخل النظام الاقتصــادى ، ومختلف العوامل التى

تحدد الشكل الذى تتخذه هذه المقاومة الايجابية • ومن الأمثلة التى أوردها فيشر على المقاومة الايجابية ، مقاومة التحسينات الفنية من جانب العناصر الاحتكارية ، فهو يعتقد ـ عن خطأ أو صواب ـ أن التفرقة بين السلع التى يكون الطلب عليها مرنا ، والسلع التى يكون الطلب عليها غير مرن ، ذات أهمية بالغة ، لا لأن المحتكر يأخذ درجة المرونة فى الاعتبار عندما يحدد سياسة السعر التى ينتهجها فحسب ، بل لأن الاحتكارات تميل دائما الى الاحتفاظ بالناتج الاحتكارى عند مستوى أقل من ذلك المستوى الذى قد يبلغه الناتج ، لو تم انتاجه فى ظل المنافسة الكاملة • وفى ذلك ما يعوق حل مشكلة البطالة الفنية بطبيعة الحال ، سواء أدخلت التحسينات الفنية فى الصناعات التى يكون الطلب على منتجاتها مرنا ، أو تلك التى يكون الطلب على منتجاتها غير مرن •

وخلاصة القول أن التقدم المادى يهدد مصالح بعض المجموعات الهامة فى المجتمع الاقتصادى • ومن ثم فهناك بعض الأفراد ممن ينتهجون من الوسائل ما يكون لها أثر فعال فى حماية أنفسهم من الخسارة التى يتعرضون لها نتيجة لذلك ، وهم اذ ينتهجون هذه الوسائل ، فانهم فى الواقع يشدون من أزر تلك القوى التى تعمل عملها فى خلق حالة من انعدام الاستقرار الاقتصادى ، والتعرض لأخطاره ، سواء بالنسبة لأنفسهم أو بالنسبة للآخرين • وهناك فريقان من الناس ممن ينطبق عليهم هذا الوصف ، فالفريق الأول هم أولئك الذين يعملون فى ميادين الانتاج التى يتمشى التوسع فيها مع مقتضيات التقدم المادى ، ولكنهم يخشون بطبيعة الحال منافسة المنتجين الجدد بوسائلهم الحديثة فى الانتاج ، تلك المنافسة التى قد تؤدى الى هبوط دخولهم الى ما دون المستوى العادى • ولذلك فانهم يضعون العقبات فى طريق هؤلاء المنتجين ، ويحولون ، بشتى الوسائل ، دون تدفق رءوس أموال جديدة الى الصناعة التى يعملون فيها •

أما الفريق الثانى فهم أولئك الذين يجدون أن الطلب على منتجاتهم آخذ فى الهبوط تدريجا ، نتيجة للتقدم الفنى الذى يؤدى الى سهولة انتاج منتجات

أخرى منافسة لها بنفقات أقل ، وقد يكون الطلب على هذه المنتجات الأخرى كبير المرونة . وبطبيعة الحال فالتوسع فى هذا النـوع الجديد من الطلب يتضمن هبوطا كبيرا فى الطلب على المنتجات الأولى المتنافسة معها والبديلة لها ، وهنا قد يكون خطر الخسارة المحققة حافزا لرجال الأعمال الى محاولة منع ادخال هذه التحسينات الفنية .

وفى ضوء هذا التحليل يستنتج فيشر أنه اذا أزيلت هذه العقبات الخطيرة القائمة فى وجه التقدم المادى ، ومن ثم تم توزيع الموارد فى يسر وملاءمة ، فان متوسط الدخل الحقيقى سوف يرتفع نتيجة للتحسن فى الكفاءة الانتاجية . أما اذا لم يحدث ذلك ، فان الأمر يتضمن عدم تحقيق فكرة الضمان ، سواء بالنسبة للفـرد أو الجماعة ، مع أن الضمان هو ، فى الواقع ، الغرض من المقاومة الايجابية لاعادة توزيع الموارد كنتيجة طبيعيـة لادخال التحسينات الفنية الجـديدة [1] .

---

(١) انظر للمؤلف « الاقتصـاد التحليلى » ، المرجع الأسـبق ، ص ٤٠٣ وما بعدها .

الفصل الخامس
التنظيمات النقابية والتقدم الاقتصادى

ان موضوع اعاقة النقابات العمالية للتقــدم الاقتصادى موضوع يبــدو أنه وثيق الارتباط بالبحث الذى قام به فيشر ، وهو الذى ينطوى على أنه قد يوجد تعارض بين الضمان الاجتماعى من جانب ، وبين التقدم المادى من جانب آخر . اذ يقال أن النقابات تضع بعض القيود التى تحد من مرونة الصناعة ، وذلك لضمان مركز أعضائها من العمال ازاء رجال الأعمال ، فيما يتعلق بمعدلات دفع الأجور وظروف العمل .

وفى مناقشة فيشر لعوائق التقدم ، فانه يركز اهتمامه على المقاومات السلبية من جانب العمال والمقاومات الايجابية من جانب رجال الأعمال ، تلك المقــاومة التى تحول دون اجراء التعديلات اللازمة لامتصاص التحسينات الفنية فى طرق الانتاج ، ونعنى بها التعديلات فى نسب عناصر الانتاج وفى نوعها نتيجة للتقدم الفنى . وبعبــارة أخرى ، فانه قد أهمل المقــاومة الايجابية التى يقــال بأن النقابات ــ وهى التى تمثل الأنواع المختلفة من خدمة العمل ــ تحاول القيام بها ، حرصا منها على مصالح أعضائها من العمال المنتمين اليها . ولذلك فقد يمكن القول بأن البحث الذى قام به هيلتون وزملاؤه هو تكملة للبحث الذى قام به فيشر [١] .

---

(1) C. F. J. Hilton and others, " Are Trade Unions Obstructive ? ".

٥ ـ ١ المشكلة من وجهتى نظر مختلفتين

والغرض من هذا البحث هو الوصول الى اجابة مقنعة عن المشكلة التى يدل عليها عنوان الكتاب الذى نشره هيلتون ، وذلك عن طريق المشاهدات والأبحاث العملية ، وبالنسبة لبعض المجموعات من الصناعات التى يظن بأن النقابات العمالية تضع فيها من القيود ما يعوق سير التقدم الاقتصادى بشكل محسوس • وبعبارة أخرى ، فانه يقال أن القيود التى تضعها النقابات من شأنها أن تفضى الى القضاء على أى أمل فى النهوض بالاقتصاد القومى ، وأن هذه النقابات قد أخفقت فعلا فى ادراك طبيعة التغيرات التى أثرت تأثيرا جوهريا على الهيكل الصناعى فى أنحاء العالم ، وفى الاعتراف بالمسئوليات الكبيرة الملقاة على عاتقها فى مجال العلاقات الصناعية بين العمل ورأس المال •

غير أن المسألة ليست بالسهولة التى يمكن أن نتصورها لأول وهلة • اد يقال من الجانب الآخر أنه لو كانت ثمة معوقات للتقدم الاقتصادى ، فانها ناشئة عن القيود التعسفية والعدوانية التى يضعها رجال الأعمال أنفسهم ، فهم قد أخفقوا من جانبهم فى ادراك وجهات نظر أولئك الناس الذين يشتغلون لحسابهم ، وفى ادراك أمانيهم وقدرتهم واستيعابهم لهيكل الصناعة نتيجة للخبرة والتجربة العملية • ان رجال الأعمال لم يدركوا بعد مدى أهمية النقابات العمالية ، ولم ينظروا الى مثل هذه التنظيمات العمالية الا على أنها أسلحة للهجوم المباشر عليهم • ولو سلمنا بذلك ، فان رجال الأعمال لا يقلون سوءا ، فى تصرفاتهم واتجاهاتهم ، عن قادة وزعماء النقابات العمالية • ان سعة الأفق وحسن ادراك الأمور يعوزان رجال الأعمال فى سلوكهم تجاه العمال ، وهم لا يعترفون بالتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التى صاحبت التطور الصناعى الحديث ، ولا يعترفون كذلك بحقوق العمال فى المساهمة بنصيب فى الرقابة الحقيقية على الصناعة • وبالنسبة لهذه الادعاءات ، وما سبقتها من ادعاءات متعارضة معها ، من جانب هذا الفريق أو ذاك ، فلم تكن هناك المعلومات الكافية حول سلوك العمال وسلوك رجال الأعمال ، ومدى نشاط تنظيماتهم

المتعارضة وطبائعها ، ما يمكن معه الحكم على هذه الادعاءات ، بما يتفق مع الواقع وحقـائق الأمور • ولذلك فان البحث الذى قام به هيلتون وزملاؤه يتضمن تلك المعلومات الوافية عن هذا الموضوع بالغ الشأن فى الدول الصناعية المتقدمة ، وهى تلك التى تتميز بوجود نفوذ قوى للنقابات من جانب واتحادات رجال الصناعة من جانب آخر • وفى الواقع فان هذا البحث يتوافر على دراسة وتحليل بعض القيود الرئيسية التى يدعى بأن النقابات تعمد الى فرضها فى مجال الصناعة ، وبأنها تقف حجر عثرة فى سبيل احراز أى تقدم صـناعى ، وهى تتناول : سياسة الأجور ، والحيلولة دون ادخال الأساليب المستحدثة فى الانتاج — وهى تلك التى تنطوى على استخدام الآلات المعقدة والتى تحقق الوفر فى الأيدى العـاملة — والقيود التحكمية المفروضـة على نظام تمرين العمال ، وسياسة التمييز بين أنواع العمل ، وأخيرا سياسة التباطؤ فى أداء الأعمال •

٥ — ٢ سـياسة الأجور

وقبل أن نمضي فى بحثنا هذا ، لا بد أن نبدأ ، أولا ، بالاشارة الي الغموض الذى يكتنف مدلول عبارة « القيود المفروضة من جانب النقابات » اذ أنهـا تتضمن أى نص تقرره النقابة فيما يتعلق بالشروط والظروف التى يبيع على أساسها كل أعضاء النقابة خدمة عملهم • ويختلف رجال الأعمال اختلافا بينا فى تعريف مدلول هذه العبارة ، فمنهم من يذهب الى القول بأن رفض النقابات الموافقة على اجراء أى خفض فى الأجور هو أعظم القيود خطورة من وجهـة نظر التقدم الاقتصادى • ولكن فى الاجابة عما اذا كانت مقاومة النقابات للخفض فى الأجور تدخل ، فى الواقع ، فى نطاق « القيود المفروضة من جانب النقابات » ، لا بد هنا من التمييز بين المستوى العام للاجور وبين الحالات الخاصة التى تكون فيها بعض الأجور أعلى بكثير من المستوى العام لها • وفيما يتصل بالمسـتوى العام للأجور ، فان هيلتون وزملاءه قد أجمعوا على تأييد فكرة زيادة نصيب

العمل ، بوجه عام ، فى الناتج القومى ، وفى رأيهم أن رفع المستوى العام للأجور هو الهدف الأساسى للحركة العمالية ، والا فان هذه الحركة كان لا بد أن تمنى بالفشل منذ البداية • حقيقة ، قد يكون ما تفرضه بعض النقابات من أجور مرتفعة للغاية ، والاحتفاظ بمستواها المرتفع ، سببا رئيسيا فى استمرار البطالة والكساد ، فاذا كان الأمر كذلك ، فان سياسة الأجور التى تفرضها هذه النقابات سياسة خاطئة الى أبعد الحدود • غير أن الواقع ، أيضا ، هو أن خفض الأجور من شأنه أن يزيد من حدة الكساد ، حيث أن هذاالاجراء يؤدى الى خفض القوة الشرائية ومستوى الانفاق على الاستهلاك ، أى الى النقص فى الطلب الفعال ، فاذا كان الأمر كذلك ، فان سياسة الأجور التىتفرضها هذه النقابات سياسة حكيمة • والنتيجة التى انتهى اليها هيلتون هى أن سياسة النقابات المنطوية على المطالبة بأعلى مستوى عام للأجور ، وأنسب ظروف للعمل ، هى سياسة لا تتضمن فرض أى قيد من جانب النقابات ، ما دامت لا تؤدى الى حدوث أضرار عامة للاقتصاد القومى •

أما بالنسبة لمعدلات الأجور التى تتقاضاها كل فئة خاصة من فئات العمال ، والتى قد تبدو مرتفعة ارتفاعا كبيرا الى أبعد الحدود ، فان نقابات العمال تبرر هذا الارتفاع الملحوظ فى هذه المعدلات الخاصة للأجور ، على أساس أنها تكون نسبة ضئيلة جدا من النفقة الكلية للسلعة ، الى الحد الذى يجب ألا يبالى معه المنتج أو الجمهور بأثر تكلفة الأجور على سعر السلعة ، ومن ثم فيجب ألا تكون الأجور المرتفعة مثارا لأى شكوى أو تذمر • فضلا عن ذلك ، فالعمل — شأن كل سلعة اقتصادية — لا بد أن يحصل على كل ما يستطيع الحصول عليه من عوائد فى سوق العمل الذى يتأثر ، فى وضعه الطبيعى المألوف ، بقوى الطلب من جانب وقوى العرض من جانب آخر • ولا جدال ، أيضا ، فى أن التنظيم المتسم بالكفاءة فى مجال انتاج أية سلعة من شأنه أن يدع هذه السلعة الاقتصادية — وهى العمل — تتطلع الى مستويات من الأجور أعلى مما تكون قد بلغت اليها ، وذلك نتيجة لاطراد الكفاءة فى العمل وزيادة

انتاجيته • غير أن معدلات الأجور التى تعلو كثيرا عن المستوى العام للأجور تميل ، من ناحية ، الى الهبوط بمستوى الطلب على أية سلعة تحتاج فى انتاجها الى خدمة من نوع معين من العمل ، اذ أننا نعلم أن الكميات المطلوبة من أية سلعة تتأثر بسعرها ، وهنا تكون العلاقة بين سعر السلعة والكمية المطلوبة منها علاقة عكسية ، بمعنى أنه اذا ارتفع السعر ، قلت الكمية التى يطلبها المستهلكون ، أما اذا هبط السعر ، زادت الكمية التى يطلبونها فعلا فى السوق • ومن ناحية أخرى فان ارتفاع بعض معدلات الأجور عن المستوى العام لها من شأنه أيضا أن يحفز المنتجين الى التفكير جديا فى استحداث بعض وسائل الانتاج التى قد يستطيعون باتباعها احلال الآلات محل العمال ، فيتلافون بذلك جشع العمال فى مطالبتهم بمثل هذه الأجور الباهظة التى تثقل وطأتها عليهم • فضـلا عن ذلك ، فقد يجادل البعض بأن هذه المعدلات البالغة الارتفاع لا تتقرر ، عادة ، الا على حساب المعـدلات الأخرى للأجور • ومع ذلك يعتقد هيلتون أنه من العسير اقامة الحجة والدليل القاطع على وجود هذا الارتبـاط بين المعدلات المرتفعة للأجور والمعدلات الأخرى • ولكن لا يعنى ذلك أن نفترض ، دائما ، عدم حدوث هذا الارتباط ، بل ربما يحدث فعلا فى بعض الحالات الخاصة • وفى ضوء ماتقدم يخلص هيلتون ، فى بحثه المنشور عام ١٩٢٩ ، الى أنه اذا كان للحركة العمالية أن تؤدى رسالتها على الوجه المنشود ، وتساهم فى احراز التقـدم الاقتصادى للمجتمع الذى تنتمى اليـه كل مجموعة من العمال ، فلا بد أن تستهجن نقابات العمال وجود هذه المعدلات المرتفعة من الأجور ، وتنظر اليها نظرة معارضة ، وتحاول أن تنسق بينها وبين المعدلات الأخرى من الأجور •

غير أن الأبحاث العملية التى قام بهـا هيلتون وزملاؤه قد دلت على أن الشكوى عامة من تعسف نقابات العمال فى موقفهم ازاء مسألة الوقت الاضافى والعمل الليلى ، والعمل فى عطلة نهاية الأسبوع • ويسلم رجال الأعمال بأنه لا بد أن يدفعوا فى هذه الأحوال الاستثنائية أجورا اضافية ، غير أن شكواهم لا تتعلق بمبدأ دفع هذا الأجر الاضافى ، بل تتعلق بوسائل النقابات فى استغلال

هذه الأحوال الاستثنائية أسوأ استغلال • وتشير الأبحاث العلمية الى بعض الحالات التى حاولت فيها النقابات العمالية أن تقرر مبدأ عدم اشتغال العمال أى وقت اضافى ، أو أن تصمم على عدم اشتغالهم الا ساعات قلائل كل أسبوع ، أو تسمح باشتغال العمال أوقاتا اضافية ، ولكن على أساس أن يدفع رجال الأعمال ما قد يعتقدون أنه أجر باهظ ثقيل الوطأة عليهم • وهنا يشكو رجال الأعمال مر الشكوى من تمسك النقابات بنص القانون وليس بروحه ، ومن عدم تمشيها مع مبدأ الأخذ والعطاء فى معاملاتها معهم • أما فى صناعات التصدير بالذات ، فان رجال الأعمال يؤكدون ما يلحقبهم من أضرار فادحة ، بالنظر الى أن بعض منافسيهم الأجانب لا يدفعون أى أجر اضافى عن ساعات العمل الاضافى ، أو أنهم يدفعون أجرا اضافيا ولكن عند مستوى أقل من ذلك الذى يدفع رجال الأعمال هذه الأجور على أساسه •

وترد نقابات العمال على هذه الادعاءات بأن ساعات العمل الاضافى شر لابد من تجنبه ، وصاحب العمل الذى لا ينظم أعماله بحيث يتفادى الالتجاء الى هذه الوسيلة لتنفيذ التزاماته ازاء العملاء ، لا بد أن يدفع ما يمكن اعتباره بمثابة جزاء رادع فى شكل أجور اضافية مرتفعة •

والوقت الاضافى شر لا بد منه ؛ اذا لجأ اليه رجال الأعمال بصفة دائمة وبانتظام ، فاذا استمر العامل فى العمل أوقاتا اضافية من أسبوع الى آخر ، فانه يستقطع بذلك من وقت فراغه ومن راحته الأسبوعية التى لا جدال فى أن من حقه أن يتمتع بها ، والمتعة بوقت الفراغ هى من العوامل التى تحقق رفاهية العامل ، شأنها شأن التمتع بطيبات الحياة من مختلف السلع • ولا يقف الأمر عند حد الحرمان من وقت الفراغ — وله ما له من متعة كبيرة فى نظر العامل — بل أن هذا ينطوى ، أيضا ، على بذل جهود فى العمل أكبر بكثير مما يطلب الى العامل بذله عادة • ورب معترض يقول بأن العامل يحصل على أجر اضافى فى مقابل العمل الاضافى ، الا أن المنفعة التى قد تعود عليه من الزيادة فى دخله

الأسبوعى قد تبدو ، فى نظر العامل ، ضئيلة ، اذا ما قورنت بمدى الجهود التى يبذلها فى هذا الوقت الاضافى ، بحيث أنه يعزف كلية عن التطلع الى مثل هذه الزيادة فى دخله • أما اذا كان الاشتغال بالعمل فى الأوقات الاضافية متقطعا ، أى أنه لا يتسم بطابع الدورية والاستمرار ، فانه ينطوى ، مع ذلك ، على استقطاع جزء من وقت فراغ العامل دون سابق انذار ، كان من الأوفق له أن يكرسه للراحة والدعة فى عطلة نهاية الأسبوع ، أو لرعاية شئون أسرته ؛ فضلا عن أنه يقلب نشاطه الاجتماعى رأسا على عقب ، وفى ذلك غبن كبير يقع على العامل لن تعوضه أية زيادة ملحوظة فى دخله الحقيقى تأتى اليه عن طريق الأجر الاضافى • وتبعا لذلك ، فمن أولى واجبات رجال الأعمال أن يأخذوا فى الاعتبار حق العامل فى تمتعه بوقت الفراغ ، وأن يجزلوا له العطاء ، اذا ما اضطروا لدفعه الى العمل فى غير ساعات العمل ، تعويضا له عما يصيبه من متاعب ومضايقات ، وما يبذله من جهود من جراء ذلك • فضلا عن كل هذه الاعتبارات ، فان العمل الاضافى يتعارض مع المبدأ النقابى الذى ينطوى على توزيع العمل على أكبر عدد من العمال ، تفاديا لخطر تفشى البطالة بينهم ، لا سيما فى أوقات الكساد ، عندما تتأزم الأمور ، وتقل فرص الأعمال بشكل وبائى •

ويبدو أن هيلتون يميل الى الأخذ برأى نقابات العمال فى أن ساعات العمل الأسبوعى ــ كما هى مقررة فى الاتفاقات المعقودة بين رجال الأعمال والعمال ــ كافية الى الحد الذى لا تدعو معه الحاجة الى الاشتغال وقتا اضافيا ، كما أنه ليس من حق أرباب الأعمال أن يطلبوا الى عمالهم العمل وقتا أطول من الساعات المقررة ، الا فى الأحوال الطارئة العاجلة التى لا يمكن لرجال الأعمال التنبؤ بها •

وأخيرا تشير الأبحاث التى قام بها هيلتون وزملاؤه الى العقبات التى تضعها نقابات العمال فى سبيل تطبيق مبدأ « العمل على أساس القطعة » ، وتشير

الى الشكاوى العديدة التى تقدم بها رجال الأعمال فى بعض الصناعات ـ كالبناء والأخشاب والطباعة ـ والتى تنطوى على أن بعض النقابات قد رفضت رفضا باتا أن تسمح لعمالها بالعمل على أساس أى شكل من أشكال الدفع تبعا لنتيجة العمل • ويعتقد رجال الأعمال فى هذه الصناعات أن هذا القيد الذى تفرضه النقابات هو أشد القيود ضررا على التقدم الصناعى فى البلاد ، كما أنه يتسبب فى نقص الكفاءة الانتاجية ، وفى كثير من المتاعب فى تلك الصناعات •

ولكن يجدر بنا أن نشير ، فى هذا الصدد ، الى أنه ليس ثمة مبدأ واضح أو سياسة ثابتة لنقابات العمال ، فيما يرتبط بمشكلة الوقت الضائع ، كما أن موقفها ازاء هذه المشكلة يختلف من نقابة الى أخرى ، فقد لوحظ أن نظام الدفع تبعا لنتيجة العمل ـ أو ما يسمى عادة نظام الدفع بالقطعة ـ هو النظام العادى الذى تقبله بعض الصناعات عن طيب خاطر ، كصناعة الفحم ، وصناعة الحديد والصلب ، وصناعة القطن ، وصناعة الصوف ، وبعض الصناعات الأخرى • أما فى بعض الصناعات الهندسية ، وفى صناعة بناء السفن ، فاننا نجد أن بعض أنواع العمل تؤدى على أساس الدفع تبعا لنظام القطعة ، بينما تؤدى بعض الأعمال الأخرى على أساس الأجر اليومى ، بغض النظر عن مدى انتاجية العامل •

ونلاحظ أن الحجج المؤيدة والمعارضة لنظام الدفع على أساس القطعة ازاء نظام الدفع على أساس الأجر اليومى ، لا تختلف من صناعة الى أخرى فحسب ، بل انها تختلف من حرفة الى أخرى ، ومن عمل الى آخر فى نفس الصناعة • والأسس التى تنبنى عليها معارضة ومقاومة نظام الدفع تبعا لنتيجة العمل ، أو على أساس القطعة ، معروفة ومألوفة ، ونجملها فيما يلى :

١• تدهور مستوى المهارة الفنية للأيدى العاملة نتيجة لتهافت العمال على انجاز أعمالهم فى أقصر وقت ممكن •

٢- اثارة النفور واذكاء روح العداء والغيرة فى صفوف العمال نتيجة للتنافس الحاد الذى يشيع بينهم وفقا لهذه الطريقة .

٣- انعدام روح التضامن فى العمل الجماعى .

٤- تشجيع الارهاق فى العمل الى حد الاجهاد والعناء .

٥- ميل رجال الأعمال الى اجراء تعديلات متتابعة فى معدلات الأجور على أساس القطعة ، من شأنها أن تخفض من مستوياتها ، حتى لا ينال العمال أجورا مرتفعة وفقا لهذه الطريقة ، على حساب مصالح رجال الأعمال .

٦- اشاعة الاحتكاك بين طبقة العمال ، وخلق جو غير ملائم للعمل فى مختلف أنحاء المصنع (١) .

ولا تظهر المقاومة لهذه الطريقة فى دفع الأجور الا من جانب أصحاب الحرف دائما . غير أن معظم الأعمال التى كانت تؤدى سابقا على أساس حرفى قد أصبح مآلها الى الانتاج الكبير والعمل الآلى المتكرر ، وذلك منذ أجيال عديدة ، وفى المرحلة الانتقالية من الطريقة الحرفية الى الطريقة الآلية فى الانتاج ، فسوف يؤول كل نوع من العمل الى فئة معينة من مختلف فئات العمال غير المهرة التى لا تنتمى الى نقابات الحرف . وهنا سوف يتعطل أصحاب الحرف ، ولن تجرؤ أية نقابة حرفية أن تقاوم أو تناوىء مثل هذا التغير الذى لا مفر منه .

---

(1) Deterioration of craftsmanship, inducement to bad feelings and jealousy as between fellow - workers, destruction of the team spirit, encouragement of overwork to the point of exhaustion, inducement to subsequent rate - cutting, and finally the creation of friction and bad atmosphere all - round in the workshop.

• ٣ - القيود النقابية على ادخال الآلات فى الصناعة

أما فيما يختص بالقيود التى تفرضها بعض النقابات على ادخال الآلات فى الصناعة ، فقد دلت الأبحاث على أن كثيرا من التوتر القائم فى الصناعة ينتج عن المحاولات التى تبذلها نقابات الحرف ، لغرض وضع القواعد التى يجب اتباعها ، عندما يبدأ اتمام عملية من عمليات الصنع بمعرفة الآلات ، بعد ما كانت تتم من قبل بمعرفة أصحاب الحرف ممن كانوا يؤدونها بأدواتهم اليدوية •

وتنطوى هذه المشكلة على ثلاثة أسئلة عامة : من الذى سوف يشتغل بالآلة ؟وكم من الرجال سوف يحتاج اليهم المصنع لادارة الآلات ؟ وما معدلات الأجور التى سوف تدفع لهؤلاء الرجال ؟ فى بعض الظروف ، فان النقابة تحرص على حق المطالبة بأن يقوم نفس الرجال من أصحاب الحرف بأداء العمل الذى يتم أداؤه الآن بطريقة آلية • ويرفض رجال الأعمال ، فى بعض الأحيان ، قبول هذا الطلب ، بدعوى أن الآلة الجديدة تستغنى عن الحاجة الى مهارة أصحاب الحرف ، وهم لا يرغبون الا فى مهارة العمال اليدويين ، ولذلك فهم يفضلون تدريب عمالهم الجدد على عمليات الصنع ، ولا يقرون أن يدفعوا أجرا عاليا لأصحاب الحرف فى مقابل أداء عمل آلى • ومع ذلك فان وجهة نظر نقابات العمال متعارضة مع وجهة نظر رجال الأعمال فى هذا الشأن ، اذ أنها تدعى حق الأولوية لأصحاب الحرف فى مزاولة الأعمال الجديدة ، كما أنها تدعى أن لهم حقا أدبيا للاشتغال بالآلات ، فهم أعرف الناس بالمادة الخام اللازمة للصنع وبنوع المنتج • ولذلك فمن المجزى لصاحب العمل أن يستخدم أصحاب الحرف ، ويدفع لهم معدلات مرتفعة من الأجور المناسبة لهم ، بدلا من استخدام العمال العاديين ، ودفع معدلات منخفضة من الأجور •

ويرى هيلتون أن نقابات الحرف تستطيع أن تقدم شروطها ، ويستطيع أعضاؤها أن يهددوا رجال الأعمال بترك العمل ، لو أن هؤلاء لا يقبلون الشروط

التى يملونهاعليهم ، أو أنهم يعقون فى أعمالهم وينشرون الفوضى والمتاعب ، ولكنهم مع ذلك لا يمكن أن يأملوا فى نصر دائم • وينتقل هيلتون ، بعد ذلك ، الى البحث فى الآثار الأخرى المترتبة على ذلك • اذ يقول أنه ، منذ مدة طويلة ، والآلات لا تتوانى عن تعطيل العمال واشاعة البطالة بينهم ، فاذا كان الأمر كذلك، فهل يمكن أن نتوقع الاتصاف بالحكمة والتبصر من جانب أولئك الذين ينتظرون أن يأتى دورهم فى القضاء عليهم ، نتيجة لاحلال الآلات محلهم فى أداء نفس الأعمال ؟ وحتى لو فرضنا جدلا أن النتيجة المترتبة على اتباع الوسائل الفنية الحديثة فى الانتـاج هى أداء نفس العمل بما لا يتعدى ثلث عدد العمال الذين كانوا يؤدونه من قبل ، فان صاحب العمل سوف يستغنى عن خدمات ثلثى العمال السابقين ، اذا ما سلم بتشغيل ثلث العمال المهرة القدامى فى العمليات الجديدة للانتاج الآلى • وبعبارة أخرى ، فحتى لو كانت الأعمال الجديدة موقوفة على أصحاب الحرف ، فان الغالبية العظمى منهم سوف يفقدون أعمالهم السابقة تبعا لذلك • ومن ثم فان هدف العمال الرئيسى هو أن يعوقوا رجال الأعمال عن اتباع الوسائل الآلية الحديثة فى الانتـاج • أما ما يتشدق به الكتاب من أن استخدام الآلات المنطوية على الوفر فى الأيدى العاملة لا يقضى على التوظف ، أو يحد من مجاله فى المدى الطويل ، هو قول هراء فى نظر أصحاب الحرف ، ولا يعنى شيئا بالنسبة لهم • ان كل عامل ماهر يعلم أن زملاءه من قبل قد فقدوا أعمالهم الحرفيـة ، نتيجة لاستخدام الآلات ، ويوقن بأنه هو الآخر عرضة لأن يفقد عمله لنفس السبب •

ويعتقد هيلتون أن أفضل طريق لحل هذه المشكلة هو التعاون الصادق من كلا الجانبين فى سبيل زيادة الكفاءة الانتاجية فى الصناعة ، وتمهيد الطريق أمام أصحاب الحرف للانتقال من نوع معين من العمل الى نوع آخر ، دون التعرض لكثير من المتاعب ، وازالة كل العقبات التى تحول دون مقابلة الطلبات الجديدة من المنتجات الصناعية ، كلما نشأت وفى أى شكل كانت •

٥ ــ ٤ سياسة التمييز بين أنواع العمل

وتدل الأبحاث ، أيضا ، على أن نقابات الحرف تفرض قيــودا معينة ، فيما يتعلق بنظام تمرين فئة الحرفيين من العمال ، الأمر الذى يدعو الى الشك فى أنها تبتكر من الوسائل الملتوية ما يحد من عدد أصحاب الحرف ، فاذا قل عددهم ، أى قل المعــروض من خدمات أعمالهم ، فمن الممكن أن يحتفظــوا بمستويات عالية من الأجور • ومع ذلك تدل الأبحاث على أن مثل هذه القيود لم تتحقق فعلا ، الا فى حالات قليلة نادرة •

أما فيما يتعلق بالفصل بين أنواع الأعمال المختلفة ، فان ذلك يتضمن أن كل نقابة حرفية تحدد مدى الأعمال التى تتعلق بأعضائها ، ومن ثم فلا يجوز الا لأعضاء النقابة وحدهم أن يزاولوا هذه الأعمال • ويدعى رجال الأعمال أن مثل هذا النظام يؤدى الى الاحتكاك بين العمال المنتمين الى مختلف النقابات الحرفية ، كمــا أنه يؤدى الى البطء فى أداء الأعمال والضــياع الاقتصادى والخسارة المحققة • هذا فضلا عن أن أداء عملية واحدة يستدعى ، وفقا لهــذا النظام ، اســتخدام فئات متتابعة من العمال تنتمى الى نقابات مختلفة ، بينما يكون من المستطاع لعامل واحد أن يؤدى كافة الأعمال الخاصة بهذه العملية • ويصل هيلتون ، فى هذا الصدد ، الى النتيجة الآتية : وهى أنه فى مثل هذه الحالة ، فان الأمر ينطوى ، عادة ، على الاحتكاك ، والتــأخير فى العمــل ، والنفقات التى يمكن تجنبها • وهنا لا بد أن توضع قاعدة عامة للحد من هذه القيود والاجراءات الحرفية الجامدة التى تتبع فى أداء بعض الأعمال ، منعا لما قد ينجم عن ذلك من ضياع اقتصادى •

ويختتم هيلتون بحثه بالافصاح عن تفــاؤله الكبير بمستقبل العلاقات الصناعية بين العمال ورجال الأعمال • اذ يقرر أنه من الواضح ــ كما تشير الأبحاث العملية ــ أن مختلف القيود التى تفرضها نقابات العمال قد أضحت

أقل عددا مما كانت عليه ، كما أنها أصبحت أقل أهمية من ذى قبل • وفى عدد من الصناعات التى تضمنتها الأبحاث العملية التى قام بها هيلتون وزملاؤه ، كان رجال الأعمال يشيرون الى الأحوال التى كانت سائدة فى الماضى • ولقد أعترف هؤلاء أن مجال الشكوى والتذمر من التدابير التعسفية لنقابات العمال قد أصبح فى نطاق ضيق نسبيا • ولقد كانت تجارب الماضى ، بما تخللتها من أزمات وهزات عنيفة ، فى صدد العلاقات الصناعية ، خير مرشد ، لكل من العمال ورجال الأعمال ، فى أن يكونوا أكثر حكمة وتعقلا فى سلوك كل فئة منهم ازاء الأخرى (1) •

فضلا عن ذلك ، فان تقارير اللجان البريطانية للانتاج التى زارت الولايات المتحدة ، فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ، لدراسة الانتاجية فى تلك البلاد ، قد دلت ، بما لا يدع مجالا للشك ، على أن الوسائل الحديثة فى الانتاج ، وتطبيق المبادىء العلمية فى ادارة المشروعات ، قد جعلت من الممكن زيادة الأجور الحقيقية للعمال زيادة دائمة ، ووسعت من دائرة نشاط ونفوذ نقابات العمال الأمريكية • كما أن التقرير الذى تقدم به رجال النقابات البريطانية ، ممن قاموا بزيارة الولايات المتحدة عام ١٩٤٩ ، للبحث فى مدى تأثير نشاط النقابات الأمريكية على الانتاج الصناعى ، قد أفضى ، فى النهاية ، الى أن يوصى المجلس العام لمؤتمر النقابات العمالية فى المملكة المتحدة بما يلى :

---

(1) In Hilton's own words : " It is clear, as the evidence bears out, that restrictive practices imposed by trade unions are in fact fewer than they were, and of less importance. In a number of industries employers have referrd to conditions prevailing in the past, and have admitted that relatively their own grounds for complaint are small. Both trade unions and employers have learnt through experience, and there is a great deal more reasonableness than there used to be in the past decades ".

أولا :زيادة اهتمام النقابات ، فى شكل ايجابى فعال ، بالوسائل الفنية الحديثة فى الانتاج والوسائل الحديثة فى فن الادارة والتنظيم لتحسين الكفاءة الصناعية .

ثانيا : استخدام الموظفين الأكفــاء ممن يمكن لهم أن يسدوا النصــح والارشاد والمساعدة فى حل مشكلات الانتاج .

ثالثا : تزويد أعضاء النقابات بالتسهيلات اللازمة للتعليم والتدريب الفنى والمهنى . وهذا ينطوى على ثورة فى الاتجاه الفكرى الحديث لنقابات العمال فى الدول الصناعية المتقدمة .

ومع أن العلاقات بين العمال ورجال الأعمال ، فى الدول الصناعية العريقة ، قد اتخذت ، بحكم التجربة والخبرة المكتسبة ، مجرى معينــا ، قوامه بعض التقاليد والمبادىء المرعية من جانب طبقة العمال وطبقة رجال الأعمال ، كدستور غير موضوع ، ينظم العلاقات الصناعية بين هاتين الطبقتين ، كطرفى الانتاج ، فوق قاعدة تشريعية أساسية تكفل حدا أدنى من ظروف العمل المناسبة وتدابير الوقاية والرعاية الصحية ، وتترك للعمال فرصة الحصول على مزايا تكميلية تبعا لظروف كل صناعة ، الا أن الدول الحديثة العهد بالصناعة ، أو التى تخلفت عن غيرها فى ركب التصنيع . لا بد أن تمر بمرحلة انتقالية لاستكمال مثــل هذه القاعدة التشريعية ، ولتثبيت هذه التقاليد والمبادىء المرعية .

وجملة القول فان العلاقة بين العمال وأصحاب الأعمال علاقة انسانية ، لا يمكن التحكم فيها ، بمحاولة اخضاعها لمبادىء ثابتة أو جامدة ، وانما يجب أن يكون علاجها مشوبا بالمرونة واليقظة والتبصر . والسياسة الحكيمة ، لتنظيم هذه العلاقة ، هى تلك التى لا تهتم بسرعة تسوية المنازعات ومنــع تفاقمها ، وامتدادها الى مؤسسات أو صناعات أو مناطق أخرى فحسب ، بل هى التى تهتم ، أيضا ، بتجنب أسباب وقوع المنازعات ، والعمل على ازالة العوامل

المسببة لها . والوسيلة العملية الى ذلك هى افساح فرص التشاور بين العمال وأصحاب الأعمال الى أقصى الحدود المستطاعة ، واستعداد الطرفين للتعاون فيما بينهما ، على النحو الذى يحقق مصالحهما المشتركة ، ويتفادى أهم معوقات التقدم الصناعى فى نفس الوقت [١] .

(١) راجع للمؤلف « الاقتصاد التحليلى » المرجع الأسبق ، ص ٤١٤ وما بعدها .

الفصل السادس
التنظيمات الاحتكارية والتقدم الاقتصادى

من المشاهد عمليا أن المجتمعات التى يسود فيها الاقتصاد الحر ، تحفل بالتنظيمات الاحتكارية بصورة أو بأخرى ، مثل المنافسة الاحتكارية واحتكار القــلة مع تجانس أو تنوع المنتج ، ومثل الاحتكار الثنائى والاحتكار البحت كأوضاع احتكارية هى الأخرى نادرة الوقوع [1] . وهنا يثور تساؤل هام : هل من الحكمة للمجتمع أن يحبذ قيــام الاحتكارات على أساس الادعاء بأن الاحتكار يحفز الى التقدم الاقتصــادى ويفضى الى الرفاهة الاجتماعية ؟ ولكن قبــل أن نناقش هذه الادعاءات المؤيدة للاحتكار ، ينبغى أولا أن نفكر فى مختلف المقاييس التى يمكن بموجبها أن نتعرف على درجة الاحتــكار فى أية صناعة .

٦ ــ ١ مقاييس درجة الاحتكار

وثمة ثلاثة مقاييس لدرجة الاحتكار فى أية صناعة ، كما تزودنا بها أدوات التحليل الاقتصادى : عدد البائعين ، ونسبة العرض الكلى ، والعــلاقة بين الثمن والنفقة الحدية .

(أ) قياس درجة الاحتكار بدلالة عدد البائعين

وكما يرد فى التحليل الاقتصادى لنظرية المنشأة ، فان الصناعة فى المنافسة

---

(١) راجع للمؤلف « الاقتصاد التحليلى » ، دار المعارف ، القاهرة ، ١٩٦٨ ، ص ١٥٦ وما بعدها .

الاحتكارية تتميز بكثرة عدد البائعين مع تنوع المنتج • واذا ما تدرجنا من المنافسة الاحتكارية الى احتكار القلة : لوجدنا أن هناك فئة قليلة من البائعين تسيطر على سوق الصناعة • أما فى الاحتكار الثنائى فهناك بائعان فقط ، وأما فى الاحتكار الكامل أو البحت فهناك بائع وحيد فى الصناعة • ومن ثم يمكن القول بأن العنصر الاحتكارى يتضاءل ، كلما تزايد عدد البائعين ، أو أنه يتزايد كلما قل عدد البائعين • واذا سلمنا بذلك ، فان درجة الاحتكار أكبر ما يمكن فى حالة الاحتكار البحت ، ثم تتناقص اذا تدرجنا من هذه الحالة الى الاحتكار الثنائى ، ثم الى احتكار القلة ، ثم الى المنافسة الاحتكارية ، وتتلاشى درجة الاحتكار كلية فى المنافسة الكاملة •

وتبعا لذلك ، يمكن وضع رقم قياسى لدرجة الاحتكار — وليكن مقلوب عدد البائعين — أى كالآتى :

$$\text{درجة الاحتكار فى صناعة ما} = \frac{1}{\text{عدد البائعين فى الصناعة}}$$

وهذا الرقم يعطى قيما تتراوح بين الواحد الصحيح فى حالة الاحتكار البحت (لأن العدد فى مقام الكسر هو واحد صحيح اذ يوجد بائع وحيد فى هذه الحالة) وبين الصفر فى حالة المنافسة الكاملة (لأن العدد فى مقام الكسر هو ما لانهاية اذ يوجد عدد لانهائى من البائعين فى هذه الحالة) •

بيد أنه يعاب على هذا المقياس أنه قد تكون هناك درجة كبيرة من الاحتكار ، حتى ولو كان عدد البائعين كبيرا فى الصناعة ، اذا ما تحكم بائع واحد أو اثنان من البائعين فى نسبة كبيرة من العرض الكلى •

(ب) قياس درجة الاحتكار بدلالة نسبة العرض الكلى

اذا استبعدنا المقياس الأول ، واتجهنا الى قياس درجة الاحتكار على أساس النسبة التى يتحكم بموجبها بائع واحد ، أو بائعان ، أو فئة قليلة من

البائعين ، فى العرض الكلى لمنتج صناعة ما ، فاننا نجد أن هذه الطريقة ليست ملائمة كذلك لقياس درجة الاحتكار • اذ قد تتحكم منشأة واحدة فى نسبة كبيرة جدا من العرض الكلى لمنتج الصناعة ، ومع ذلك فقد يكون الطلب على منتج المنشأة أقرب ما يكون الى المرونة اللانهائية بحيث لا تستطيع المنشأة أن تتحكم فى رفع الثمن ، أو تتمتع بأية سلطة احتكارية تبعا لذلك • هذا بينما نجد أن الاحتكار « الجزئى » لمنتج الصناعة قد يتسنى معه للمحتكر أن يرفع من الثمن بتقليل الناتج ، اذا كان المعامل العددى لمرونة الطلب صغيرا •

فضلا عن ذلك ، فقد يستطيع أى بائع أن يتمتع بدرجة كبيرة من السلطة الاحتكارية ، رغم أنه لا يتحكم الا فى نسبة ضئيلة من العرض الكلى لمنتج الصناعة ، اذا أتيح له نوع من الحماية من منافسة البائعين الآخرين ، بسبب نفقة نقل منتجاتهم الى سوق هذا البائع • ولا تقتصر حماية البائع من منافسة البائعين الآخرين على أساس نفقة النقل ، بل انه يحظى بقدر غير يسير من السلطة الاحتكارية نتيجة لتأثير الدعاية القوية والاعلان الماهر فى تمسك المستهلكين بمنتجه ، كما يتخيلونه فى أذهانهم من أن « نوع » هذا المنتج أفضل كثيرا من « الأنواع » الأخرى لمنتج البائعين المنافسين ، بغض النظر عما اذا كانت الفروق بين أنواع المنتجات البديلة فى الصناعة فروقا حقيقية أو وهمية • ولا يمكن لهؤلاء البائعين المنافسين التغلب على هذا النوع من الحماية الا بخفض الثمن أو الاعلان المضاد •

(جـ) قياس درجة الاحتكار بدلالة الثمن والنفقة الحدية

واذا استبعدنا المقياس الثانى كذلك ، نظرا لما يشوبه من عيوب ، فقد لا نجد من مقياس آخر أفضل من مقارنة الثمن بالنفقة الحدية • وبعبارة أوضح، يمكن قياس درجة الاحتكار على أساس الفرق بين الثمن وبين النفقة الحدية لناتج المنشأة ، منسوبا الى الثمن ، أى أن :

$$\text{درجة الاحتكار} = \frac{\text{الثمن} - \text{النفقة الحدية}}{\text{الثمن}}$$

ويلاحظ فى هذا المقياس أنه كلما كان الفرق بين الثمن وبين النفقة الحدية كبيرا ، كانت درجة الاحتكار كبيرة ، والعكس صحيح . كما يلاحظ ، أيضا ، أن هذا المقياس هو مقلوب معادلة مرونة الطلب ، ولا يختلف عنه الا فى احلال النفقة الحدية محل الايراد الحدى . وبما أن النفقة الحدية تساوى الايراد الحدى فى أى وضع من أوضاع توازن المنشأة ، فمن الممكن اعتبار معادلة درجة الاحتكار مقلوب معادلة مرونة الطلب [1] .

غير أن ليرنر يأخذ على هذه المساواة بين معادلة درجة الاحتكار ومقلوب معادلة مرونة الطلب أنها قد لا تتحقق فى الحياة العملية ، عندما يحدث أن الثمن والناتج لا يتحددان بطريقة تحقق أقصى الايراد الاحتكارى (بتعادل الايراد الحدى مع النفقة الحدية) ، وذلك فى حالتين معينتين :

---

(1) حيث ان مرونة الطلب $= \frac{\text{الايراد المتوسط}}{\text{الايراد المتوسط} - \text{الايراد الحدى}}$

$= \frac{\text{الثمن}}{\text{الثمن} - \text{الايراد الحدى}}$ (لأن الثمن = الايراد المتوسط)

معادلة مرونة الطلب (فى وضع توازن المنشأة) $= \frac{\text{الثمن}}{\text{الثمن} - \text{النفقة الحدية}}$ (لأن الايراد الحدى = النفقة الحدية فى وضع توازن المنشأة)

= مقلوب درجة الاحتكار

أو ان معادلة درجة الاحتكار = مقلوب معادلة مرونة الطلب .

الحالة الأولى

عندما لا يسلك المحتكر سبيل المصلحة الذاتية فى تقريره لسياسة الثمن والناتج ، بل يضع المصلحة الاجتماعية موضع الاعتبار الرئيسى بأن يبيع بأقل من الثمن الاحتكارى تلك المنتجات التى تعتبر من المرغوب اجتماعيا جعل أثمانها رخيصة ، أو قد يبيع بثمن أعلى من الثمن الاحتكارى تلك المنتجات التى تعتبر أنها ضارة من الناحية الاجتماعية • وينطبق هذا الوضع على الاحتكار الحكومى الذى يقدم خدمة أى مرفق عام بأثمان منخفضة ، أو يبيع بعض المنتجات الضارة صحيا بأثمان مرتفعة نسبيا •

الحالة الثانية

هى تلك التى يسلك فيها المحتكر سبيل المصلحة الذاتية ، ولكنه يحجم عن استغلال سلطته الاحتكارية ، اما تفاديا لاثارة المستهلكين وتألبهم عليه ودفع السلطات الحكومية الى الحد من سيطرته على سوق الصناعة والتدخل فى شئونه ، واما تفاديا لدخول منافسين جدد تحت اغراء الربح الاحتكارى • ولذلك فان المحتكر يحتفظ بالثمن والأرباح عند مستوى هو أدنى من ذلك المستوى الذى قد يمكن الوصول اليه ، لو أنه استغل سلطته الاحتكارية •

ولذلك يرى ليرنر أن معادلة درجة الاحتكار لن تساوى مقلوب معادلة مرونة الطلب فى مثل هذه الأحوال ، نظرا لأن المحتكر لا يحقق أقصى الأرباح بتعادل الايراد الحدى مع النفقة الحدية • ولهذا فانه يشير باتخاذ معادلة درجة الاحتكار ــ وليس مقلوب معادلة مرونة الطلب ــ حيثما يوجد الاختلاف بين هاتين المعادلتين (١) •

---

(1) C. F. Appa A. Lerner " Essays in Economic Analysis ", pp.27-28.

٦ ـ ٢ الاحتكار والتقـدم الاقتصـادى

وما دمنا قد اتخذنا مقياسا ملائما لدرجة الاحتكار على أساس المعـادلة السابقة ، أى الفرق بين الثمن والنفقة الحدية منسوبا الى الثمن ، فاننا نستطيع تطبيقه عمليا على مختلف الصناعات ، وقد يتبين أن درجة الاحتكار كبيرة فى البعض منها • وهنـا نتساءل : هل يستساغ هذا الوضـع من وجهتى النظر الاقتصادية والاجتماعية ، أو بعبارة أوضح : هل يؤدى الاحتكار الى تحقيق الوفور فى الانتاج ، والى دفع عجلة التقدم الاقتصادى ، والى أن يفضى الى الرفاهة الاجتماعية كأهداف أسـاسية يتطلع اليهـا أى مجتمع متطور ؟ خليق بنـا ، اذن ، أن نحاول الاجابة عن هـذا التساؤل فى ضـوء التحليل النظرى والتجربة العملية •

(أ) الاحتكار والوفور فى الانتاج

يعتقد البعض أن قيـام الاحتكارات يفضى الى تحقيق وفور حقيقية فى الانتاج ، بما لها من آثار اقتصادية طيبة تتمثل فى انخفاض تكاليف انتاج السلع التى تتحقق فيها هذه الوفور الحقيقية ، وما يستتبع ذلك من الوفر فى الموارد المستخدمة فى انتاج هذه السلع • وهذا دفاع قوى شائع عن الاحتكار فى أغلب الأحيان ، فالى أى مدى يمكن اعتبار هذا الدفاع سليما ؟ يجيب اريك شنيدر على هذا التساؤل قائلا بأن التقـدم الفنى قد يجعل من المربح للمنشـأة ، فى ظروف معينة ، أن تتوسع فى طاقتها الانتاجية على نحو يتيح لها فرصة تطبيق أنواع احتكارية من السلوك ، ومع ذلك فمن الخطأ الادعاء بأن التقدم الفنى لا بد أن يتجه ، بالضرورة ، الى اقامة الوحدات الانتاجية الكبرى ذات الطابع الاحتكارى ، ولا أدل على خطأ هذا الادعاء من توافق قيام المنشآت الصـغيرة جنبا الى جنب مع المنشآت الكبيرة فى نفس الصناعة •

كما يؤكد شنيدر أن التطورات الفنية الحديثة تدل على الاتجاه نحو الطاقة الانتاجية ذات الحجم الصغير ، وأن التقدم الفنى يمكن أن يؤتى ثماره فى كلا

الاتجاهين • وهذا يعنى أنه اذا اتجه هذا التقدم الفنى نحو الطاقة الانتاجية ذات الحجم الصغير ، فان المنشآت الجديدة الصغرى تخرج الى حيز الوجود ، وتنافس المنشآت القديمة الكبرى ، وترغمها على تخفيض حجم طاقتها • وهنا يزداد عدد المنشآت ، ويتضاءل خطر قيام الأوضاع الاحتكارية • ولن يوجد هذا الخطر ، الا اذا تراءى أن التقدم الفنى يجعل الطاقة الانتاجيـة الكبرى مربحة ، وهنـا يمكن تحقيق الوفور الحقيقية فى الانتـاج الكبـير • غير أن المنشآت الكبرى تصبح قادرة ، فى مثـل هذه الحالة ، على تطبيق أنواع من السلوك الاحتكارى على النحو الذى قد يلغى أثر هذه الوفور الحقيقية فى الانتاج على خفض تكاليف انتـاج السلع ومستويات أثمان هذه السلع تبعا لذلك • ومن ثم لا يمكن النظر الى المنشأة الكبرى فى الصناعة المعنية على أنها التعبير الحقيقى عن الحجم « الأمثل » فى هذه الصناعة ، والنظر الى هذا الحجم الأمثل للمنشأة على أنه نتيجة التوسع فى الطاقة بغية تحقيق الوفور فى الانتاج ، بل أنه نتيجة لحسبة اقتصادية تبنى ، فى الواقع ، على هدف الحصـول على الأرباح الاحتكارية ، أو زيادتها الى الحد الأقصى [1] •

(ب) الاحتكـار والتقدم الاقتصـادى

ويعتقد هنبمان أن آثار الاحتكار على التقدم الاقتصادى ليست واحدة ، فالاحتكار فى بعض الحالات شرط ضرورى لهذا التقدم ، أما فى الحالات الأخرى فآثاره سلبية • وتعزى هذه الاتجاهات المتعارضة الى أن الاحتكار يشمل أنواعا متعددة من الأوضاع ، يرجع قيامها الى أسباب مختلفة فى كثير من النواحى • ولذلك يرى هنبمان أن النظرية الاقتصادية لا يمكن أن تقطع برأى حاسم فى الموضوع ،وكل ما يمكن أن تقدمه هو التدليل على مختلف الاتجاهات الاحتكارية وأهميتها الاحتمالية فى مختلف الأوضاع •

(1) C. F. Dr. Erich Shneider, " Real Economies versus Domination", an article published in a book entitled « Monopoly and Competition », edited by E. H. Chamberlin, for the International Economic Association, pp. 203-214.

ومع ذلك يسـلم هنبمان بأن الاحتكار قد يقـدم حافزا قويا ، فى أغلب الأحيان ، الى اتباع الابتكارات الجديدة التى ينطوى عليها كل استثمار جديد ، بمايستتبعه ذلك من قبول ، أو احتمال ، درجة معينة من الاحتكار ، كضرورة ملازمة للتقدم الاقتصادى • غير أن التحليل النظرى وحده لا يمكن أن يحدد المدى الذى يمكن أن تصل اليه درجة الاحتكار من الناحية الواقعية ، وبالتالى يمكن احتماله ، أو تشجيعه ، لتحقيق هذا الهدف • ومع ذلك فهذا الدافع على قيـام الاحتكار يضعف كثيرا ، لو أننا نظرنا ـ على ضوء الحقائق المشاهدة ـ الى أن الاحتكارات قد تكون قائمة فعـلا أو محتمل قيامها • وهنا نجد أن النتيجة الصافية سلبية ، اذ أن الاحتكارات القائمة قد تتسم بطابع القدرة الابتكارية فى أوسع الحدود ، ومع ذلك فان قيام هذه الاحتكارات قد يحد أو يمنع النشاط الابتكارى للاحتكارات الأخرى المحتمل قيامها (1) •

أما فريتز ماخلب فيعتقد كذلك بأنه لا يوجد أى دليـل حاسم على أن الاحتكار يشجع على القدرة الابتكارية ، وأنه لا مناص من الاعتماد على الآراء الشخصية فى الموضـوع • غير أنه يرى أن هذا الحكم الشخصى لا يدخل فى تقديره البحث فى آثار قيام نظام احتكار براءات الاختراع على التقدم الفنى ، كما يرى أن الادعاء بأن القيود الاحتكارية ضرورية لخلق الثقـة فى نفوس المستثمرين الذين يمولون استخدام وتطوير المعرفة الفنية الجديدة ، قريب الشبه ، الى أبعد الحدود ، بالادعاء بأن هذه القيود الاحتكارية ضرورية لخلق الثقة فى نفوس المستثمرين الذين يمولون نمو الصناعة •

أما رأى ماخلب الشخصى فهو يتلخص فى أن حوافز الاستثمار الخاص قد لا تكون كافية ، فى بعض الأحيان ، لتدفق الأموال الى الاستثمار الصناعى • ويمكن معالجة ضعف هـذه الحوافر عن طريق تخفيض الضرائب على الدخول

---

(1) C. F. Dr. P. Hennipman, an article entitled « Monopoly : Imediment or Stimulus to Progress », Ibid. pp. 421-456.

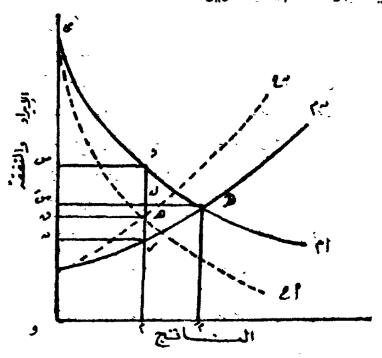
المكتسبة من الاستثمارات الجديدة ، فليس من الحكمة أن يخلق المجتمع عائقا للاستثمار فى صورة ضرائب مرتفعة ، ثم يعتمد ، بعد ذلك ، على الآثار المعوضة للمستثمرين فى صورة ابتكار أنواع متعددة من الاحتكارات • وهنا ندرك أن ثمة علاقة بين مجالين من النشاط الحكومى : السياسة الضريبية والسياسة الاحتكارية ، وأن كلا من السياستين بديلة للأخرى ، فاما أن تسمح الحكومة بتقوية الحوافز الاستثمارية عن طريق خفض الضرائب على دخل المشروعات الجديدة ، واما أن تسمح بخلق القيود الاحتكارية التى تحد من المنافسة • ولا جدال فى أن السياسة المثلى لا تنطوى على قيام عوائق المنافسة ، بما يتضمنه ذلك من تزايد أرباح الرواد الأول فى الابتكار والاستثمار ، بل على السماح لهؤلاء الرواد بالاحتفاظ بأكبر قدر من ثمار الابتكار والاستثمار عن طريق خفض الضرائب دون الحاجة الى قيام أية أنواع من هذه القيود الاحتكارية[1] •

٦ ـ ٣ الاحتكار والرفاهة الاجتماعية

وأما عن العلاقة بين الاحتكار والرفاهة الاجتماعية ، فقد أوضح ليرنر أن الاحتكار يؤدى الى خسارة اجتماعية صافية • وقد بدأ ليرنر تحليله بتعريف الاحتكار بأنه « السلطة المطلقة لشخص ما ، أو منشأة ما ، أو دولة ما ، فى بيع منتج معين » • أما النواحى الاقتصادية لهذه السلطة فهى تدور حول معانيها الضمنية بالنسبة للمحتكر ـ فى تميزها عن سلطة البائع فى سوق المنافسة ـ وهذا المحتكر يقرر ، بطريقة تحكمية ، ثمن المنتج ، تاركا للمشترين أن يقرروا مقدار ما يبتاعونه عند هذا المستوى من الثمن ، أو يقرر الكمية التى يرغب فى بيعها ، تاركا تحديد الثمن الذى يحفز المشترين الى شرائها • وهنا اذا اتجه المحتكر الى تحديد ثمن المنتج ، فانه يميل الى تحديده عند ذلك المستوى الذى يحقق له أقصى الربح أو ما يسميه ليرنر « الايراد الاحتكارى » ، وهذا يمثل

(1) C. F. Fritz Machlup, « The Problem of Economic Stability », Ibid, pp. 385-397.

ضريبة على المستهلكين يستحلها المحتكر لنفسه بفضل ما يتمتع به من سلطات احتكارية تقيد دخول المنتجين الآخرين .



الشكل رقم ١ — ويدل على الخسارة الاجتماعية الصافية فى الأوضاع الاحتكارية

ويتضح ، من الشكل السابق ، أن وضع توازن المنشأة عند النقطة هـ ، حيث يتقاطع منحنى الايراد الحدى أ ح مع منحنى النفقة الحدية ن ح . ولهذا فان المنشأة تحقق أقصى الأرباح ، بانتاج الناتج و م وفرض الثمن و س (م د) . أما النقطة هـ َ فهى تمثل ، بيانيا ، وضع التوازن ، فى حالة ما اذا كانت المنشأة تعمل فى ظروف المنافسة الكاملة ، بما أنها النقطة التى يتعادل عندها الايراد المتوسط هـ َ م َ مع النفقة المتوسطة هـ َ م َ ، واذا سادت أحوال المنافسة الكاملة ، فان المنشأة تنتج الناتج و م َ عند مستوى الثمن و س َ . واذا قارنا بين الوضع الاحتكارى للمنشأة ووضعها فى حالة المنافسة الكاملة فى الشكل السابق ، لتبين أن هذه المنشأة ، فى وضعها الاحتكارى ، تنتج ناتجا أقل ، أى و م بدلا من و م َ ، وتفرض ثمنا أكثر ارتفاعا ، أى و س بدلا من و س َ .

أما الايراد الاحتكارى للمنشأة فتمثله بيـانا مساحة المستطيل س د ر ن .
أما اذا أردنا معرفة الخسارة الاجتماعية الصافية ، فلا بد أن نأخذ فى الاعتبار :

- الخسارة فى فائض المنتجين (الريع) وتمثلها بيانيا المساحة ن ر هـَ سَ [1] .

- والخسارة فى فائض المستهلكين وتمثلها بيانيا المساحة سَ هـَ د س [2] .

وعلى ذلك فان المساحة ن ر هـَ د س تمثل بيانيا الخسارة الكلية فى فائض المنتجين وفائض المستهلكين معا . ومن ثم اذا أخذنا فى الاعتبـار أن المنشأة تحقق ايرادها الاحتكارى من الاستحواذ على جزء من فائض المستهلكين تمثله المساحة س د ل سَ والاستحواذ على جزء من فائض المنتجين تمثله المساحة ن ر ل سَ ، فان المساحة ر هـَ د تمثل بيانيا الخسارة الاجتماعية الصـافية باعتبارها الفرق بين الخسارة الكلية لفائض المنتجين(وتمثله المساحةن ر هـَ سَ) وفائض المستهلكين (وتمثله المساحة س د هـَ سَ) وبين الايراد الاحتكارى الذى يمكن أن تحصل عليه المنشأة عند وضع التوازن هـ . ويلاحظ فى الشكل السابق أن الايراد الاحتكارى ينشأ نتيجة لانتقال المنشأة من الوضع هـَ الذى

---

(١) الخسـارة فى فائض المنتج (الريع) فى هذا المعنى هى الفرق بين الثمن (الايراد المتوسط) الذى يحصل عليه المنتج عن كل وحدة من وحدات الناتج وبين نفقة انتاجها المتوسطة . وعلى ذلك عندما يهبط مستوى الناتج من و مَ الى و م ويباع بالثمن و سَ ، فان الخسارة فى فائض المنتـج عن الجزء م مَ من النـاتج فتمثلها المساحة هـَ ر ل ، والخسارة فى فائض المنتـج عن الجزء و م من النـاتج فتمثلها المساحة ر ل سَ ن . وبذلك فان المساحة ن ر هـَ سَ تمثل الخسارة الكلية فى فائض المنتج ، ويستحوذ المنتج على جزء منها فى وضعه الاحتكارى .

(٢) فائض المستهلك هو الفرق بين ما يدفعه المستهلك فعلا ، عندما يكون هناك سعر موحد عن كل ما يباع من وحدات السلعة فى سوق المنافسة وبين ما يكون على استعداد لدفعه فى مقابل الحصول على هذه الوحدات بدلا من الحرمان منها . فى وضع المنافسة الكاملة الذى تمثله النقطة هـَ ، فان فائض المستهلك تمثله المساحة ى هـَ سَ ، اما فى وضع الاحتكار فان هذا الفائض تمثله المساحة ى د س . وعلى ذلك فان الخسارة فى فائض المسـتهلك يمثلها الفرق بين هاتين المساحتين ، أى المساحة سَ هـَ د س .

يمثل وضع التوازن فى حالة المنافسة الكاملة الى الوضع ه الذى يمثل وضع التوازن فى أى وضع احتكارى ، وما يترتب عليه ذلك من :

ـ الزيادة فى الثمن بمقدار ل د (س َس) .

ـ والنقص فى النفقة المتوسطة بمقدار ر ل عن كل وحدة من الناتج .

ولما كانت الزيادة فى الثمن والنقص فى النفقة المتوسطة معا يعبران عن الفرق بين الثمن (الايراد المتوسط) د م وبين النفقة المتوسطة ر م بالنسبة لتوازن المنشأة فى وضعها الاحتكارى عند النقطة ه ، فان هذه الزيادة فى الثمن والنقص فى النفقة المتوسطة يدلان ، فى الواقع ، على ربح المنشأة أو ايرادها الاحتكارى عن كل وحدة من وحدات الناتج التوازنى و م . ومن ثم فان الايراد الاحتكارى يتكون ، فى الواقع ، من حاصل جمع الزيادة فى الثمن بمقدار ل د والنقص فى النفقة المتوسطة بمقدار ر ل مضروبا فى عدد وحدات الناتج ، ويمثله مساحة المستطيل س د ر ن . ويعنى ليرنر بالوضع الاحتكارى أنه ذلك الوضع الذى لا يكون فيه منحنى الطلب أفقيا ذا مرونة لانهائية بالنسبة لجميع المنشآت فى الصناعة ، وأبسط حالة لهذا الوضع هى الحالة التى تمثل فيها منشأة وحيدة الصناعة بأسرها .

وعلى ضوء ما تقدم تبرز أهمية تحليل ليرنر فى توضيح عنصر الريع فى الايراد الاحتكارى ، اذ أمكن التدليل على ضرورة احتساب الخسارة فى فائض المنتجين ، أى النقص فى الريع ، فضلا عن الخسارة فى فائض المستهلكين . كما يدل هذا التحليل على أن الايراد الاحتكارى لا بد أن يكون أكبر من الخسارة فى فائض المستهلكين ، فى حالة ما اذا كانت النفقة المتوسطة متزايدة ، أى اذا كان منحنى هذه النفقة منحدرا الى أعلى ، وهو ما يوضحه الشكل السابق . أما اذا كانت النفقة المتوسطة متناقصة ، أى اذا كان منحنى هذه النفقة منحدرا الى أسفل ، أو اذا كانت النفقة المتوسطة ثابتة ، أى اذا كان منحنى هذه النفقة

أفقيـا ، فان الايراد الاحتـكارى لا بد أن يكون أقل من الخسارة فى فائض المستهلكين [1] •

٦ ـ ٤ تنظيم الاحتكار

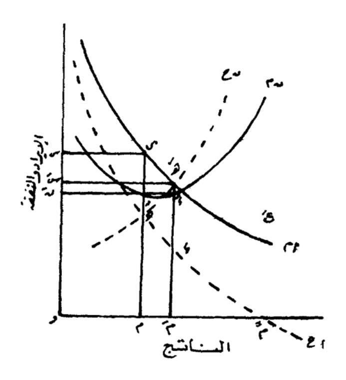
رأينا فيما تقدم كيف أن الاحتكار ، فى مختلف درجاته وأوضاعه ، يؤدى ، فى كثير من الأحيان ، الى خسارة اجتماعية صافية ، نتيجة لرفع ثمن منتـج المحتكر ، وتقليل حجم ناتجه عن ذلك الثمن ومستوى الناتج اللذين يتحددان فى أوضـاع المنافسـة الكاملة • ولذلك يجدر بنـا ، فى نهاية هذا البحث ، أن نناقش التدابير المختلفة التى يمكن للسلطات العامة أن تتبعها فى تنظيم الاحتكار بحيث يصبح من المستطاع تفادى مساوئه ، اما بفرض الثمن « العـادل » ، وأما بفرض الضرائب على منتج المحتكر ، واما باحلال الاحتكار الحكومى محل الاحتكار الخاص •

(أ) فرض الثمن « العادل »

قد تلجأ الحكومة الى تكوين لجان تخولها سلطة تنظيم الاحتـكار على أساس فرض ثمن « عادل » على منتج المحتكر ، وغالبا ما يحدث ذلك ، عمليا ، فى تنظيم احتكار المرافق العامة • غير أن المشكلة الاقتصادية التى ينطوى عليها مثل هذا الاجراء التنظيمى للاحتكار هى كيفية تحـديد ذلك الثمن الذى تراه اللجنـة الحكومية « عادلا » من وجهـة نظر المستهلكين ، وحافزا ، فى نفس الوقت ، على انتاج المحتكر لأكبر قدر من الناتج يتمشى مع ظروف النفقة من جانب وظروف الطلب من جانب آخر •

---

(1) Abba A. Lerner, Ibid, pp. 8-9.



الشكل رقم ٢ ــ ويدل على تنظيم الاحتكار بفرض الثمن « العادل » .

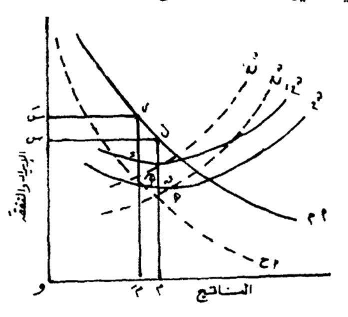
ويتضح ، من الشكل السابق ، أن المحتكر ، قبل فرض الرقابة الحكومية على أثمان منتجه ، يحقق أقصى الأرباح عند وضع التوازن ه بانتاج الناتج و م وفرض الثمن و س . وهنا اذا افترضنا أن اللجنة الحكومية المختصة تفرض حدا أقصى للثمن عند المستوى و سَ ، أى ذلك المستوى الذى يناظر النقطة هَ باعتبارها نقطة تقاطع منحنى النفقة الحدية ن ح ومنحنى الايراد المتوسط ا م ، فان المنحنى سَ هَ ىَ يصبح ، فى هذه الحالة ، منحنى الطلب الذى يواجه المحتكر بعد فرض الثمن و سَ . وهنا لا يستطيع المحتكر أن يتمادى فى الانتاج بما يجاوز الناتج و مَ ، اذ أنه لو فعل ذلك ، لأصبحت النفقة الحدية أكبر من الثمن و سَ ، بما يتضمنه ذلك من ضرورة التجاء المحتكر الى خفض هذا الثمن لتصريف الزيادة فى الناتج . كما أنه لا يستطيع أن يرفع الثمن الى أعلى من المستوى و سَ نتيجة لفرض الرقابة الحكومية . وعلى ذلك يحصل المستهلكون على كل الناتج و مَ بثمن لا يزيد عن و سَ بأية حال .

ومن الواضح ، فى الشكل السابق ، أن هذا التغير فى منحنى الطلب الذى يواجهه المحتكر ، سيغير من منحنى الايراد الحدى كذلك ، بمعنى أن منحنى الطلب س َهـ َى َ سيناظر منحنى الايراد الحدى س َ هـ َ د م ً بالنسبة لمستويات الناتج التى تبدأ من الصفر وتنتهى بمستوى الناتج و م ً . أما بالنسبة لمستويات الناتج التى تبدأ من الصفر وتنتهى بالناتج و م َ ، فان منحنى الطلب الجديد الذى يواجه المحتكر بعد فرض الثمن « العادل » و س َ هو المنحنى س َ هـ َ ، الذى يصبح خطأ أفقيا ذا مرونة لانهائية ، وهو بعينه منحنى الايراد الحدى ، طالما كان الثمن مساويا للايراد الحدى ، وهذا الوضع لا يختلف فى شىء ، عن وضع المنشأة فى ظروف المنافسة الكاملة .

وغنى عن البيان ، أن فرض حد أقصى لثمن منتج المحتكر ، بما يتضمنه من تغير فى شكل منحنى الطلب وشكل منحنى الايراد الحدى الذى سيواجهه هذا المحتكر ، سيفضى الى تعديل واضح فى وضع التوازن ، اذ لن يعد الناتج و م هو الناتج الذى يحقق أقصى الأرباح ، بالنسبة للوضع هـ ، حيث يزيد الايراد الحدى على النفقة الحدية لهذا الناتج ، مما يدفع المحتكر الى التوسع فى الانتاج من و م الى و م َ لتحقيق الزيادة فى الأرباح . أما اذا توسع المحتكر فى انتاجه الى أبعد من مستوى الناتج و م َ ، فان النفقة الحدية تزيد على الايراد الحدى ، مما يدفعه الى التراجع بالانتاج الى المستوى و م َ . وعلى ذلك فان الناتج و م َ هو الناتج التوازنى الذى يحقق أقصى الأرباح بالنسبة للوضع هـ َ لتعادل النفقة الحدية مع الايراد الحدى ، أى لتعادل النفقة الحدية مع الثمن ، مما تتلاشى معه درجة الاحتكار . أما ربح المحتكر عن كل وحدة من الناتج ، فهو يهبط من ن ر عند وضع التوازن القديم هـ الى د َ هـ َ (ن َ س َ) عند وضع التوازن الجديد هـ َ ، وأما أرباحه الكلية فتمثلها مساحة المستطيل س َ هـ َ د َ ن َ . ومن ثم يتضح أن الفائدة التى تعود على المستهلكين تنعكس فى انخفاض الثمن من و س الى و س َ ، أما الفائدة التى تعود على المجتمع فتنعكس فى صورة زيادة الناتج من و م الى و م َ ، مما يحول ، بطبيعة الحال ، دون تمتع المحتكر بأية مزايا من وضعه الاحتكارى .

(ب) فرض الضرائب

ويعتبر فرض الضرائب على المحتكرين اجراء تنظيميا للحيلولة دون تمتعهم بمزايا الأوضـاع الاحتكارية • وهناك نوعان من الضرائب التى قد تفرضـها السلطات العامة على المحتكرين : ضريبة نوعية ، أى الضريبة التى تفرض عن كل وحدة من وحدات ناتج المحتكر ، وضريبة اجمالية على النـاتج • أما عن الضريبة النوعية ، فيوضحها الشكل الآتى :



الشكل رقم ٣ — ويدل على تنظيم الاحتكار بفرض الضريبة النوعية .

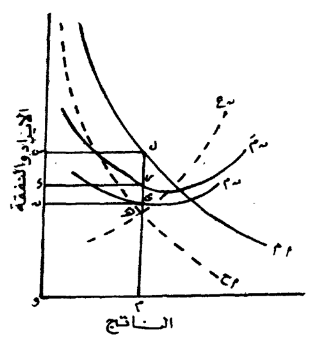
ويتضح ، من الشكل السابق ، أن المنحنيات الأصلية للنفقة المتوسطة والحدية هى ن م ، ن ح على التوالى ، وأن المحتكر يصل الى وضع التوازن هـ بانتاج الناتج و م وفرض الثمن و س قبل فرض الضريبة النوعية • أما بعـد فرض هذه الضريبة ، فانها تعد بمثابة بند من بنود النفقة المتغيرة ، ولذلك فان فرضها من جانب السلطة العامة يؤدى الى انحراف كل من منحنى النفقة المتوسطة ومن منحنى النفقة الحدية الى اليسار بمقـدار الضريبة النوعية ، دالا بذلك على زيادة النفقة بنوعيها ، نتيجة لفرض هذه الضريبة • ولكن عندما يتخذ كل من

منحنيى النفقة الوضع ن مَ والوضع ن حَ على التوالى ، فان المحتكر سيصل الى وضع توازنى جديد عند النقطة هـَ ، وذلك بانتـــاج و مَ ، وهو أقل من الناتج الأصلى و م ، وفرض الثمن و سَ ، وهو أعلى فى مستواه من الثمن الأصلى و س ، لكى يحقق أقصى الأرباح فى الظروف الجديدة للنفقة • غير أن المحتكر ، وان استطاع أن يحمل المستهلكين بجزء من هذه الضريبة النوعية ، عن طريق فرض ثمن أعلى وانتاج ناتج أقل ، الا أن أرباحه ستصبح أقل بعد فرض الضريبة منها قبل فرضها • اذ أن ربح المحتكر عن كل وحدة فى وضع التوازن الأصلى هـ ، قبل فرض الضريبة ، يساوى ن ل ، فى حين أن ربحه عن كل وحدة فى وضع التوازن الجديد هـَ ، بعد فرض الضريبة ، يساوى د ر ، ومن الواضح أن ن ل أكبر من د ر فى الشكل السابق • أما الأرباح الكلية للمحتكر فى وضع التوازن الأصلى فهى عبارة عن حاصل ضرب ن ل فى ل س (و م) ، فى حين أن أرباحه الكلية فى وضـــع التوازن الجديد عبـــارة عن حاصل ضرب د ر فى سَ (و مَ) •

غير أن الوضـــع يختلف ، لو فرضت السلطات العامة ضريبة اجمالية على ناتج المحتكر [1] ، اذ أنه لا علاقة لهذه الضريبة بحجم النـــاتج ، ولذلك فهى تدخل ضمن بنود النفقات الثابتة ، بما ينطوى عليه ذلك من انعدام تأثيرها على منحنى النفقة الحدية ، وانحراف منحنى النفقة المتوســطة الى اليســار ، دالا بذلك على زيادة النفقة المتوســطة عنــد مختلف مستويات النـــاتج بما يعـــادل الضريبة ، كما يتضح من الشكل الآتى :

---

(1) المقصود بالضريبة الاجماليـــة هى تلك الضريبة التى تفرض على المحتكر اجمالا ، بغض النظر عن عدد الوحدات المنتجة — كأن تفرض الحكومة ، مثلا ، رسما سنويا معينا ، للترخيص للمحتكر بانتاج سلعة او خدمة معينة .



الشكل رقم ٤ — ويدل على تنظيم الاحتكار بفرض الضريبة الاجمالية

ويتضح ، من الشكل السابق ، أن المحتكر يبقى عند وضع التوازن الأصلى ه بعد فرض الضريبة الاجمالية ، بمعنى أنه يستمر فى فرض الثمن و س وانتاج الناتج و م الذى يحقق له أقصى الأرباح • بيد أنه يلاحظ أن أرباح المحتكر تنقص بعد فرض الضريبة الاجمالية بواقع ى ر (ن د) عن كل وحدة من وحدات الناتج و م ، أى أن أرباحه الكلية تهبط من س ل ى ن الى س ل ر د • ومن هنا يتبين أن المحتكر يتحمل وحده الضريبة الاجمالية ، فلا يستطيع أن ينقل عبء أى جزء منها الى المستهلك عن طريق رفع الثمن أو انقاص الناتج • أما لو فرضنا ، جدلا ، أن المحتكر يبذل هذه المحاولة ، فسيفضى ذلك الى النقص فى أرباحه الكلية • وعلى ذلك ففى وسع السلطات العامة — من الناحية النظرية على الأقل — أن تستولى على كل الأرباح الاحتكارية بفرض ذلك القدر من الضريبة الاجمالية الذى يرتفع معه منحنى النفقة المتوسطة ن مَ نحو مستوى النقطة ل • وهنا يتلاشى الفرق بين الايراد المتوسط والنفقة المتوسطة ، أى تنعدم المسافة ر ل عند وضع التوازن ، ولا يحقق المحتكر ، فى مثل هذه الحالة ، الا الأرباح العادية فقط •

(جـ) احلال المشروع العام محل الاحتكار الخاص

وقد تعمد السلطات العـامة الى احلال المشروع العـام محل الاحتكار الخاص ، أى الى تأميم بعض المرافق العـامة أو بعض الصناعات التى تتسم بالطابع الاحتكارى • بيد أن المشكلة الرئيسية التى تدور حولها فكرة التأميم ، من وجهة النظر الاقتصادية ، هى مشكلة الكفاءة النسبية لكل من الاحتكار العام والاحتكار الخاص • ولا تستطيع النظرية الاقتصادية أن تدلى برأى حاسم فى الموضوع ، فالتجربة العملية وحدها هى التى يمكن الاسترشاد بها فى الحكم النهائى على المشكلة • ومع ذلك يثير أرثر لويس نقطتين رئيسيتين فى موضوع الكفاءة النسبية [1] : الأولى هى أن الكفاءة تعنى ، فى أغلب الأحيان ، ضرورة التخلص من فائض الطاقة العمالية ، فهل هذا اجراء أيسر فى المشروع العام منه فى الاحتكار الخاص ؟ لا يمكن ، فى رأى أرثر لويس ، الاجابة عن هذا التساؤل فى ضوء التجربة العملية ، وكل ما يمكن تأكيده فى هذا الشأن هو أن التجربة تدل على أن تخلص المشروعات العـامة من هذا الفائض أمر متعـذر • اذ أن النقابات العمالية لا تسمح بالتخلص من العمال الفائضين عن الحاجة • بل انها لا تقبل ، فى بعض الأحيان ، حتى مجرد اغلاق بعض الوحدات الانتاجية غير المتسمة بالكفاءة والتوسع فى الوحدات الأخرى الأكثر كفاءة • وقد نخلص من ذلك الى أن المشروعات العامة أقل من المشروعات الخاصة فى قدرتها على دعم هذا النوع من الكفاءة ، طالما كانت النقابات العمالية تقف حائلا دون التخلص من الطاقة الفائضة • أما النقطة الثانية التى أثارها لويس فى تعليقه على التأميم ، كوسيلة بديلة للاحتكار الخاص ، فهى أن البعض يتوقع من المشروع العام أن يكون أكثر تفوقا من المشروع الخاص فى اصدار قراراته على أساس الايرادات والنفقات من وجهـة النظر الاجتماعية وحدها ، بغض النظر عن الاعتبارات

---

(1) W. A. Lewis, « Nationalisation as an Alternative to Private Monopoly », an article published in a book entitled « Monopoly and Competition », edited by E. H. Chamberlin, pp. 467-469.

النقدية • ويستشهد لويس ببعض الأمثلة على ذلك ، كتحديد موقع المشروعات العامة ، اذ يمكن اختيار الموقع على ضوء الاعتبارات الاجتماعية وحدها دون النظر الى العامل النقدى • ومع ذلك ، فان كان من المؤكد أن دافع الربح يعد عائقا للاحتكارات الخاصة فى سلوكها وفقا لما ينبغى أن يكون عليه السلوك الأمثل ، الا أن المشروعات العامة ، تحت ضغط الحاجة الى تخفيض نفقاتها النقدية ، يتعذر عليها ، فى أغلب الأحيان ، الارتباط بمسئوليات اجتماعية ضخمة•

الفصل السابع
نظرية النضج الاقتصادى أو الركود المزمن فى الاقتصاد المتقدم

بقى ، الآن ، أن نناقش بعض التغيرات فى الظروف أو المدلولات الاقتصادية ، كميول الناس ، والسكان ، والتوزيع الجغرافى للناس ، والأشياء ، ومستوى المعرفة الفنية ، وأن نبحث فى آثار هذه التغيرات على مستوى النشاط الاقتصادى فى اقتصاد ناضج متقدم •

٧ ـ ١ الخطوط العريضة لنظرية هانسن فى النضج الاقتصادى

وقد نتساءل : هل هناك من جانب الادخار فى الاقتصاد المتقدم الناضج ميل الى أن يزيد على فرص الاستثمار ، فتكون النتيجة فترات طويلة من الكساد وفترات قصيرة من الانتعاش وارتفاع مستوى التوظف ؟ وغالبا ما تسمى هذه النظرة التشاؤمية « بالركود المزمن » وهى مقرونة باسم ألفن هانسن ، وتبعا لآرائه ، فان الاستثمار الديناميكى هو مبعث التقلبات الاقتصادية ، فاذا ارتفع مستوى الاستثمار ، زاد الطلب الكلى وتوفرت فرص الأعمال ، أما اذا كانت العوامل المتقلبة التى تحدد حجم الاستثمار غير ملائمة لفترة طويلة من الوقت ، فان النظام الاقتصادى قد يجتاز فترة طويلة من البطالة وهبوط مستوى التوظف • وفيما يتعلق بهذا الفرض الأساسى فى نظرية النضج الاقتصادى ، فان جميع الاقتصاديين لا يختلفون فى ذلك مع هانسن ، غير أن البعض منهم لا يوافقه فى رأيه ، عندما يستطرد فى بحثه فى نظرية الركود ، قائلا بأن هناك عددا من العوامل طويلة المدى فى الاقتصاد الأمريكى ، من شأنها أن تؤدى الى وضع يتميز بأن الاستثمار فيه يصبح عاملا متخلفا بالنسبة للادخار •

ان تحليل هانسن يعتمد ، فى الواقع ، على فكرة النضج الاقتصادى للاقتصاد الأمريكى • اذ أنه ، فى رأى هانسن ، قد توقف التوسع فى حدود أمريكا الجغرافية ، وأصبح معدل نمو السكان آخذا فى النقصان ، كما أصبحت المعرفة الفنية لا تؤتى ثمارها الا فى حدود ضيقة لا تتعدى المخترعات الصغيرة ، أما المخترعات الكبيرة التى تحدث انقلابا وثورة فى محيط الصناعة ، فقد أصبحت أثرا بعد عين ، ومن مخلفات الماضى البعيد • ولم نعد نسمع عن مثل هذه المخترعات ، كما كنا نسمع عنها ابان القرن التاسع عشر ، عندما اخترعت القوة الكهربية والسكك الحديدية والسيارات فى الأزمنة السابقة •

ولا مراء فى أن ضعف هذه القوى الديناميكية يؤدى الى نقص فرص الاستثمار الخاص فى الاقتصاد القومى ، ولقد أصبح هذا الاستثمار الخاص لا يعمل الا على احلال أصول رأسمالية جديدة محل الأصول الرأسمالية الموجودة ، والتى استهلكت فعلا فى عمليات الانتاج • وهذا الاحلال الذى يسميه المحاسبون عادة التجديدات ــ أى تجديد الأصول الرأسمالية الثابتة التى استهلكت فى العملية الانتاجية ــ يضاف الى ما يتبقى من امكانيات التوسع فى الحدود الجغرافية (ان كان ثمة توسع) ليكونا فيما بينهما مجمل الاستثمار الخاص الذى يمكن تمويله ، الى أبعد الحدود ، من احتياطيات استهلاك رأس المال الثابت ، وهى تلك الاحتياطيات النقدية التى تستقطعها الشركات ، عادة ، من الأرباح الدورية ، لمواجهة أعباء التجديدات فى الآلات والمعدات الرأسمالية الأخرى ، عندما تبلى وتصل الى نهاية عمرها الانتاجى ، ويقتضى الأمر استبدالها بآلات ومعدات جديدة • كما يمكن تمويل عملية الاحلال هذه من الايرادات التى تحتجزها الشركات فى شكل أرباح مرحلة من عام لآخر ، فاذا كان الأمر كذلك ، فان هذه العملية التجديدية لا تمتص شيئا ما من الادخار الشخصى ، طالما كان تمويلها قائما على الأموال المدخرة فى الشركات •

وتبعا لذلك ، فان المدخرات الشخصية ، اذ لا تتأثر فى حجمها بقلة فرص الاستثمار ، سوف تتراكم على مدار الوقت كأرصدة نقدية عاطلة لن تسنح لها

أية فرصة « لامتصاصها » أى استثمارها لتكوين رأس مال مادى جديد ، وهذا التراكم فى المدخرات سوف يؤدى الى نشأة دورة تنازلية مفرغة للدخل والانتاج. وعلى ذلك فان هذا النقص فى فرص الاستثمار ، الذى يعتبر الظاهرة الأساسية فى الاقتصاد الناضج ، انما يؤدى الى الافراط فى الادخار ، ويكون نذيرا بفترة طويلة من الكساد المزمن والأزمات المتتابعة ، التى لا مفر منها ، ما لم تتدخل الحكومة بشكل ايجابى فعال • ولا يمكن للحكومة أن تحل المشكلة الا عن طريق التوسع فى الاستثمار العام (الحكومى) ؛ أو بفرض الضريبة على المدخرات الفائضة التى تجرى كالسم الزعاف فى هيكل الاقتصاد القومى ، فيحول ذلك دون الافراط فى الادخار • وجملة القول فلا يمكن أن يكتب البقاء للاقتصاد الناضج ، ما لم يعتمد فى بقائه على التدخل الحكومى المباشر [1] •

ويقول جورج تربور ، فى كتابه « شبح النضج الاقتصادى » ، أن المظهر العجيب لهذه النظرية هو أن تطوراتها تنسحب ، أساسا ، الى الاقتصاد القومى للولايات المتحدة • وعلى الرغم من أنها نقلت من كتابات جون مينارد كينز معظم أفكارها الأساسية عن الادخار والاستثمار ، فان المعتقدات الخاصة « بالنضج الاقتصادى » قد بلغت ذروتها فى الولايات المتحدة ، وقد تزعمها ألفن هانسن • ولذلك فلسنا نخادع أنفسنا كثيرا ، اذا ما أسمينا هذه النظرية « بالنظرية الأمريكية » [2] •

ثم يحاول تربور ، بعد ذلك ، توضيح مدى خطورة هذه النظرة التشاؤمية ، وتأثيرها على أفكار الناس من جانب ؛ وعلى السياسة العامة للدولة من جانب آخر • اذ يقول : « انه اذا كانت هذه النظرية لا تخرج عن حيز المجادلات

---

(1) C. F. Alvin H Hansen, Fiscal Policy and Business Cycles, New York, 1941, part Four. pp. 341-400.

(2) George Terborg, « The Bogy of Economic Maturity, Published by the Machinery and Allied Products Institute, U.S.A., 1951

العلمية ، لتركناها قانعين ، دون أن نتعرض لها بالبحث والدراسة ، ونحن على يقين أن التاريخ سيثبت خطأها يوما ما • ولكن هذه النظرية قد أصبحت أداة للدعاية العامة ، وأساسا للسياسات العملية ، وخطرها يكمن فى التأثير على الرأى العام والسياسة العامة • ولن يؤثر ذلك على تاريخ الأفكار الانسانية فحسب ، بل على المنظمات الاقتصادية والاجتماعية فى المجتمع • واذا تفشت هذه الفلسفة الانهزامية واعتنقها الكثيرون ، فقد تؤثر على الاقتصاد القومى تأثيرا من شأنه أن ينتج نفس الظروف التى تفترضها هذه الفلسفة ، فلا تخرج الأفكار عن كونها قوى اجتماعية » •

وتتبنى نظرية الركود الاقتصادى التى نادى بها هانسن على أربع دعائم ، وهى تبدأ ، أولا ، بتفسير العلاقة بين الادخار والاستثمار ، باعتبارهما كميتين اقتصاديتين تحددان فيما بينهما مستوى الدخل القومى • ويستخدم هانسن هذا التفسير كاطار تحليلى ، أو أساس منطقى ، يبنى عليه كل مناقشته حول هذه النظرية • وهناك ، فى الاقتصاد الناضج المتقدم ، ظروف ثلاثة ، يعتقد هانسن اعتقادا راسخا بأنها تكون فيما بينها دعائم النضج الاقتصادى ، ونعنى بذلك أنها تؤدى ، فى مجموعها ، الى قلة فرص الاستثمار ، وهى :

١• التدهور فى نمو السكان •

٢• وقف التوسع فى الحدود الجغرافية •

٣• قلة الصناعات التى تستهلك نسبة كبيرة من رءوس الأموال الجديدة •

وعلى ذلك فيمكن مناقشة نظرية هانسن فى النضج الاقتصادى أو الركود المزمن من جانبين (أ) من جانب الادخار (ب) ومن جانب الاستثمار •

٧ ــ ٢ نظرية الركود من جانب الادخار

ان تيار الدخل يتدفق يوميا لكل من يساهم فى العملية الانتاجية ، اما بما يؤديه من خدمة العمل ، واما بما يقــدمه من خدمة الملكيـــة ، وتشتمل العملية

الانتاجية على الناتج من مختلف السلع والخدمات • ويتوقف حجم هذا التيار المتدفق من الدخل على حجم المشتريات الجارية وهى تنقسم الى نوعين رئيسيين : المشتريات من السلع الاستهلاكية والخدمات والمشتريات من السلع الرأسمالية ، كالآلات والمبانى والمعدات الرأسمالية • ويحدد حجم هذين التيارين المتدفقين من الانفاق حجم تيار الدخل • غير أن تيار الانفاق الذى يتوقف عليه ، أساسا ، ارتفاع أو انخفاض التيار الكلى من الدخل هو الذى يوجه لشراء المعدات والسلع الرأسمالية ، أو بعبارة أخرى فعندما يكون الاستثمار على نطاق واسع ، فان الدخل الكلى سوف يصل الى مستوى مرتفع •

ان جزءا من التيار الكلى من الدخل ، وهو ذلك الذى يتحقق من عمليات فترة الانتاج السابقة ، سوف ينفق على سلع الاستهلاك والخدمات ، وسوف يصبح ، من تلقاء نفسه ، مصدرا لتيار جديد من الدخل • غير أن ذلك الجزء الذى يدخر قد يجد ، وقد لا يجد ، طريقه ثانية الى تيار الدخل ، وسوف يتوقف ذلك على ما اذا كانت هذه المدخرات سوف تستخدم لشراء السلع الرأسمالية ، اما بمعرفة المدخر نفسه أو المقترض لهذه المدخرات •

واذا ما كانت المدخرات كبيرة ، كما هو الحال عادة عند المستويات المرتفعة من الدخل ، فمن الضرورى أن يتيسر من منافذ الاستثمار واسعة النطاق مايتعادل مع هذه المدخرات الكبيرة • وفى كل فترة من فترات الرواج ، ينفق التيار المتدفق من المدخرات على السلع الرأسمالية ، وغالبا ما تزداد هذه الأموال المتدفقة للاستثمار نتيجة للتوسع فى الائتمان المصرفى • أما فى أوقات الكساد فان الانفاق على السلع الرأسمالية يتضاءل ويضمحل تدريجيا ، اذ يحجم المدخرون أنفسهم عن شراء مثل هذه السلع بمدخراتهم ، أو لا يكون فى وسعهم أن يجدوا من المقترضين من يستخدم هذه المدخرات فى شراء تلك السلع • ونتيجة لذلك فان تيار الدخل يتضاءل ويتقلص • يضاف الى ذلك أن تيار الانفاق على الاستهلاك يتضاءل هو الآخر ، نتيجة لهبوط مستوى التوظف فى صناعات السلع الرأسمالية ، ومن ثم فان تيار الدخل يتمادى فى التضاؤل تبعا لذلك •

ويستتبع ذلك أن المجتمع ، الذى تكون السلع الرأسمالية نسبة مرتفعة نسبيا من دخله القومى ، قد يكون عرضة لتقلبات عنيفة فى الدخل والتوظف ، فالمجتمع الاقتصادى ، الذى تكون فيه نسبة المدخرات مرتفعة نسبيا ، سوف يبقى مجتمعا ذا اقتصاد « ديناميكى » الى أبعد الحدود ، ما دام فى وسعه أن يوجه مقادير كبيرة من الانفاق الرأسمالى الى الآلات والمعدات الانتاجية ، من فترة الى أخرى • ومجتمع هذا شأنه قد يتوسع اقتصاديا وينمو بمعدل سريع ، ومع ذلك فانه لا يتسم بالاستقرار ، وهو عرضة للهزات العنيفة • ذلك أنه اذا لم يستطع هذا المجتمع أن يجد فرصا مناسبة للاستثمار فى الآلات والمعدات الانتاجية ، يمكن معها « امتصاص » المدخرات الجديدة واحتياطيات الاستهلاك ، فانه سوف يفقد طبيعته الديناميكية ، ويصبح مجتمعا اقتصاديا كاسدا ، يتصف بالبطالة المزمنة على أوسع نطاق • ولا يمكن لمجتمع ، يرتفع فيه مستوى الادخار ارتفاعا كبيرا ، أن يتفادى هذا النقص فى الدخل والتوظف ، الا عن طريق ايجاد وانماء المنافذ الجديدة للانفاق الرأسمالى بصفة مستمرة •

ويعتقد تربور أن التحليل الذى أورده هانسن للادخار والاستثمار هو تحليل يتصف بالجيدة ، ولا يمت بصلة الى نظريته فى الركود الاقتصادى • وكل ما فى الأمر أن الركود يتحقق فعلا ، لو أن منافذ الاستثمار هى من الضآلة بحيث لا يمكن لها أن تستوعب كل مدخرات المجتمع • بعبارة أخرى فان الركود ، فى نظر تربور ، لا يعدو أن يكون فكرة هى من نسج الخيال لا تمت الى الحقيقة فى شىء ، وليس لها من أساس نظرى علمى ، فقبل سنة ١٩٢٩ — سنة الكساد العظيم — لم تكن هناك أية علامة أو أى دليل يشير الى الركود فى الاقتصاد الأمريكى • وكما أن عصفورا واحدا لا يدل على حلول موسم الصيف ، فان كسادا واحدا — حتى ولو كان كبيرا كالكساد الذى ساد فى فترة ما بين الحربين — لا يمكن أن ينهض دليلا على أن الاقتصاد الأمريكى يتجه نحو الركود المزمن • وبالنسبة لتحليل الدخل على أساس الادخار والاستثمار ، فان هذا التحليل محايد فى أساسه ، ولا يفترض فكرة الركود ، فالركود ، أو عدم الركود ،

بتوقف ، فى الواقع ، على العلاقة القائمة بين امكانيات منافذ الاستثمار من جانب وبين حجم المدخرات من جانب آخر • ولو قلت فرص الاستثمار ، وزاد حجم المدخرات ، وانعدم التناسب بينهما ، فالنتيجة التى لا مفر منها ، فى مثل هذه الحالة فقط ، هى الركود المزمن [1] •

ومن ثم اذا كانت النظرية ، فى حد ذاتها ، محايدة ، فلماذا يكون هانسن ، اذن ، من دعاة الركود الاقتصـــادى ؟ وتبدو الاجابة واضحة من آرائه حول مستقبل الادخار ، فهو يعتقد أن الناس يميلون ، فى العادة ، الى تقسيم دخولهم الاضافية بين الاستهلاك والادخار • ومن المتوقع أن عبقرية العلماء والفنيين والمخترعين سوف تؤدى الى زيادة الدخل الحقيقى عند مستوى التوظف الكامل بمعدل سريع ، كما أنه من المحتمل أن تستمر الأجور الحقيقية ومستوى الانتاجية فى الارتفاع ، لا بل وقد ترتفع بمعدل أسرع مما كانت عليه فى الماضى • وهنا اذا افترضنا أن ميول الناس وأذواقهم وأنماطهم الاستهلاكية باقية على حالها دون تغيير ، فان هذه الزيادة السريعة فى الدخل الحقيقى سوف تتضمن زيادة فى الادخار بنسبة أكبر • وهنا قد يتبادر الى الأذهان السؤال الآتى : ما هو ، اذن ، وجه الخطأ فى نظرية هانسن فى المدى الطويل للاقتصاد الناضـــج ؟ ان الخطأ فى تحليل نظرية هانسن فى الركود الاقتصادى ، من وجهة نظر الادخار ،

---

(1) In Terborgh's own words : « Stagnation is a bogy without sound factual theoretical basis, Prior to 1929, the time of the Great Depression, there was little or no evidence of senility in the American Economy. And, as one swallow does not make a summer, so one depression, even as great as the Great Depression, cannot establish a presumption towards stagnation. On the specific topic of income analysis along saving and investment lines, the analysis taken by itself is essentially neutral and establishes no presumption in favour of stagnation. Stagnation or no stagnation will realistically depend on the relationship which exists between the potentialities of investment outlets on the one hand, and the magnitude of savings on the other. If the former falls short of the latter, stagnation will be the inevitable outcome ».

هو افتراضه لثبات أنماط الاستهلاك ، اذ أن هذا الفرض لا يتفق مع الواقع ، فمن حسن الحظ ، كمـا يقول تربور وكذلك بول سامولسون ، أن مسـتويات الاستهلاك ليست ثابتة • ان حاجات الناس ورغباتهم يتسع نطاقها على الدوام ، وذلك بسبب اختراع المنتجات الجديدة ، أو بسبب الاعلان الاغرائى ، أو بسبب العادات الاجتماعية وحب التقليد بين أفراد المجتمع فى مجال الاستهلاك •

ويعتقد هؤلاء أنه ، طوال التاريخ الاقتصادى لأمريكا ، كان منحنى الميل الى الاستهلاك منحرفا دائما الى أعلى ، بينما كان منحنى الميل الى الادخار منحرفا دائما الى أسفل • كما أن الاحصاءات التى تعود بنا خمسين عاما الى الوراء لتدل دلالة واضحة على أنه بدلا من أن تكون هناك زيادة فى نسبة الادخار الى الدخل فقد كانت النسبة التى يدخرها الأمريكيون من دخولهم السابقة ثابتة • وليس هناك من سبب يدعو الى الاعتقاد بألا تكون نسبة الادخار الى الدخل ثابتة فى المستقبل ، كما كانت ثابتة فى الماضى • ولو تمشت مستويات المعيشة المطردة الارتفاع جنبا الى جنب مع الزيادة فى الانتاجية ، فان نسبة الادخار الشخصى التى يجب أن تقابل بالاستثمار لن تصل ، بالضرورة ، الى درجة أسوأ مما كانت عليها فى الماضى ، سيما اذا كانت الضرائب التصاعدية والسياسات الانفاقية تساعد على المحافظة على بقاء الاقتصاد القومى عند مستوى مرتفع من الاستهلاك •

٧ ــ ٣ نظرية الركود من جانب الاستثمار

وفى الماضى فقد كانت العوامل الرئيسية التى تحدد حجم الاستثمار هى تلك العناصر الديناميكية : كالنمو السريع للسكان ، واكتشاف الأقاليم الجديدة والاقامة فيها ، والتقدم الفنى • غير أن هذه العوامل قد أصبحت ، فى رأى هانسن ، عوامل غير قائمة فى الاقتصاد الأمريكى فى الوقت الراهن • لقد اضمحل نمو السكان ، ولم يعد هناك توسع فى الحدود الجغرافية لأمريكا ، كما أن الابتكار الفنى يتخذ ، فى أغلب الأحيان ، شكل المخترعات التى تحتاج الى قدر ضئيل من الاستثمار • وسنبحث ونفند فيما يلى كل دعامة من الدعائم الثلاث لنظرية هانسن فى الركود الاقتصادى •

(أ) تناقص معدل نمو السكان

ويقول هانسن انه ليس من العسير أن ندرك أن الدولة ، التى يزداد فيها السكان بمعدل سريع ، تحتاج الى انفاق كبير على رأس المال ، لكى تزود السكان الجدد بالمساكن ووسائل النقل وكل التسهيلات اللازمة لطرق الحياة الحديثة • ولذلك فلا بد أن يلعب معـدل نمو السكان دورا هاما فى تحديد طبيعة وتركيب التيار المتدفق من السلع النهائية • ان النمو المطرد للسكان يستدعى مقدارا من المبانى السكنية الجديدة ، بالنسبة لكل فرد من السكان ، أكبر مما يحتاج اليه حجم ثابت من السكان . أى عدد من السـكان غير مطرد النمو • وفى الحالة الأخيرة ، يكون العجزة والمتقدمون فى السن نسبة كبيرة من السكان ، وقد يحتاجون الى بعض الخدمات الشخصية التى تتفق مع تقدمهم فى السن ، ولذلك يزداد الطلب على هذا النوع من الخدمات • ان طبيعة وتكوين طلب المستهلكين ذات تأثير كبير على المقدار الذى يحتاج اليه المجتمع من رأس المال ، فالطلب ، مثلا ، على المساكن يستدعى نفقات رأسمالية كبيرة ، بينما يمكن سد الطلب على الخدمات الشخصية ، دون ما حاجة الى انفاق كبير على سلع الاستثمار • ولذلك فمن المحتمل أن التحول من النمو المطرد فى السكان الى ثبات أو تناقص عدد السكان يؤدى الى التغير فى طبيعة وتكوين التيار النهائى من السـلع الاستهلاكية الى الحد الذى يؤدى الى النقص فى النسبة بين رأس المال الى الناتج القومى •

وفى الأزمنة الماضية ، كان نمو السكان من ناحية ، والتوسع الجغرافى من ناحية أخرى ، بمثابة منـافذ كبيرة للاستثمار التوسعى فى رأس المال • وفى الأزمنة الماضية ، أيضا ، كان الأمريكيون يتمتعون بفرص كبيرة لكل من الاستثمار التوسعى والاستثمار الكثيف • أما الآن فان الاسـتثمار التوسعى قد انتهى أمده ، ولم يبق الا احتمال التوسع فى الاستثمار الكثيف • بعبارة أخرى فان كلا النوعين كانا يسيران جنبا الى جنب ، وكان كل منهما يشد من أزر الآخر ، حيث كان التقدم الفنى من مميزات الطفرة الاستثمارية فى القرن التاسع عشر • غير أن نمو السكان ، ونمو حدود الأقاليم ، قد لعبا ، بدورهما ، دورا هاما فى

توسيع نطاق الأسواق والتقليل من المخاطر التى ينطوى عليها التقــدم الفنى ، والتحسين فى الوسائل الحديثة للانتاج الكبير • ومن هنا فان الاستثمار التوسعى قد كان عاملا هاما فى الاسراع بخطى التوسع فى الاستثمار الكثيف •

ويعتقد هانسن ، فى هذا الصدد ، أن نمو السكان ، فى النصف الثانى من انقرن التاسع عشر ، كان مسئولا عن حوالى ٤٠ ٪ من الحجم الكلى لتكوين رأس المال فى أوروبا الغربية وعن ٦٠ ٪ منه فى الولايات المتحدة ، فاذا كانت هذه التقديرات صحيحة على وجه التقريب ، فان منفذا هاما من منافذ الاستثمار قد انتهى أمره ، نتيجة للنقص السريع فى نمو السكان •

أما نقــد تربور ، فى هذا الصــدد ، فهــو واقعى من جانب ، ونظرى من جانب آخر • ومن اناحية الأولى ، اذا كان الركود الاقتصــادى مصحوبا بمعدلات منخفضة من نمو السكان ، فلا بد أن يكون هناك دليل واقعى على هذا الارتباط ، وذلك بمقارنة معدلات النمو الاقتصادى فى مختلف الدول مع معدلات الزيادة فى عدد السكان فى كل منها على التوالى ، فالدول التى تكون فيها معدلات نمو السكان منخفضة نسبيا ، لا بد أن نتوقع أنها تكون أقل نهوضا باقتصادياتها من تلك التى تتسم بارتفاع معدلات نمو السكان فيها • ويستطرد تربور قائلا ان لدينا ، فى الواقع ، بعض الأرقام القياسية للانتــاج الصناعى فى عدد من الدول ، وذلك منذ عام ١٨٨٠ ، فضــلا عن بعض الأرقام القياسية عن الدخل الحقيقى فيها ، وذلك منــذ عام ١٩١١ • ويمكننا ، فى ضوء هــذه المؤشرات الاحصائية ، أن نتعقب العلاقة أو معامل الارتباط بين معدلات النمو الاقتصادى وبين معدلات نمو السكان ، وله ما له من مغزى اقتصادى بالغ الأهمية • ومع ذلك فهذه المؤشرات الاحصائية تكشف عن أنه لا يوجد أى دليل على أن الدول ، دوات المعدلات المرتفعة فى نمو السكان ، تحظى ، بوجه عام ، بارتفاع معدلات النمو الاقتصادى أكبر مما تحظى به الدول ذوات المعدلات المنخفضة من نمو السكان •

أما من الناحيـــة النظرية ، فان تربور يشـــير الى نمو السكان فى علاقة هذه الظاهرة بالادخار من جانب وبالاستثمار من جانب آخر • واذا نظرنا الى هذه الظاهرة من جانبها الأول ، فان تربور يقرر أنه حيث أن جزءا لا يستهان به من الادخار لا يدفع اليه الا الاستثمار فى سلع رأسمالية معينة ، فان هذا الجزء من الادخار سرعان ما يتلاشى ، حالما لا تعود هناك حاجة الى شراء هذه السلع • ولذلك فاذا أدى النقص فى معدل نمو السكان الى نقص نسبى فى تكوين رأس المال ، فان هذا يكون مصحوبا بنقص معوض فى الادخار ، ولو جزئيا •

فضـــلا عن ذلك فان التغير فى التوزيع العمرى للسكان لا بد أن يتضمن زيادة فى عدد أولئك الذين يعتزلون العمل ، ويتقاعدون عن كسب العيش بالنسبة الى عدد العمال المشتغلين فعلا • ومع ذلك فهذا التغـــير من الناحية السكانية انما يمثل زيادة فى عدد أولئك الذين يقومون بالادخار السالب بالنسبة الى عدد أولئك الذين يقومون بالادخار الموجب • ونتيجة لذلك فان جزءا كبيرا من الادخار الكلى فى المجتمع لا بد أن يتجه نحـــو تمويل الادخار السالب ، مخلفا وراءه نسبة قليلة من المدخرات الكلية التى يمكن امتصاصها بسهولة لتكوين رأس المال الجديد • وبعبارة أخرى ، فان معـــدل النمو المتناقص فى الســـكان يميل الى الانتقاص من حجم الادخار فى مجموعه ، والى الانتقاص من تلك النسبة من المدخرات التى يتيسر توجيهها لتكوين رأس المال • ويعتقد تربور أن هذه الآثار تزودنا بتفسير جزئى للحقيقة التاريخية المنطوية على أن النقص فى معدلات نمو السكان لم يكن مصحوبا بالآثار الســـيئة التى تتراءى فى مخيلة دعاة الركود الاقتصادى •

أما من جانب الاستثمار ، فان تربور يحاول هنـــا المفاضـــلة بين نظريتين متعارضتين ، فالنظرية الأولى تنطوى على أن نمو السكان ، من وجهـــة نظر هانسن ، ســـوف يؤدى الى كل من الاستثمار التوسعى والاستثمار الكثيف ، بينما اذا كان عدد السكان ثابتا ، فان ذلك لا يحفز الا الى الاستثمار الكثيف

فى معناه الاقتصادى المألوف ، وهو الزيادة فى نصيب الفرد من السكان من السلع الرأسمالية • ولهذا السبب فان فرص الاستثمار سوف تقل فى الحالة الثانيـة عنها فى الحالة الأولى •

غير أنه قبل أن تصبح فكرة الافراط فى الادخار شائعة مألوفة ، كان يعتقد الكثيرون فى نظرية أخرى ، هى أن الاقتصاد الذى يخصص جزءا كبـيرا من استثماراته ، لامداد الزيادة السنوية من السكان باحتياجاتها من سلع رأسمالية ، سوف يحقق زيادة فى متوسط الانتاجية ومستوى المعيشة بمعدل أقل ، مما لو خصص كل استثماراته للمحافظة على ما لديه من سـلع رأسمالية فى المتوسط والتوسع فيها • كما كان من المعتقد ، وفقا لهذه النظرية ، أن المدخرات التى توجه لمقابلة احتياجات الزيادة فى السكان من السلع الرأسمالية ، كانت تتحول ــ جزئيا على الأقل ، ان لم يكن كليا ــ عن مهمة رفع مستوى الدخل الحقيقى فى المتوسط وبالتالى مستوى المعيشة • وبعبـارة أخرى ، فان هـذه النظرية تنبنى على التنافس بين الاستثمار الكثيف والاستثمار التوسعى •

بيد أننا نجد أن دعاة الركود الاقتصادى قد قلبوا هذه الفكرة رأسا على عقب ، حيث أن الاستثمار الكثيف ، فى رأيهم ، ليس متنافسـا مع الاستثمار التوسعى (الأول ينطوى على ذلك الاستثمار الذى يؤدى الى التوسع فى نصيب الفرد من السلع الرأسمالية ، والثـانى ينطوى على الاستثمار الذى يستتبع الزيادة فى عدد السكان فى احتياجها للسلع الرأسمالية) • بل على النقيض ، فان دعاة الركود يؤكدون أن الاستثمار الكثيف يتوقف ، أساسا ، على النوع التوسعى من الاستثمار ، لكى يكمل امتصاص المدخرات ، وبالتالى يمكن تلافى الركود الاقتصادى ، طالما أن نمو السكان هو مصدر هام للاستثمار الرأسمالى •

ويرد تربور على ذلك بأنه حتى لو سلمنا جدلا بأن نمو السـكان يزود المجتمع بمصدر هام للاستثمار من ناحية الكم ، فان هذا ، فى حد ذاته ، لا ينهض دليلا على أن الاستثمار لن يتجه وجهة أخرى ، اذا لم يكن ثمة نمو فى السكان •

والنتيجة النهائية التى توصل اليها تربور هى أنه ليست هنــاك من علاقة لها دلالتها ، سواء كانت موجبة (نظرية الركود) أو سالبة (النظرية الأخرى) بين معدل التقدم الاقتصادى وبين معدل نمو السكان .

ولكننا نأخذ على هذه النتيجة النهائية أنها لم تأخذ فى الاعتبار حجم الموارد الانتاجية المتاحة فى المجتمع . ان الارتباط بين معدل التقدم الاقتصادى ومعدل نمو السكان قد يكون موجبا أو سالبا ، أو بعبارة أخرى فقد يكون نوعا الاستثمار متنافسين أو متكاملين . ويتوقف ذلك على ما اذا كانت الموارد فى المجتمع كافية أم غير كافية ، بالنسبة لحجم السكان ، فاذا كانت الموارد غير كافية ، فان الثمن الذى يدفعه المجتمع ، اذا ما نما سكانه ، يكون ثمنا فادحا ، ذلك أن متوسط مستوى المعيشة سوف يميــل الى الثبات ، أو قد يتدهور ، وفى هذه الحالة يتنافس الاســتثمار التوسعى مع الاســتثمار الكثيف . أما اذا كانت الموارد كافية ، فان مستوى المعيشة سوف يميل الى الارتفاع ، وفى هذه الحالة سوف يكمل الاستثمار من النوع الأول ذلك الاستثمار من النوع الثانى ، أو بعبارة أخرى سوف ينعدم التنافس بينهما .

(ب) وقف التوسع فى الحدود الجغرافية

كان نمو الســكان ، خلال القرن التاســع عشر ، مصحوبا بحركة الهجرة والاستقرار فى الأقاليم الجديدة فى كافة أنحاء العالم ، وبالأخص فى الولايات المتحدة . وقد استدعى التطور الاقتصادى لهذه الأراضى البكر استثمار رأس المال على نطاق واسع ، وكان ذلك ، فى الواقع ، منفــذا غير متكرر لاستثمار المدخرات . ولكن عندما وقف التوسع فى الحدود الجغرافية ، فى مستهل القرن الحالى ، تحول رأس المال الأجنبى ، الذى كان يتدفق الى الولايات المتحدة لتمويل تقدمها الاقتصادى ، الى مساحات جغرافية أخرى مثل كندا وأمريكا اللاتينية وافريقيا وآسيا ، بينما أصبحت الولايات المتحدة تدريجيا دولة مصدرة لرأس

المال ، معتمدة على منـافذ الاستثمار الخارجى لامتصاص جانب لا يستهان به من مدخراتها .

ومع ذلك يعتقد الاقتصاديون النظريون من دعاة الركود الاقتصادى أنه سوف لا توجد فى المستقبل منافذ كبيرة للاستثمار الأجنبى خارج حدود الولايات المتحدة . بل أن البعض منهم يذهب الى أبعد من هذا الحد ، اذ يقول بأن عدم قدرة الأمريكيين على تعويض ما فقدوه من منافذ الاستثمار ، بعد وقف التوسع فى حدودهم الجغرافية ، بتصدير رءوس الأموال على نطاق واسع ، وبصـفة دائمة ، لتحقيق التقدم الاقتصادى للحدود الجغرافية الأخرى ، من شأنه أن يزيد من حدة المشكلة الأمريكية لايجاد الفرص الكافية للاستثمار .

ويرد تربور على هذا الادعاء بأنه اذا كان التوسع فى الحدود الغربيـة لأمريكا قد توقف ، وأن وقف هذا التوسع قد استتبع قلة فى فرص الاستثمار ، فلا بد أننا كنا قد سمعنا عن ذلك منذ زمن طويل . ولكن ليس هناك دليل واحد على هذا الزعم . ان السنين الثلاثين الأولى التى أعقبت وقف التوسع فى الحدود الجغرافية قد دلت على أن النسبة بين تكوين رأس المال والناتج القومى ، خلال هذه الأحقاب الثلاثة ، قد كانت أكثر ارتفاعا بقليل من النسبة بين تكوين رأس المال والناتج القومى فى السنين الثلاثين الأخيرة من القرن التاسع عشر ، عندما كان التوسع فى الحدود الجغرافية قائما .

فضـلا عن ذلك ، فان تربور يستدرك بعض الأفكار الخاطئة حول مدى أهمية التوسع الجغرافى بالنسبة للادخار والاستثمار ، اذ يقول :

« أنه قد حدث الاستقرار فى الأرض الجديدة على الحدود الأمريكية خلال فترة من النمو المطرد فى حجم السكان . ولذلك فان هجرة أحد المهاجرين الى الأقاليم البكر ، داخل هذه الحدود الجغرافية الجديدة ، من شأنها أن تؤدى الى نقص عدد السكان ، بما يساوى فردا واحدا فى الاقليم أو المنطقة التى هاجر منها

هذا الفرد • ولو أنه بقى فى موطنه الأصلى ، لنشأت عن بقائه زيادة فى صافى الاستثمار (تكوين رأس المال) الذى يتطلبه وجوده فى هذا الوطن ، بما أن ذلك ينطوى بداهة على زيادة عدد العمال بعامل واحد لا بد أن يتزود بما يلزمه من مسكن وسلع استهلاكية معمرة ، وتسهيلات انتاجية أخرى • وهذه ، بلا شك ، نقطة هامة فى صدد هذا البحث • اذ فى المجتمع الذى يتناقص فيه عدد السكان ، فان العمال الجدد الذين يدخلون سوق العمل ، ويكونون جزءا من القوة العاملة فيه ، يمكن أن يزودوا بالتسهيلات الانتاجية عن طريق أخذ التسهيلات الانتاجية الموجودة من قبل ، والتى تحررت نتيجة لموت العمال القدامى أو اعتزالهم العمل ، بينما يمكن اسكان الأسر الجديدة فى المساكن التى خلت من شاغليها ، نتيجة لتفكك بعض الأسر القديمة أو زوالها من الوجود • أما فى المجتمعات النامية — ونعنى بها تلك المجتمعات التى يطرد فيها نمو السكان — من جهة أخرى ، فان جزءا من العمال الجدد والأسر الجديدة يمكن أن يتزود بما يلزمه من مساكن وسلع وتسهيلات انتاجية ، نتيجة احلال هؤلاء العمال محل العمال القدامى ، أو احلال الأسر الجديدة محل الأسر القديمة ، وأما ذلك « الفائض » الذى يتبقى من العمال الجدد والأسر الجديدة ، بعد عملية الاحلال هذه ، فلا بد أن يحتاج الى تكوين جديد لرأس مال اضافى (أى استثمار صاف جديد) • وبما أن المهاجرين من الجهات الأخرى للولايات المتحدة الى الحدود الجغرافية قد كان من الممكن أن يكونوا دائما زيادة فى عدد السكان فى مواطنهم الأصلية والمناطق المختلفة التى نشأوا فيها ، لو أنهم عمدوا الى البقاء بها بدلا من الهجرة الى الحدود ، فان مسألة الآثار المباشرة لهجرة هؤلاء على تكوين رأس المال القومى هى مسألة تتعلق ، فى جوهرها ، بما اذا كان نصيب كل فرد من السكان من السلع الرأسمالية التى هى من صنع الانسان ، والتى لا بد أن يتزود بها لدى هجرته الى الحدود ، يفوق نصيب كل فرد من السكان من هذه السلع فى المناطق الأصلية • ولا بد أن تكون الاجابة عن هذا التساؤل بالنفى ، وذلك بالنسبة لمعظم الفترة التى حدث خلالها نزوح الأمريكيين الى المناطق الغربية واستيطانهم لها • لقد كانت

المناطق على الحدود الجغرافية لتلك الولايات الأمريكية فقيرة نسبيا ، وعلى الرغم من أنها كانت متقدمة نسبيا فى انتـاج مختلف وسائل النقل ، كالطرق والسكك الحديدية ، فلقد كانت تستثمر فى التسهيلات الانتاجيـة الأخرى — بالاضافة الى تشييد المساكن وانتاج السلع الرأسمالية الموجهة للاستهلاك طويل المدى — مقادير أقل مما كان يمكن استثماره فى تزويد نفس الزيادة فى السكان بما تحتاج اليها من تسهيلات ومساكن وسلع ، اذا تحققت هذه الزيادة فى المناطق الأصلية فى شرق الولايات المتحدة .

(جـ) النضج الاقتصادى والنضج فى المعرفة الفنية

وأخيرا يقول دعاة الركود بأن النقص فى نمو السكان ، ووقف التوسع فى الحدود الجغرافية اجتمعا معا وحدثا فى نفس الوقت ، مما جعل التقدم الفنى ذا أهمية أكبر فى المحافظة على فرص الاستثمار . ولكن يعتقد هؤلاء أن الموقف ، لسوء الحظ ، غير ملائم من هذه الناحية كذلك . لقد انتهى عهد الصناعات الكبرى الجديدة التى تستهلك مقادير كبيرة من رأس المال ، كالسكك الحديدية والسيارات والخطوط الكهربية — وهى الصناعات التى شجعت فى الماضى على الاستثمار على أوسع نطاق . فضلا عن ذلك ، فهناك ميل دائم ، من جانب المخترعات الجديدة ، الى أن تحقق وفرا فى رأس المال ، بدلا من أن تمعن فى استهلاك رأس المال . وهذا الميل ، من جانب المخترعات الجديدة ، الى التوفير والاقتصاد فى رأس المال الحقيقى ، هو سمة من سمات التقدم فى وسائل المعرفة الفنية الحديثة . ويطلق بعض الاقتصاديين على هذه الظاهرة اسم « النضج التكنولوجى » ، على اعتبار أنها صفة ملازمة للنضج الاقتصادى [1] .

---

(1) In Hansen's own words : « There is no good evidence that the advance of technique has resulted in recent decades in any deepening of capital. Apparently once the machine technique has been developed in any field, further mechanisation is likely to result in an increase in output at least proportional to, and often in excess of the net addition=

ويرد على ذلك تربور قائلا أنه ليس هناك من سبب يدعو الى أن نفترض أن المخترعات الفنية ، المؤدية الى التوسع الكثيف فى رأس المال ، هى من سمات الماضى ، ولن تتحقق فى المستقبل • ومن الممكن أن نتوقع حدوثها من آن لآخر ، بنفس القوة والامكانيات • بل وقد تزداد قوة ، اذا أخذنا فى الاعتبار الصناعات الذرية الحديثة ومشروعات غزو الفضاء التى تحتاج الى رءوس أموال ضخمة ، والمشروعات الكبرى لتحويل مياه البحر الى ميـاه عذبة ، والمشروعات المنتجة للسلع المعمرة ، التى تحتاج الى قدر كبير نسبيا من رأس المال ، لمقابلة التغير المطرد فى أنماط الاستهلاك فى المجتمعات مرتفعة الدخل • وكل ما يمكن أن يجادل به هانسن ، فى هذا الصدد ، هو أن قيام مثل هذه الصناعات الكبرى المستهلكة لرأس المال لا يحـدث بانتظام ، وأن توقيتها مسألة عرضـية ، وأن احداثها قد تتلاشى آثارها على الاستثمار ، قبل أن تقبل علينا صناعة أخرى • وهذا مما يدعو الى نشوب حالة من الركود المؤقت •

فضلا عن ذلك ، فان تربور يلمح الى أن فرص الاستثمار لا توجد فقط فى الاختراع الأولى ، بل أنها توجد أيضا فى التحسينات اللاحقة ، كمـا توجد فى الاستثمار التجديدى ، ومن الأمثـلة على ذلك ، السكك الحديدية والسيارات والقوة الكهربية • غير أنه بينما يستمد تكوين رأس المال توسعه ، بوجه عام ، من نمو الاستثمار فى المخترعات ، يجب ألا نفترض أن مثل هذا النمو يمثـل « مكسبا » صافيا على طول الخط • فلقد أدى النقل البرى ، فى العشرينيات ، الى نقص الحاجة الى الزيادة فى السكك الحديدية والمعدات الرأسمالية الضخمة المرتبطة بهذه الصناعة ، كما قد تؤدى الطاقة الذرية الى النقص فى الحاجة الى القوة الكهربية والمشروعات الكبرى المتعلقة بها • ان العلم يأخذ ويعطى ، ولكن

= to real capital. Though the deepening process is all the while going on in certain areas, elsewhere capital-saving inventions are reducing the ratio of capital to output ».

النتيجة ، مع ذلك ، هى أن المخترعات تخلق من رأس المال أكثر مما تفنى ، وأن الزيادة فى معدل الاختراع هى زيادة تلقائية فى الاستثمار •

وينهى تربور مناقشته وتحليله السابق بالنتيجة الهامة الآتية : « وهى أنه لا يمكن أن نعتقد بأن الاختراع ، بوجه عام ، أو نشـــأة الصـــناعة الجديدة الكبرى ، سوف تتأثر بفكرة النضج الاقتصادى • وما دام الأمر كذلك ، فاننا نصبح ازاء عامل عرضى ، قد يظهر أو يختفى ، بمحض الصدفة وحدها ، اذا نظرنا الى المسألة من ناحية فكرة النضج • وليس هنـــاك دليل ينهض على أن الصناعات الكبرى ـــ وهى التى كثيرا ما يشير اليها دعاة الركود للاستشهاد بها على صحة نظرية النضج الاقتصـــادى ـــ تؤثر ، فى مجموعها ، على الاستثمار تأثيرا ديناميكيا أقوى من المخترعات الصغرى فى مجموعها • وهذا الاعتبار له دلالته ، اذ كلما تقدمت وسائل المعرفة الفنية ، زاد الميل نحو مضاعفة وتنوع المخترعات باطراد ، وقلت فرص احتمال ظهور مخترعات كبرى من ذلك النـــوع الذى أحدث ثورة وانقلابا فى محيط الصناعة ، وكان له أثره البـــارز عليها فى الأزمنة السابقة » [١] •

وبطبيعة الحال فلو سلمنا بفكرة الركود الاقتصادى المزمن ، كما يعرضها هانسن ، فلا مناص من التسليم بتغير جوهرى فى السياسة المالية للدولة • اذ أن

(1) In Terborgh's own words : « Since neither innovation in general, nor the rise of great new industries, in particular, is held to be affected by economic maturity, we are dealing indeed with a factor accidental from the standpoint of the theory of maturity. There is no evidence that the great industries so often cited by stagnationists have had a combined influence on investment any more dynamic than has the aggregate of lesser innovations. This is significant, for as technology advances, there is a tendency towards an increasing multiplicity and diversity of innovations and a diminished probability of single inventions as outstanding and as revolutionary in impact as the mere conspicuous examples of earlier times ».

السياسة المالية ، فى المدى القصير ، تستهدف توازن الموازنة العامة للدولة على مدار الدورة الاقتصادية ، بمعنى أن العجز فى الموازنة ابان الكساد يتكافأ مع الفائض ابان الرواج ، وأن النشاط الاقتصادى للدولة يتعارض فى نوباته مع نوبات الدورة الاقتصادية . ومن هنا تتحقق فكرة الاستقرار النسبى الذى تحدثه السياسة المالية للدولة .

أما السياسة المالية طويلة المدى ، فانها مختلفة تماما ، اذ هى سياسة ترمى الى تحقيق فائض فى الموازنة العامة أو عجز فيها فى المدى الطويل ، فاذا مالت سنوات الرواج ، دائما ، الى أن تطغى فى عددها على سنوات الكساد فى فترة طويلة من السنين ، فان هذا تعبير عن حالة من « النهوض الاقتصادى المزمن » ، وهنا يتحقق فائض طويل المدى فى الموازنة العامة . أما اذا مالت سنوات الكساد ، دائما ، الى أن تطغى على سنوات الرواج فى فترة طويلة من السنين ، فان هذا تعبير عن حالة « الركود الاقتصادى المزمن » . وهنا ينبغى أن تكون السياسة المالية سياسة توسعية معظم الوقت ، وكلما تنامى حجم الدخل القومى ، زاد حجم الدين العام أيضا ، بما له من آثار وأعباء اقتصادية بعيدة المدى (1) .

---

(1) C. F. Paul. A. Samuelson, « Economics, An Introductory Analysis », Second Edition, 1952, pp. 402-408.

الفصل الثامن
نظرية الركود التضخمي
في الاقتصاد المعاصر

ظهرت فى أفق الاقتصاد الغربى ظاهرة لم تكن معهودة من قبـل ، وهى التضارب فى أهداف رسم السياسة الاقتصادية فى الحقبتين الأخيرتين : هدف القضـاء على مظاهر البطالة والارتفـاع بمستوى التوظف ، وهدف الحد من التضخم من خلال التحكم فى مستوى الاسعار • ذلك أن أيا من صانعى السياسة لا بد أن يقبل بلا تردد ، من الناحية العملية ، كلا من المستوى المرتفع للتوظف والرقابة على التضخم كهدفين مرغوبين للسياسة الاقتصـادية • ولكن حينما يكون ثمة اختلاف حقيقى فى هذا الصدد ، فانه يدور ، بطبيعة الحال ، حول الأهمية النسبية لهذين الهدفين • قد يكون البعض على استعداد لقبول معـدل للتضخم بنسبة ٣ ٪ مثلا مقابل بلوغ الاقتصاد القومى مرحلة التوظف الكامل ، فى حين أن البعض الآخر قد يفضل ترك معدل البطالة ليرتفع الى ٦ ٪ مثلا من حجم قوة العمل بدلا من تغلغل التضخم الزاحف بنسبة ٣ ٪ •

٨ ــ ١ مصادر التضارب فى السياسة الاقتصادية

ولعل أخطر مصادر التضارب فى السياسة الاقتصادية ، فى عالمنا الواقعى ، ينبع من حقيقة اقتصادية تتمثل فى أن الانفاق (الطلب) الكلى الذى يؤثر فى البطالة بدرجة ملموسة ، يؤثر فى نفس الوقت ــ وبدرجة ملموسة أيضا ــ فى المتغيرات الاقتصادية الأخرى ذات العلاقة برسم السياسة الاقتصادية • ومن هنا فانه بينما يمكن استخدام السياستين النقدية والمالية فى زيادة الطلب الكلى ،

وبالتـالى فى الهبوط بمستوى البطالة ، فقد يؤدى ذلك الى ارتفـاع مستوى الأسعار أيضا ، بل والى الاساءة لوضع ميزان المدفوعات •

وغنى عن البيان ان السياسة الاقتصادية ، فى اطار التحليل الكلى ، لا تعنى بخفض البطالة ، أو الحفاظ على ثبات مستوى الأسعار (الاستقرار النقدى) ، أو بلوغ وضع التوازن لميزان المدفوعات ، أو الارتفاع بمعدل النمو الاقتصادى ، بل تعنى بتحقيق كل هـذه الأهداف • ومع ذلك فقد يكون من المتعـذر عمليا تحقيق كل أهداف السياسة الاقتصادية آنيا • قد يحدث أن أحد تدابير السياسة الاقتصادية ، اذ يدفع بنـا الى أن نكون أكثر اقترابا من أهدافنا ، قد يأخذنا بعيدا عن أهداف أخرى • وفى مثل هذه الأحوال ، يحدث التضارب بين أهداف السياسة ، بمعنى أنه لا يمكن أن نقترب أكثر من هدف ما الا على حساب البعد أكثر عن هدف آخر • وعلى ذلك ، فلا يكفى مجرد تقرير الحكومات لأى من الأهداف هى الجديرة بالاتباع ، بل لا بد لها أيضا من أن تقرر نوعا من « معدل الاحلال » بين هذه الأهداف • وبعبـارة أخرى ، لا بد أن نقرر كم هو ذلك القدر ، من هدف معين ، الجدير بالتضحية ، بغية الحصول على المزيد من هدف آخر • والواقع أن كثيرا من الجدل ، فى الوقت الحاضر ، حول مسائل السياسة الاقتصادية ، يتعلق بالأهمية النسبية للأهداف المختلفة ، وكل هدف منها مرغوب ، مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها •

٨ ــ ٢ أسـباب البطالة

ثمة سبب رئيسى للبطالة يتمثـل فى قصـور الطلب الكلى ، أما المتغـير الاقتصـادى الهام الذى يمكن من خلاله التحكم فى مستوى التوظف بصورة فعالة فهو **مستوى الانفاق الكلى** • اذ لو كان هذا الانفاق الكلى متدنيا ، فان ناتج المنشآت من سلع وخدمات سوف يكون متدنيا هو الآخر ، والأمر كذلك بالنسبة لمستوى التوظف • أما لو أن الانفاق الكلى عند مستوى مرتفع ، فان

مستوى الناتج سوف يكون مرتفعا وبالتالى مستوى التوظف • وعنـدما يكون مستوى التوظف منخفضا ، فلن تكون هنـاك أمام السلطات العامة من وسيلة فعالة ، ومعروفة فى الوقت الحاضر ، سوى الارتفاع بمستوى الانفاق الكلى • ومن ثم ، اذا حاولت السلطات العـامة تحقيق هدف التوظف الكامل ، فليس أمامها من خيار سوى أن تتخذ الخطوات اللازمة لتغيير حجم الانفاق الكلى •

وقد يمكن لأى عدد من المتغيرات الاقتصادية أن يمهد السبيل الى التغير فى الانفاق الكلى ، اما من خلال زيادة الانفاق مباشرة (كما فى حالة الزيادة فى الانفاق الحكومى) واما من خلال استمالة الزيادة فى الانفاق الخاص (بتوفير الحوافز الضريبية الخاصة أو بتغيير أسعار الفائدة) •

بيد أن هناك نوعا من البطالة لا تجدى فيه زيادة الانفـاق الكلى ؛ وهو ما يسمى « البطالة الهيكلية » • وعندما يعانى الاقتصاد القومى من هذا النوع من البطالة ، فان الارتفاع بمستوى الطلب الكلى قد لا يكون كافيا لازالة كل مظاهر البطالة • وهنا يدعو الأمر الى اتخاذ تدابير أخرى ترمى الى تكثيف حركة تنقل القوى العاملة فيما بين الصناعات أو المناطق المختلفة ، فضـلا عن رفع المستويات التعليمية والتدريبية لقوة العمل •

٨ ــ ٣ أسـباب التضخم

أما أسباب التضخم المعتدل فى العـالم الغربى فانها كانت ، ولا تزال ، موضـوع جدل مستمر ، الا أن ثمة خاصيتين تشترك فيهما هـذه الاتجاهات التضخمية : الأولى أن الأجور النقدية تميل الى الزيادة بمعـدل أسرع من الزيادة فى الانتاجية • أما الخاصية الثانية فهى أن هناك ، فى كثير من الأحوال ، تحركا تصاعديا فى الأسعار رغم وجود قدر ملموس من البطالة • وقد أطلق على هـذه الحركة التصـاعدية « **لولب الأجور والأسـعار** » • كمـا قدمت « وصفات » متنافسة فى محاولة تفسـير ظاهرة اللولب ، وأطلقت على هذه

الوصفات تسميات مختلفة أصبحت شائعة فى بناء النظرية الحديثة فى التضخم ، مثل نظرية التضخم بجـذب الطلب ، ونظرية التضخم بدفع النفقـة ، ونظرية التضخم بدفع الأسعار ، ونظرية الجمود الهيكلى فى التضخم .

أولا : نظرية التضخم بجذب الطلب Theory of Demand Pull Inflation

ان نظرية التغيرات فى مستوى الأسعار التى أضحت مقبولة على أوسع نطاق ، من جانب الاقتصاديين ، هى تلك التى تربط التغيرات فى مستوى الأسعار بالفجوات التضخمية والانكماشية . وفى غضون السنوات الثـلاثين الأخيرة . كانت الموجات التضخمية ، وليست الموجات الانكماشية ، هى الشـغل الشاغل لصانعى قرارات السياسة ، ومن ثم تركز الانتباه على الفجوة التضخمية أو نظرية التضخم الناشىء عن جذب الطلب .

وتنطوى نظرية جذب الطلب ، فى الجوهر ، على أنه يمكن تعليل التغيرات فى مستويات الأسعار باختلال التوازنات فى الأسواق بسبب التغيرات فى الطلب الكلى . ذلك أن أى ارتفاع فى الطلب الكلى – فى وضـع أقرب ما يكون الى التوظف الكامل لموارد المجتمع – سوف يخلق « فائضا » فى الطلب على المنتجات فى الكثير من أسواق السلع . ويترتب على وجود هذا « الفائض » فى الطلب الكلى أن تتجه الأسعار الى التصاعد ، عندما يتعذر مقابلة فائض الطلب بزيادة الانتاج والعرض من السلع ، والسبب فى ذلك يرجع الى أن جميع موارد المجتمع موظفة بالكامل ، حيث لا توجد أية موارد انتاجية عاطلة يمكن استخدامها فى انتاج المزيد من السلع والخدمات . كما أن ارتفاع مستوى الطلب على السلع والخدمات سوف ينهض سببا قويا فى زيادة الطلب على خدمات عناصر الانتاج باعتباره طلبا « مشتقا » من الطلب على المنتجات . ومن ثم تميـل أسعار خدمات عنـاصر الانتاج الى التصاعد أيضا . وعلى ذلك فان **ارتفاع مستوى الطلب الكلى هو السبب المنشىء لتضخم الأسعار** ، سواء بالنسبة للسلع الاستهلاكية أو بالنسبة لخدمات عناصر الانتاج .

ثانيا : نظرية التضخم بدفع النفقة Theory of Cost-push Inflation

أما الاقتصاديون النظريون الذين ينـادون بنظرية التضخم بدفع النفقة ، فانهم على اعتقاد بأن الارتفاعات الذاتية فى نفقات الانتاج — وعلى الأخص البند الخاص بالأجور — هى السبب المنشىء للتضخم ، اذ كثيرا ما نرى النقابات العمالية القوية وهى تكافح من أجل طلب الزيادات فى الأجور ، حتى ولو لم يكن هنـاك فائض فى الطلب على عنصر العمل • وتمضى النظرية فى وصف مسلسل الأحداث فى مثل هذا الوضع : يوافق رجال الأعمال ، بصفة عامة ، على هذه المطالب ، ولكنهم ينقلون تكاليف الزيادات فى الأجور الى المستهلك معبرا عنها بأسـعار أكثر ارتفـاعا • وعلى ذلك **فان السبب الجوهرى للتضخم هو قوة النقابات العمالية** • كما أن ارتفاع الأسعار الى أعلى يتولد ، أصلا ، من جانب النفقة ، لا من جانب الطلب •

ثالثا : نظرية التضخم بدفع الأسعار Theory of Price Push Inflation

تقترب نظرية التضخم بدفع الأسعار (أو نظرية « الأسعار المدارة ») من نظرية التضخم بدفع النفقة الى حد كبير • اذ أن نظرية « دفع الأسعار » تتنبأ بنفس تتابع الأحداث الذى تتنبأ به نظرية « دفع النفقة » ، ولكن المنشآت — وليست النقابات العمالية — هى المسئولة أساسا عن ارتكاب جرم التضخم • وتنطوى نظرية دفع الأسعار على أن البائعين يتمتعون بقوة احتكارية ، ويودون لو أنهم يرفعون أسعار المنتجات ، ولكن ما يكبح جماحهم عن الاقدام على هذا التصرف هو الخشية من أن السلطات العامة قد تلجأ الى اصـدار التشريعات المضـادة للاحتـكار ، أو الخشـية من غضب الرأى العـام على هـؤلاء المحتكرين وتألبه عليهم • ولكن أثناء المفاوضات حول الأجور ، يمنح البائعون المحتكرون زيادات فى الأجور ، ويستخدمها هؤلاء كذريعة لرفع الأسعار ، غير أنه غالبا ما يرفعونها الى أكثر مما يتطلبه الأمر لمقابلة الزيادة فى تكاليف الأجور •

رابعا : نظرية الجمود الهيكلى Theory of Structural Rigidity

وأما نظرية الجمود الهيكلى فهى تفترض أن الموارد لا تتحرك بسرعة من استخدام الى آخر ، وأن الأجور والأسعار يمكن أن تزيد ولكنها لا تنقص • ومع التسليم بهذه الأوضاع ، فانه عنـدما تتغير نماذج الطلب والتكاليف ، لا تحدث التعديلات الحقيقية الا ببطء شديد • اذ تظهر النواقص فى القطاعات الآخذة فى التوسع ، وترتفع الأســعار لأن التحرك البطىء للموارد يحول دون توسع القطاع بالسرعة الكافية • أما القطاعات الآخذة فى الانكماش ، فانهـا تحتفظ بعناصر الانتــاج وتوظفها بعض الوقت أو حتى كل الوقت ، نظرا لأن قابليتها للتحرك بطيئة فى الاقتصاد القومى • وبما أن أسعار هذه العنــاصر الانتاجية جــامدة ، فليس هناك انكماش فى الأجور فى هذه القطاعات الآخذة فى الانكماش • وعلى ذلك فان مجرد عملية التعديل فى اقتصاد يشوبه الجمود الهيكلى مدعاة الى أن يحدث التضخم ، حيث أن الأسعار فى القطاعات المتوسعة ترتفع ، بينما تظل الأسعار على ما هى عليه فى القطاعات المنكمشة • ومن هنا ترتفع الأســعار ويحدث التضخم بسبب الجمود الهيكلى ، اذا ما نظرنا الى الاقتصاد القومى فى مجموعه •

وليس من المستغرب أن يستمر الجدل حول الموازنة بين الطلب والتكلفة بوصفهما القوى المتسببة فى التضخم فى الاقتصاد المعاصر • وغنى عن البيان أن مثل هذا الجدل هو من الأهمية بمكان ، لأن اختلاف الأسباب المنشئة لظاهرة التضخم تدعو الى الاختلاف حول مضامين السياسات الرامية لمكافحة التضخم • كما أن المتغيرات الاقتصادية التى يقتضى الأمر التحكم فيها للقضاء على التضخم لا بد أن تختلف باختلاف الأسباب المنشئة له • اذ لو أن التضخم ناشىء عن جذب الطلب ، فان التحكم فى هذا النوع من التضخم لا بد أن يكون من خلال السياسة الهادفة الى الهبوط بمستوى الطلب الكلى الذى هو بعينه المتغير الاقتصــادى ذو العلاقة فى مثل هذه الأحوال •

أما اذا كان التضخم ناشئا عن دفع النفقة أو رفع الأسعار ، فان السياسة التى ينبغى اتباعها فى مثل هذه الأحوال هى سياسة تجميد الأجور والأسعار باعتبارهما المتغيرين الاقتصاديين اللذين ينبغى التحكم فيها لمكافحة التضخم • غير أن نجاح هذه السياسة رهن بالتعاون التام مع النقابات العمالية ، بحيث أنه لو حدث التصدع فى هذا التعاون ، فان الأجور قد ترتفع الى المستويات التى كان من المتصور توقعها فى غيبة أية سياسة لتثبيت الأجور والأسعار •

وفى ضوء الواقع ، فان أكثر المحاولات جدية فى صدد رسم سياسات تثبيت الاجور والأسعار هى تلك التى بذلتها دول أوروبا الغربية خلال عقدى الخمسينيات والستينيات ، حيث كانت ارتفاعات الأسعار مشكلة أكثر حدة فى هذه الدول مما كانت عليه فى الولايات المتحدة • لقد اتبعت هذه الدول سياسات التثبيت بكل حزم وقوة وبالتعاون النشط مع النقابات العمالية ، ومع ذلك كانت هذه السياسات بعيدة عن سمات النجاح بلا تحفظات • اذ كشفت المشكلة الرئيسية فى هذه الدول عن ظاهرة أطلق عليها اسم « انجراف الأجور » Wage Drift ، وتنم هذه الظاهرة عن أنه من الأسهل كثيرا التحكم فى « **معدلات الأجور** » التى تنتهى اليها المفاوضات من التحكم فى « **مستحقات الأجور** » أخذا فى الاعتبار أن معدل الأجر هو المبلغ الذى يحصل عليه العامل عن كل ساعة من ساعات العمل ، أما مستحقات الأجر فهى المبلغ الاجمالى الذى يحصل عليه العامل أسبوعيا •

قد يرتفع معدل أجر العامل ، فيؤدى ذلك ، بطبيعة الحال ، الى زيادة مستحقات الأجر أسبوعيا من ١٢٠ الى ١٢٦ وحدة نقود مثلا • ولكن لو أن عنصر العمل نادر فى بعض الصناعات ، وكان الطلب على انتاجها متزايدا ، فقد يلجأ أصحاب الأعمال الى التنافس فيما بينهم لاجتذاب عمالة جديدة ، والاحتفاظ بالعمال القدامى ، فاذا لم يتيسر لهم ذلك من خلال رفع معدلات الأجور ، فيمكن لهم تقديم حوافز أخرى مثل أجر العمل الاضافى (بصرف النظر عما اذا كان العامل يشتغل أو لا يشتغل فعلا وقتا اضافيا) • وبموجب هذه الوسيلة ،

يمكن رفع مستحقات الأجور أسبوعيا فى المتوسط من ١٢٠ الى ١٥٠ وحدة نقود مثلا • ومن ثم تزيد « مستحقات الأجور » بنسبة ٢٥ ٪ لا بنسبة ٥ ٪ ، رغم الرقابة المحكمة على « معدلات الأجور » • وما لم يتسن فرض الرقابة على ظاهرة « انجراف الأجور » ، فان سياسة تثبيت الأجور لن تخرج عن مجرد تخيل يخفى الزيادة الحقيقية فى الأجور •

٨ ـــ ٤ العلاقة بين البطالة والأسعار فى الفكر الاقتصادى

ان الفكر الاقتصادى حول العلاقة بين ظاهرتى البطالة والأسعار قد مر ، فى الواقع ، بأربع مراحل متميزة ، كل مرحلة منها تفرز اطارا نظريا معينا لطبيعة هذه العلاقة فى ضوء واقع المجتمعات الغربية ذات الاقتصاد الحر الذى يلعب فيه جهاز السوق دورا رئيسيا فى تحديد مستويات الأجور والأسعار ، وتحديد مستوى الناتج والدخل القـومى بتفاعل قوى العرض الكلى للسـلع والطلب الكلى عليها •

أولا : مرحلة الفكر الكلاسيكى الحديث (العلاقة الطردية بين البطالة والأسعار)

كان اقتصـاديو المدرسة الكلاسيكية الحديثة قد تعرضوا لتحليل طبيعـة العلاقة بين مستوى البطالة ومستوى الأجور والأسعار ، قبل أن يحتدم الجدل بين الكينزيين من جانب وبين النقـديين من جانب آخر حول طبيعة العمليـة التضخمية فى علاقتها بمنحنى فيلييس • والواقع أن الاطار الفكرى حول العلاقة بين البطالة والأسعار فى هذه المرحلة كان ينسحب الى ما هو معروف بين الكتاب المحدثين « بأثر بيجو » [1] • ان « أثر بيجو » هو الفكرة التى نادى بها بيجو فى العشرينيات ، والتى تنطوى على أن هنـاك علاقة طردية دائما بين البطالة والأسعار ، بمعنى أنه لو ظهرت زيادة فى حجم البطالة ، فان خفض مستوى

---

(١) راجع بالتفصيل للمؤلف « مبادىء الاقتصاد » جون وايلى ، نيويورك ، ١٩٨٣ ، ص ٧٨٠ وما بعدها .

الأجور ، وبالتالى مستوى الأسعار ، من جانب رجال الأعمال ، كفيل بخفض مستوى البطالة •

ويستند بيجو فى دعواه الى نظرية الانتاجية الحدية فى الطلب على عناصر الانتاج ، وهى النظرية التى هيمنت على الفكر الكلاسيكى ، ومفادها أن رجل الأعمال يمضى فى توظيف المزيد من عنصر العمل كمورد انتاجى الى أن يتحقق التعادل بين المنتج الحدى الايرادى لعنصر العمل وبين ثمن (أجر) العمل • وعلى ذلك اذا عمد رجل الأعمال الى خفض الأجر ، فان زيادة المنتج الحدى الايرادى لعنصر العمـل على أجر العامل يدفع به الى توظيف المزيد من هذا العنصر ، وما يستتبعه ذلك من نقص فى مستوى البطالة من ناحية ، ومن هبوط مستويات الأسعار تبعا لخفض تكاليف الانتاج بانخفاض مستويات الأجور من الناحية الأخرى • ومن الجلى أن طبيعة العـلاقة التى أبرزها بيجو لا تعنى تضاربا بين البطالة والأسعار ، حيث أن هبوط مستوى البطالة يتوافق مع هبوط مستوى الأجور والأسعار •

ونذكر ، فى هذا الصدد ، كيف كان كينز شديد السخرية والاستهزاء بأفكار بيجـو حول مفهومه لطبيعة العـلاقة بين مستوى البطالة ومسـتوى الأجور والأسعار • وقد استند كينز ، فى نقده لهذه الأفكار ، الى أن خفض مستوى الأجور ، وان كان مدعاة الى خفض تكاليف الانتاج ، وبالتالى الى هبوط مستوى الأسعار ، لا بد أن يأتى بعكس النتائج المرتقبة • اذ بدلا من توسع الطلب على السلع ، نتيجة لهبوط مستوى الأسـعار ، وزيادة حجم التوظف (أى نقص مستوى البطالة) ، فان خفض الأجور يعنى ، فى حقيقة الأمر ، انتقاصا من الطلب الكلى الفعال ، وبالتالى انخفاضا فى مستوى النـاتج والدخل القومى ، الأمر الذى يؤدى ، فى النهاية ، الى هبوط مستوى التوظف أى ارتفـاع مستوى البطالة (لأن التوظف دالة للدخل) •

ثانيا : مرحلة الفكر الكينزى (العلاقة العكسية بين البطالة والطلب الكلى)

أما عن الفكر الكينزى فانه يستند ، أساسا ، الى أن الدخل القومى يتوازن عندما يتعادل العرض الكلى للسلع مع الطلب الكلى عليها ، وهو ما لا يتحقق الا بتعادل الادخار والاستثمار • ومن هنـــا فان تحليل كينز يربط بين توازن الدخل القومى وبين التوظف الكامل ، بمعنى أن مستوى الدخل القومى فى وضع التــوازن قد يكون أدنى من مستوى التوظف الكامل لموارد المجتمع فتنشـــأ « الفجوة الانكماشية » ، أو قد يكون أعلى من مستوى التوظف الكامل فتنشأ « الفجوة التضخمية » • وبتعبير آخر ، فان الفجوة الانكماشية انما تنشأ لأن العرض الكلى للسلع أكبر من الطلب الكلى عليها ، أو أن الادخار أكبر من الانفاق على الاستثمار ، فى حين أن الفجوة التضخمية انما تنشأ لأن الطلب الكلى يميل الى أن يكون أكبر من العرض الكلى ، أو أن الانفاق على الاستثمار يميل الى أن يكون أكبر من الادخار • أما وضع التوازن للدخل القومى فهو يتحقق عنـــدما يتعادل الادخار والاستثمار ، أى عندما يتعادل العرض الكلى مع الطلب الكلى الذى يسميه كينز عند وضع التعادل « بالطلب الفعال » •

ومن هنـــا ، فان العملية التضخمية ــ فى اطار التحليل الكينزى ــ انما تتحقق عنـــد الوضع الذى يكون فيـــه مستوى توازن الدخل القومى أعلى من مستوى التوظف الكامل لموارد المجتمع • ومن الواضح أنه عند هذا الوضـــع تكون كل الموارد موظفة بالكامل وكل الوحدات الانتاجية مشتغلة بأقصى طاقتها ،

---

(١) تحدث الفجوة الانكماشية ، كما هو معلوم ، عندما يكون مستوى التوظف الكامل لموارد المجتمع أعلى من مستوى توازن الدخل القومى ، بما يتضمنه ذلك من زيادة الادخار على الاستثمار ، وزيادة نفقة النـــاتج الكلى (العرض الكلى) على الانفـــاق الكلى على الناتج (الطلب الكلى) الأمر الذى يدفع الى انكماش الدخل نحو مستوى التوازن . ولازالة هذه الفجوة ، فان الأمر يدعو الى زيادة الطلب الكلى (الانفـــاق على الاستهلاك والاستثمار) ، والتعبير البيانى عن ذلك هو الارتفـــاع بمنحنى الاستهلاك والاستثمار الى أعلى بمقدار الفجوة الانكماشية (المسافة الراسية بين الادخار والاستثمار عند مستوى التوظف الكامل) ، والعكس صحيح بالنســـبة للفجوة التضخمية .

ولا سبيل لزيادة الناتج والدخل ، طالما أنه لم تعد هنـــاك أية موارد انتاجية متعطلة • وبعبارة أخرى ، فانه لا يمكن للناتج أو الدخل ، عند مستوى التوظف الكامل ، أن يتحرك الى أبعد من هذا المستوى فى اتجاه المستوى التوازنى للدخل القومى • ومن ثم فان فائض الطلب الكلى على السلع لا بد أن تنعكس آثاره على مستوى الأسعار فى صورة موجة تضخمية • وعلى ذلك فقد تتحقق الزيادة فى الدخل القومى النقدى ، أما الدخل القومى الحقيقى فيبقى ثابتا على حاله • ويمكن أن نستخلص بعض الحقائق من هذه الخطوط العريضة للتحليل الكينزى :

١• ان منشأ العملية التضخمية فى الفكر الكينزى هو تضخم الطلب ، وليس تضخم النفقة ، بمعنى أن التضخم يحدث من جانب الطلب ، لا من جانب العرض ، عند مستوى التوظف الكامل ، اذا ما كان هذا المستوى أدنى من المستوى التوازنى للدخل القومى •

٢• ان القضاء على التضخم يقتضى الهبوط بالطلب الكلى ، أى الهبوط بالانفاق الكلى على الاستثمار والانفاق الكلى على الاستهلاك ، وهو ما يمكن أن يتحقق باتباع السياسات النقدية والمالية الملائمة •

٣• ان القضـــاء على التضخم يعنى ، فى حقيقة الأمر ، أن يكون مستوى توازن الدخل القـــومى هو بعينـــه مســـتوى الدخل القـــومى عند حد التوظف الكامل •

٤• ان وجود أية موارد انتاجية متعطلة فى المجتمع يفسح المجال لزيادة الانفاق على الاستثمار ، ما دامت هناك فرص متاحة للاستثمار ، وبتأثير مضاعف الاستثمار يتحقق التوسع فى الانفاق الاستهلاكى • وهنا فان زيادة الانفاق (الطلب) الكلى تؤدى الى زيادة النـــاتج والدخل القومى والارتفـــاع بمستوى التوظف تبعا لذلك ، أى النقص فى مستوى البطالة • ومن ثم فان العلاقة التى نستشفها من الفكر الكينزى هى **علاقة عكسية بين البطالة**

والطلب الكلى ، أما التضخم فهو حالة خاصة عندما يصل الاقتصاد القومى الى وضع التوظف الكامل مع اختلال التوازن بين الطلب الكلى والعرض الكلى ، وهنا فان « فائض الطلب الكلى » هو السبب المنشىء لارتفـاع مستوى الأسـعار • وبعبارة أخرى ، فان هذه الحالة الخاصـة ، فى التحليل الكينزى ، تنبىء عن علاقة طردية بين الأسعار والطلب الكلى مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها (ومن بينها ثبات مستوى التوظف الكامل) •

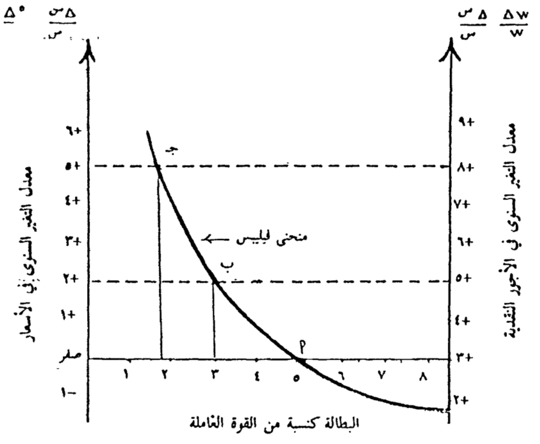
ثالثا : مرحلة الفكر القـائم على العـلاقة البيانية فى منحنى فيليبس (العلاقة العكسية بين البطالة والأسعار)

كان من أبرز سمات الفكر الاقتصـادى فى أواخر عقـد الستينيات أن أصبح هناك اهتمام متزايد بطبيعة العلاقة بين ظاهرتى التضخم والبطالة ، انطلاقا من الفكر الكينزى الحديث الذى ينطوى على أن المجتمع الذى يعانى من البطالة ، ويهدف الى تحقيق التوظف الكامل ، لابد أن يدفع الثمن فى صورة ارتفاع مستوى الأسـعار ، بما يعنيه ذلك من أن التجوال هنـا هو اذن بين التضخم كانعكاس لارتفاع مستوى الأسعار وبين القضاء على البطالة تحقيقا للتوظف الكامل لموارد المجتمع •

ولقـد جاء وليام فيليبس عام ١٩٥٨ ليوطد دعائم هذه العـلاقة الدالية الثابتة بين التضخم والتوظف الكامل ، معبرا عنها بالعرض البيانى ، أى المنحنى المسمى باسمه ، وهو منحنى فيليبس ، ثم جاء من بعـده ريتشارد لبسى عام ١٩٦٠ ليؤكد هـذه العلاقة الدالية الثابتة من خلال التجربة العملية • وفيمـا يلى العرض البيانى لمنحنى فيليبس الذى كشف عن التجوال بين التضخم من جانب والتوظف الكامل من جانب آخر (١) :

---

(١) راجع فى ذلك بالتفصيل ريتشارد ليبسى وبيتر ستينر ، « الاقتصـاد » ، الطبعة الثانية ، نيويورك ، ص ٧٦٩ وما بعدها .



الشكل رقم ٥ — منحنى فيليبس كتعبير بيانى
عن العلاقة بين البطالة والأسعار

ويبين منحنى فيليبس فى الشكل البيانى السابق كيف أن معدلات الزيادة فى الأجور النقدية وفى مستويات الأسعار تتجه الى التصاعد داخل الاقتصاد القومى مع اتجاه معدل البطالة — كنسبة من القوة العاملة — نحو الهبوط . كما يبين الانحدار السالب لمنحنى فيليبس أن العلاقة عكسية بين معدل البطالة ومعدل التغير السنوى فى كل من الأجور والأسعار ، بمعنى أن تحقيق التوظف الكامل لموارد المجتمع بالقضاء على البطالة تدريجا — تفاديا للضياع الاقتصادى للموارد — لابد أن يقترن بالتضخم متمثلا فى الارتفاع المطرد فى مستويات الأجور والأسعار . وبعبارة أخرى فان التضخم ، أيا كان سببه ، هو الثمن الذى يدفعه المجتمع للوصول الى وضع التوظف الكامل للموارد .

وباستخـدام اللغة الكينزية ، فكما أن سـعر الفائدة هو جزاء التخلى عن السيولة النقـدية ، فان التضخم (أرتفاع المستوى العام للاجور والأسعار) هو جزاء التخلص من البطالة ، بصرف النظر عما قـد يجـره التضخم من مساوىء البطالة أو مساوىء التضخم ، ويستتبع ذلك بالضرورة أن القضاء على مساوىء أى من الطرفين النقيضين ــ البطالة أو التضخم ــ يعنى بطبيعة الحال ظهور مساوىء الطرف الآخر • ومن هنا تتجلى فـكرة التجوال بين التوظف الكامل والتضخم ، مما يعكس فكرة التأرجح بينهما ، الأمر الذى يدعو الى أن يثور دائما التسـاؤل الآتى : الى أى مدى يمكن السماح للتضخم ، سعيا وراء تحقيق التوظف الكامل للموارد ، من خلال القضاء على ظـاهرة البطالة •

لنعـد ثانية الى الشكل البيانى السابق للتقصى عن نوع هذا التجوال فى صورة عددية : عندما تتجه الأجور الى التزايد بمعـدل ٣٪ ، وتبـقى مستويات الأسعار على ماهى عليه ، تصبح نسبة البطالة ٥٪ (النقطة « أ » على منحنى فيلييس) ، فاذا انخفضت نسبة البطالة الى ٣ ٪ ، يرتفع مستوى الأجور النقـدية بمعدل ٥ ٪ ، أما المستوى العـام للأسعار فيرتفع بمعـدل ٢٪ (النقطة «ب» على منحنى فيلييس) • وأما اذا اتجهت نسبة البطـالة نحو الهبوط مرة أخرى الى معدل ٧ر١٪ ، فان الأجور النقـدية تتجه نحـو التزايد بمعـدل ٨ ٪ فى حـين يرتفع المستوى العام للأسعار بمعـدل ٥ ٪ (النقطة «جـ» على منحنى فيلييس) • وهكذا كلما انخفض مستوى البطالة ، ارتفعت مستويات الأجور والأسعار •

ومن الجلى أن مثل هذه العـلاقة بين التضخم (الارتفاع فى مستويات الأجور والأسعار) وبين التوظف الكامل (من خلال القضاء على البطالة بالسماح لمستويات الاجور والاسعار بالارتفاع) لابد أن تثير مناقشة نوعى التضخم

(التضخم بجذب الطلب ، والتضخم بدفع النفقـة) فى التعرف على الأبعـاد الحقيقية لهذه العلاقة فى ضوء الحقائق الاقتصادية المشاهدة فى مجتمع يتسم دائما بالممارسات العملية لقوة المساومة بين العمال من ناحية وأصحاب الأعمال من الناحية الأخرى • ويرى بعض الكتاب الاقتصاديين أن وجود علاقة ـ كتلك التى يشير اليها مندنى فيلييس ـ يكشف عن وجود العنـاصر الخاصة بنوعى التضخم فى آن واحـد • ومن هـذا المنطلق ، يمكن أن تتكشف حقيقتـان بالغتا الأهمية •

الحقيقـة الأولى

ان اتجاه مستويات الأجور والأسعار الى الزيادة المطردة ، حتى فى حالة وجود نسبة ملموسة من القوة العاملة فى حالة بطالة ، انما يعنى أن التفسير الخاص بتضخم الطلب لا يعكس وحـده تفسيرا حاسما لظاهرة التضخم • اذ أن التضخم بجذب الطلب ـ كما أشرنا آنفـا ـ ينطوى على أن ارتفـاع مستوى الطلب الكلى ، وفقا للتحليل الكينزى ، سوف يحـدث تأثيره الايجابى على مستوى التوظف فقط الى حين بلوغ مستوى التوظف الكامل ، ثم يحـدث تأثيره بعد ذلك على مستوى الأسعار فقط ، اذ يدفعها الى الارتفاع المطرد ، الأمر الذى يؤدى الى حدوث « الفجوة التضخمية » المعروفة ، بما لهـا من انعكاسات سلبية نتيجة لزيادة الدخل القومى النقدى مع ثبات الدخل القومى الحقيقى •

الحقيقـة الثانيـة

ان القوة النسبية فى المساومة بين نقابات العمال وبين أصحاب الأعمال ، وما قد تنطوى عليـه هذه المساومة من زيادات محققة فى مسـتويات الأجور ، وبالتالى فى مستويات الأسعار ، تتوقف هى الأخرى على مستوى الطلب الكلى الفعال بالمفهوم الكينزى ، بمعنى أنه كلما كان مستوى الطلب الكلى مرتفعا ،

كانت مساومة نقابات العمال ذات قوة وفعالية فى تحقيق زيادات الاجور ، وكلما كان مستوى الطلب الكلى متدنيا ، فان المساومة لا تفضى ـ فى معظم الأحوال ـ الى تحقيق الزيادة فى مستويات الأجور .

ومن هنا نخلص الى نتيجة ذات أهمية عملية ، وهى أن منحنى فيلييس ـ ان جاز الاقتناع بمضمون العلاقة التى يوضحها بيانيا ـ انما يشير الى أن تثبيت مستوى الأسعار لا يتحقق الا فى الحالات التى يتم فيها التسليم بالمعدلات المرتفعة من البطالة عن طريق خفض الطلب الكلى .

رابعا : مرحلة الفكر القائم على تحدى العلاقة البيانية فى منحنى فيلييس (العلاقة الطردية بين البطالة والأسعار فى ظاهرة الركود التضخمى)

لقد أوضحنا فيما تقدم أن منحنى فيلييس يتنبأ بالعلاقة العكسية بين

البطالة والأسعار ، بمعنى أن النقص فى البطالة يكون مصحوبا بالارتفاع فى مستوى الأسعار ، وتتزايد سرعة هذا الارتفاع فى الأسعار كلما اقترب الاقتصاد القومى من وضع التوظف الكامل للموارد . غير أنه ما ان انتصف عقد السبعينيات حتى طفا على السطح ما يشبه تحديا للعلاقة التى عبر عنها بيانيا منحنى فيلييس ، عندما وضح للعيان أن المجتمعات الغربية تواجه ظاهرة فريدة لم تعهدها من قبل ، وهى تداخل مرحلتى الكساد والرخاء فى مرحلة واحدة ، بمعنى أن هذه المجتمعات أصبحت تعانى من البطالة (وهى سمة مرحلة الكساد فى الدورة الاقتصادية) وتعانى فى نفس الوقت من التضخم (وهى سمة مرحلة الرخاء) . ولقد أثار مثل هذا التوافق الزمنى بين البطالة والتضخم كثيرا من الجدل النظرى فى مختلف الاتجاهات فى أعقاب ظهور هذه الظاهرة الاقتصادية غير المألوفة فى دراسة علم الاقتصاد ، وهى الظاهرة التى أطلق عليها الكتاب الاقتصاديون المعاصرون اسم « الركود التضخمى » الذى يجمل معنى التضخم مع الركود والبطالة .

ولعل أبسط تفسير منطقى لهذه الظاهرة الفريدة هو أنه بدلا من أن يتوافق زمنيا كل من تضخم الطلب وتضخم النفقة ليحـدثا تلك العلاقة العكسية بين البطالة والأسعار كما فى منحنى فيليبس ، فان التوافق الزمنى هنا يكون بين انكماش الطلب الكلى كسبب منشىء للبطالة وبين تضخم النفقة كسبب منشىء لارتفاع الأسعار • وعندما يحـدث مثل هـذا التوافق الزمنى ، فان العلاقة لابد أن تكون طردية بين البطالة والأسعار ، وأن السبب المنشىء للتغير فى كل منهما يختلف عن الآخر تماما • ذلك أن قصـور الطلب الكلى ، بابتعـاده عن مستوى التوظف الكامل ، لابد أن يؤدى الى هبوط مستوى الناتج والدخل ، وبالتالى الى انخفاض مستوى التوظف أى ارتفاع مستوى البطالة • ولو أخذنا بمفهوم نظرية فيليبس ، فان ارتفاع مستوى البطالة كان لابد أن يقترن بانخفاض مستوى الأسعار ، الا أن تضخم النفقة ــ بسبب سلوك المنشآت أو النقابات ــ يلاشى تأثيرات النقص فى الطلب الكلى على انخفاض مستوى الأسعار • بل أكثر من ذلك ، فان تضخم النفقة لابد أن يطغى على التأثيرات السلبية للنقص فى الطلب الكلى ، مما يدفع الأسعار الى الارتفاع •

وفى مثل هـذا الوضع ، فان الخيار هنا هو بين هدف القضاء على البطالة وصـولا الى التوظف الكامل وبين هدف القضاء على التضخم وصـولا الى الاستقرار النقدى • ولا يمكن تصور أية « توليفة » من السياسات الاقتصادية تحقق الهدفين معا وفى آن واحـد ، اذ لابد أن يوجد التضارب بينهما • ذلك أن السياسة المحققة لهدف القضاء على البطالة وتتمثل فى **زيادة الانفاق لابد** أن تؤدى الى المزيد من التضخم ، وهذا هو الثمن الذى يدفعه المجتمع للوصول الى التوظف الكامل • هـذا فى حين أن السياسة المحققة لهدف القضاء على التضخم وتتمثل فى **خفض الانفاق** لابد أن تؤدى الى المزيد من البطالة ، وهذا هو الثمن الذى يدفعه المجتمع لتحقيق الاستقرار النقـدى • ومن هنا تتضح رؤية أن الهدفين يتضاربان ، وأن السياسة المحققة لأى من الهدفين هى عكس السياسة المحققة للهدف الآخر • ولا سبيل الى خلاص المجتمع من هذا المأزق

الا بتغليب هـدف على آخر وسياسة على أخرى • أما القرار السياسى الذى يصـدره المجتمع فى هـذا الشـأن فهو الذى يحسم الموقف : أما النقص فى البطالة على حساب المزيد من معـدلات التضخم ، واما النقص فى معـدلات التضخم على حساب المزيد من البطالة[1] •

(1) يناقش ملحق هـذا الفصل بالتفصيل فكره التضـارب بين أهداف رسم السياسة الاقتصادية والعلاقة بين الأهداف الاقتصادية والأهداف السياسية فى معرض الحديث عن التحليل الاقتصادى كأداة لرسم السياسة .

ملحق الفصل الثامن
التحليل الاقتصادى كأداة لرسم السياسة الاقتصادية

ان استخـدام التحليل الاقتصادى فى رسم السياسة الاقتصادية يعنى الانتقال بالمناقشات من اطار الاقتصاد النظرى الى نطاق الاقتصاد التطبيقى ، حيث يساعد على تفهم داقع السلوك الاقتصادى فى الحياة العملية ، وعلى امكانية التنبـؤ بهـذا السلوك • والحقيقة ان الانسان بطبيعته تواق لمعرفـة كنـه البيئة المحيطة به ، وتواق للتنبؤ بالسلوك لكى يمكنه أن يتحكم فى البيئة ويكيفها حسب احتياجاته فى مختلف الظروف •

١ عملية صنع قرار رسم السياسة الاقتصادية

وعنـدما نتساءل : من يمـلك صلاحيات رسم السياسة الاقتصادية ؟ ان الحكومة تستمـد صلاحياتها فى رسم السياسة من سلطتها السيادية • وهنا فان بعض الحكومات يميل نحو انتهاج سياسة الحرية الاقتصـادية أى عدم التدخل فى شئون الاقتصاد ، وهى الفلسفة التى كانت شعار الفكر التقليـدى منذ باكورة القرن التاسع عشر • كما أن بعض الحكومات ينزع الى الاتجـاه المضاد ، اذ يتطلع الى فرض الرقابة الصارمة على كل واجهة للاقتصاد القومى • غير أن هناك من الحكومات من تنحـو الى سياسة الحرية الاقتصادية مع قدر من التدخل بدافع من المصلحة العامة تصحيحا لأية اختلالات أو انحرافات فى مسيرة العمل الاقتصادى من وجهة النظر القومية ، وهو ما نادى به كينز الذى أعتبره بعض المؤرخين الاقتصاديين رائد « المدرسة التدخلية الحديثة » •

بيد أن القرار الذى تتخذه الحكومة بعدم التصرف فى شئون الاقتصاد ، وترك القوانين الطبيعية تجرى مجراها ، هو نوع من قرارات رسم السياسة

الاقتصادية • وعلى أية حال ، فان رسم السياسة فى بلد ديموقراطى يختلف عنه فى بلد ديكتاتورى ، اد فى المجتمع الديموقراطى تتحدد السياسات بالاجراءات المعينة ، وتتقرر حسب قواعد مرسومة وموضوعة موضع التطبيق العملى بموافقة السلطة الحاكمة ، التشريعية والتنفيذية ، الممثلة لجموع الشعب • أما فى المجتمع الذى تسوده سلطة ديكتاتورية ، فان السياسات قد تعبر — الى حد بعيد — عن رغبة جماعة قليلة تمسك بيدها مقاليد الأمور •

فى بلد ديمقراطى ، فان اقتصاد السوق الحر ، مثلا ، ينطوى على تلقائية التوازن بين الانتاج والاستهلاك من خلال جهاز الأسعار ، وهو ما يعنى أن « قرارات » كثيرة تترك للسوق الحرة ، وهذا النوع من القرارات يمكن أن يعتبر بمثابة قرار لرسم السياسة الاقتصادية لا تفرضه السلطة الحاكمة ، وانما تصنعه قوى السوق الحرة • أما فى بلد ديكتاتورى ، مخطط مركزيا ، فانه لا وجود لقوى السوق الحرة ، اذ أن صنع قرارات الانتاج والاستهلاك هى من صلاحيات القلة الحاكمة • انما يلاحظ أن كل واجهة من واجهات السياسة الاقتصادية لن توضع على بساط البحث من جديد ، فالواقع أن كثيرا من قرارات رسم السياسة الموضوعة موضع التنفيذ حاليا ، كان قد صدر منذ أجيال خلت • ومن ثم ففى أى وقت من الأوقات ، لا يوضع على بساط البحث ، ولا يتلقى قدرا كبيرا من الاهتمام ، الا عدد قليل من القرارات الهامة لرسم السياسة • فى أوقات الحرب ، مثلا ، فان القرارات التى تلقى أولوية الاهتمام هى تلك التى تدور حول التصارع بين احتياجات القطاع المدنى واحتياجات القطاع الحربى ، وتتعلق برسم السياسة الاقتصادية الكفيلة بالتوفيق بين هذه الاحتياجات المتضاربة • وفى أوقات الأزمات الاقتصادية ، فان قرارات رسم السياسة ، التى تكون الشغل الشاغل للسلطات المسئولة ، قد تتعلق بمعالجة الكساد والبطالة واختلال موازين المدفوعات ، أما فى أوقات الرخاء فان أكثر القرارات أهمية ومثارا للمناقشات المحتدمة هى تلك التى تتعلق بمشكلات التضخم أو مشكلات ظاهرة الركود التضخمى • ولكن الى جانب هذا العدد القليل من القرارات

الهامة والخطيرة التى يثور حولها كثير من الجدل والنقاش ؛ فهناك مئات ، بل ربما آلاف ، من قرارات رسم السياسة ، التى تصدر كل عام من جانب الحكومة المحلية والحكومة المركزية فى المجتمع ، دون أن يثار حولها أى جدل عام وخطير •

أن هذا التمهيد لأهمية وخطورة عملية صنع قرار رسم السياسة على المستوى القومى يكشف عن ضرورة اختتام النظرية الاقتصادية الكلية بالتعرف على طبيعة العلاقة بينها وبين رسم السياسة الاقتصادية • ومن هذا المنطلق ، فاننا سوف نناقش هنا : طبيعة العلاقة بين الأهداف ووسائل تحقيقها ، ودور الاقتصادى فى تقويم آية سياسة اقتصادية مقترحة ، ثم التضارب الذى قد ينشأ بين السياسات الاقتصادية ، ثم التشابك بين الأهداف الاقتصادية والأهداف السياسية ، وأخيرا أنواع المتغيرات الاقتصادية ذات العلاقة برسم السياسة •

٢ العلاقة بين أهداف السياسة ووسائل تحقيقها

يمكن القول بأن أى تصرف يرتبط برسم السياسة الاقتصادية ذو جانبين : الأهداف التى يحاول صانعو القرارات تحقيقها والوسائل التى تتحقق بموجبها الأهداف المرغوبة • كما يمكن أن نتصور — كما يحدث فى كثير من المجتمعات — أن الحكومة تضع ، فى نفس الوقت ، كثيرا من الأهداف العريضة لرسم السياسة ، وتتطلع الى تحقيقها فى آن واحد ، مثل التقدم الاقتصادى ، والأمن القومى ، والاستقرار الاقتصادى ، والعدالة الاجتماعية • ولكى تحقق الحكومة هدفها فى العدالة الاجتماعية ، مثلا ، فقد تقرر تحسين الوضع الاقتصادى للجماعات رقيقة الحال (المتعطلين عن العمل ، والطاعنين فى السن ، والمعوزين منعدمى الدخل) أو الجماعات محدودة الدخل • ولكى تحقق الحكومة هدفها فى الاستقرار الاقتصادى ، فقد تقرر حتمية فرض الرقابة على البطالة أو التضخم أو تصحيح الاختلال فى ميزان المدفوعات ، تطلعا الى تحقيق التوازن النقدى والحقيقى عند مستوى التوظف الكامل لموارد المجتمع • ولكى تحقق الحكومة هدفها فى النمو الاقتصادى ، فقد تقرر النهوض بالبحث العلمى

الذى يؤدى الى المزيد من الابتكارات فى مختلف ميادين النشاط الاقتصادى ، وتحسين نوعية رأس المال البشرى من خلال النظم المتطورة للتعليم والتدريب المهنى والفنى ، والارتفـاع بمستوى انتاجية عنصر العمل بتكثيف استخدام رأس المال المادى وتحسين نوعيته ، وتعـديل الاطار الاجتماعى والقـانونى بما يواكب الطبيعة التراكمية للنمو الاقتصادى ، واستخدام التجارة الخارجية كأداة لعملية النمو ، وتشجيع النشاط الخاص على الاقدام على الاستثمار فى المجالات المختلفة للنشاط الانتاجى .

انما يلاحظ ، فى هذا الصدد ، أنه حالما تصدر الحكومة أى قرار من هذا القبيل ، يتطلع الى تحقيق هدف عام ، كالتقدم الاقتصـادى ، أو الاستقرار الاقتصادى ، أو العدالة الاجتماعية ، فانه عادة ما يترجم الى عدد من الاهداف الفرعية المعينة بالذات . لنأخذ هدف العدالة الاجتماعية على سبيل المثال . ان اهتمام الحكومة بتحقيق هذا الهدف قد يأخذ طريقه الى اصـدار مجموعة من التشريعات فى نهاية المطاف ، كتعبير عملى عن وسائل تحقيق هدف العـدالة : قانون قومى لتحديد الحد الأدنى للأجور ، أو قانون لتحديد ايجارات المساكن ، أو قانون قومى لدعم أسعار السلع الزراعية .

وهنا قد يطلب الى الخبير الاقتصادى تقويم سياسة معينة بالذات ، ولتكن مثلا سن قانون الحد الأدنى للأجور . هنا لا بد أن يطرح الخبير الاقتصادى على نفسه تساؤلين : ما الهدف المعين بالذات الذى يرمى اليه مشروع القانون ؟ وما هو الهدف العام الذى يتطلع اليه صـانع السياسة من وراء تحقيق هذا الهدف المعين بالذات ؟ وبطبيعة الحال ، فلا تتاح للاقتصادى فرصة تفهم تشريع الحد الأدنى للأجور ، ما لم يتسن له أن يربط هذه السياسة بكل من الهـدف الذى يخدمه هذا التشريع ، والهدف العام الكامن وراء هذا الهدف . لنضرب مثلا آخر ، وليكن تعديل التشريع الضريبى الذى يوفر نوعا من الائتمان يقصد به تشجيع الاستثمار ،وهو هدف معين بالذات ينطوى على تحقيق هدف عام هو

دعم النمو الاقتصادى • وهنا فان الخبير الاقتصادى الذى يطلب اليه تقويم هذه السياسة لا بد أن يتساءل عما اذا كانت « سوف » تشجع الاستثمار فعلا ، وما اذا كان هذا التشجيع « سوف » يسهم حقـا فى عملية النمو الاقتصـادى ، وما اذا كانت هنـاك سياسات بديلة قابلة للتطبيق العملى ومحققـة للنمـو الاقتصـادى ، وبأية تكاليف تتضمنها كل منها • ان أى امرىء ينتقد سياسة الائتمان الضريبى تأسيسا على أنها تساعد الشركات الكبرى ، ولكنها لا تفعل شيئا بالنسبة للمنتجين الزراعيين ، لا يضع يده على واقع الحياة الاقتصادية ، فلو أن هذا الائتمان الضريبى يعمل على زيادة المبالغ المستثمرة من جانب رجال الأعمال ــ اما لأنه يعمل على تقوية الحافز لديهم الى الاستثمار ، واما لأنه يوفر لهم أموالا للاستثمار لم تكن متاحة من قبل ــ فانه سوف يؤدى الى الزيادة فى الانتـاج ، وبالتالى فانه يساعد على تحقيق هدف عام ، ألا وهو التقـدم الاقتصادى •

ويجدر التنويه الى أنه ليس ثمة أى اجراء معين لتنفيذ سياسة معينة ، يمكن أن يسهم فى تحقيق كل أهداف السياسة • ان التدريب الطويل ، الذى يتمرس به الخبير الاقتصادى ، لا بد أن يعاونه فى تحديد اجراء معين يسهم فى تحقيق هدف معين وبتكلفة معينة ، لا فى تحقيق أهداف متعددة • قد يتحدث البعض أحيانا كما لو أن النظرية الاقتصادية تقدم « تبريرا » للأهداف المرجوة من رسم سياسة معينة • اذ ليس من غير المعتاد ، مثـلا ، أن نسمع أن أحدا يقول بأن سياسة فرض الرقابة على ايجارات المساكن هى سياسة « غير سليمة اقتصاديا » ، أو أن سياسة دعم أسعار السلع الزراعية هى سياسة « جوفاء من وجهة النظر الاقتصادية » ، أو أن السياسة الاقتصادية « السليمة » هى وحدها التى تنطوى على فرض ثمن للسـلعة يغطى تكاليف انتاجها • وغالبا ما تمثل وجهات النظر هذه جهدا لرفض سياسة ما دون امعان الفكر فى أبعادها فى ضوء النتائج المترتبة على انتهاجها • وفى كل وقت نصادف فيه عبارة « هراء اقتصادى » كعبارة ملفتة للنظر حقا ، فلا مناص من أن تستثار قدراتنا الانتقادية كاقتصاديين : ماذا تعنيه هذه العبارة ، أو بتعبير أدق : لماذا ترفض سياسة ما

على أنها « هراء اقتصادى » ؟ لا بد للخبير الاقتصادى ، اذن ، أن يحدد ما اذا كان المتحدث عن الهراء الاقتصادى بالنسبة لسياسة معينة يبنى تأكيده على نوع من الحكم الشخصى • اذ أن الحكم الشخصى يدور حول ما « يجب » أن يكون ، ومن الخطأ أن نستنتج قرارا حول ما يجب أن يكون من واقع البيانات حول ما هو كائن فعلا • ومن الجلى أن الاقتصاد التطبيقى ، كأحد فروع المعرفة الاقتصادية ، هو اقتصاد « تقريرى » يتعلق بما هو كائن فعلا ، لا بما يجب أن يكون •

٣ دور الاقتصاد فى رسم السياسة

لنأخذ ، على سبيل المثل ، مسألة معينة بالذات حول سياسة اقتصادية معينة ، لنرى ، تفصيلا ، ماذا يمكن وماذا لا يمكن توقعه من النظرية الاقتصادية• لنفرض أن خبيرا اقتصاديا كان قد طلب اليه أن يبحث قضية فرض الرقابة على ايجارات المساكن بما لها وما عليها ، ونعنى بهذه الرقابة أن الحكومة تسن تشريعا يقضى بتثبيت ايجارات المساكن الخاصة • كيف يتعين على الخبير الاقتصادى أن يجول بفكره حول تقويم اقتراح ما بانتهاج هذه السياسة الرقابية على ايجارات المساكن الخاصة ؟ واذ نجد أن لدراسة أية مسألة خصائص معينة بالذات تتعلق بها وحدها ، الا أنه يمكن أن نميز ، بوجه عام ، أربعة تساؤلات رئيسية يود الخبير الاقتصادى عادة أن يطرحها على نفسه : ما أهداف السياسة المقترحة ؟ وهل الوسائل المقترحة كافية لتحقيق أهداف هذه السياسة ؟ وهل لتنفيذ هذه السياسة آثار جانبية معاكسة ؟ وهل هناك وسائل بديلة أفضل لتحقيق هدف هذه السياسة ؟

---

(١) والجدير بالذكر ان التفرقة بين الاقتصاد « التقريرى » Positive Economics الذى يتعلق بما هو كائن فعلا وبين « الاقتصاد المعيارى » Normative Economics الذى يدخل فيه عنصر الحكم الشخصى Value Judgment ويدور حول ما يجب أن يكون ، هى مجال دراسة اقتصاديات الرفاهية ، راجع للمؤلف « الاقتصاد التحليلى » ، القاهرة ، ١٩٦٨ ، الجزء الثالث ، ص ٢٦٧ وما بعدها .

(أ) ماهية أهداف السياسة المقترحة

قد يتساءل الخبير الاقتصادى عن ماهية الأهداف التى يقصد تحقيقها من خلال فرض الرقابة على ايجارات المساكن الخاصة كسياسة مقترحة • قد يجد أن المقصـــود بفرض هذه الرقابة هو اعادة توزيع الدخل من أصحاب الدخول العليا الى أصحاب الدخول الدنيا ، بغية تأمين الحد الأدنى لمستوى المعيشة لكل فرد فى المجتمع ، والحفاظ على مقاييس عامة لخدمة الاسكان •

(ب) وسائل تحقيق هدف السياسة المقترحة

وقد يتساءل الخبير الاقتصادى عما اذا كان فرض الرقابة على ايجارات المساكن الخاصة يســـاعد ، فى واقع الأمر ، على تحقيق هدف هذه السياسة المقترحة • اذا كانت الاجابة بالنفى ، فان الأمر يقف عند هذا الحد ، اذ لا مبرر اطلاقا لوضع السياسة المقترحة موضع التنفيذ ، طالما أنها لا تحقق الهدف من انتهاجها • وبعبارة أخرى ، فان القضية ضد الرقابة على ايجارات المساكن هى قضية واضحة ، لو أن هذه الرقابة لا تحقق الهدف الذى من أجله تفرض فى مجال خدمة الاسكان ، وهو تحقيق عدالة توزيع الدخل • أما اذا كانت الاجابة بالايجاب ، فان الأمر يقتضى من الخبير الاقتصادى أن يمضى قدما فى المزيد من البحث والدراسة ليتيقن من أن تنفيذ السياسة المقترحة (فرض الرقابة على ايجارات المساكن الخاصة) يحقق فعلا هدف اعادة توزيع الدخل •

لننظر فيما يعنيه فرض الرقابة الفعالة على ايجارات المســـاكن الخاصة كسياسة مقترحة ، انها تعنى وضعا من مقتضاه أن يدفع مستأجر المسكن ايجارا عن خدمة الاسكان أقل مما قد يكون عليه الحال فى غيبة هذه الرقابة • كما تعنى أن مالك المسكن يتقاضى دخلا من خدمة الاسكان أقل مما قد يكون عليه الحال فى غيبة هذه الرقابة • وبناء على ذلك ، فان فرض الرقابة على ايجارات المساكن يؤدى الى اعادة توزيع الدخل من مالك المسكن الى مستأجر المسكن • ولكن

الخبير الاقتصادى لا يكتفى بهذا القدر من تحليل الوضع القائم بالنسبة لفرض الرقابة على ايجارات المساكن ، بل يخطو خطوة أخرى فى دراسته للقضية المطروحة على بساط البحث ، ويتساءل : هل ملاك المساكن الخاصة فى عالم الواقع أكثر ثراء من مستأجرى مساكنهم ؟ لو أن استقصاء حول هذا الأمر يكشف عن أن مستأجرى المساكن ، فى معظمهم ، أكثر ثراء ، فى الواقع ، من ملاك مساكنهم ، فان الخبير الاقتصادى لا بد أن يخلص ، فى ضوء هذا الاستقصاء ، الى أن ثمة حجة قوية ضد سياسة فرض الرقابة على ايجارات المساكن الخاصة ، لا لأن هذه الرقابة على الايجارات غير عادلة أو غير أخلاقية ، ولكن لأنها لا تحقق هدف السياسة الذى من أجله تفرض هذه الرقابة • أما لو أن الاستقصاء ينهض مؤشرا على أن لدى معظم مستأجرى المساكن دخولا أقل من دخول مالكى مساكنهم ، فان الخبير الاقتصادى سوف يستنتج ، اذن ، أن فرض الرقابة على ايجارات المساكن الخاصة هو وسيلة فعالة للتوصل الى الهدف المرغوب من اعادة توزيع الدخول •

(جـ) الآثار الجانبية لتنفيذ السياسة المقترحة

وقد يتساءل الخبير الاقتصادى ، أيضا ، عما اذا كان لفرض الرقابة على ايجارات المساكن الخاصة آثار معاكسة لأهداف سياسية أخرى • قد يحدث ، مثلا ، أنه رغم أن فرض الرقابة على ايجارات المساكن الخاصة يوفر خدمات الاسكان بتكلفة أقل ، فانه يتسبب ، فى نفس الوقت ، فى تدهور المزيد من المناطق الى مستوى الأحياء القذرة المزدحمة بالمساكن الحقيرة • وعندما يحدث أن تصرفا متعلقا بتنفيذ سياسة معينة يساعد على تحقيق هدف معين ، ولكنه يعوق ، فى نفس الوقت ، التوصل الى تحقيق هدف آخر ، فمن الضرورى حينئذ اقامة نوع من التجوال فيما بين الأهداف •

والواقع أنه من النادر أن يكون لهدف معين أسبقية طاغية على هدف آخر ، بحيث أ تحركان يسيرا ، بعيدا عن هذا الهدف الآخر ، يكون مقبولا فى مقابل

الاقتراب أكثر وبسرعة من الهدف ذى الأسبقية الطاغية • وفى العادة ، سوف يكون هناك معدل لما يتم عنده التجوال بين الخسارة فى اتجاه معين وبين المكسب فى اتجاه آخر •

(د) بدائل السياسة المقترحة

وأخيرا فان الخبير الاقتصادى لا بد أن يمعن النظر فى البـدائل الممكنة للسياسة المقترحة ليرى ما اذا كانت هناك تدابير أخرى يمكن أن تحقق الهدف من هذه السياسة بتضحية أقل ، سواء أمكن التعبير عن هذه التضحية بنفقات التشغيل أو بالعوائق التى تحول دون تحقيق أهداف سياسة أخرى • مثـال ذلك أنه من المرجح جدا أن الضريبة التصاعدية على الدخل تعمل على اعادة توزيع الدخول من الأغنياء الى الفقراء بمزيد من الدقة واليقين ، وبعـدد من الآثار الجانبية غير المرغوبة أقل مما تنطوى عليه سياسة فرض الرقابة على ايجارات المساكن الخاصة •

وهنا تجدر الاشارة الى أن الخبير الاقتصادى لا يمكن أن يقتنع بمجرد التدليل على أن ثمة وسائل أخرى لتحقيق هدف السياسة المقترحة ، وأن هذه الوسائل قابلة للتطبيق من الناحية الفنية البحتة • اذ ليس هناك ، مثلا ، أى مبرر منطقى لاستبعاد أى تدبير من تدابير السياسة على أساس أنه يوجد بديل أفضل منه ، لو أن هذا البديل غير مقبول سياسيا ، حسبما يكون قد تم الايضاح عن ذلك بصفة أكيدة ومتكررة •

وعندما يكون الخبير الاقتصادى قد أجرى دراسة السياسة المقترحة على مثل هذا النطاق (وضع التساؤلات الأربعة والاجابة عنها) ، فانه يصل الى نتيجة حاسمة فى صدد تقويم هذه السياسة المقترحة • وقد تنطوى هذه النتيجة على أن فرض الرقابة على ايجارات المساكن الخاصة كسياسة مقترحة تحقق الهدف المرغوب من وراء اتباعها ، وأن الآثار الجانبية غير المرغوبة فى اتجاهات

أخرى (وهى الآثار التى يتم الحكم عليها من جانب صانعى السياسة) هى أقل أهمية من الآثار المرغوبة فى تحقيق الهدف المقرر للسياسة المقترحة ، وأنه ليس هنـاك أى تدبير آخر من تدابير السياسة يكون قابلا للتطبيق العملى ومحققا للهدف المنشود بصورة أفضل • واذا توصل الخبير الاقتصادى الى مثل هذه النتيجة ، فانه سوف يخلص ، عندئذ ، الى تقرير أن هناك حجة قوية فى صالح سياسة فرض الرقابة على ايجارات المساكن الخاصة •

بيد أن هناك بعض المزالق فى محاولة اجراء هذه الدراسة ذات الشعب الأربع ، الا أن أكثرها أهمية هى أنه قد تكون لدى الخبير الاقتصـادى آراء خاصة مسبقة حول تدبير معين من تدابير السياسة يحاول تقويمه ، فاذا كانت هذه الآراء الخاصة تدفعه الى عدم قبول هذا التدبير المعين ، فمن المحتمل أن يكون من الصلابة والعناد الى الحد الذى يمعن عنده فى التقصى والدراسة بحثا عن الآثار الممكنة غير المرغوبة للسياسة المقترحة التى يجرى تقويمها ، ويكون أقل ميـلا نوعا ما نحو الشمولية فى الكشف عن الآثار التى تساعد فى تحقيق الهدف المرغوب من جراء تنفيذ السياسة المقترحة • وعلى ذلك فمن الأهميـة بمكان ــ وان كان صعبا ــ أن يتحصن الخبير الاقتصادى ضد التحيز اللاشعورى من هذا النوع ، وأن يكون متسما بالحيدة والموضوعية فى اجراء عملية التقويم ، بعيدا عن الآراء الشخصية والتحكمية •

وأخيرا فان دور الخبير الاقتصادى لا يقتصر على تحليل نتائج سياسة مقترحة ، أو مقارنة سياستين أو أكثر ، بل يمتد ، أيضا ، الى اقتراح سياسات أخرى • وبعبارة أخرى ، فانه يمكن للتحليل الاقتصادى أن يستخدم فى ابتكار أو نشر سياسات مقترحة لم توضع من قبل على بساط البحث ، ولكن مع الأخذ فى الاعتبار بالأهداف العامة التى رسمها المجتمع لنفسه من قبل •

٤ التضارب بين السياسات

وتدل الشواهد فى المجتمعات المعاصرة أن للحكومة أهدافا عديدة للسياسة الاقتصادية ، ومن المتعذر تماما لأية حكومة أن تنجز كل هذه الأهداف فى آن واحد • اذ أنه رغم أن اتخاذ اجراء ما قد يقرب المجتمع من بعض أهدافه ، فانه قد يأخذه بعيدا عن أهداف أخرى • ولهذا السبب ــ ان لم يكن لغيره ــ فان قرارات رسم السياسة الاقتصـــادية عرضة للكثير من الجدل والاختـــلاف فى وجهات النظر •

وواقع الحال أن أى تصرف فى شأن رسم سياسة اقتصادية معينة ذات أهداف معينة يحد من حرية المجتمع فى التطلع الى تحقيق أهداف أخرى ، الا أنه لو كان هذا التصرف هو وسيلة للاختيار المفضل للأهداف أو التوزيع الأفضل للدخل ، فان صانعى السياسة قد يختارون تلك السياسة التى يرون أن المجتمع سوف يجنى من ورائها أطيب الثمار •

لنأخذ مسألة اعانات البطالة على سبيل المثال • ان هذه الاعانات قد تعوق سرعة تحرك العمالة من المجالات التى تكون حافلة بفائض العمالة الى المجالات التى تندر فيها ، الأمر الذى يؤدى بدوره الى زيادة البطالة الكلية فى المجتمع • ولكن هذه الاعانات ، أو التعويضات عن التعطل ، قد تحمى الأسر المتعطلة عن العمل ، فى نفس الوقت ، من قسوة العناء المضنى المترتب على الحرمان من دخل العمل • وهنا يثور التساؤل الهام الذى يواجهه صانعو السياسة : أيهما أكثر أهمية : هل حماية بعض الأسر من مشـــقة الحياة فى ظل البطالة أم التعرض لمخاطر الارتفاع فى حجم البطالة الكلية ؟ لا يمكن للاقتصادى أن يجيب عن مثل هذا التساؤل أو ما شاكله ، ولكن يتعين على صانعى السياسة أن يقـــدموا الاجابة المطلوبة • وهنا فلا يكفى أن تقرر الحكومة أى الأهداف هى الجديرة بأن تكون ذات الأولوية فى الاهتمام ، بل لا بد للحكومة أيضا أن تقرر « معدلا للاحلال » بين هذه الأهداف • وبعبارة أخرى ، لا مناص من أن تقرر الحكومة

كم يكون ذلك القدر من هدف ما جديرا بالتضحية فى سبيل الحصول على مزيد من هدف آخر .

والخلاصة أن المغزى الذى نستخلصه من هذا التحليل ـ وغالبا ما لا يلتفت اليه ـ هو أنه لا يكفى قط أن يدلل على أن سياسة مقترحة تقدم أهدافا معينة للمجتمع ، بل لا بد أن تجتاز هذه السياسة المقترحة مثل هذا الاختبار ، جنبا الى جنب مع السياسة المضادة تماما لهذه السياسة المقترحة . مثال ذلك ، قد يجادل المرء بأن زيادة الضريبة على دخل الشركات وانفاق هذه الزيادة على الأطفال المحتاجين قد تؤدى الى المزيد من عدالة توزيع الدخول . غير أن خفض الضريبة على الشركات والتقليل من الأموال المنفقة على الأطفال المحتاجين قد يشجع هذه الشركات على الانفاق على البحوث والتنمية ، ومن ثم يسهم ذلك فى تحقيق المزيد من التقـدم ورفع الكفاءة الاقتصـادية فى الوحدات الانتاجية بالمجتمع . ان ما ينبغى أن ندلل عليه ـ بالنسبة لأية سياسة اقتصادية مقترحة ـ هو أنها تحقق بعض أهداف المجتمع بما يكفى للتغلب على « نفقة » الفرصـة الضائعة ، ويمكن التعبير عن هذه النفقة بذلك المدى الذى يتحرك اليه المجتمع بعيدا عن تحقيق أهداف أخرى .

٥ الأهداف الاقتصادية والأهداف السياسية

وعند هذه المرحلة من التحليل ، فقد كنا معنيين بمبادىء التقويم الرشيد للسياسات فى تحقيق أهداف محددة ، وبدور الاقتصاديين فى هذا المجال . ولكن صنع قرارات السياسة أمر أكثر تعقيدا فى واقع الأمر . والجدير بالذكر هنا أن ثمة بعض الأسباب الداعية الى تسوية الأمور ذات العلاقة بقرارات رسم السياسة بصورة أقل انتظاما . ولعل فى مقـدمة هذه الأسباب ذلك التعـدد الملحوظ لصانعى القرار فى كثير من المجتمعات الديموقراطية . ولا نعدو الحقيقة عندما نذكر أنه من المستغرب حقـا أن ينبع سلوك متناسق ، فى صدد صـنع قرارات السياسة ، فى ظل مثل هذا التعدد لصانعى السياسة ، حتى ولو كان

الأفراد ، داخل كل وحدة من وحدات صـنع القرارات ، ينحـون الى تحقيق التناسق على الوجه الأكمل ، وهو ما لا يفعلونه بطبيعة الحال فى أغلب الأحيان • ويمكن أن نتصور أن الغالبية العظمى من المواطنين يعتقدون بأن ثمة مزايا كبرى لهذا الفصل بين السلطات المنوط بها عمليات صنع واصدار قرارات السياسة ، ولكن احدى نتائج الفصل بين السلطات العامة هى صدور قرارات مشوبة بعدم التناسق فيما بين بعضها البعض على أيدى هذه السلطات •

فضلا عن ذلك فغالبا ما يحدث ، فى أى نظام اجتماعى ، أن تنتج القرارات فى نطاق التوفيق — سياسيا — بين جماعتين أو أكثر من الجماعات صـاحبة المصالح ، أو بين جهازين ، أو بين حزبين • ان مثل هذا النـوع من التوفيق شائع ، بطبيعة الحال ، داخل المجلس النيابى الممثل لجموع الشعب ، أو بين المجلس النيابى والسلطة التنفيـذية ، أو فيما بين مصـالح وادارات السلطة التنفيذية • وقد يكون من المستغرب أن يؤدى مثل هذا التوفيق — من الناحية السياسية — الى مجموعة متناسقة تماما من القرارات •

وثمة مشكلة أخرى تنشأ من أن المشرعين فى المجتمع الديموقراطى يأخذون فى اعتبارهم ، فى صدد صنع واصدار قرارات السياسة ، مسألة اعادة انتخابهم أو اعادة انتخاب الحزب الذى ينتمون اليه • وهذا يعنى ، مثلا ، أن أى قرار تشريعى ينطوى على تحمل نفقات كبيرة ومنافع قليلة للمواطنين ، فى السنوات القليلة التالية ، لا يحتمل أن يجد من يؤيده ، أيا كانت المنافع الكبيرة لهذا القرار على المدى الطويل • وفى الجانب الآخر ، فان أى قرار تشريعى ينتج مكاسب واضحة وينطوى على نفقات قليلة ، على مدار السنوات القليلة التالية ، يحتمل أن يجتذب تأييدا سياسيا واسع النطاق ، حتى ولو كانت النفقات جسيمة فى واقع الأمر •

ومن هنا يمكن أن نخلص الى أن ثمة نوعا من التحيز تجاه غشاوة الأعين عن حقائق الأمور فى نظام سياسى يقوم على انتخاب ممثلى أفراد الشعب فى

المجالس التشريعية . ومع أن جزءا من هذا التحيز لتأكيد النفقات والمنافع فى المدى القصير ينبع من قصر النظر والأنانية ، الا أن جزءا آخر من هذا التحيز يعكس قدرا حقيقيا من عدم التيقن حول المستقبل . ان المستقبل غير متيقن دائما ، وتقديرات الاقتصاديين للنفقات والمنافع المرتبطة بسياسة ما ، وذات البعد الزمنى الذى يمتد الى آفاق المستقبل المنظور أو البعيد ، هى بالضرورة تقديرات لا تنم الا عن مجرد احتمالات . ومن ثم ، كلما ولج الاقتصادى الى عمق الزمن ليضع حساباته حول المستقبل فيما يتعلق بالمتغيرات الاقتصادية ذات العلاقة ، تعاظم ما يمكن أن ينزلق اليه من هامش الخطأ . وعلى ذلك فلا غرابة أن السياسيين ، اذ يفصحون عن قلقهم حول المعركة الانتخابية المقبلة ، فانهم غالبا ما لا يكترثون كثيرا حول آثار تصرفاتهم فى المدى الطويل . فضلا عن ذلك ، فانهم كثيرا ما يجادلون ، فى الدفاع عن تصرفاتهم هذه ، بالقاء التساؤل الآتى : « من يستطيع أن يدلنا على ماذا سوف يحدث بعد عشرين عاما من الآن ؟ » .

وأخيرا فان ثمة مشكلة أخرى تتراءى للعيان فى كثير من الوضوح . ان المعرفة بحقائق الأمور والمعلومات المتوفرة ذات العلاقة بسياسة معينة قلما تصل الى حد الكمال ، وبسبب مثل هذا القصور فى ادراك حقائق الأمور والنقص فى المعلومات المتاحة ، فان الاقتصاديين المحترفين غالبا ما لا يتفهمون الجوانب الاقتصادية لقرار معين تفهما تاما . أما المشرعون فانهم لا يدركون فحواها الا لماما ، وأما بالنسبة للرجل العادى فى الشارع فانها غامضة تماما . وتبعا لذلك ، يبدو أن السياسيين على اعتقاد بتفهمهم للجوانب السياسية لقرارات رسم السياسة بدرجة أكبر مما يتفهمون جوانبها الاقتصادية . ولعل ذلك هو السبب الذى يدفع رجال السياسة الى اضفاء وزن أكبر للجوانب السياسية لهذه القرارات .

هناك ، اذن ، فجوة فى مبادىء صنع القرار الرشيد حول المسائل الاقتصادية وبين واقع صنع القرار فى أى مجتمع ديموقراطى . لا يمكن قط أن نتوقع لأى

تنظيم انسانى أن يصل الى ذروة الكمال فى استيفاء معيار السلوك الرشـــيد بصورة مجردة . هناك قائمة بالطرق التى تحول دون استيفاء هذا المعيـــار ، الاأنهذه القائمة الاخبارية لا تساعد على الاجابة عن التساؤل المحرج الآتى : « الى أى مدى يقصر الأداء الكلى للتنظيمات الفعلية فى المجتمع الانسانى عن بلوغ حد الكمال فى استيفاء معيار السلوك الرشيد ؟ » ولعل هذه المناقشة تلقى بصيصا من النــور حول ما كان يدور فى ذهن جورج برنارد شــو ــ الأديب الانجليزى ذائع الصيت ــ عندما قال عبارته المأثورة : « ان أقوى الحجج فى صف الديموقراطية هى أن كل بدائلها أسوأ منها بكثير » .

٦ أنواع المتغيرات الاقتصادية ذات العلاقة برسم السياسة

وأخيرا يمكن تفهم مشكلات السياسة الاقتصادية بصورة أكثر وضوحا ، عندما ندرك أولا فحوى تتابع الأحداث التى لا بد أن تقع قبل امكانية تحقيق هدف محدد بالذات . لنفرض مثلا أن الحكومة تقرر زيادة الانفاق الحكومى من خلال احداث عجز فى الموازنة العامة بحيث ينتهى الأمر الى تحقيق الخفض فى معدل البطالة كهدف نهائى محدد . وهذا التتابع فى الأحداث ، من أجل تحقيق مثل هذا الهدف ، يتضح فى الجدول الآتى :

جدول رقم ١ ــ تتابع الأحداث فى صدد تحقيق هدف سياسة اقتصادية معينة

{ قرار سياسة مالية للحكومة } ← { زيادة الإنفاق الحكومى } ← { زيادة العجز فى الموازنة العامة } ← { ارتفاع مستوى الطلب الكلى } ← { نقص معدل البطالة }

ويمكن وصف هذا التتابع المرتقب بصورة أكثر عمومية ، لو أننا نميز بين ثلاثة أنواع من المتغيرات فى هذا الصدد • قد نسمى أحد الأنواع الثلاثة « متغير رسم السياسة »[1] ، وهو المتغير النهائى الذى يحاول صانع قرار رسم السياسة التأثير عليه ، وفى الجدول السابق فان متغير رسم السياسة هو « معدل البطالة » • ويمكن النظر الى هذا المتغير على أنه عند نهاية سلسلة التتابع • أما عند النهاية الأخرى للسلسلة ، فهناك نوع آخر من المتغيرات ، ويسمى «المتغير الوسيلى»[2] ، وهذا هو المتغير الذى يمكن لسياسة ما أن تتصرف فيه بصورة مباشرة (مثال ذلك مستوى الانفاق الحكومى أو معدلات الضرائب أو كمية النقود أو أسعار الصرف) • وأما فيما بين المتغير الوسيلى (فى احدى النهايتين) وبين متغير رسم السياسة (فى النهاية الأخرى) ، فهناك عدد من «حلقات الوصل»[3] تتمثل فيما يمكن تسميته «بالمتغيرات الوسيطة»[4] ، وهذه الأخيرة لا يمكن التأثير عليها مباشرة ، ولا يعنينا سلوكها بصورة مباشرة اللهم الا فى حدود أنها بدورها تؤثر فى سلوك « متغير رسم السياسة » •

ويجدر بالذكر أن القيمة الكبرى للنظرية الاقتصادية ، بالنسبة لصانع قرار رسم السياسة ، هى أنها تحدد حلقات الوصل (المتغيرات الوسيطة) بين « المتغير الوسيلى » (وسلوكه يمكن لصانع السياسة أن يغيره) وبين « متغير رسم السياسة » (وسلوكه يرغب صانع السياسة فى تغييره) • وفى المثال السابق ، فان أى تغير فى « المتغير الوسيلى » (الانفاق الحكومى) يؤثر أولا على حجم العجز فى الموازنة العامة (متغير وسيط) ، ومن خلاله يحدث التأثير على مستوى الطلب الكلى (متغير وسيط آخر) ، ومن خلاله يحدث التأثير ، فى نهاية المطاف ، على معدل البطالة (متغير رسم السياسة) •

---

(1) Policy Variable
(2) Instrumental Variable
(3) Linkages
(4) Intermediate Variable.

جدول رقم ٢ – المتغيرات الوسيطة كحلقة الوصل
بين التصرف الحكومى وهدف رسم السياسة

{ قرار الحكومة فى رسم السياسة }	←	{ متغير وسيلى }	←	{ أى عدد من المتغيرات الوسيطة }	←	{ متغير رسم السياسة }

ويوضح الجدول السابق ، على وجه العموم ، ذلك التتابع الذى يبدأ بقرار حكومى ينطوى على رسم سياسة اقتصادية معينة ، وينتهى بحدوث التغير المرتقب فى متغير رسم السياسة . ونظرا لأنه يحتمل أن يكون هناك العديد من المراحل فى هذا التتابع (أو فى حلقات الوصل فى سلسلة الأحداث) ، فهناك مواطن عديدة للوقوع فى الخطأ ، كأن تكون حلقات الوصل غير كاملة . وفى مثل هذه الحالة ، فان المضى قدما بسلسلة الأحداث قد لا ينتهى الى التأثير المرتقب من وراء رسم سياسة اقتصادية معينة [1] .

٧ خلاصة التحليل

ويمكن أن نجمل ما أوضحناه فيما تقدم ، حول التحليل الاقتصادى كأداة لرسم السياسة الاقتصادية ، وذلك على النحو الآتى :

١. لكل حكومة من الحكومات سياسة اقتصادية ، أيا كان اتجاهها للتدخل فى مجرى الحياة الاقتصادية فى المجتمع ، وبتعبير آخر سواء أكان تدخلها عند الحدود الدنيا أو الحدود القصوى لهذا التدخل .

٢. ويمكن التمييز بين أهداف معينة بالذات وبين وسائل تحقيق هذه الأهداف . ولكن علم الاقتصاد لا يسمح لنا بأن نقرر – بصورة علمية –

(١) راجع فى ذلك بالتفصيل ، ريتشارد لبسى وبيتر ستينر ، « الاقتصاد » ، الطبعة الثانية ، نيويورك ، الفصل الخامس ، ص ٥٨ – ٦٣ .

مسألة الخيار بين الأهداف البديلة (على سبيل المثال : هل نركز الاهتمام حول هدف تحقيق معدلات مرتفعة للنمو فى الدخل ، وان كان هذا على حساب تحقيق هدف اعادة توزيع الدخل المحقق فعلا بصورة أكثر عدالة ؟) . وبعبارة أخرى ، فانه لا يمكن للتحليل الاقتصادى الا أن يساعد فى تحديد ما اذا كان اجراء معين بالذات يسهم فى تحقيق أهداف أخرى مقررة وبأية تكلفة .

٣. كما يمكن ايضاح دور الاقتصادى فى الجدل القائم حول رسم سياسة اقتصادية معينة ، بأن نفترض أنه طلب اليه ابداء النصح حول سياسة ما ، ولتكن — على سبيل المثال — مسألة الرقابة على ايجارات المساكن . لا بد ، هنا ، أن يطرح الاقتصادى بعض التساؤلات ويحاول أن يجد اجابات مقنعة عنها . لا بد ، أولا ، أن يتساءل الاقتصادى عما هى الأهداف التى يفترض أن تكون الرقابة على ايجارات المساكن ، مثلا ، وسيلة لتحقيقها . ولا بد أن يتساءل ، ثانيا ، عما اذا كانت هذه الرقابة تساعد ، فى الواقع ، على تحقيق الأهداف المقررة . و لابد أن يتساءل ، ثالثا ، عما اذا كانت هذه الرقابة ذات آثار جانبية أعاقت ، أو ساعدت

على ، تحقيق أهداف مرغوبة بخلاف الأهداف التى وجهت اليها هذه الرقابة خصيصا . ولا بد أن يتساءل ، رابعا ، عن البدائل الأخرى ليرى ما اذا كانت هناك وسائل أخرى قد تحقق الأهداف المقررة بتكلفة أقل .

٤. وثمة أسباب رئيسية لأن تكون سياسات معينة بالذات عرضة دائما للجدل والاختلاف فى الرأى حولها ، ومن بين هذه الأسباب أن معظم السياسات الاقتصادية التى تكون لها فعاليتها فى حملنا على الاقتراب من بعض أهدافنا ، تأخذنا ، أيضا ، بعيدا عن أهداف أخرى . وهذا مدعاة للتضارب بين السياسات ، وبالتالى بين الأهداف . نحن ، اذن ، فى حاجة الى

الحكم فيما يلى : كم من هدف ما نحن على استعداد للتضحية به فى سبيل الحصول على المزيد من هدف آخر .

٥. وفى أى نظام اجتماعى سوف لا تتم عملية صنع واصدار القرارات الفعلية بطريقة متناسقة ورشيدة تماما . والى حد ما ، فهذه مسألة تخطيطية فى نظام يؤكد على الضوابط والتوازنات . أما فى النظم الأخرى فان عدم التناسق ، أو عدم انتهاج السلوك الرشيد فى صنع القرارات ، قد يرجع ، بعض الشيء ، الى مظاهر الوهن فى التنظيمات المؤسسية فى المجتمع الانسانى . ومهما يكن من أمر ، فان أية تنظيمات مؤسسية فى أى مجتمع سوف تعجز عن بلوغ حد الكمال فى استيفاء معايير الأداء ، ومن ثم ففى تقويم أدائها الفعلى ، يقتضى الأمر أن نعرف الى أى مدى تعجز عن بلوغ حد الكمال [١] .

٦. وهناك ثلاثة أنواع من المتغيرات ذات العلاقة برسم السياسة الاقتصادية :

(أ) **متغير رسم السياسة** ، وهو المتغير النهائى الذى يحاول صانع قرار رسم السياسة التأثير عليه (معدل البطالة مثلا) ، ويقع عند نهاية سلسلة تتابع الأحداث .

(ب) **المتغير الوسيلى** ، وهو الذى يقع عند النهاية الأخرى للسلسلة ، والذى يمكن لسياسة ما التصرف فيه بصورة مباشرة (الانفاق الحكومى مثلا) .

(جـ) **المتغيرات الوسيطة** ، وهى همزة الوصل بين متغير رسم السياسة والمتغير الوسيلى . وهذه المتغيرات الوسيطة لا يمكن لصانع

---

(١) المرجع السابق .

السياسة التـأثير عليها مباشرة ، ولا يعنيه منها الا أنها تؤثر فى سلوك متغير رسم السياسة •

وتتمثل أهمية النظرية الاقتصادية ـ بالنسبة لصانع قرار رسم السياسة ـ فى أنها تحدد المتغيرات الوسيطة (مثل حجم العجز فى الموازنة العامة ، ومستوى الطلب الكلى) كحلقات الوصل بين المتغير الوسيلى ومتغير رسم السياسة •

الجزء الثانى

النمو الاقتصادى

طبيعة ومغزى النمو الاقتصادى .

عوامل وتكاليف وسياسات النمو الاقتصادى

النمو والاقتصاد المتخلف (مقاييس التخلف ومعوقات النمو)

رأس المال والسكان فى الاقتصاد المتخلف .

النكسة الإنمائية فى الثمانينات (المديونيات الخارجية)

النكسة الإنمائية فى الثمانينات (العجز السكانى والتخلف التكنولوجى والإنفاق على التسليح .

الفصل التاسع
طبيعة ومغزى النمو الاقتصادى

ان النمو الاقتصـــادى ، الذى يمكن تعريفه مؤقتا بأنه معـــدل التغير فى « متوسط الناتج للفرد » (نصيب الفرد من الناتج القومى فى المتوسط) ، هو الوسيلة لتحقيق مختلف الأغراض • وأحد الأسباب الرئيسية للرغبة فى النمو هو رفع المستويات المعيشية للسكان • وهنا تجدر الاشارة الى أن أية دولة ينمو فيها متوسط الناتج للفرد بمعدل ٣ ٪ سنويا ، يتضاعف فيها المستوى المعيشى للفرد كل ٢٤ سنة [1] •

٩ ــ ١ النمو كهدف للســياسة

ويمكن توضيح الأهمية البالغة للنمو الاقتصادى فى الارتفــاع بمستوى الناتج (الدخل) من خلال مقارنة الدخل الحقيقى لأب ما بالدخل الحقيقى لابنه الذى يترسم خطى أبيه ، فلو أن الابن لا يرتفع أو يهبط فى سلم الدخل بالمقارنة بأبيه ، فان نصيبه من الدخل القومى سوف يكون نفس نصيب أبيه • ولو كان الابن أصغر من أبيه بثلاثين عاما ، فانه يمكن أن يتوقع أن يكون لديه تقريبــا دخل حقيقى ضعف الدخل الذى كان يتمتع به أبوه ، عندما كان فى نفس السن • وغنى عن البيان أن هذه الأرقام تفترض أن الأب والابن يعيشان فى بلد ، مثل الولايات المتحدة ، حيث يقارب معدل النمو معدل ٢ ٪ ســـنويا • أما لو كانا

---

(١) اداة التقريب المفيد فى هذا الصدد هى قسمة العدد (٧٢) على معـــدل النمو (٧٢ ÷ ٣ فى المثال السابق) وخارج القسمة المترتب على ذلك (٢٤ فى المثال السابق) هو عدد السنوات التى سوف يستغرقها الناتج (الدخل) ليتضاعف ، وتتضاعف ، تبعا لذلك ، المستويات المعيشية للسكان .

يعيشان فى بلد مثل اليابان ، حيث يتحقق النمو بمعدل يقرب من ٨ ٪ مثــلا ، فان دخل الابن سوف يكون عشرة أمثال دخل الأب ، عندما كان الأب فى نفس سن الابن .

ومن وجهة نظر رفع المستويات المعيشية بصورة مطلقة للجماعات الفقيرة فى دولة ما ، فمن الواضــح أن النمو أكثر أهميــة من اعادة توزيع الدخل من الطبقات الغنية الى الطبقات الفقيرة . ذلك أن اعادة توزيع الدخل ، من ذلك النوع المطبق عمليا فى الواقع المعاصر ، قد تسبب ارتفــاعا فى دخول الطبقات الفقيرة ذات الدخل المنخفض نسبيا ، يبلغ نحو ٢٥ ٪ مثلا كحد أقصى . ولكن نفس هذا الارتفاع يتحقق مرة واحدة فقط ، فى حين أنه يتحقق كل ٧ سنوات تقريبا ، لو أن معدل النمو الاقتصادى هو ٣ ٪ سنويا . وبطبيعة الحال ، فان كل فرد لا يستفيد من عملية النمو على قدم المساواة بالأفراد الآخرين ، بل ان أولئــك الذين يشكلون مجموعة الأفراد الأكثر فقرا فى المجتمع ليسوا جميعا ضمن قوة العمل ، ومن ثم لا يحتمل أن يشاركوا بنصيب فى الأجور المرتفعــة التى هى الوسيلة التى يمكن بموجبها أن تتوزع المكاسب من النمو . ولهــذا السبب ، فان سياسة اعادة توزيع الدخل قد لا تكون لها جدواها ، فى مثل تلك الظروف ، حتى فى دولة نامية .

وثمة سبب هام آخر للحاجة الى النمو ، وهو أنه يجعل من الأيسر انجاز العديد من أنواع اعادة التوزيع . مثــال ذلك ، ان معــدلا سريعا للنمو يجعل تخفيف وطأة الفقر أكثر قابلية بكثير للتنفيذ العملى من الناحية السياسية ، فلو أن الدخل الموجود فعــلا هو الذى يعــاد توزيعــه لتخفيف وطأة الفقر ، فان المستوى المعيشى لبعض أفراد المجتمع (ممن يستقطع جزء من دخولهم ليعاد توزيعه على الطبقات الفقيرة) سوف يهبط فى واقع الأمر . ولكن اذا كان هناك نمو اقتصادى ، وأعيد توزيع ما تحقق من زيادة فى الدخل تبعا لهــذا النمو (من خلال التدخل الحكومى) فانه من الممكن ، اذن ، تحجيم التفاوت فى دخول الأفراد دون الاضطرار الى الهبوط بدخل أى فرد فى المجتمع . والحقيقة أن من

الايسر على الاقتصاد الذى ينمو سريعاً أن يكون أكثر سخاء بكثير تجاه المواطنين الأقل حظا فى الحصول على الدخل من الاقتصاد الساكن الذى لا يحقق نموا •

وغالبا ما تجد الأسرة ــ أى أسرة ــ أن أية زيادة فى دخلها يمكن أن تؤدى الى التغير فى نمطها الاستهلاكى • بعبارة أخرى أن الزيادة فى النقد السائل لدى الأسرة ، نتيجة للزيادة فى دخلها النقدى يتسنى معه للأسرة ، أن تشترى من طيبات الحياة ما لم يكن فى استطاعتها شراؤه قبل زيادة دخلها • وعلى نفس الوتيرة ، فان أفراد المجتمع ككل قد يجدون أن مرونة الدخل للطلب على بعض السلع هى مرونة مرتفعة [1] • ان مثل هذه السلع سوف يتسابق المستهلكون فى التطلع الى استهلاكها ، كلما ارتفع الدخل • وفى ضوء ذلك ، يمكن القول بأن ثمة سببا ثالثا لطلب النمو ، يتمثل فى أنه قد يسمح بالتغير فى أسلوب حياة الأفراد وعاداتهم الاستهلاكية فى المجتمع •

أما السبب الرابع لطلب النمو فهو أنه قد ينشأ من مشكلات الدفاع الوطنى • اذا كانت دولة ما تتنافس مع دولة أخرى فى القوة أو المهابة على المسرح العالمى ، فان معدلات النمو تكون ، اذن ، ذات أهمية خاصة • اذ لو كان الدخل القومى للدولة (أ) ينمو بمعدل ٢ ٪ مثلا ، بينما ينمو الدخل القومى للدولة (ب) بمعدل ٣ ٪ ، فان من الأيسر على الدولة الأخيرة أن تتحمل تكاليف سباق التسلح أو سباق غزو الفضاء ، لأنها أسرع فى نموها الاقتصادى من الدولة (أ)• بل أكثر من ذلك ، فان النمو قد أصبح جزءاً من « عملة المكانة الدولية » على حد تعبير أحد الكتاب المحدثين [2] ، اذ أن الدول التى تشغل نفسها بحث دول

---

(١) وكما هو معلوم ، فان مرونة الدخل للطلب على السلع تكون مرتفعة ، اذا كانت زيادة الدخل بنسبة معينة تؤدى الى زيادة الطلب على السلع بنسبة اكبر . وهذه هى مجموعة السلع المعروفة فى التحليل الاقتصادى بالسلع « العليا » او السلع « الجيدة » وهى السلع التى يزيد الطلب عليها مع كل زيادة فى دخول المستهلكين ، على عكس السلع « الدنيا » او السلع « الرديئة » .

(٢) ريتشارد ج. ليبسى وبيتر ستونير ، فى مؤلف بعنوان « الاقتصاد » ، الطبعة الثانية ، نيويورك ، الفصل ٤٣ ، ص ٧٤٣ .

أخرى على قوة وسلامة نظمها الاقتصادية والسياسية انما تشير الى المعدلات السريعة للنمو كبرهان عملى على انجازاتها فى الميدان الاقتصادى .

ولهذه الأسباب يتراءى أن النمو الاقتصادى هو نعمة كبرى للبلد الذى يعتبره هدفا أساسيا للسياسة . وليس من المغالاة فى شىء القول بأن كل امرىء يعتبر أن معدلا سريعا للنمو أفضل من معدل بطىء « مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها » . ولكن الأشياء الأخرى لا تبقى على حالها ، اذ قلما نجنى ثمار أهداف السياسة الانمائية بلا تكلفة . ومن ثم اذا لم يتسن الحصول على معدل أسرع للنمو الا بتضحية ــ معبرا عنها بالهبوط بالمستويات المعيشية الحالية ــ فلا مناص من أن تصبح هناك مسألة اختيار بالنسبة لذلك القدر من التضحية (تكلفة النمو) الذى هو جدير بتحمله فى الوقت الحاضر من أجل الحصول على المكسب (عائد النمو) فى المستقبل . وفى مثل هذه الظروف ، فان أفضل سياسة (معبرا عنها بما يكون الأفراد أكثر تطلعا اليه) قد لا تكون تلك السياسة التى تحقق أسرع معدل للنمو . والواقع أنه ليس من المحتمل أن يتطلع أفراد المجتمع الى أسرع معدل للنمو يمكن تحقيقه بالتضحية بكل الأهداف الأخرى ، والمضى قدما فى عملية النمو مع تحمل كل تكاليفها . وعلى ذلك فالسؤال الهام ليس هو « كيف يمكن للاقتصاد أن ينمو بأسرع معدل ممكن ؟ » ، بل هو « ما هى مزايا النمو وما هى تكاليفه ؟ » . ولكن قبل أن نناقش الاجابة عن السؤال الثانى يجدر ، أولا ، أن نتعرف ، بصورة أكثر تفصيلا ووضوحا ، على طبيعة النمو الاقتصادى ومعدلات النمو .

٩ ــ ٢ طبيعة النمو الاقتصادى

لنفرض أن أفراد المجتمع يتطلعون الى زيادة ما يتم انتاجه من سلع بمعدل ١٠ ٪ سنويا . هناك ، فى الواقع ، طرق عديدة لامكان تحقيق هذه الزيادة فى الانتاج السلعى :

١ • قد يكون فى وسع أفراد المجتمع أن يجدوا موارد عاطلة وغير مستخدمة فى عمليات الانتاج ، وهنا يمكن توظيف هذه الموارد للعمل فى حقل الانتاج ، وتحقيق الزيادة المستهدفة فيما يتم انتاجه من سلع •

٢ • وقد يكون فى وسعهم أن « يجدولوا » نوبات عمل اضافية ، أو أن يقوموا بتشغيل قوة العمل الحالية أوقاتا اضافية ، الأمر الذى يترتب عليـه تحقيق المزيد من انتاج السلع بنفس القدر من الموارد المتاحة •

٣ • وقد يكون فى وسعهم أن يحفزوا العاملين فى مختلف ميادين الانتـاج الى العمل بأكثر جدية ، من خلال نظام ملائم للحوافز ، الأمر الذى يؤدى الى زيادة انتاجيتهم وبالتالى زيادة الناتج من السلع بالقدر المطلوب •

٤ • وقد يحققون (اذا كان هناك متسع من الوقت) زيادة فى امدادات الآلات والمصانع ، وزيادة الناتج من السلع بهذه الطريقة تبعا لذلك •

٥ • وقد يكتشفون « تكنيكا » جديدا فى عملية الانتاج يسمح لهم بالحصول على مزيد من الناتج السلعى بنفس القـدر من المدخلات (مستلزمات الانتـاج) •

واذا كان البعد الزمنى لا يمتد الى أبعد من المدى القصير ، فان الطرق الثـلاث الأولى للاقتراب من تحقيق عملية النمو تبدو على أنها الأكثر اعتمادا عليها والأكثر احتمالا فى تحقيق هدف النمو من الطريقتين الأخريين • والواقع أنه عندما تواجه الدول أزمات حادة طارئة مثل الحرب ، فان الطرق الثـلاث الأولى لتحقيق النمو يمكن أن تستخدم فى تحقيق الزيادة السريعة فى الناتج • ولكن المكاسب التى يحصل عليها المجتمع من خلال استخدام الموارد غير الموظفة من قبل فى عمليات الانتاج ، أو من خلال اطالة ساعات استخدام الموارد الموظفة فعلا ، أو من خلال القيام بالأعمال فى حقل الانتاج بأكثر جدية وأعظم اجادة

هى ، بطبيعة الحال ، مكاسب تعود بالفائدة على المجتمع الاقتصادى وانما فى نطاق محدود • بعبارة أخرى ، فان المكاسب المتأتية من اتباع الطرق الثلاث الأولى المشار اليها فى تحقيق عملية النمو تقف بالضرورة عند حد لا يمكن تجاوزه عمليا ، ذلك لأن الموارد التى تكون غير موظفة من قبل هى موارد محدودة القدر أيا كان حجمها ، ولأن ساعات استخدام الموارد الموظفة فعلا لا يمكن أن تطول الى أكثر من ٢٤ ساعة يوميا ، ولأن انتاجية العمل لا يمكن أن ترتفع الى أعلى من مستوى معين أيا كانت درجة اجادة العمل أو جديته • ومن ثم ففى نهـاية المطاف ، لا مناص من أن نجد أن كل هذه المبتكرات الرامية الى الزيادة السريعة فى الانتاج تكون قد استنفدت أغراضها تماما • وعندما لا تصبح هناك أية موارد غير موظفة فى عملية الانتاج ، أو لا يوجد أى فائض فى الطاقة الانتاجية القائمة فعلا يمكن استخدامه فى زيادة الانتاج ، فان تحقيق أية زيادات أخرى فى الناتج من السلع والخدمات يصبح من الصعوبة بمكان •

واذا لم يكن صانعو السياسة فى أية دولة معنيين بالزيادات فى الناتج فى المدى القصير بقدر ما هم معنيون بالزيادات المتعاقبة فى الناتج سنة بعد أخرى على المدى الطويل ، فلا بد أن يوجهوا عنايتهم الى زيادة الطاقة الانتاجيـة ، وليس فقط درجة استخدام الطاقة القائمة فعلا • ونعنى « بالطاقة الانتاجية » ذلك الناتج القومى الاجمالى الذى يمكن انتاجه • عندما يتم توظيف كل ما هو متاح فى المجتمع من موارد توظفا كاملا • ويجدر بالذكر أن مثل هذا التمييز بين حجم الطاقة الانتاجية وبين درجة استخدام الطاقة هو بعينه الذى يجعل النمو الاقتصادى مختلفا فى طبيعة مشكلاته عن المشكلات الاقتصادية الأخرى •

(أ) متغيرات الطلب ومتغيرات الطاقة

وفى دراسة المشكلات الخاصة بالنمو الاقتصادى ، ينبغى أن نميز بين نوعين من التغيرات فى الناتج (الدخل) القومى : تغيرات المدى القصير وتغيرات المدى

الطويل • اذ فى تحليل تغيرات المدى القصير فى الناتج (الدخل) القومى ، نناقش عادة نظرية « التدفق الدائرى » بافتراض أخذ الطاقة الانتاجية القائمة فعلا على علاتها دون زيادة أو نقصان ، ونركز ، تبعا لهذا الافتراض ، على التقلبات فى « الطلب » على السلع والخدمات • ونخلص من هذا التحليل الى أن مثل هذه التغيرات فى الدخل (وهى التغيرات التى يحفز اليها الطلب) تؤدى الى التغيرات اما فى مستوى التوظف واما فى مستوى الأسعار واما فى كليهما معا • ونود الآن أن نبحث فى تغيرات المدى الطويل فى الناتج (الدخل) القومى ، لأن مثل هذه التغيرات مرتبطة ، أساسا ، بالتغيرات فى الطاقة الانتاجية القائمة فى الاقتصاد القومى ، لا بالتغيرات فى الطلب على الناتج من استخدام الطاقة فى المدى القصير •

ويمكن توضيح الفرق بين هذين النوعين من المتغيرات (متغيرات الطلب ومتغيرات الطاقة) بالأخذ فى الاعتبار بأحد المتغيرات الاقتصادية الكلية ألا وهو «الانفاق الاستثمارى» • اذ يدل التحليل الاقتصادى الكلى على أن أحد المتغيرات الهامة فى نظرية « التدفق الدائرى » هو مستوى الاستثمار فى المدى القصير ، حيث أن التغيرات فى الانفاق الاستثمارى تؤدى الى تغيرات مناظرة فى مستوى التوظف فى صناعات السلع الاستثمارية ، والتغيرات فى دخول أرباب الأسر الاستهلاكية الذين يمثلون قوة العمل فى هذه الصناعات ، والتغيرات فى انفاقات هذه الأسر (الوحدات الاستهلاكية فى المجتمع) على سلع الاستهلاك • ومن الجلى ، فى ضوء دراسات الاقتصاد الكلى ، أنه من خلال عمل « مضاعف الاستثمار » تؤدى التغيرات فى صناعات السلع الاستثمارية الى تغيرات مناظرة فى صناعات السلع الاستهلاكية • وهكذا فان زيادة أولية فى الانفاق الاستثمارى ، مثلا ، تؤدى الى زيادة مضاعفة فى الناتج وفى الدخل القومى ، فضلا عن الارتفاع بمستوى التوظف ، ولكن بافتراض تعطل بعض الموارد الانتاجية فى المجتمع ابتداء وثبات حجم الطاقة الانتاجية فى المدى القصير ، والعكس صحيح [1] • ومن

---

(١) المرجع السابق ، ص ٧٤٤ •

الجلى ، أيضا ، أنه فى مثل هذا التحليل الكلى قصير المدى ، فاننا نركز على آثار الزيادة الأولية فى الانفاق الاستثمارى فى احداث دورات متعاقبة من الانفـاق الاستهلاكى تؤدى فى النهاية الى زيادة فى الناتج والدخل الكلى بأضعاف الزيادة الأولية فى النـاتج والدخل ، وهذا هو جوهر فكرة « مضاعف الاستثمار » . وبما أن جوهر هذه الفكرة يتمثل فى التغيرات فى الانفـاق (الطلب) على سلع الاستهلاك نتيجة للانفاق الأولى (الطلب) على سلع الاستثمار ، فاننا نخلص ، من مثل هذا التحليل الكلى ، الى أننا نركز على آثار الانفـاق الاستثمارى على « **الطلب الكلى** » فى المدى **القصير** .

ومع ذلك ، فمن الأهمية بمكان أن نذكر أن هذا الانفاق الاستثمارى سوف يؤثر ، أيضا ، على « العرض الكلى » من السلع والخدمات بعد انقضـاء فترة زمنية تتراوح عادة بين عام وخمسة أعوام . ذلك أن التغيرات فى كمية ونوعية الرصيد المتاح من رأس المال الحقيقى ، كعنصر من عناصر الانتاج ، سوف تحدث آثارها التى تنعكس فى شكل التغيرات فى الطاقة الانتاجية فى المدى الطويل . اذ حالما ينشأ رأس مال حقيقى جديد ، نتيجة لانفاق استثمارى ، ويجرى تشغيله فى عمليات الانتاج ، فان الأثر المترتب على مثـل هذا الاستثمار هو الزيادة فى الطاقة الانتاجية ، وبالتالى زيادة الناتج من السلع والخدمات ، أى زيادة العرض الكلى منها الى ما قد يحقق التوظف الكامل لموارد المجتمع .

وفى ضوء ما تقدم من تحليل كلى ، يتجلى بوضوح الفرق بين جوهر نظرية النمو وبين جوهر نظرية التدفق الدائرى فى اطار هذا التحليل : **فى نظرية النمو** ، نحن نركز على الآثار التى يحدثها الانفاق الاستثمارى على العرض الكلى فى المدى الطويل ، أما **فى نظرية التـدفق الدائرى** ، فانـنـا نركز على الآثار التى يحدثها الانفاق الاستثمارى على الطلب الكلى فى المدى القصير .

وبالنظر الى أن الطاقة الانتاجيـة فى أية دولة تنمو ببطء ، فمن الممكن ــ عند البحث فى التغيرات فى الناتج والدخل على مدار سنوات قلائل ــ اغفال مثـل هذه التغيرات فى حجم ونوعيـة الطاقة • ولكن عنـدما نبحث التغيرات الأطول مدى ــ على مدار عشر أو عشرين أو خمسين سنة مثلا ــ فلا يمكن أن نتجاهل التغيرات فى الطاقة الانتاجية من حيث تأثيرها على العرض الكلى من السلع والخدمات • والواقع أنه كلما طال البعد الزمنى لفترة اهتمامنا بالتغيرات فى متغيرات نظرية التدفق الدائرى (متغـيرات الطلب) ، قلت أهميـة درجة استخدام الطاقة ، وزادت أهمية الطاقة الانتاجية ، وتزايد اهتمامنا بمتغيرات الطـاقة •

(ب) الطبيعة التراكمية للنمو

ومن أهم سمات النمو الاقتصادى أنه ذو طبيعة تراكمية ، فلو أن دولة ما تنمو بمعدل أسرع من غيرها ، فان الفجوة بين المستويات المعيشية فى كل منهما تتسع باطراد • وعلى النقيض من ذلك ، فلو أن دولة ما أقل كفـاءة من دولة أخرى فى تخصيص مواردها الانتاجيـة بين أوجه النشـاط المختلفة ، فسوف لا تتسع الفجوة بين دخليهما القوميين ، رغم هذا التفاوت فى الكفاءة • لنفرض ـ لسبب أو لآخر ــ أن الدولة « أ » تستخدم مواردها بكفاءة أقل بنسبة ٥ ٪ من كفاءة استخدام موارد الدولة « ب » • وعلى هذا الأساس ، فان الدخل القـومى الحقيقى للدولة « أ » سوف يكون أقل دائما من دخل الدولة « ب » بنسبة ٥ ٪ ، اذا حدث أن الدولتين تبدآن عند نفس مستوى الدخل • ومن جهة أخرى ، لو أن الدولة « أ » تستخدم مواردها بحيث تنمو بمعدل أسرع من معدل نمو الدولة « ب » بنسـبة ٥ ٪ ، فان الفجوة بين دخلى هاتين الدولتين سوف تتسع باطراد [1] • وهنا اذا حققت الدولة « ب » معدلا للنمو يبـلغ ٦ ٪

---

(١) ومن الواضح لو ان الدولة الأسرع فى النمو تبدأ من مستوى للدخل اكثر انخفاضا من مستوى الدخل فى الدولة الأخرى الأبطأ فى النمو ، فان الفجوة سوف تضيق فى مبدأ الأمر ، ثم سوف لا تتسع الا بعد أن تكون الدولة الأولى قد لحقت بالثانية فى مستوى الدخل .

سنويا ! بينما الدولة « أ » تحقق معدلا للنمو يبلغ ٦,٣ ٪ سنويا (لأن معـدل نمو الدولة « أ » أكبر من معدل نمو الدولة « ب » بنسبة ٥ ٪ حسبما تقدم) ، فان دخل الدولة « أ » سوف يكون عند مستوى أعلى بنسبة ٣ ٪ من مستوى دخل الدولة « ب » فى (١٠) سنوات ، وبنسبة ١٦ ٪ فى (٥٠) سنة ، وبنسبة ١٠٠ ٪ فى (٢٣٠) سنة ٠ وهذه الآثار طويلة المدى للفروق فى معدلات النمو ، وفقـا لأرقام افتراضية ، توحى ، من الناحيـة النظرية ، بالطبيعة التراكمية لهذا النمو ٠

أما لو أخذنا الآن بأرقام أكثر اقترابا من المعدلات الجارية للنمو والمشاهدة فعلا فى الحياة العملية ، فقد تصـبح المقارنة أكثر استثارة لأهميـة الطبيعة التراكمية لهذا النمو ٠ لنبحث فى وضع دولتين تبدآن من نفس مستوى الدخل ، ولكنهما تحققان معدلين مختلفين للنمو ، حيث تحقق الدولة « أ » معدلا للنمو يبلغ ٣ ٪ سنويا ، فى حين أن الدولة « ب » تحقق معدلا للنمو لا يتجاوز ٢ ٪ سنويا ٠ وفى مثل هذا الوضع ، فان دخل الدولة « أ » سوف يكون ضعف دخل الدولة « ب » فى غضون (٦٩) سنة ٠ وقد لا يعنينا كثيرا ما اذا كان اقتصادنا القومى ينمو بمعدل ٢٪ أو ٣ ٪ ، ولكن أحفادنا سوف يعنيهم الأمر تماما ٠ ويدل الجدول الآتى على آثار مختلف معدلات النمو على مستوى الدخل :

جدول رقم ٣ ــ آثار مختلف معدلات النمو على مستوى الدخل

السنة	معدل النمو كنسبة مئوية سنويا				
	١ ٪	٢ ٪	٣ ٪	٤ ٪	٥ ٪
صفر	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
١٠	١١١	١٢٢	١٣٥	١٦٥	٢٠١
٣٠	١٣٥	١٨٢	٢٤٦	٤٤٨	٨١٧
٥٠	١٦٥	٢٧٢	٤٤٨	١٢١٨	٣٣١٢
٧٠	٢٠١	٤٠٦	٨١٧	٣٣١٢	١٣٤٢٩
١٠٠	٢٧٢	٧٣٩	٢٠٠٩	١٤٨٤١	١٠٩٦٦٠

الدخل القومى فى السنة صفر = ١٠٠

أما الجدول الآتى فيدل على متوسط معدلات النمو للدخل القومى الحقيقى فى عدد من الدول خلال الفترة ١٩٥٠ ــ ١٩٦٥ • وبسبب العديد من العوامل ، فقد كانت هذه الفترة غير عادية ، تسيطر عليها حركة الانتعاش من الآثار المدمرة للحرب العالمية الثانية • ولكى تتضح الآثار القوية للفروق المشاهدة فى معدلات النمو على المدى الطويل ، فان أرقام العمود الأخير من الجدول تشير الى السنة التى سوف تتجاوز فيها كل دولة من هذه الدول متوسط الدخل القومى للولايات المتحدة ، لو أن معدلات النمو للفترة ١٩٥٠ ــ ١٩٦٥ تستمر بلا حدود • بيد أن معدلات النمو تتغير ، ومن هنا فلا مناص من أن تؤخذ هذه الاسقاطات المستقبلية بكثير من الحــذر • ولكن هــذه الاسقاطات المستقبلية هى أرقام ذات دلالة اقتصادية هامة ، اذ أنها توحى ، بلا جدال ، بمدى أهمية معدلات النمو على المدى الطويل • وعلى سبيل المثال ، سوف لا تظل الولايات المتحدة وكندا طويلا أغنى دول العالم ، لو استمر تخلف معدلات النمو فيهما عن معدلات النمو فى الدول الأخرى •

جدول رقم ٤ — أثر الاختلافات فى معدلات النمو ، دول مختارة

الدولة	متوسط المعدل السنوى للنمو فى متوسط دخل الفرد ١٩٥٠ — ١٩٦٥ (٪)	متوسط دخل الفرد عام ١٩٦٥(*) (بدولارات الولايات المتحدة عام ١٩٦٤)	السنة التى سوف يتم فيها اللحاق بالولايات المتحدة . لو ان معدل النمو فى العمود الأول مستمر
ألمانيا الغربية	٥ر٧	١٥٩٦	١٩٨٤
اليـــابان	٧ر٧	٧٥٢	١٩٩١
يوغوسلافيا	٧ر٢	٤٦٠	٢٠٠٣
النمســـا	٤ر٩	١٠٥٧	٢٠٠٥
ايطاليـــا	٤ر٧	٩٤٥	٢٠١٢
فرنســـا	٣ر٦	١٥٨٦	٢٠١٢
اليـــونان	٥ر٦	٥٨٦	٢٠١٣
هولنـــدا	٣ر٣	١٣٣٦	٢٠٣٧
الدانمـــرك	٢ر٩	١٧٠٣	٢٠٩٧
المملكة المتحدة	٢ر٤	١٥٢٢	٢١١٣
فنـــزويلا	٣ر٠	٨١٣	٢١١٧
بلجيـــكا	٢ر٥	١٥٠٨	٢١٥٣
تركيـــــا	٢ر٧	٢٢٩	٢٤٠٣
الفلبـــين	٢ر٥	١٤٣	٢٧٤١
كنـــــدا	٢ر١	٢٠٦٢	—
الولايات المتحدة	٢ر١	٣١٨٢	—

(*) الناتج المحلى الاجمالى حسب تقديرات البنك الدولى .
المصدر : البنك الدولى .

٩ ـ ٣ معـدلات النمـو

وكما تختلف معدلات النمو فيما بين الدول فى نفس الفترة الزمنية ، فان معدلات نمو الاقتصاد القومى لنفس الدولة قد تختلف باختلاف الفترة الزمنية ، فتميل الى التصـاعد أو التنازل عبر الزمن ، بما ينطوى عليـه ذلك من طبيعة تراكمية لعملية النمو ، صعودا أو هبوطا ، حسبما أوضحنا آنفا • لذلك فان مثل هذا التطور الديناميكى لعملية النمو يدعو ، بالضرورة ، الى مناقشة لمعـدلات النمو ، بحيث تكشف عن المصـادر الشائعة للبلبلة الفكرية حولها ، اما نتيجة للخلط بين تطور الطاقة وبين تطور معدل استخدام الطاقة ، واما نتيجة للخلط بين الناتج فى معناه النقدى وبين الناتج فى معناه الحقيقى ، واما نتيجة للخلط بين الناتج فى حد ذاته وبين الناتج فى علاقته بعدد السكان وبعدد المشتغلين وبعدد ساعات العمل الانسانى • وتفاديا لهذه البلبلة الفكرية ، بات من الضرورى تحديد المفـاهيم الصحيحة لكل هذه المصطلحات ذات العـلاقة بمعدلات النمو ، بدءا بالطاقة وانتهاء بالناتج ، كما يتضح فيما يلى :

(أ) الطاقة والاستخدام

ان النمو فى الدخل القـومى لدولة ما ، خلال ثلاثة أو أربعـة أعوام ، سوف يكون انعكاسا للأثر الصـافى للتغيرات فى الطاقة الانتاجية والتغيرات فى معدل استخدام الطاقة • ولو حدثت تغيرات واسعة المدى فى معـدل استخدام الطاقة ، فسوف تتحقق الزيادة فى الدخل القومى بمعدلات مرتفعة جدا ، ولكن سوف لا يتسنى الحفاظ على هـذه المعدلات ، حالما يصـل الأمر الى استخدام الطاقة استخداما كاملا بمعدل ١٠٠ ٪ •

ومن المشاهد أن بعض الدول المتخلفة اقتصاديا تبـدأ تنمية اقتصادياتها بذخيرة كبرى من الموارد الانتاجية غير الموظفة من قبل • ان مثـل هذه الدول يمكن أن تحقق معـدلات سريعة جدا للزيادة فى الدخل زهاء خمسـة أو عشرة

أعوام ، ولكنها تخفق فى تمييز هــذا التغير فى معــدلات استخدام الطاقة عن الزيادات فى حجم الطاقة نفسها • وعلى سبيل المثال ، فان الشطر الأكبر مما تحقق من نمو فى اقتصاد كل من يوغوسلافيا واليونان يرجع ، فى الواقع ، الى الزيادة فى معدل استخدام الطاقة ، لا الى النمو فى حجم الطاقة • ويمكن تفادى هذه البلبلة الفكرية حول النمو ، لو أن « معدل النمو » لا ينسحب فى معنــاه الا الى « معدل نمو الطاقة » • ومن ثم يمكن تقسيم المقارنات المتعلقة بأرقام الدخل القومى لكل دولة ــ على مدار عدد من السنين ــ الى قسمين :

ــ التغيرات فى الدخل كانعكاس لمعدل النمو فى الطاقة •

ــ والتغيرات فى الدخل التى تعــزى الى التغــيرات فى مدى استخدام الطــاقة •

ومع ذلك ، فلا يوجد هناك أساس احصائى مقبول فوريا لاجراء مثل هذا النوع من التعديل الرامى الى التمييز بين أسباب التغيرات فى الدخل ، كما أن معظم المقاييس المنشورة يتجاهل مثل هذا التمييز • واذا أراد أى امرىء أن يجرى اسقاطا لمعــدلات النمو من الماضى الى المســتقبل ، فلا بد أن يتوخى الحذر ، بصفة خاصة ، من معدلات النمو المقيسة خلال فترة قصيرة جدا من الزمن ، ومن معــدلات النمو التى تبــدأ وتنتهى فى فترات تختلف فيما بينها معدلات استخدام الطاقة • ولكن بينما يصعب تناول مشكلة الطاقة والاستخدام فى صدد قياس معدلات النمو ، فهناك مصادر أخرى للبلبلة الفكرية حول النمو ، الا أنه يسهل تناولها فى واقع الأمر ، كما يتضح فيما يلى :

(ب) الناتج النقدى والناتج الحقيقى

ان جزءا من أية زيادة فى القيمة النقدية للنــاتج عند مســتوى التوظف الكامل قد يعزى الى الارتفاع فى الأسعار ، لا الى الزيادة فى كمية الناتج ، فاذا كنا نعنى بالتقلبات فى طاقة المجتمع فى انتاج السلع والخدمات ، فلا بد أن نحاول

ازالة أثر التغيرات فى الأســعار فى حسابات النـاتج (الدخل) القومى • لو حدث ، مثلا ، أن ارتفع مستوى دخل الدولة من (١٠٠٠) مليون وحدة نقود انى (٢٢٠٠) مليون وحدة نقود ، بينما يتضاعف ، فى نفس الوقت ، متوسط مستوى الأسعار ، فيمكن القول ان الدخل القومى « النقدى » قد زاد بنسبة ١٢٠ ٪ ، فى حين أن الدخل القومى « الحقيقى » لم يزد الا بنسبة ١٠ ٪ فقط • ذلك لأنه اذا قومنا الناتج الجديد بالمجموعة الأصلية للأسعار (مجموعة الأسعار قبل تضاعف مستواها فى المتوسط) ، فان قيمة هذا الناتج تبلغ (١١٠٠) مليون وحدة نقود فقط • وبنـــاء عليه ، فان ما يعنينا حقـــا ، فى صـــدد تحليل التطور « الديناميكى » للدخل القومى من فترة زمنيـــة الى أخرى ، هو التغــيرات فى الدخل القومى الحقيقى ، أى الناتج (الدخل) القومى النقدى بعد تصحيحه بالتغيرات فى متوسط مستوى الأسعار •

(جـ) الناتج وناتج الفرد وناتج رجل ــ ساعة

وحتى عندما نتناول التغيرات فى النـــاتج (الدخل) القومى الحقيقى ، ينبغى علينا ، أيضـــا ، أن نميز بين معدل النمو فى النـاتج (الدخل) كمتغير اقتصادى كلى وبين معدلات النمو فى المتغيرات الأخرى المشتقة منه ، مع أخذ بعض العناصر الأخرى فى الاعتبار (عدد السكان ، عدد المشتغلين من مجموع السكان ، عدد ساعات العمل الانسانى) ، أى التمييز بين المتغيرات الآتية :

- ــ الكمية الكلية من الناتج ،
- ــ الناتج للفرد فى مجموع السكان ،
- ــ الناتج للفرد المشتغل فى عمليات الانتاج ،
- ــ الناتج للفرد فى الساعة من ساعات العمل الانسانى •

وكمثال للعلاقات التشابكية بين هذه المتغيرات التى تدور حول النـــاتج ، اضـــافة الى بعض العناصر الأخرى ، فاننـــا نلاحظ ــ من واقع المشاهدات

العملية ــ أن مضاعفة الناتج (الدخل) القومى الحقيقى قد يكون مصحوبا ، فى ذات الوقت ، بمضاعفة عدد السكان خلال فترة زمنية معينة ، الأمر الذى يعنى عدم حدوث أى تغير فى متوسط دخل الفرد ، وبالتالى عدم حدوث أى تغير فى المستوى المعيشى للفرد فى المتوسط ، رغم التغير الكبير الذى يطرأ على الناتج (الدخل) الكلى خلال الفترة موضوع الدراسة • وكما سوف نرى فيما بعــد ، فان هذه المشكلة تستشرى فى كثير من دول العالم •

واذا كان الاهتمام بالنمو الاقتصادى فى اطار القدرة على شن الحرب ، أو القدرة على ارسال رواد الفضاء الى سطح القمر ، فقد يقنع المرء بالنظر الى الناتج الكلى الحقيقى على أنه مقياس القــدرة القتالية أو القــدرة الريادية للفضاء • ومع ذلك فغالبا ما نفضـــل أن نتناول مؤشرات النمو ذات العــلاقة بالسكان ، فاذا كنا نرغب فى قياس المستويات المعيشية لأفراد المجتمع مثلا ، فاننا نجد لزاما علينا أن نركز على مؤشر النــاتج للفرد فى مجموع السكان ، أى متوسط دخل الفرد ، ذلك أن متوسط المستوى المادى للمعيشة فى أية دولة تتوقف على الدخل الحقيقى للفرد فى المتوسط •

وتجدر الاشارة الى أن نمو « متوسط دخل الفرد » بدرجة ملموسة قد يقلل من فاعلية « النمو فى الطاقة » • أما السبب الذى يكمن وراء هذه الظاهرة فهو أنه كلما تنامى الاقتصاد القومى ؛ فان أفراد المجتمع غالبا ما يتخيرون انفاق شطر من حياتهم العاملة وشطر من ساعات عملهم أقل مما كان عليه الحال من قبــل • اذ كلما ارتفعت مستويات الدخول ، وارتفعت بالتــالى المستويات المعشية ، يتأخر دخول الأفراد الى سوق العمل نتيجة لتزايد أعداد من يتلقون العلم بالمدارس والمعــاهد فى مختلف مراحل العملية التعليمية • كما تتناقص أسابيع العمل من أجل التمتع بالمزيد من أوقات الفراغ (تفضيل وقت الفراغ على وقت العمل) • فضلا عن ذلك ، يرتفع حجم السكان غير العاملين (غير المشتغلين فى عمليات الانتاج) ممن يتقدم بهم العمر ، وذلك بسبب التقاعد عن

العمل فى أوقات مبكرة عن سن التقاعد ، اضافة الى احتمال ارتفاع متوسطات الأعمار نتيجة لارتفاع مستوى الصحة العامة وتقدم مستوى الخدمات الطبية واتساع نطاقها •

أما المؤشر المستخدم على أوسع نطاق لقياس الكفاءة الكلية فى استخدام موارد المجتمع ، فهو « ناتج رجل ــ ساعة » وغالبا ما يسمى « بالانتاجيــة » أو « انتاجية العمل » ، وهذا المؤشر يقيس متوسط الناتج لكل مشــتغل فى الساعة • ومن الواضح أن الانتاجية لا تتوقف على الجهد المبذول فى العمل فحسب ، بل تتوقف ، أيضا ، على كمية ونوعية الآلات المستخدمة فى عمليات الانتاج وعلى المواد الأولية المتوفرة وغيرها من مستلزمات الانتــاج • وقد نتساءل : لماذا التركيز فى هذا المقيــاس للكفاءة الانتاجيــة على « الرجل ــ ساعة » ؟ والاجابة عن ذلك لسببين :

أولا : لأن المجتمع الذى نعيش فى كنفه هو مجتمع انسانى ، والانسان هو مصدر قوة العمل ، فاننا نضع تأكيدا خاصا على « النــاتج لكل وحدة من العمل الانسانى » ، وهذه الوحدة هى « رجل ــ ساعة » ،

ثانيا : لأنه يمكن بسهولة ، فى المدى القصير ، تغيير عدد الساعات التى يشتغلها الرجال العاملون فى مختلف الوحدات الانتاجية فى المجتمع •

وبطبيعة الحال ، فليس هناك مقياس يمكن اعتباره المقياس الأفضل فى استخدامه لحساب معدلات النمو ، ذلك أن المقاييس المختلفة تخدم أغراضــا مختلفة • غير أنه فى صدد مناقشة « نظرية النمو » ، فاننا نتطلب عادة مقياسا للنمو فى الطاقة الانتاجية ، ومقياس « ناتج رجل ــ ساعة » هو المقياس الذى يعتبر أقرب ما يكون الى المفهوم الصحيح للطاقة الانتاجية (حسب التعريف

السابق الاشارة اليه) من معظم المقاييس الأخرى [1] •

بيد أنه غالبا ما يكون من الصعب قياس « الانتاجية » (ناتج رجل — ساعة) ، ولذلك فان كثيرا من الاقتصاديين ، ممن يعنيهم عمليا دراسة تطور عملية النمو ، يستخدم متوسط الناتج للمشتغل (الناتج الكلى مقسوما على عدد المشتغلين) لقياس الانتاجية بصورة تقريبية ، بدلا من ناتج « رجل — ساعة » • وعلى أية حال ، ففى مناقشتنا النظرية « للنمو » ، فاننا نولى اهتمامنا بالزيادة فى الطاقة الانتاجية (الزيادة التى تطرأ على النـاتج القومى الاجمالى حسب تعريف الطاقة) ، أما فى الدراسة العملية للنمو ، فقد نقبل بمقاييس أخرى لا تخرج عن كونها تقريبا أوليا لقياس تطور عملية النمو وفقا لمفهومها الصحيح الذى نرغب فى الالتزام به فى صدد اجراء هذه الدراسة •

---

(١) لقد سبق ان عرفنا الطاقة الانتاجية ، فى مستهل هذا الفصل ، بانها تمثل « الناتج القومى الاجمالى الذى يمكن انتاجه ، خلال فترة زمنية معينة ، برصيد معين رأس المال الحقيقى والموارد الانتاجية الأخرى » . وعلى ذلك فلو ضربنا قيمة « ناتج رجل — ساعة » فى عدد المشتغلين عامة وعدد ساعات العمل خلال الفترة الزمنية المعينة ، فان حاصل الضرب هو قيمة الناتج القومى الاجمالى .

الفصل العاشر

عوامل وتكاليف وسياسات النمو الاقتصادى

ناقشنا فى الفصل السابق طبيعة ومغزى النمو الاقتصادى من حيث الأسباب الداعية الى طلب النمو كهدف للسياسة ، ومن حيث التمييز بين متغيرات الطلب ومتغيرات الطاقة فى صدد تنفيذ هذا الهدف الانمائى وما ينطوى عليه ذلك من التمييز بين أبعاد نظرية التدفق الدائرى وأبعاد نظرية النمو ، ومن حيث الطبيعة التراكمية للنمو ، وأخيرا من حيث المصادر الشائعة للبلبلة الفكرية حول معدلات النمو ، مما يستوجب تحديد المعنى الدقيق لكل مؤشر من المؤشرات ذات العلاقة من خلال التمييز بين الطاقة والاستخدام ، وبين الناتج النقدى والناتج الحقيقى ، وبين الناتج والمتغيرات المشتقة منه مع الأخذ فى الاعتبار بعدد السكان وعدد المشتغلين وعدد ساعات العمل الانسانى .

واستكمالا للبحث ، نطرح ، فى هذا الفصل ، ثلاثة تساؤلات هامة حول موضوع النمو ، ونحاول الاجابة ، فى ايجاز ، عن كل تساؤل منها :

١ . ما هى العوامل المؤثرة فى عملية النمو ؟

٢ . ما هى التكاليف الاقتصادية وغير الاقتصادية لتحقيق النمو ؟

٣ . ما هى السياسات التى يمكن بموجبها دعم عملية النمو ؟

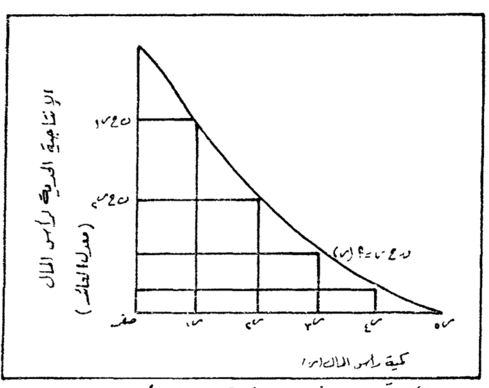
١٠ ــ ١ العوامل المؤثرة فى النمــو

أن مســارات التطور الاقتصادى للمجتمعات الحديثة ، فى ضوء الممارسات العملية ، تكشف عن أن ســتة عوامل أساسية هى التى تؤثر فى عملية النمو : كمية رأس المــال المــادى . والابتكار ، ونوعية رأس المــال البشرى ، وكمية العمل ، ونوعية المؤسسات الاجتماعية والقانونية ، والتجارة الدولية . ولســوف نناقش كل عامل من هــذه العوامل الستة فيما يلى :

(أ) كميــة رأس المــال المــادى

فى فجــر المدنية الحديثة اكتشف الانسان أنه يمكــن أن ينتج ببعض الأدوات أكثر مما ينتج بدونهــا . والواقــع أنه لا يزال من الصحيح القول بأن المزيد والمزيد من الأدوات المعاونة فى عمليــات الانتاج تميل الى أن تؤدى الى المزيد والمزيد من النــاتج من السلع والخدمات . وعلى ذلك ، فان الأثر على الناتج للفرد ، من التراكم الرأسمالى فحسب ، قد أصبح ملحوظا الى الحد الذى اعتبر معه ، فى وقت ما ، أن رأس المال المادى هو المصدر الوحيد للنمو .

وعموما فطالمــا تتوافر لأى مجتمــع فرص الاستثمار التى لم تكــن مطروقة من قبل ، فانه من الممكن لهــذا المجتمع أن يحقق زيادة فى طاقتــه الانتاجية بزيادة رصيده من رأس المــال الحقيقى . واذا وضعنا فى اعتبــارنا « نظرية الانتاجيــة الحــدية » ، فان التراكم الرأسمالى ــ اذا كان له أن يصبح المصــدر الوحيد للنمو ــ لابد أن يكشف ، عاجــلا أو آجلا ، عن تناقص العائد من رأس المــال تبعــا لتناقص انتاجيته الحــدية مع كل زيادة فى الكمية المستخدمة منه فى عمليات الانتاج . وهــذا مما يدعو بدوره الى التنبؤ بالتحرك تنازليا فى جــدول الانتاجية الحــدية الذى يمكــن التعبير عنه بيــانيا فى الشــكل الآتى :

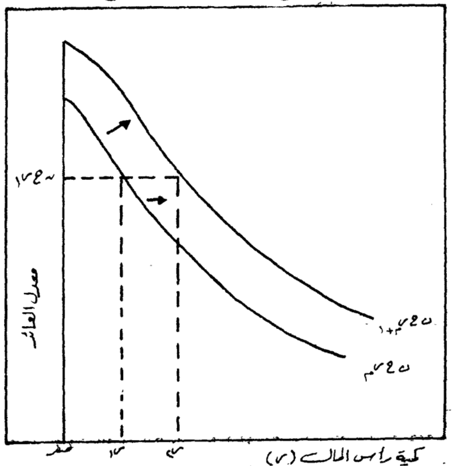


الشكل رقم ٦ - منحنى الإنتاجية الحدية لرأس المال

ومع ذلك فالدلائل العملية لا تؤيد هــذا التنبؤ على طول الخط ، ومن أبرز الأمثلة على ذلك أثر رأس المــال المــادى فى النمو الاقتصادى للولايات المتحــدة فى غضون القرن الحــالى . ذلك أنه رغم الكميات الضخمة من رأس المــال الجــديد المستخــدم فى تلك المرحلة من تطور الاقتصاد الامريكى ، فان نسبة الناتج / رأس المــال قــد ظلت ثابتة ولم تتدهور . وبالمثل فلم يكن ثمة اتجاه تنازلى فى معــدل العائد عن رأس المــال ، مما يوحى بحقيقة بالغــة الأهمية ، وهى أن فرص الاستثمار قد توسعت بنفس سرعة توسع الاستثمار فى السلع الرأسمالية .

ويمكن التعبير بيانيا عن هذه الظاهرة ، المنطوية على توقف سريان قانون تناقص الانتاجيــة الحدية (بسبب التوســع فى فرص الاستثمار) بانحراف منحنى الانتاجية الحدية لرأس المال (ن ح ر) الى اليمين للدلالة بيانيا على زيادة كمية رأس المال عند أى مستوى من الانتاجية الحدية لرأس المال (عائد

رأس المال) • بعبارة أخرى فان انحراف المنحنى ن ح ر الى اليمين يدل على امكانية ثبات عائد رأس المال مع زيادة كميته ، كما يتضح من الشكل الآتى :



الشكل رقم ٧ - إنحراف منحنى الإنتاجية الحدية لرأس المال (مع الزمن)

واذا كان من المسلم به أنه من العسير الاقتناع بدقة تنبؤات نظرية النمو دون معرفة وثيقة بالحقائق الأخرى حول العوامل المؤثرة فى النمو بخلاف رأس المال ، الا أن هذا لا يعنى أن التراكم الرأسمالى لم يحدث ، وأنه لم يكن مسئولا عن الكثير مما تحقق من نمو • وكل ما يوحى به البرهان العملى هو أن التراكم للرأسمالى لم يكن المصدر الوحيد للنمو •

ومن الناحية النظرية ، فاذا وضعنا فى اعتبارنا العوامل الأخرى المؤثرة فى عملية النمو ، فان ثمة ثلاثة احتمالات لنتائج العلاقة بين فرص الاستثمار وبين الاستثمار فى السلع الرأسمالية :

(أ) فرص الاستثمار بطيئة بالنسبة لمعدل الاستثمار ، وعائد رأس المال متناقص •

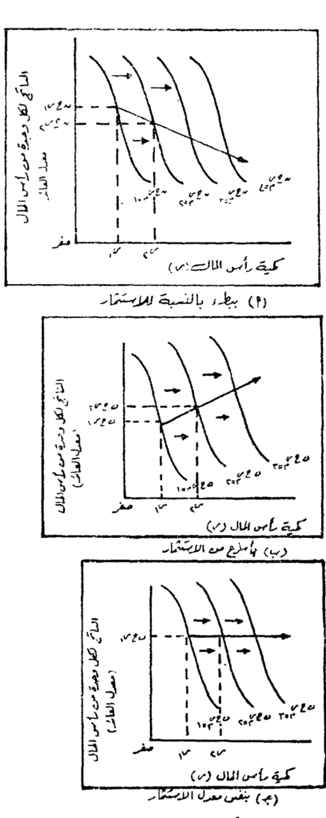
(ب) فرص الاستثمار بأسرع من معدل الاستثمار ، وعائد رأس المال متزايد •

(جـ) فرص الاستثمار بنفس معدل الاستثمار ، وعائد رأس المال ثابت •

وتتضح نتائج الاحتمالات الثلاثة للعلاقة بين فرص الاستثمار وبين الاستثمار فى الشكل البيانى الآتى (أ) ، (ب) ، (جـ) :

(ب) الابتكار

ان المعرفة الجديدة والابتكارات الجديدة يمكن أيضا أن تسهم ، وبدرجة ملحوظة ، فى نمو الدخل القومى ، ورؤية ذلك تتضح ، لو افترضنا أن الجزء من موارد المجتمع الموجه لانتاج السلع الرأسمالية يكفى بالكاد لاحلال رأس المال عندما يتعرض للبلى والتقادم • ومن ثم ، اذا تم احلال رأس المال القديم برأس مال جديد ، وانما بنفس الشكل والنوعية ، فان رصيد رأس المال الحقيقى فى المجتمع يظل ثابتا ، ولا تتحقق أية زيادة فى الدخل القومى • ومع ذلك ، نفترض الآن أن ثمة نموا فى المعرفة الفنية ، بحيث أنه كلما بليت أو تقادمت المعدات الرأسمالية القديمة ، فان معدات جديدة ، مختلفة عنها وأكثر انتاجية منها ، تحل محلها • فى مثل هذه الحالة ، فان الدخل القومى سوف ينمو بسبب تقدم المعرفة الفنية ، لا بسبب تراكم المزيد من رأس المال • وهنا فان هذا



الشكل رقم ٨ - حالات ثلاث
لانحراف فرص الاستثمار

النوع من الزيادة فى الدخل القومى يمكن أن يتأتى اما من خلال تقدم المعرفة الفنية داخل المجتمع واما من خلال استيراد هذه المعرفة الفنية من الخارج .

والى حد ما ، فان الدول الأقل تقدما يمكن أن تأخذ بتلك الأساليب الفنية فى الانتاج التى كانت من قبل متبعة فى الخارج ، والتى لم يتسن لهذه الدول أن تفيد منها بعد فى تنمية اقتصادياتها . أما الدول الأكثر تقدما فانه يتعين عليها أداء مهمة أصعب بكثير على ما يبدو ، اذ ينبغى عليها تطوير الأساليب الفنية الجديدة عن طريق المضى فى اجراء البحوث بغية ابتكار أساليب أخرى أكثر تطورا . ومع ذلك فالدليل القائم حاليا حول ما يسمى « بالفجوة التكنولوجية » انما يوحى بأن هناك مجالا للابتكار يتجاوز مجرد نقل الانجازات الأجنبية فى حقل التكنولوجيا .

ويتراءى لبعض الكتاب المعاصرين أن دول أوروبا الغربية متخلفة عن الولايات المتحدة الأمريكية فى مسائل التكنولوجيا ، والسبب فى ذلك — على ما يبدو لهم — هو عدم قدرة هذه الدول على استغلال ما هو معروف من ابتكارات جديدة بصورة فعالة . وكثيرا ما يثور الجدل حاليا حول ما اذا كان هذا الوضع صحيحا ، وحول أسباب قيامه ان كان صحيحا فى واقع الحال . ومن بين ما وضع على بساط البحث من تصورات حول هذه الأسباب :

١. ان الأوربيين يقومون بتعليم نماذج ادارية قليلة جدا ، ويخفقون فى اعطاء أولئك الذين يقومون بتعليمهم خلفية علمية وفنية كافية لتحقيق التقدم التكنولوجى .

٢. ان معين « التسهيلات البحثية » قد نضب فعلا ، الأمر الذى أدى ، ولا يزال يؤدى ، الى تيار منتظم من « استنزاف العقول » واستقطابها فى دول أخرى ، مثل الولايات المتحدة ، تتوافر فيها مثل هذه التسهيلات على أوسع نطاق ، ومن ثم تتاح الفرصة « للعقول المهاجرة » أن تدلى

بدلوها فى مجـال الابتكار والاختراع وانما خارج أوطانها فى أوروبا الغربية •

٣• ان الحكومات المعنيـة لم تكن لديها حساسية كافيـة لأولوية الاهتمام بالحوافز الخاصة التى يتطلبها الأمر من أجل استثارة المنشآت للعمل فى الصناعات الرائدة فى عملية النمو ، ولا يزال الأمر كذلك •

واذا كان لهذه الأمور أن يثار حولها الجدل والنقاش ، فليس هناك من جدل حول الأهمية التاريخية للابتكارات فى اسهامها فى عملية النمو • والواقع أن تحوير وسائل الانتاج يتم حاليا بخط التجميع أولا ثم الآن بالآلات ذاتية الحركة • لقد أحدثت الطائرة ثورة فى عالم النقل ، أما الابتكارات الالكترونية فقد جاءت لتهيمن على الصناعات الخاصة بوسائل المواصلات • وليس من شك أن هذه الابتكارات ، مضافا اليها ابتكارات أقل شيوعا فى معرفتها ولكنها ليست أقل عمقا فى تأثيرها على عملية النمو (مثل التحسينات فى قوة وصلابة المعادن ، وفى انتاجية البذور ، وفى الأساليب الفنية للرقابة الادارية) تميـل الى خلق فرص استثمارية جديدة • وهكذا فان طبيعة السلع والخدمات التى يستهلكها أفراد المجتمع ، وكذلك الطريقة التى يتم بموجبها صنع هذه السلع وانتاج هذه الخدمات ، هما عرضـة للتغيير والتطوير ، كلما سنحت للابتكارات الجديدة الفرصة لأن تخرج الى حيز الوجود •

(جـ) نوعية رأس المال البشرى

يميل الاقتصاديون الى الحديث عن عنصر العمل ــ كأحد عناصر الانتاج ــ على أنه على نسق واحد كأحد مدخلات العملية الانتاجية ، وأنه مفهوم جيدا من حيث دوره فى هذه العملية • ولكن من الواضح أن « رجل ــ ساعة » كوحدة لعمل تختلف كثيرا من عمل الى آخر ــ من الميكانيكى الماهر الى العالم أو الى الحفار ، وذلك نظرا لأن ما ينتجه أى منهم فى وحدة الزمن (ساعة مثـلا)

يضفى عليه المجتمع قيمة تختلف عن قيم ما ينتجه الآخرون • والمشاهد فى عالم اليوم أن هناك من العلماء والميكانيكيين المهرة أعدادا أكبر مما كان متوفرا منهم منذ جيل مضى ، وهناك من الحفارين أعداد أقل مما كان عليه الحال من قبل ، حيث أنه نتيجة للتراكم الرأسمالى فان العــامل المــاهر الذى يستخدم الآلة المدارة بالجازولين هو الذى يتولى اليوم القيام بعملية الحفر ، وليس الحفار الذى يقوم بنفس العمل يدويا وبأدوات بسيطة •

ومن الملاحظ أن « نوعية » العمل ترتبط ايجابيا ببعض الأمور الهامة ، ومنها التحسينات فى صحة السكان وطول أعمارهم • هــذه الأمور ، بطبيعة الحال ، مرغوبة كأهداف فى حد ذاتها ، ولكن لها نتائج تنعكس على مستوى الانتــاج والانتاجية ، وليس من شك أنها قد عملت فعــلا ، فى ضوء تجارب المــاضى ، على زيادة انتاجية وحدة العمل (رجل ــ ساعة) بفضل تحجيم حالات المرض ، والحوادث ، والغياب عن العمل • ولكن فى نفس الوقت ، فان امتداد العمر ، نتيجة للتحسينات فى صحة السكان ، لم يكن ، فى العــادة ، مصحوبا بزيادة فى طول الحياة العاملة للمشتغلين من السكان ، وقد خلفت هذه الظاهرة وراءها جماعة من المسنين غير العاملين أكبر عددا بكثير من ذى قبل ، وتمارس هذه الجماعة مطالبها على الناتج الكلى وتشارك فيه دون أن تسهم فى انتاجه • وثمة تساؤل هام قد يتبادر الى الذهن لأول وهلة : هل أدت التحسينات فى الصحة العامة وحدها الى زيادة الناتج للفرد ؟ الواقع أنه لا توجد اجابة حاسمة عن هذا التساؤل •

وثمة ناحية ثانية من النواحى المتعلقة بنوعية رأس المال البشرى ، وهى التعليم والتدريب الفنى بمختلف مستوياته ، من مجرد تعليم كيفية تشغيل الآلة الى تعليم كيف يمكن أن يكون المرء عالمــا • ومما لا شــك فيه أن التعليم والتدريب أمر مطلوب للارتقاء بنوعية العمل ، وذلك من أجل ابتكار ، وتشغيل ، وادارة ، واصلاح الآلات الضخمة المعقدة التركيب فى غمرة التطور التكنولوجى الكبير فى غضون المائة سنة الأخيرة • كما أن كل الدراسات الجادة تشير الى

حقيقة أن التعليم المتقدم أو التدريب الفنى ليس هو بالأمر المجزى للفرد الذى يحظى بذلك فحسب ، بل انه يعمل ، أيضا ، على زيادة النـاتج الكلى بنفس انقدر من الموارد المتاحة ، وزيادة متوسط ناتج (دخل) الفرد تبعا لذلك • وأخيرا فهناك اعتقاد راسـخ بأن السكان المتعلمين ينعمون بمزايا اجتماعية عامة ، فلقد أمكن التدليل ، مثلا ، على أن الانتاجية تتحسن مع محو الأمية ، وأنه بصفة عامة كلما طالت فترة تعليم الفرد ، فانه يصـبح أكثر قدرة على التكيف مع التحديات الجديدة والمتغيرة •

وغالبا ما يشار الى العوامل الثلاثة آنفة الذكر ــ التراكم الرأسمالى ، والابتكار ، والتحسينات فى رأس المال البشرى ــ على أنها المصادر الرئيسية للنمو • لقـد عكف بعض الاقتصاديين المعاصرين [1] ، فى دراستهم لنظرية النمو ، على البحث فى الأهمية النسبية لهذه العناصر الثلاثة للنمو ، ولا يزال هناك الكثير من الدراسات الميدانية فى مجال هذا البحث • ومع ذلك فان النتيجة التجريبية التى توصل اليها هؤلاء الدارسون هى أن التحسينات فى « نوعية » رأس المـال (البشرى والمـادى) قد لعبت دورا أكبر من دور الزيادات فى « كمية » رأس المال فى تحقيق النمو الاقتصادى [2] •

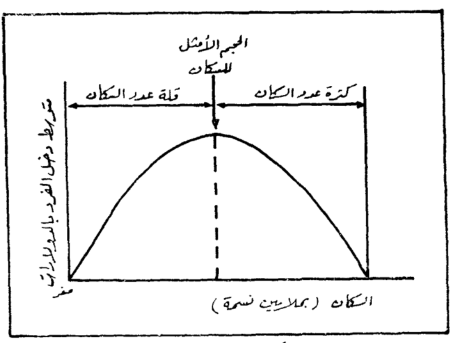
(د) كمية العمل

ولأن المجتمع الذى نعيش فى كنفه هو مجتمع انسانى ، فان مثـل تلك الأمور كحجم السكان ومدى مساهمته فى قوة العمل هى من الأهمية بمكان فى حد ذاتها ، وليس فقط لأنها تؤثر فى كمية أحد عناصر الانتاج (عنصر العمل) باعتبار أن السكان هم المصدر الأساسى لهذا العنصر • ولهذا السبب فالتحدث

---

(1) Particularly E. F. Denison and Robert Solow.

(٢) وتجدر الاشارة الى ان هذه الدراسات قد تركزت على الوضع فى الولايات المتحدة الأمريكية مذ عام ١٩٠٠ .



الشكل رقم ٩ - فكرة الحجم الأمثل للسكان

عن كمية العمل (عدد الأفراد المتاحين للعمل) كمصدر للنمو أقل شيوعا من التحدث عن كمية رأس المال أو خام الحديد مثــلا فى هذا الشأن • وبالنسبة لأى وضع معين من المعرفة ومن امدادات العناصر الانتاجيــة الأخرى ، فمن الواضح أن حجم السكان يمكن أن يؤثر فى مستوى نصيب الفرد من النــاتج (الدخل) ، وذلك لأن كل طفل يولد يمثل يدا تتناول الطعام وفما يأكل • وعموما فمن الممكن التحدث عن الاقتصاديات ذات القلة أو الكثرة فى عدد السكان من زاوية هامة ، وهى ما اذا كان اسهام الاضافات الى عدد الأفراد العــاملين فى شتى فروع الانتاج يرفع أو يخفض من مستوى دخل الفرد •

من الناحية النظرية ، يمكن للمرء أن يتصور خريطة تربط حجم السكان بمستوى الدخل ، وأن يستنتج ، من واقع هذه العلاقة بين السكان والدخل ، أن ثمة حجما أمثل السكان ، كما يتضح من الشكل السابق •

والواقع أن دولا عديدة كانت ، ولا تزال ، تتبع حاليا سياسات سكانية واعية • ان أمريكا القرن التاسع عشر ، مثلا ، كانت تبحث عن المهاجرين اليها ، كما تفعل استراليا الآن • أما ألمانيا ، فى ظل الحكم النازى ، فقد كانت تدفع منحا للمواليد الجدد من الأطفال ، وكانت تقدم حوافز أخرى بغية توفر الأعداد المتزايدة من الألمان • أما اليونان فى الآونة الأخيرة فانها تحاول اقتلاع جذور الهجرة الخارجية الى دول غرب أوروبا • وكل هـذه الفعاليات انما تدل على الاعتقاد المسبق بأن حجم السكان ليس بالقدر الكافى ، رغم أن الدوافع ليست اقتصادية بحتة فى كل حالة • وعلى النقيض من ذلك ، فان العديد من الدول الأقل تقدما فى آسيا وفى أمريكا الجنوبية تتطلع الى الوسائل الكفيلة بالحد من نمو السكان وذلك لأسـباب سوف نناقشها فى الفصـل الرابع عشر والأخير من الكتاب •

(هـ) الهيكل المؤسسى ، الاجتماعى والقانونى

تؤثر العادات الاجتماعية كذلك فى عملية النمو • مثال ذلك ما يقال من أن نماذج دينية معينة تقود الى النمو الاقتصادى أكثر من غيرها من النماذج[١] وفى هذا الصدد ، كان ماكس ويبر يجادل بأن « النموذج البروتستانتى » يشجع على حيازة الثروة ، ومن ثم فانه يشجع على النمو أكثر من « نموذج » يوجه النشاط الانسانى بعيدا عن المجال الاقتصادى »[٢] • والواقع أن الاقتصاديين يولون اهتمامهم بمثـل تلك العـلاقات لأسباب « تقريرية » ، لا لأسباب « معيارية »[٣] ؛ فاذا كان صحيحا أن نماذج دينيـة معينة تجعل النمو أكثر

(1) See R. H. Tawney, " Religion and the Rise of Cap.talism, A Historical Study", Holland Memorial Lectures, London, 1922, Murray 1926.

(٢) يعتقد احد الكتاب المعاصرين — ريتشارد لبسى — ان هذه الفرضـية محوطة بظلال كثيفة من الشكوك ، ولا تزال مصدرا للجدل المحتدم حولها .

(٣) الأسباب « التقريرية » قوامها ما هو كائن فعلا ، اما الأسباب « المعيارية » فقوامها ما يجب أن يكون .

صعوبة ، فلا يمكن القول استنتاجا بأن الهياكل الاجتماعية والدينية لا بد أن تتغير لكى يمكن تعظيم امكانية النمو • واذا رضى الناس بدين معين تعوق معتقداته عملية النمو ، فلا يمكن اثبات أنه يتعين عليهم أن يغيروا من دينهم ، وكل ما يمكن للمحلل الاقتصادى قوله ، فى هذا الخصوص ، هو أنه اذا كان الناس يرغبون فى النمو ، فان ثقافتهم قد تحول دون هذه الرغبة ، وأن الأهداف والأساليب الفنية لثقافة أخرى هى الأكثر احتمالا فى تشجيعها للنمو الاقتصادى •

وبالمثل فان الجانب القانونى من الاطار المؤسسى قد يؤثر هو الآخر فى عملية النمو • دليل ذلك أن « نمط » ملكية الأرض أو الموارد الطبيعية — فى تأثيره على كيفية استخدام مثل هذه الموارد — قد يؤثر فى مستوى الانتاجية الزراعية • ولنضرب مثلا على ذلك : لو أن الأرض الزراعية مقسمة الى قطع صغيرة جدا ، كل قطعة منها فى حيازة أسرة ، فقد يكون تحقيق مزايا الانتاج الكبير بالطرق الحديثة فى محيط الزراعة أصعب كثيرا جدا مما لو كانت هذه القطع الصغيرة جدا مجمعة فى مزارع كبرى •

ومن هنا كان اهتمام الاقتصاديين مركزا على أنماط « حيازة الأرض » كأحد العوامل الهامة المؤثرة فى الانتاجية الزراعية • ولكن قد نصادف هنا تضاربا فى القيم الاجتماعية ، فلو أن المجتمع الذى يملك فيه كل امرىء قطعة من الأرض ، مهما صغرت مساحتها ، هو المجتمع الذى يحتل فيه مثل هذا النمط من حيازة الأرض أولوية الاهتمام فى سلم القيم الاجتماعية ، فقد يتعين عليه أن يدفع الثمن من جراء ذلك فى شكل انخفاض ملحوظ فى مستوى الانتاجية الزراعية • فى أمريكا حيث الأرض متوفرة بغزارة نسبيا ، فان أنموذج « مزرعة الأسرة » أقل تكلفة بكثير مما هو قائم فى اليابان ، مثلا ، حيث الأرض نادرة بالنسبة للسكان •

من ناحيـــة أخرى ، فان تركيز ملكيـــة الأرض فى أيدى قلة من الملاك الغائبين — ممن لا يعنيهم تعظيم أرباحهم من استغلال الأرض — يمكن أن يصبح مدعاة لتقويض عملية النمو • اذ لو كانت حيازات مالك الأرض فسيحة الى حد أنه يمكنه الحصول على كل الدخل الذى يتطلع اليه دون ما حاجة الى استغلال أرضه بجهد أكبر وأكثر فعالية ، فقد لا يكون لديه الدافع القـــوى لادخال الأساليب الفنية المتقدمة فى الانتاج الزراعى • وفى بعض المجتمعات حيث يوجد هذا النظام لملكية الأرض فى حيازات كبرى ، فان الاصلاح الزراعى الذى يتضمن عادة مصـــادرة أو تأميم الأرض يصبح شرطا ضروريا للنمو • ولكن ليس من المستغرب أن مثل هذه الاصلاحات فى نمط ملكية الأرض قلما تؤيدها الحكومات المعنية عندما تميل الى تغليب وتعزيز مصالح الأفراد ممن ننمثل فيهم بؤرة القـــوة الاقتصادية والتأثير السياسى تبعـــا لذلك • وغالبا ما لا يمكن انجاز أى اصـــلاح زراعى الا فى أعقاب تغيـــير جذرى فى البنيان السياسى للمجتمع •

(و) التجارة الدولية والنمو الاقتصادى

ان أهم ميزة تضفيها التجارة الدولية لدولة ما مع العالم الخارجى هى أن قيام هذه التجارة يسمح لها بالتخلص من اختناقة محدودية مواردها الخاصة ، الطبيعية والبشرية ، وتركيز جهدها الانمائى فى المجالات التى تكون لها فيها ميزة حقيقية • اذ لو لم تكن ثمة تجارة دولية ، فان الدولة الناميـــة المعنية تضطر الى المضى فى عملية النمو على كل الجبهات فى آن واحد ، وهنـــا يعـــلق نموها بصورة خطـــيرة نتيجة لمحدودية مواردها القومية ومحدودية المهارات المكتسبة فى أنشطة انتاجية معينة • ان أية دولة تسعى الى النمو ، من خلال سياسة التصنيع ، قد تكسب ، مثلا ، لو أمكن لها أن تركز ، فى المحل الأول ، على السـلع الاستهلاكية ذات القابلية التصـديرية التى تنتجها الصناعات التحويلية الخفيفة فى مقابل استيراد السلع الرأسمالية التى تنتجها الصناعات الثقيلة الأجنبية • وبموجب هذه الطريقة فى مجال التبادل الدولى للسلع ، يمكن

أن تكسب الدولة المعنية كثيرا من مزايا الانتاج الكفء فى العالم الخارجى ، ذلك الانتــاج الذى لا تأمل فى محاكاته الا بعــد انقضاء فترة طويلة نسبيا من الزمن •

ومن بين المزايا الأخرى للتخصص الذى تجعله التجارة الدولية أمرا ممكنا هى فرص تحقيق « الوفرر » بمختلف أنواعها (الفنيــة والماليــة والادارية والتسويقية) المترتبة على سعة نطاق الانتاج • وغنى عن البيان أن مثل هذه الفرص قد توجد حتى ولو أن الطلب المحلى ، فى حد ذاته ، لا يبرر مثــل هذا التوسع فى نطاق الانتاج ، طالما أخذنا فى الاعتبار بوجود الطلب الخارجى جنبا الى جنب مع هذا الطلب المحلى على السلع ذات القابلية التصديرية • وثمة ميزة أخرى مترتبة على هذا التخصص فى سياسة التصنيع ، وهى التى يمكن أن نطلق عليها « ميزة التعلم من خلال أداء العمل » بمعنى أنه بالتخصص فى أداء العمل فى أحد فروع الانتاج ، فان الدولة قد تتعلم ، من خلال الممارسة العملية ، كيف تصبح عالية الخبرة والمهارة فى تصنيع السلع التى تخصصت فى انتاجها • ولعل تخصص اليابان فى انتاج الأجهزة الالكترونية أصدق مثال على هذه الميزة • اذ أصبحت هذه الدولة حديثة النمو ذات قوة تنافسية طاغية فى تصدير هذه الأجهزة الالكترونية الى السوق العالمى الى حد أنها أصبحت تهدد ، بصورة خطيرة ، الصناعات الأمريكية المنتجة للأجهزة المماثلة ، الأمر الذى أثار ، فى الآونة الأخيرة ، توترا حادا فى العلاقات التجارية بين اليابان والولايات المتحــدة ، وحدا بالأخــيرة الى فرض الحواجز الجمــركية على الواردات اليابانية اليها •

ومع ذلك فان النمو ــ مع وجود قطاع كبير للتجارة الدوليــة ــ غالبا ما يجر فى أذياله مشــكلات حادة لموازين المدفوعات فى ظل أســعار الصرف الثابتة بين العملات فى العالم • أولا ، ان السلع الرأسمالية غالبا ما تمثــل القيود الرئيسية على عملية النمو • فى الاقتصــاد « المغلق » ، فان مشــكلة رأس المال النادر هى مشكلة محدودية الموارد : لا توجد موارد كافية لانتاج

السلع الرأسمالية بالمعدل السريع كما هو مرغوب • أما فى الاقتصاد « المفتوح » فتظهر نفس المشكلة وانما كمشكلة صرف أجنبى : لا يوجد صرف أجنبى بالقدر الذى يكفى لشراء كل السلع المرغوب استيرادها من أجل عملية النمو السريع • المشكلة ، اذن ، فى كلتا الحالتين هى نفس المشكلة : من الصعب جدا الحصول على القدر المرغوب من السلع الرأسمالية للعملية الانمائية • وثمة طريقة للتغلب على المشكلة وهى انتاج هذه السلع محليا ، وثمة طريقة أخرى وهى صنع سلع أخرى محليا لبيعها فى السوق العالمية ، وبحصيلة المبيعات يمكن شراء القدر المرغوب من السلع الرأسمالية من هذه السوق •

وثمة مشكلة أخرى تتعلق باستيراد السلع الاستهلاكية ، حيث أنه كلما ارتفع مستوى الانتاجية ، يرتفع مستوى الدخل القابل للتصرف والمستويات المعيشية لأفراد المجتمع • وفى كثير من الدول الآخذة فى النمو ، فان السلع المنتجة محليا هى ، فى الأساس ، من نوع السلع الضرورية ذات مرونات الدخل المنخفضة للطلب عليها ، فى حين تميل السلع المستوردة لأن تكون ذات مرونات الدخل المرتفعة للطلب عليها [1] • وفى مثل هذا الوضع ، فان الارتفاع فى الدخل ، المصاحب لعملية النمو ، سوف يجلب معه انحرافا فى « نمط » طلب المستهلكين • اذ يذهب الجزء الأكبر من هذا الدخل الى الواردات من السلع الاستهلاكية والجزء الأصغر من هذا الدخل الى شراء السلع الاستهلاكية المنتجة محليا • وما لم يحدث شىء ما لملافاة هذا الانحراف فى الطلب ، فان عملية النمو سوف تكون مصحوبة بمشكلات متزايدة لموازين مدفوعات الدول المعنية • ويمكن ملافاة هذه المشكلة بطريقتين : احداهما هى أنه على الدول المعنية أن تطور سلع التصدير التى يتوسع الطلب عليها بسرعة ، وفى هذه الحالة ، يمكن للصادرات أن تتوسع بسرعة كى تلاحق الواردات ، فيحد ذلك من اختلال موازين مدفوعات هذه الدول • أما الطريقة الأخرى فهى أن يحدث

(1) وكما هو معروف ، فان مرونة الدخل للطلب على اية سلعة تكون مرتفعة ، اذا ادت الزيادة فى الدخل بنسبة معينة الى زيادة الكمية المطلوبة من هذه السلعة بنسبة اكبر ، وتكون منخفضة ، اذا ادت الزيادة فى الدخل بنسبة معينة الى زيادة الكمية المطلوبة بنسبة اقل .

النمو محليا ، وجزئيا فى صناعات « بدائل الواردات » ، وهنا فان نمو الصناعات المحلية التى تنافس منتجاتها الواردات من المنتجات المماثلة ، يمكن أن يبقى على الطلب المحلى المتزايد على السلع الاستهلاكية « الترفية » المنتجة محليا ، فيحول ذلك دون ترجمـة هذا الطلب المحلى المتزايد الى طلب على الواردات ، يتزايد بنفس سرعة تزايد الطلب المحلى .

١٠ ــ ٢ تكاليف النمو

فى عالم الندرة ليس هناك من شىء يمكن أن يكون بلا تكلفة فى الحصول عليه . اذ يتطلب النمو عادة استثمارا للموارد فى السلع الرأسمالية ، وفى التعليم ، وفى الصحة ، ومثل هذه الاستثمارات لا تنتج عائدا « مباشرا » معبرا عنه بسلع وخدمات من أجل الاستهلاك . كما أن النمو الذى يعـد بمزيد من السلع فى الغد ، يمكن أن يتحقق بالتقليل من استهلاك السلع اليوم . وبالنسبة للاقتصاد القومى فى مجموعه ، فهذه هى التكلفة الأولية للنمو .

أما بالنسبة لكثير من أفراد المجتمع ، فهناك مجموعة أخرى لتكاليف النمو أكثر ارتباطا بأشخاصهم ، اذ طالما أن الاقتصاد القومى يمضى فى عملية النمو ، فانه يمضى ، أيضا ، فى عملية التغير . ان الابتكار يترك فى أعقابه آلات بالية ، بل ويخلف وراءه بعض الشىء أناسا لا تزال تتملكهم الأفكار العتيقة . كما أن المعدل السريع للنمو يتطلب تعديلات سريعة ، وهذه التعديلات تتسبب فى اثارة الكثير من البؤس والاضطراب للأفراد الذين يتأثرون سلبا بها . ان تدهور عدد الوظائف التى يشغلها غير المهرة من العمال ــ نتيجة للابتكارات الجديدة فى الفن الانتاجى ــ تجعل مصير العامل غير المدرب أكثر صعوبة بكثير ، وحينما يفقد عمله ، فانه يخفق فى ايجاد عمل آخر ، وبخاصة اذا كان قد تجاوز الحلقة الخامسة من العمر . وأيا كان الأمر بالنسبة لما يكون قد تزوده من علم وخبرة ومعرفة فى سن الخامسة والعشرين ، فان الأرجح كثيرا أن يصـبح هذا المرء مبتذلا بعد انقضاء خمس وعشرين سنة أخرى ، حينما يصبح المجتمع فى غير

من حاجة الى مهارات عديدة يكون قد عفا عليها الزمن تماما . وهذا الجانب من المشكلة الانمائية هو ما يعرف « بالبطالة الهيكلية » [١] .

(أ) التكاليف غير الاقتصادية لعملية النمو :

وقبلما نعود الى النظرة التفصيلية للتكاليف الاقتصادية لعملية النمو ، فانه يجدر بالذكر أن نتطرق ، أولا ، الى التكاليف غير الاقتصادية . ان التصنيع — ان لم يدر بعناية فائقة — قد يؤدى الي تدهور البيئة : البرارى الخضراء الزاهية التى لم تكن قد مستها أيدى التلف والعبث بهـا تخلى الطريق الى الطرق العامة والمصانع ، ليندثر جمال الطبيعة ويصبح الهواء ملوثا بالأبخرة المتصاعدة من مداخن المصانع وبعوادم السيارات . أما المياه فى مجارى الأنهار والبحار فتصبح هى الأخرى ملوثة بفضلات المصانع . وأما المفاعلات النووية ، كابتكار حديث لتوليد الطاقة اللازمة لعملية النمو ، فان انفجار أحدها — وهو ما حدث فعلا — يشكل خطرا داهما ، فهو « الطاعون النووى » الذى يفتك بالانسان والحيوان بأعداد ضخمة نتيجة لتلوث البيئة على أوسع نطاق ، حيث تمتد آثاره من منطقة الانفجار الى العديد من المناطق الأخرى . كذلك فان تسرب الغازات السامة من أحد المصانع الكيميائية — وهو ما حدث أيضا — يؤدى حتما الى قتل المئات والمئات من البشر المقيمين بجوار هذه المصانع .

فضـلا عن ذلك ، فان عمليـة التحضير والتحديث ، المصـاحبة لحركة التصنيع ، تميل بالأفراد الى أن يتحرروا من الحياة البسيطة التى تقوم على فلاحة الأرض ، ويتحركوا من المناطق الريفية ، ومن المدن الصغيرة ، الى المناطق الحضرية المزدحمة بالسكان التى تموج بشتى ألوان الاثم والشرور فى كثير من الأحوال . بل ان أولئك الذين يمكثون فى المناطق الريفية بعيدا عن هذه الحياة الحضرية ، قد يجدون أن تغييرا ملحوظا قد طرأ على حياة الريف ، تغيرا فى أحجام الوحدات الزراعية وأساليب الانتاج الزراعى ، وتدهورا ملموسا فى عدد سكان الريف ، وهجرة مستمرة من المزرعة الى المدينة . وكل هذه التغـيرات ذات

---

(١) ريتشارد لبسى وبيتر ستونير ، المرجع الأسبق ، ص ٤٤٧ — ٧٧٨ .

تكاليف ، فالايقاع المتصاعد للحياة الحضرية ، وان كان يجلب متعا للبعض ، الا أنه يجر فى أذياله كثــيرا من المآسى للآخرين : الحوادث ، والجــرائم ، والأمراض الوبائية ، وحالات الانتحار ، وحالات الطلاق وحوادث القتل • ومن الثابت أن كل هذه المآسى تميل الى أن تكون أكثر ارتفاعا فى معدلاتها فى فترات التغير السريع وفى المجتمعات الأكثر تقدما •

(ب) تكلفة الفرصة الضائعة فى عملية النمو

والى جانب التكاليف غير الاقتصادية التى قدمناها ، فهناك ، أيضا ، تكلفة اقتصادية لعملية النمو يطلق عليها عادة « تكلفة الفرصة الضائعة » • لنتصور اقتصادا وهميا لدولة « كونكورديا » ، وأن هذا الاقتصاد ينعم بالتوظف الكامل لموارده الانتاجية ، ويحقق نموا بمعدل ٢ ٪ سنويا ، كمــا أن مواطنى دولة « كونكورديا » يستهلكون ٨٥ ٪ من الناتج القومى الاجمالى ويستثمرون ١٥ ٪ من هذا الناتج • لفترض الآن أن أهل « كونكورديا » يعرفون أنه اذا كانوا راغبين فى نقص انفاقهم الاستهلاكى الى ٧٧ ٪ مباشرة (بدلا من ٨٥ ٪) ، فانهم سوف ينحرفون فورا الى معدل للنمو بواقع ٣ ٪ ، وهو المعدل الذى يمكن الحفاظ عليه ، طالما أنهم يستمرون فى ادخار ٢٣ ٪ (بدلا من ١٥ ٪) من الدخل القومى • ومعأن هذا المثال هو من نسج الخيال ، الا أنه يوضــح الاختيار الأساسى الذى ينطوى عليه الموقف بالنسبة لمعدل النمو : قد يمكن تحقيق معدل أسرع للنمو وانما على حساب معدل أبطأ للاستهلاك الجارى • وبعبارة أخرى فان اختيار النمو بمعدل أسرع ينطوى على ضياع فرصة تمتع مواطنى دولة « كونكورديا » بنفس المستوى من الاستهلاك الجارى ، ومن ثم فان تكلفة الفرصة الضائعة فى عملية النمو انما تتمثل فى النقص فى الاستهلاك ، باعتبــاره الثمن أو التضحية التى يتحملها مجتمع « كونكورديا » فى ســبيل الاسراع بعجلة النمو • وهنا نتساءل : هل هذا الاختيار ، بما يتضمنه من تكلفة أو تضحية جدير حقا بالأخذ به ؟

ولتوضيح الرؤية حول مثل تلك المسائل التى يتضمنها هذا الاختيار ، نلقى

نظرة على الجدول الآتى ، حيث نحسب مستوى الاستهلاك عند لحظات عديدة من الوقت بالنسبة للوضع القائم على معدل ٢ ٪ للنمو ، وبالنسبة للوضع بعدما يكون السكان قد ضحوا ببعض الاستهلاك لتحقيق معدل ٣ ٪ للنمو :

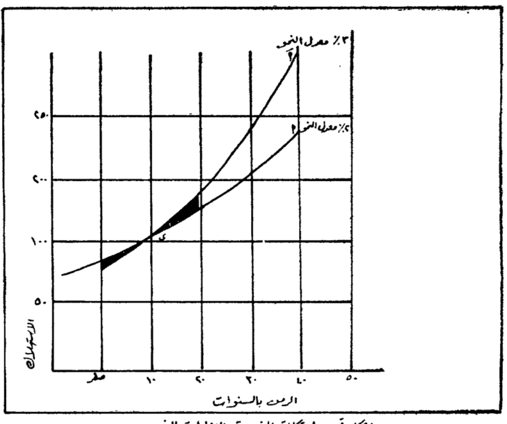
جدول رقم ٥ — تكلفة الفرصة الضائعة فى عملية النمو

فى سنة	مستوى الاستهلاك (أ) بافتراض ك = ٨٥ر٠ ل ومعدل النمو = ٢ ٪	مستوى الاستهلاك (أَ) بافتراض أن ك = ٧٧ر٠ ل ومعدل النمو = ٣ ٪
صفر (*)	٨٥ر٠	٧٧ر٠
١	٨٦ر٧	٧٩ر٣
٢	٨٨ر٥	٨١ر٨
٣	٩٠ر٣	٨٤ر٢
٤	٩٢ر١	٨٦ر٨
٥	٩٣ر٩	٨٩ر٥
٦	٩٥ر٨	٩٢ر٩
٧	٩٧ر٨	٩٥ر٠
٨	٩٩ر٧	٩٧ر٩
٩	١٠١ر٨	١٠٠ر٩
١٠	١٠٣ر٨	١٠٣ر٩
١٥	١١٤ر٧	١٢٠ر٨
٢٠	١٢٦ر٨	١٤٠ر٣
٣٠	١٥٤ر٩	١٨٩ر٤
٤٠	١٨٩ر٢	٢٥٥ر٦

(ك) ترمز الى الاستهلاك (ل) ترمز الى الدخل

(*) يفترض أن (ل) تساوى ١٠٠ فى السنة صفر

والآن كم يمضى من الزمن لتعــويض الخسارة فى الاســتهلاك نتيجة للانحراف نحو اختيار معدل ٣ ٪ للنمو مع استهلاك منخفض نسبيا ، بدلا من معدل ٢ ٪ للنمو مع استهلاك مرتفع نسبيا ؟ وفقا للأرقام المفترضة فى الجدول السابق ، فلا ينقضى من الزمن أكثر من ٣ ١/٢ سنة للوصول الى النقطة التى يصبح عندها الاستهلاك ٨٥ ٪ باختيار معدل ٣ ٪ للنمو • وعلى ذلك ، فان النقص الفعلى فى المستويات المعيشية لا يدوم الا لمدة ٣ ١/٢ سنة • وبطبيعة الحال ، فانه اذا لم يكن قد حدثت اعادة توزيع الموارد بين الاستهلاك والادخار بهدف تحقيق معدل ٣ ٪ النمو ، فان الدخل يكون قد توسع على طريق النم بمعدل ٢ ٪ • ومن هنا يتضح أنه على الرغم من أن النقص الفعلى فى الاستهلاك قد أمكن تعويضه فى أقل من أربع سنوات الا أن الاستهلاك الفعلى بعد انقضاء هذه الفترة (٣ ١/٢ سنة) لا يزال أقل فى مستواه من المستوى الذى يكون قد بلغه ، لو لم تحدث اعادة توزيع الموارد فى صالح الاستثمار • والواقع أن عشر سنوات لا بد أن تنقضى ــ وفقا للأرقام المفترضة فى الجدول السابق ــ لكى يلحق المستوى الفعلى للاستهلاك ذلك المستوى الذى يكون قد بلغه لو لم تتم اعادة توزيع الموارد • ومن هنا فان الخسارة فى الاستهلاك تحمل معنيين : الخسارة فى الاستهلاك وفقا لمعدل ٣ ٪ للنمو بالمقــارنة بالمستوى الأصــلى للاستهلاك فى بداية الفترة وفقا لمعــدل ٢ ٪ للنمو ، والخسارة فى الاستهلاك بمقارنة مستويى الاستهلاك وفقا لمعدلى ٢ ٪ و ٣ ٪ للنمو • ويمكن توضيح هذين المعنيين بيانيا فى الشــكل الآتى ، حيث يبين مسارين للنمو على مدار الوقت ، أحدهما وفقا لمعدل ٢ ٪ والآخر وفقا لمعدل ٣ ٪ سنويا :



الشكل رقم ١٠ تكلفة الفرصة الضائعة للنمو

ويتضح من الشكل البيانى السابق أنه بعد انقضاء عشر سنوات يتقاطع مسارا النمو عند النقطة ى (نقطة التحول) • وتمثل المساحة المظللة الى اليسار من النقطـة ى الخسارة التراكمية فى الاستهلاك خلال السـنوات العشر • أما المساحة المظللة الى اليمين من هذه النقطة فانها تمثل المكسب التراكمى فى الاستهلاك بعد انقضاء السنوات العشر •

ان مثل هذه السياسة فى التضحية بالمستويات المعيشية الحالية من أجل مكسب لا يبدأ جنى ثماره الا بعد انقضاء عشر سنوات ، وبالتالى لا يتعادل

المكسب التراكمى مع الخسارة التراكمية فى الاستهلاك الا بعـد تسع عشرة سنة ، قلما يحظى بالقبول لدى أى امرىء الا اذا كان أبعد ما يكون عن الأنانية أو كان يافعا جدا • وهنا فان التساؤل الهام الذى يتبادر الى الأذهان فى صدد مناقشة تكاليف النمو : متى يكون جيـل مستعدا للتضحية ببعض مستوياته المعيشية من أجل الأجيال القادمة ؟ ومن هم ، على أية حال ، سوف يكونون أكثر استفادة من جراء هذه التضحية ؟ هذا تساؤل من المضنى حقا الاجابة عنه ، وكما عبـر عن ذلك أحد المتشككين : « لماذا ينبغى علينـا أن نضحى من أجل الذرية ، وماذا فعلوه حتى بالنسبة لنا ؟ » •

بطبيعة الحال ، فان الكميات التى ينبنى عليها التحليل السابق هى مجرد أرقام افتراضـية (ولئن كانت معقولة فى ضوء المعرفة الحاليـة بمجريات الأمور) ، وقد يحدث أن تحولا أقل حجما للموارد قد يحقق زيادة بنقطة واحدة فى معدلات النمو ، كما تستغرق عملية التحول وقتا أقصر • انما نسوق المثال العددى السابق لمجرد توضيح بعض التكاليف التى ينطوى عليها انجاز نمو أسرع عن طرق اعادة توزيع الموارد بين الاستهلاك والاستثمار ، فضـلا عن الايحاء بأن قضية الأخذ بمعدل أسرع للنمو « بهذه الوسيلة » قد لا تكون شائعة القبول ، كما قد يتراءى لأول وهلة •

لقـد نهجت حكومات عديدة هذا السبيل : فالألمان تحت حكم هتـلر ، والروس تحت حكم ستالين ، والصينيون تحت حكم ماوتسى تونج ، تبنوا خططا رباعية وخماسية حولت الموارد من الاستهلاك الى الاستثمار • كما أن دولا عديدة تستخدم اليوم مثل هذه الخطط التى تعـد ذات أهميـة من الناحيـة العملية ، عندما تكون معدلات النمو ضئيلة جدا (أقل من ٢ ٪ مثلا) ، اذ بدون بعض التضحية الحالية بمستوى الاستهلاك ، فلن تكون هناك الا فرصة ضئيلة للنمو الحقيقى المنظور ، بل وقد لا يكون هناك أمل فى تحقيق هذا النمو • وغنى عن البيان ، فان أدنى معـدلات النمو هى تلك التى غالبا ما تتعرض لها دول

انعالم الأكثر فقرا ، وهذا يخلق معضلة قاسية تشكل ما يطلق عليه الاقتصاديون « الدورة المفرغة للفقر » ، وهو ما سوف نتناوله فى الفصل التالى .

١٠ ــ ٣ سياسات النمو

ان أوضح السياسات المؤثرة فى النمو انما تتمثل فى تلك التحولات الضخمة والفجائية للموارد الانتاجيــة المتاحة فى المجتمع من الاستهلاك الجارى الى الاستثمار فى الطاقة المتزايدة . هذا هو نوع التحول الذى قدمنــاه ، وهو ذو أهمية كبرى ، من الناحية التاريخية ، فى بعض الدول الشمولية المخططة مركزيا . وهذا النوع من التحول كهدف يلعب ، أيضا ، دورا رئيسيا فى الخطط الانمائية للعديد من الدول الآخذة فى النمو ، وسوف نناقش النمو فى هذا الاطار فى الفصلين التاليين .

ومن الحقائق المشاهدة أنه فى كثير من الدول المتقدمة ، مثل دول أمريكا انشمالية وأوروبا الغربية ، فان دعم الزيادة فى معــدلات النمو هو هدف فى بعض الأحيان ، ولكن نادرا ما يكون الشغل الشاغل للسلطات المركزية فى رسم السياسة الاقتصادية هو : ماذا يمكن عمله للارتفاع بمعدلات النمو ؟

ان كل العوامل ، التى كان التفكير فى أنها تؤثر فى عملية النمو ، يمكن أن تشكل هدفا لرسم السياسة . وعنـد هذه المرحلة من المعرفة بطبيعة عمليــة النمو ، فان لدينا تفهما نوعيا أكثر منه كميا لهـذه العملية : الاستثمار مهم ، واذا كان الاستثمار بوجه عام ــ كما هو الاعتقاد الشائع ــ يمكن أن يتدعم بالسياسات الرامية الى الحفاظ على معدلات للنمو منخفضة نسبيا ، فان سياسة « النقود الرخيصة » هى سياسة انمائية بلا ريب . ولكن لو أنه يخشى من سياسة كهذه نظرا لأنها قد تشجع على التمادى فى الانفاق الاستهلاكى ، وتؤدى الى التضخم تبعا لذلك ، فان تقديم حوافز خاصة لمؤسسات الأعمال للاستثمار

فى الآلات والمعدات بدلا من استخدام السياسة النقدية هو أمر مرغوب من وجهة نظر المجتمع . لقد استخدمت فعلا السياسة الضريبية بهدف تقديم مثل هذه الحوافز الخاصة ، وذلك عن طريق ما يسمى فى العرف المحاسبى « بالاهتلاك المعجل » لأصول المنشآت ، اذ يسمح ذلك لرجال الأعمال أن يتمتعوا باعفاء أسرع من الاعفاء الضريبى المعتاد على استثماراتهم فى رأس المال المادى .

لنضرب مثالا عدديا على هذه السياسة الضريبية المتمثلة فى « الاهتلاك المعجل » لأصول المنشآت . نفرض أن آلة تتكلف على احدى المنشآت ١٠٠ وحدة نقود ، وأن الفنيين بالمنشأة قدروا « العمر الانتاجى » للآلة بعشر سنوات ، تفقد بعدها قدرتها الانتاجية نتيجة للبلى والتقادم . لنفرض الآن أن سعر الضريبة هو ٥٠ ٪ . بطبيعة الحال ، فى ظل المعدل « العادى » لاهتلاك رأس المال ، فان المنشأة المعنية يمكن أن تخصم (١٠) وحدات نقود للاهتلاك فى السنة الأولى من العمر الانتاجى للآلة ، وهذا سوف يخفض من الضرائب عليها بمقدار (٥) وحدات نقود ، وبسبب هذا الاعفاء الضريبى الخاص باهتلاك رأس المال فان فى وسع المنشأة المعنية أن تستخدم الـ (٥) وحدات نقود للسنة التاليـة . لنفرض الآن أن الخزانة (أو الادارة الحكومية المختصة بجبـاية الضرائب على الدخل) تسمح للمنشأة المعنية أن تستقطع نصف تكلفـة الآلة (أى ٥٠ وحدة نقود) كمسموحات عن اهتلاك رأس المال ، غير خاضعة للضريبة فى السنة الأولى . ومن ثم فان هذا الخصم ، البالغ (٥٠) وحدة نقود ، سوف يؤدى الى الوفر فى الضريبـة بمقدار (٢٥) وحدة نقود فى السـنة الأولى ، وسوف يتاح ، اذن ، للمنشأة أن تستخدم هذه الـ (٢٥) وحدة نقود فى السنة التالية . وأيا كان الذى يحدث بعد ذلك ، فان المنشأة تكون قد كسبت ، فى جميع الأحوال ، استخدام (٢٥) وحدة نقود فى سنة واحدة .

بيد أن احدى مساوىء « الاهتلاك المعجل » لرأس المال المادى ، من خلال السياسة الضريبية ، هى أن هذه السياسة ليست فعالة بدرجة كبيرة عن كل وحدة

نقود من الاعفاء الضريبى ، نظرا لأنها تنطبق على كل المعدات الرأسمالية ، وليس فقط على المعدات الجديدة التى تكون قد اشترتها المنشأة خلال السنة الضريبية • اذا قررت الخزانة ، مثلا ، السماح باهتـلاك المعدات الرأسمالية لصناعة الصلب بمعدل أسرع فى حسبة الضريبة ، فان هذا الاجراء يقدم ميزة للمعدات الرأسمالية الموجودة فعلا ، وكلما استخدمت شركات الصلب الأرباح المحققة فى شكل توزيعات أرباح على المساهمين (أو تكوين أرصدة نقدية) ، بدلا من الاستثمار فى الوحدات الصناعية والمعدات الرأسمالية ، كان مقدار الزيادة فى الطاقة ضـئيلا عن كل وحدة نقود تضحى بها الحكومة فى شـكل اعفاء ضريبى •

أما فكرة « الائتمان الاستثمارى » التى تنطوى على منح الميزة الضريبية الى أنواع معينة من الاستثمار الجديد ، فقـد أدخلت حديثا فى السـياسة الضريبية فى محاولة لتلافى « الضياع المالى » بسبب المسموحات الضريبية عن « الاهتلاك المعجل » للمعدات الرأسمالية • مثـال ذلك أن الولايات المتحدة أدخلت نظام « الائتمان الاستثمارى » عام ١٩٦٢ ، وتوقف سريانه عام ١٩٦٦ ، ثم أعيـد ادخاله فى النظام الضريبى عام ١٩٦٧ • ويبدو الآن أن هذه الأداة قد تستخدم ، بصورة متقطعة ، كابتكار يرمى الى الاستقرار فضلا عن النمو : ابتكار يؤثر فى التوقيت ، كما يؤثر فى مستوى الاستثمار فى الوحدات الصناعية والمعدات الرأسمالية •

ومن الجلى أن الائتمانات الضريبية التى من هذا النوع تتعلق ، الى حد كبير ، بكمية رأس المال • غير أن الدراسات الحديثة توحى بأن تركيم رأس المال أقل أهمية ، وأن عوامل أخرى ـ مثل الابتكار والتعليم ـ أكثر أهمية مما كان معتقدا من قبل • وكما يرى بعض الكتاب ، فان أفضـل حدس مؤسس على المعرفة الحاليـة بمجريات الأمور هو أن أقل من نصف الزيادة فى الطـاقة الانتاجية فى الولايات المتحدة يعزى الى التراكم الرأسمالى ، فى حين أن أكثر من النصف يعزى الى عوامل أخرى •

ومن الثابت أن الاختراع والابتكار يلعبان دورا هاما فى عملية النمو ، الا أنه من الصعوبة بمكان أن نستثيرهما أو ننصرف عنهما كيفما نشاء ، وفى أى وقت نشاء • وثمة اعتقاد قوى بأن كل زيادة فى البحوث العلمية والفنية ، وفى تطوير هذه البحوث ، لا بد أن تؤتى ثمارها فى صورة ابتكارات سريعة الخطى • قد تنشغل الحكومة نفسها بقدر كبير من البحوث فى مختلف المجالات ، وتقدم المنح البحثية للآخرين ، وقد تدخل فى مشروعات مشتركة مع مؤسسات الأعمال ، ولكن مع ذلك فليس من المتيقن مدى الأهمية الكمية للبحوث فى عملية النمو •

وليس من شك أن الانفاقات العامة على التعليم على كل المستويات — وبخاصة التعليم العالى والتدريب للأفراد العلميين — كانت مرتفعة فى الدول المتقدمة ، وهى تطرد فى الارتفاع ، وبصفة عامة فمن المسلم به أن هذه الانفاقات على التعليم تدعم عملية النمو ، سواء فى معنى النهوض بهذه العملية الانمائية بفعالية ، وذلك من خلال زيادة احتمال اكتشاف أساليب فنية أفضل ، أو فى معنى تفادى معوقات النمو التى قد تنشأ ، اذا لم يكن هناك العدد الكافى من الأفراد القادرين على تشغيل ما يتم اختراعه من آلات ومعدات رأسمالية جديدة •

والواقع أن كل الحكومات تؤمن بالتعليم ، كما أن برامج المنح التعليمية والدراسية ، فى مختلف صورها ، ضخمة ومتنامية ، مما يعكس الكثير من الانفاق المرغوب على التعليم • وقد تدعم الحكومة التعليم ، حتى ولو لم يكن طريق النمو سهلا ميسورا — على أساس العدالة أو تكافؤ الفرصة ، أو على أساس أن الشخص المتعلم ينعم بحياة أمتع وأكثر حيوية • بعبارة أخرى فان التعليم سلعة استهلاكية كما أنها سلعة استثمارية •

وثمة سياسة أخرى تؤثر فى النمو ، وهى تفادى الظروف الاقتصادية المضادة للنمو • فى أوقات البطالة العارمة ، عندما تظل موارد المجتمع متعطلة

فى جزء كبير منها ، فسوف يكون هناك حافز ضعيف الى زيادة الطاقة الانتاجية . وعلى ذلك فان الحفاظ على وضع معقول للتوظف الكامل لموارد المجتمع ، واستمرارية مجموعة من التوقعات التفاؤلية حول المستقبل ، هما شرطان هامان للنمو . ولكن النمو قد يتعارض مع أهداف أخرى للمجتمع ، ولذلك فان ثمة مشكلة هامة لا بد أن يتخذ أى مجتمع قرارا بشأنها : أى جزء من طاقات المجتمع وسياساته ينبغى توجيهه للنمو ، وأى جزء ينبغى توجيهه لأهداف أخرى ؟

١٠ ــ ٤ خلاصة النتائج

ويمكن أن نخلص الى نتائج التحليل الذى أوردناه لعملية النمو فى هذا الفصل والفصل السابق . كما يلى :

١. النمو فى طاقة الاقتصاد القومى على الانتاج هو على جانب كبير من الأهمية فى سبيل رفع المستويات المعيشية على المدى الطويل ، وفى تناول سياسات اعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع بصورة أكثر يسرا وسهولة ، وفى اعادة هيكلة المزيج الذى تنتجه عملية النمو فى شكل نواتج سلعية وخدمية . هذا فضلا عن أن النمو الاقتصادى يلعب دورا ذا أهمية خاصة فى الأمن القومى ، أو فى النضال من أجل الهيبة والمكانة الدولية .

٢. ان النمو الاقتصادى يتعلق بالطاقة الانتاجية ــ بالتغيرات فى العرض الكلى ، لا بالتغيرات فى الطلب الكلى . ومن الأهمية بمكان ادراك الآثار التراكمية للنمو حتى بالنسبة للفوارق الطفيفة فى معدلات النمو .

٣. كان الظن ، فى وقت ما ، أن مصدر النمو الاقتصادى هو التراكم الرأسمالى وحده تقريبا ، واستخدام الذخيرة المتوفرة من فرص الاستثمار غير المستغلة بعد . أما اليوم فان الاقتصاديين عموما يدركون

أنه يمكن « خلق » الكثير من فرص الاستثمار ، وأن كثيرا من الاهتمام يوجه الآن الى مصـادر الانحرافات التصـاعدية فى منحنى امكانيات الانتاج ، وأن أية قائمة للعوامل المؤثرة فى عملية النمو لا تشمل مدى الابتكار فحسب ، بل تشمل أيضا نوعية رأس المال المادى ، ونوعيـة رأس المال البشرى ، وحجم السـكان العاملين ، وطبيعـة المؤسسات الاجتماعية والقـانونية ، وأنماط الميزة النسـبية فى مضمار التجارة الدوليـة •

٤• وبينما يكون النمو أمرا نافعا للمجتمع فى مجموعه ، الا أنه ليس عديم التكلفة ، وقلة من الناس هم الذين يرغبـون فى تعظيم النمـو بأى تكاليف • والواقع أن التكلفة الأولية للنمو هى عن « الفرصة الضائعة » ، وهى تتمثل فى عمليـة تحول الموارد من الاستهلاك الجارى الى تكوين رأس المال • أما بالنسبة لبعض أفراد المجتمع ، فقد تكون التكاليف أكثر ارتفاعا وأكثر ارتباطا بأشخاصهم ، اذ أنهم يفقدون فرص العمل أمام موجة الابتـكار والتجـديد فى أساليب الفن الانتـاجى فى عالم دائم التغير بسرعة •

٥• ورغم ما يتوفر من معلومات « نوعية » حول أسباب النمو ، وحول امكانية التحدث عن أنواع السياسات التى تقـود الى النمو ، فان المعـرفة « الكمية » بوسائل دعم النمو فى اقتصاديات السوق محدودة للغاية •

٦• أما السياسات الرامية الى تشجيع الاستثمار فانها تشمل : (١) أسعار الفائدة المنخفضة ، (٢) و « الاهتلاك المعجل » لرأس المال المادى ، (٣) والائتمانات الضريبية للاستثمار • والاعتقاد السائد هو أن اجراء البحوث العلمية والفنية ، وتطـوير هذه البحوث ، قد يؤتيان ثمارهما فى شكل مزيد من الابتكار • كمـا أن سياسات تشجيع التعليم والتدريب

ترمى الى تحسين نوعية رأس المال البشرى • ومن المهم كذلك لتأمين مسار عملية النمو على الوجه المنشود هو ملافاة الآثار المترتبة على قيام بعض الظروف الاقتصـادية التى يكون لها تأثير معوق لعملية النمو ، مثل ظروف الكساد الحاد والبطالة واسعة النطاق [1] •

---

(١) المرجع السابق ، الفصل ٤٣ ، ص ٧٤٢ وما بعدها .

الفصل الحادى عشر
النمو والاقتصاد المتخلف
(مقاييس التخلف ومعوقات النمو)

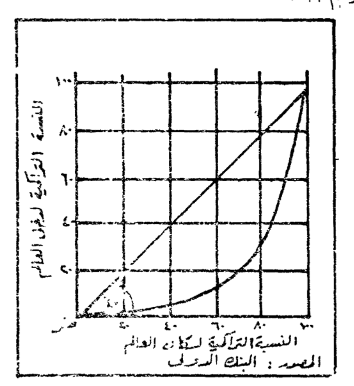
فى غمرة الحياة الحضرية بأساليبها المريحة ومظاهر التمدين فيها ، فان الغالبية العظمى من البشر تفقد رؤية الحقيقة المنطوية على أنه ـ بالتعرف على عمر كوكب الأرض ـ فان الوقت الذى انقضى حتى الآن هو وقت قصير جدا منذ أن كان الانسان يعيش كأى حيوان آخر ، يلتقط مقومات وجوده على قيد الحياة بأقصى ما يستطيع مما تجود به الطبيعة وتلقى به فى طريقه • ومنذ حوالى ثمانية آلاف عام فقط ، بدأت ملامح الثورة الزراعية ، عندما حول الانسان نفسه من جامع للطعام الى منتج له • ولم يحدث الا منذ القرون القليلة الأخيرة أن نسبة ملموسة من سكان العالم لم تعد تتطلع الى أى شىء سوى الجهد المبذول بلا هوادة فى اقتناص وجودها من براثن الطبيعة المتمنعة عن الجود بمكنونها من الطيبات • أما تلك الأفكار حول الحياة الكريمة والتحرر من الجوع كحقوق يتمتع بها كل انسان فهى جديدة فى تاريخ البشرية •

١١ ـ ١ نماذج متباينة للنمو

لننظر الى الجدول الآتى بعناية ، اذ أنه يكشف ، فى اطار واضح ، كيف أن قلة من الناس فقط هى التى حققت انجازا فى تحولها من الفقر الى الحياة الرغدة نسبيا • وتشير البيانات ، المتاحة عن منتصف الستينيات ، أنه كان هناك ٣ر٣ بلايين نسمة يعيشون فى مختلف أرجاء العالم ، ولكن الأجزاء الغنية من العالم ـ حيث يعمل الناس لأكثر من ٤٠ ـ ٥٠ ساعة أسبوعيا ، ويتمتعون بقدر

كبير من وقت الفراغ والمتعــة ومستوى من المعيشـــة يضاهى أو يقرب من المستوى الذى بلغه مواطنو الولايات المتحدة ــ لا تشمل الا حوالى ١٤ ٪ من مجموع سكان العالم (١) • أما معظم بقية أجزاء العالم فان سكانها يكافحون من أجل أن يسدوا رمق الحياة فحسب ــ بل أن هناك حوالى ألفى مليون نسمة يعيشون عند المستوى ــ أو أدنى من المستوى ــ الذى كان يتمتع به الفلاحون فى أكثر المدنيات نجاحا من خمسة آلاف سنة •

كما يكشف الجدول الآتى عن احدى الطرق المختلفة للتعبير عن التفاوت فى توزيع الدخل بين سكان العـالم ، كما يدل على ذلك العمودان ٥ و ٦ من الجدول ، أما التعبـير البيانى عن هذا التفاوت فى توزيع الدخل فيدل عليــه الشكل الآتى رقم ١١ :



الشكل رقم ١١ ـ التفاوت فى توزيع الدخل بين شعوب العالم

(١) المرجع السابق ، ص ٧٨٣ •

جدول رقم ٦ — تصنيف وضع النمو فى ١٥٨ دولة ، ١٩٦٥ (*)

تصنيف الدول ١٩٦٥	(١) عدد الدول	(٢) ١٩٦٥ السكان (بالملايين)	(٣) ١٩٦٥ ن ق ج (**) (بالبلايين الدولارات)	(٤) ١٩٦٥ نصيب الفرد من ن ق ج	(٥) النسبة من سكان العالم وناتجه القومى: السكان (٪)	(٦) ن ق ج (٪)	(٧) متوسط المعدلات السنوية للنمو فى نصيب الفرد من الدخل الحقيقى ١٩٥٠–١٩٦٥ (٪)	(٨) ١٩٦٠–١٩٦٥ (٪)
المجموعة (أ) نصيب الفرد من ن ق ج أقل من ١٥٠ دولارا	٤٨	١٨٢١	١٦٠	٨٨	٥٥	٩	١ر٥	١ر٠
المجموعة (ب) ١٥٠ — ٣٠٠ دولار	٤١	٣١٨	٦٨	٢١٤	١٠	٤	٢ر٣	١ر٩
المجموعة (ج) ٣٠١ — ٦٠٠ دولار	٣١	٢١٢	٩٨	٢٦٢	٦	٥	٤ر٠	٥ر٣
المجموعة (د) ٦٠١ — ١٢٠٠ دولار	١٨	٤٨٤	٤٤٧	٩١٥	١٥	٢٤	٥ر٦	٥ر٠
المجموعة (هـ) ١٢٠١ دولار وأكثر	٢٠	٤٥٧	١٠٦٢	٢٣٢٢	١٤	٥٨	٢ر٨	٣ر٤
المجموع	١٠٨	٣٢٩٢	١٨٣٥	٥٥٦	١٠٠	١٠٠	٢ر٩	٣ر١

(*) تمثل حوالى ٩٩ر٤ ٪ من سكان العالم (**) ن ق ج ترمز الى النــاتج القومى الاجمالى .
المصدر : البنك الدولى .

ويوضح الشكل السابق مدى التباين بين السكان والدخل معبرا عنه « بمنحنى لورنز » • لو كان توزيع الدخل تناسبيا مع السكان ، فان ٢٥ ٪ من السكان سوف يكون لديهم ٢٥ ٪ من الدخل ، و ٥٠ ٪ من السكان سوف يكون لديهم ٥٠ ٪ من الدخل ، وهلم جرا ، وهذا التوزيع التناسبى للدخل مع السكان يعبر عنه بيانيا « الخط المستقيم » فى الشكل السابق • أما التوزيع الفعلى للدخل بين السكان ، كما يستدل عليه من الجدول السابق ، فيعبر عنه بيانيا « الخط المنحنى » ، وكلما بعد الخط المنحنى عن الخط المستقيم ، تعاظم التفاوت فى توزيع الدخل •

وعلى الصعيد العالمى فى منتصف الستينيات ، فان أفقر دول العالم — وتشكل ٥٥ ٪ من سكان العالم — تحصل على أقل من ٩ ٪ من دخل العالم ، وأغنى دول العالم — وتشكل ١٤ ٪ من سكان العالم — تحصل على ٥٨ ٪ من هذا الدخل • وبالاضافة الى تفاوت توزيع الدخل بين دول العالم ، فان توزيع الدخل ليس على نمط واحد داخل مجموعات الدول ، الأمر الذى يجعل الحدود المتطرفة أكثر تباعدا فيما بينها داخل كل مجموعة • ومن ثم فان عبارة « الفجوة الانمائية » قد استخدمت كثيرا للتعبير عن التباين الكبير بين الأوضاع الاقتصادية للدول عند طرفى توزيع الدخل •

ان الفروق الاحصائية مثلا بين المجموعة (أ) والمجموعة (ب) والمجموعة (هـ) فى الجدول السابق هى فروق مثيرة بما فيه الكفاية بالنسبة للمحلل الاقتصادى ، ولكن لنتساءل : ماذا تعنيه هذه الفروق فى المعنى الانسانى ؟ ان الباحث الذى يعكف على دراسة أثر التغيرات فى هطول الأمطار على الانتاج والدخل الزراعى سوف يجد أنه بالنسبة لدولة غنية كالولايات المتحدة مثلا ، فان النقص فى هطول الأمطار عن المستوى الحرج المعين بمقدار بوصة مثلا ، سوف يؤدى الى التغير فى ناتج المزرعة بصورة منتظمة • أما فى الدول الفقيرة ، مثل الصين والهند ، فان التغيرات فى هطول الأمطار قد تنعكس على معدل الوفيات •

والواقع أن الغالبية العظمى من سكان هذه المناطق الفقيرة فى العـالم تعيش بالقرب من مستوى الكفاف الى حد أن أية تقلبات طفيفة فى امدادات الطعام ، بسبب النقص فى موارد الميـاه اللازمة للزراعة أو لأى سبب آخر ، لا بد أن تحمل فى طياتها شبح الموت جوعا لأعداد كبيرة من الناس •

ومن واقع المشـاهدات ، فان التقلبات التى تقاس بالدولارات فى الدول الغنية ، غالبا ما تقاس بأعداد الأحياء من البشر فى الدول الفقيرة ، الأمر الذى يجعل مشكلات الاقتصاد تتراءى على أنها مختلفة جدا فيما بين مختلف الدول ، كما يجعـل مشكلات النمو أكثر الحاحا بكثـير جدا فى لدول الفقيرة منها فى الدول الغنية • أما المصلحون فى الدول المتخلفة فغالبا ما ينتابهم الشعور بنوع من العجلة فى الاصلاح لا يستشعره نظراؤهم فى الدول الغنية • بل ان كثيرا من بنى البشر ، ممن يعيشون الآن عند حافة الكفاف ، لا يمكن أن يتطلعوا الى أى تحسن فى أقدارهم الا اذا اضطلعت فورا الدول التى ينتمون اليها بمهمة تحقيق معدل سريع جدا للنمو الاقتصادى •

وهنا تجدر ملاحظة أن العمودين الأخيرين من الجدول السابق يدلان على أن الدول الأكثر فقرا فى العالم كانت تحقق معدلات للنمو أقل من معدلات النمو فى الدول الأكثر غنى فى غضون السنوات الخمس عشرة الأخيرة • وعلى ذلك فان الدول الأكثر فقرا فى العالم أخذت تفقد أرضا ، كما أن « الفجوة الانمائية » أخذت فى الاتساع • وكما سوف نرى فيما بعد ، فان هذه هى مشكلة « ناتج » ومشكلة « سكان » •

ومن الثابت أن « التخلف » ليس شيئا جديدا فى العالم ، أما الانشغال به كظرف اجتماعى قابل للعلاج فهو الجديد فى الأمر • ولم يحدث أن أصبح علاج التخلف كسياسة اضطرارية جديرة بالاهتمام الا خلال نصف القـرن الأخير • ولعـل السبب الرئيسى لهـذا الاهتمام ، الذى لم يكن ملحوظا على الاطلاق قبـل خمسين سـنة أو أكثر ، يكمن فى النجاح الساحق غير العـادى

للبرامج المخططة للتنمية ، والتى تعتبر التجربة السوفيتية أبرزها وأجلهـا شأنا • ومن ثم يتساءل القادة فى الدول الأخرى : اذا كان فى مقدور السوفييت أن يحققوا هذه التنمية « الساحقة » ، فلماذا لا نحققه ؟ وهنا يجب ألا نقلل من أهمية فكرة دوزنبرى عن « أثر المحاكاة » فى تغيير السلوك الاقتصـــادى للأفراد والجماعات • لقد قيل مثلا أن السر الحقيقى للقنبلة الذرية يكمن فى « امكانية » صنعها ، وليس فى « كيفية » صنعها • ويصدق نفس الشىء ، الى حد بعيد ،على قضية التنمية الاقتصادية فى ربع القرن الأخير ، اذ كانت قد طفت على السطح أمثلة عديدة على التنمية الاقتصادية السريعة والمخططة • وفى عالم يصبح فى كل سنة أصغر مما كان عليــه بفضل التحسينات المستمرة فى وسائل النقل وسبل الاتصالات ، فان مثل هذه التطورات فى المجال الانمائى تصبح مرئية لكل امرىء فى ربوع العالم • انه لوضع سيىء حقا أن يكون المرء فقيرا ، ولكن ما هو أسوأ منه أن يكون المرء فقيرا عندما يتجاوز الآخرون دائرة الفقر ، وهذا وضع يصعب احتماله • وفجأة يرى الناس أنه من الممكن تحقيق أوضــاع اقتصادية أفضــل لهم ولأطفالهم ، وفجأة نجد أنهم يتطلعون اليها ويسعون الى تحقيقها بكل السبل الممكنة •

أما الدفعة الثانية للتوجه نحو التنمية فى الجزء المتخلف من عالم اليوم ، فقد جاءت من جانب الدول المتقــدمة التى انتهجت ســياسة اسداء العــون الاقتصادى والفنى الى الدول المتخلفة • ان بعض الجهود المبذولة فى سبيل تنمية الاقتصاديات المتخلفة كان يتمثل فى مبادرات من جانب الدول المتقدمة كل على انفراد ، أما الجهود الأخرى فكانت تبذلها المنظمات الدولية كمجموعة البنك الدولى للتعمير والتنمية • ومن هنا فمن داخل الدول المتخلفة ومن خارجها كانت الضغوط تترى من أجل التنميــة الاقتصــادية السريعة ، وللبحث عن أسباب التخلف ووسائل التغلب عليها •

١١ ــ ٢ معنى وقياس التخلف

لقـد ركز الجـدول السابق على متوسط دخل الفرد كمقياس للتنميـة الاقتصادية ، فهل هذا صحيح ؟ من الجلى أن هذا المؤشر الاحصائى هو مقياس معقول للقوة الشرائية لدى أفراد المجتمع ، اذ يدل ــ بما لا يقبل الخطأ ــ على أن الدول فى المجموعتين الأولى والثانية هى دول فقيرة جدا بالمقاييس الغربية . واذا رغب المرء فى النظر ، بدلا من ذلك ، الى المجموعة التى تعرف عادة بالدول « الآخذة فى النمو » (أو الدول النامية) ، فانه يبدو من مقارنة معدلات النمو أن الدول فى المجموعتين (جـ) و (د) تحقق معدلات للنمو هى أسرع من معدلات النمو فى دول المجموعتين (أ) و (ب) ومن معدلات النمو فى الدول الأكثر غنى فى المجموعة (هـ) [١] .

والواقع أنه لا يوجد تعريف « صادق » تماما للتخلف . أما السبب الوحيد للرغبة فى توضيح المعنى الذى نقصده بكلمة « متخلفة » هو أننا نود أن نحدد مجال اهتماماتنا فى التطور الاقتصادى للمجتمعات الانسانية ــ لنقول : « اننا نهتم بهـذه الدول وهذه المشكلات ، وليس بتلك الدول وتلك المشكلات » . وغالبا ما نجد أن مختلف الباحثين يولون اهتمامهم بالمجموعات المختلفة من الدول وبالمشكلات المختلفة ، ولكن من العبث الجدل بأن أية مجموعة من المشكلات يجب وصفها بالمصطلح « تخلف » ، وأية مجموعة أخرى بمصطلحات أخرى . هناك ، فى واقع الأمر ، مقاييس عديدة ممكنة لدرجة التنمية فى بلد ما : متوسط دخل الفرد ، نسـبة الموارد غير المسـتغلة ، نصيب الفرد من رأس المال فى المتوسط ، المدخرات لكل فرد فى المتوسط ، مقدار « رأس المال الاجتماعى » (الطـرق ، السكك الحديدية ، المطارات ، الموانىء الخ) ، ودرجة التعـليم للطبقات العاملة ــ وهذا بعض من كل .

---

(١) انظر الجدول السابق رقم ٦ .

لا غرو ، اذن ، أن الدول التى تكون متخلفة باحدى هذه الطرق قد لا تكون متخلفة بطريقــة أخرى ، حيث أن دولة ما قد يكون متوسط دخل الفرد فيها أكثر انخفاضا من متوسط دخل الفرد فى دول أخرى ، ولكن هذه الدولة تحقق نسبة أكثر ارتفاعا فى استخدام الموارد الطبيعية المتاحة لديها • ولهذا السبب ، فليس هناك ترتيب وحيد لمختلف الدول من حيث درجة التنمية • ومن هنا فان السياسات الملائمــة للتغلب على التخلف ســوف تكون مختلفــة فى مختلف الحالات • فضلا عن ذلك ، فان مشكلة الارتفاع بدخل الدولة التى يكون فيها متوسط نصيب الفرد من رأس المال منخفضا ، وتكون لديها عمالة عاطلة واسعة النطاق وموارد طبيعية غير مستغلة (باكستان مثلا) يحتمل أن تكون مختلفة جدا عن مشكلة الأرتفــاع بدخل دولة ما ، مثل استراليا ، تكون لديها قلة فى عدد السكان ولديها موارد كثيرة غير مستغلة •

وأيا كان الأمر ، فبالنسبة لأى وضــع حقيقى فان الاهتمام بالمشكلات الحقيقية ، وايجــاد الحلول العملية لها ، هو أكثر أهميــة من الجدل حول التعاريف • فى الغالب الأعم ، فان مشكلة « الدول المتخلفة » تتعلق برغبتها فى التغلب على المستويات المنخفضة للدخل عن طريق احراز معدل أسرع للنمو • فى بعض الدول ــ الهند وبنجلاديش مثلا ــ فان وضــع حد لنمو السكان قد يكون العنصر الرئيسى فى دعم النمو الاقتصادى ، أما فى بلد مثل اليونان ــ وهى التى ليست لديها مشكلة كثرة عدد السكان ــ فان مثل تلك السياسات ليست ذات أهمية تذكر •

١١ ــ ٣ دعم عملية النمو : تخطيط أم حرية اقتصادية ؟

وحالما تقرر سلطات دولة متخلفة محاولة رفع معدل النمو ، فانها سوف تواجه على الفــور سؤالا جوهريا : ما هو القــدر الضرورى والمرغوب من الرقابة الحكومية على الاقتصاد القومى ؟ من الناحية العملية ، كان الدفاع جديا عن كل جانب من جوانب الرأى حول أسلوب دعم عملية النمو ، متدرجا

من مقولة أن « السبيل الوحيد للنمو هو ابعاد يد الحكومة عن كل شيء يتعلق بالنشاط الاقتصادى » الى مقولة أن « السبيل الوحيد للنمو هو الحصول على اقتصاد مخطط بالكامل وفى ظل الرقابة المركزية » • ومن السهل نبذ مثل هذه الآراء المتطرفة حول أسلوب دعم عملية النمو ، وذلك على ضوء المشاهدات الواقعية • من جهة ، فان كثيرا من الاقتصاديات قد نما بمساعدة حكومية ضئيلة جدا ، ولعل المملكة المتحدة أفضل الأمثلة • من جهة أخرى ، فان دولا أخرى ، مثل روسيا الحديثة وبولندا ، قد كشفت عن نمو مطرد مع درجة مرتفعة من الرقابة المركزية • وفى دول أخرى ، فاننا نجد كل مزيج يمكن تصوره من المبادرة الحكومية والمبادرة الخاصة فى عملية النمو •

أى معنى يمكن أن نستخلصه من هذه السوابق التاريخية المتضاربة ؟ لعل أكثر الاجابات اقناعا هى أن التصرف المناسب يتوقف على الظروف التى تكون سائدة فى الدولة المعنية • فى بعض الحالات ، قد تتدخل الحكومات فى الاقتصاد الى حد تثبيط عزم المبادرة الخاصة ، وفى حالة كهذه ، يمكن تعظيم عملية النمو حقا بالتقليل من الرقابة الحكومية على الاقتصاد • فى حالات أخرى ، حيث تمس الحاجة الى كميات ضخمة من « رأس المال الاجتماعى » ، أو حيث تكون الترتيبات المؤسسية القائمة ــ مثل نظام حيازة الأرض ــ ضارة بعملية النمو ، فقد يكون من الضرورى التدخل النشط من جانب السلطات المركزية من أجل تشجيع عملية النمو • بيد أن هناك ألوانا عديدة من المزيج الممكن ، بين مبادرة الدولة والمبادرة الخاصة فى النشاط الاقتصادى ، كانت قد استخدمت فى مختلف المواقع ومختلف الأزمنة ، أما عن السؤال الخاص بأى مزيج هو الأفضل فى موقع معين ووقت معين ، فان الأرجح كثيرا أن يقابل بالكثير من الجدل حوله [1] •

---

(١) وفى راى الباحث ان الجدل حول افضل مزيج بين هاتين المبادرتين ، او بعبارة أخرى افضل حدود فاصلة بين النشاط العام والنشاط الخاص فى المجال الاقتصادى ، لا بد ان يحكمه هدف لا مندوحة عنه ، الا وهو المصلحة العليا للاقتصاد الوطنى ، بغض النظر عن القواعد الأيديولوجية الجامدة .

١١ ــ ٤ لمــاذا التخطيط ؟

واذا كانت مبادرة الدولة تنطوى على الأخذ بأسلوب التخطيط للعمليــة الانمائيــة ، فان السبب الرئيسى الذى يروق التخطيط من أجله هو أنه يمكن أولا الاسراع بخطى التنمية الاقتصــادية ، كما يمكن ثانيــا تغيير اتجاهات عملية التنمية •

وكما هو معلوم ، فان تقسيم الموارد بين الاستهلاك والاستثمار هو أحد محددات معدل النمو ، أو بعبارة أخرى فان النقص فى المدخرات ، التى توجه لتمويل الاستثمارات ، قد يكون عائقا خطيرا للنمو بالمعدلات السريعة المنشودة • ان التخطيط ، اذن ، يمكن أن يشكل مجموعة من السياسات التى تتدخل بموجبها الحكومة فى الاقتصــاد الوطنى لتحقيق مستوى من المدخرات أكثر ارتفــاعا مما قد يتحقق ، لو أن قرارات الادخار تكون متروكة للأفراد وحدهم فى القطاع الخاص • فى اقتصاد قائم على السوق الحر ، يتأثر الاستثمار بكمية المدخرات التى سوف يوفرها الأفراد والمنشآت ، ولكن عندما تكون المستويات المعيشية منخفضة ، فانه يحتمل أن تكون المدخرات منخفضة ، مع أنها تشكل المصــدر الرئيسى لتمويل العملية الانمائية فى كل الأحوال • وهنا يمكن للسلطات المركزية أن تتدخل وترغم أفراد المجتمع على الادخار بمعدلات أكثر ارتفاعا بكثير مما قد يكون عليه الحال بخلاف ذلك • هذا الادخار الاجبارى كان ، ولا يزال ، أحد الأغراض الرئيسية لمعظم خطط الحكومات الاشتراكية •

بيد أن أولئك الذين يؤمنون بحرية الفرد فى الاختيــار بين الاستهلاك والادخار قد يجفلون كثيرا من هذه التضحية الاجبارية للمستويات المعيشية للأجيال الحاضرة من أجل منفعة الأجيال القــادمة • أما المبرر الذى يقــدمه المخطط فهو أنه بالحرية الكاملة للاختيــار الفردى ، قد يكون النمو بطيئــا أو لا وجود له ، كمــا أن الجيل الحاضر قد تكون لديه القــدرة على فرض مستوى معيشى منخفض على الأجيــال القادمة • والحقيقة أن هدف الخطط

الخمسية لروسيا أو بولندا أو الصين هو الارتفاع بمستوى المدخرات ، ومن ثم خفض مستوى الاستهلاك الجارى الى ما هو أدنى مما قد يكون عليه الحال ، لو أن الحرية الكاملة للاختيار بين الاستهلاك والادخار هى التى تؤخذ بعين الاعتبار • انما تجدر ملاحظة أن المدخرات الاضافية قد تكون موضوع التخطيط حتى فى المجتمعات التى تكون فيها الرقابة المركزية على مسار الاقتصاد الوطنى بدرجة أقل بكثير مما هو عليه الحال فى الدول الثلاث المشار اليها ، وذلك من خلال الحوافز الضريبية والسياسات النقدية ، ومع ذلك فان الغرض واحد : زيادة الاستثمار من أجل زيادة معدل النمو • أما الهدف النهائى فهو جعل الأجيال القادمة أحسن حالا مما قد يكونون عليه ، لو أنهم لم يتوارثوا الا رصيدا من رأس المال الذى يترك لهم اختياريا من جانب الأجيال الحاضرة •

وهنا تجدر الاشارة الى أنه يمكن للتخطيط أن يؤثر فى خطى التنمية بفعل عوامل أخرى بخلاف المدخرات ، اذ يمكن للتخطيط أن يتعرف على مواطن الاختناقات الاحتمالية ، سواء فى صورة مهارات، أو مواد خام ، أو أنواع معينة بالذات من الطاقة الانتاجية ، ومن ثم يضع برامج معينة للتعليم والتدريب ، أو لتنمية الموارد ، أو للمعاهدات التجارية ، أو للاستثمار الفعلى الذى يمهد الطريق الى نمو أسرع فى خطاه • ومن الأهمية بمكان الاشارة الى أنه اذا أمكن للمخططين أن يتعرفوا على المعوقات الثقافية والقانونية والاجتماعية للنمو ، ففى وسعهم أن يعملوا على ازالتها • لو أن نظام حيازة الأرض ، أو نظام الارث مثلا ، يعوق استغلال الأرض بصورة أكثر فاعلية من الناحية الفنية ، فمن الممكن استخدام النظام القانونى فى احداث التغيير المنشود الذى يحقق الارتفاع بانتاجية الأرض الزراعية وتحقيق الزيادة فى معدلات النمو • وعلى سبيل المثال ، من ناحية المعوقات الثقافية والاجتماعية ، لننظر فى وضع تركيا خلال حقبة الثلاثينيات وتحت حكم مصطفى كمال أتاتورك • لقد أمكن للأتراك ، من خلال تحديث الأزياء ، أن يغيروا من موقفهم نحو المرأة التركية ،

دقوة عمل كامنة لم تكن مستغلة من قبل ، فكانت النتيجة أن أصبح فى وسع النساء التركيات أن يدخلن سوق العمل بأعداد كبيرة ، وأمكن بذلك الارتفـاع بمعدل النمو فى الاقتصاد التركى لفترة طويلة من الزمن •

وينبغى هنـا التأكيد على حقيقة اقتصـادية فى معرض الحـديث عن الملابسات المحيطة بعملية التنمية ، وهى أن التأثير فى « خطى » أو « معدل » التنمية ــ بمعزل عن اتجاهات التنمية ــ أمر بالغ الأهميـة فى واقع الأمر ، لا لأن الفروق الضئيلة فى معدلات النمو فيما بين الدول قد تجعل هناك فارقا كبيرا بين هذه المعدلات بمرور الزمن فحسب ، كما أوضحنا فيما سبق [1] ، بل أيضا لأن الاقتصاد القومى قد يكون فى سباقات خطيرة مع الزمن ، وأحد هذه السباقات هو نمو السكان كما سوف نعرف فى الفصل التالى [2] • وثمة سباق آخر مع الاقتصاديات المنافسة الأخرى فى مضمار التجارة • لنضرب مثـلا واقعيا باليونان ، فعندما وافقت على توقيع معاهدة تصبح بموجبها عضوا فى السوق الأوربية المشتركة ، فقد التزمت ، بمقتضى نصوص هذه المعـاهدة ، بازالة حواجزها الجمركية الحامية ، وبالتالى فقد تعين عليها أن تكون ذات قوة تنافسية فى تصريف منتجاتها فى الأسواق الخارجيـة قبيل توقيع المعـاهدة ، والا تصبح منتجات صناعاتها الناشئة عرضة لأن تكتسحها منتجات الصناعات المماثلة فى دول السوق الأخرى • وفى مثل هذا الوضع ، لا يكفى تحقيق مكاسب فى الانتاجية ، بل يجب أن تكون هذه المكاسب بمعدل سريع يكفى للتغلب على المساوىء المترتبة على وجود خصم مناوىء فى مجال التجـارة يتحسن أداؤه الانتاجى باطراد • لنفرض ، مثلا ، أن الدولة (س) لا بد أن تحقق تحسنا بنسبة ٥٠ ٪ للحاق بالدولة المنافسة (ص) التى يتحسن أداؤها بمعدل (ر) فى المائة سنويا ، فاذا أرادت الدولة (س) اللحاق بالدولة (ص) فى غضون عشر سنوات ، فلا بد أن يتحسن أداؤها بمعدل (ر + ٤) فى المائة سنويا ،

---

(١) انظر الجدول رقم ٣ ، ص ٢٠١ من الكتاب .
(٢) انظر بند ٣ من الفصل الثانى عشر ، ص ٢٧٢ من الكتاب .

واذا كانت (ر) تساوى ٣ ٪ ، فلا بد أن تحقق الدولة (س) تحسنا فى أدائها بمعدل ٧ ٪ سنويا • أما اذا تحقق التحسن فى الأداء بمعدل ٥ ٪ أو ٦ ٪ سنويا ، فقد يكون الأمر رائعا فى حد ذاته ، ولكن الدولة (س) مع ذلك تفقد السباق مع الدولة (ص) •

حقيقة أخرى يجدر الاشارة اليها ، وهى أنه رغم أن « معدل » التنمية ذو دلالة هامة على النحو الذى قدمناه ، والرغبة فى زيادته قد تؤدى ، فى حد ذاتها ، الى الأخذ بأسلوب التخطيط ، فان المخططين قلما يقنعون بمجرد القيام بكل شىء يمكن القيام به لتحقيق معدل أسرع للنمو ، وما ذلك الا لأنهم على بينة من أن فى وسعهم الاختيار بين الخطط « البديلة » للنمو بما تنطوى عليه من مضامين مختلفة لما يستهدف تحقيقه فى المستقبل المنظور والبعيد • ولا جدال أن النمو « غير المخطط » سوف ينحو ، عادة ، الى استغلال الميزة النسبية التى تتمتع بها الدولة **« حاليا »** ، أما فى الاقتصاد المخطط فان المخططين يتخيرون ، عادة ، نمطا للنمو من شأنه أن يحدث تغيرا فى الميزة النسبة للدولة **« مستقبلا »** • لقد كان من الواضح ، مثلا ، أن المخططين السوفييت ، فى غضون العشرينيات والثلاثينيات ، قد اختاروا النهج الأخير ، وكان هدفهم من هذا الاختيار هو التخلص من أغلال الاقتصاد الزراعى التقليدى واقامة اقتصاد صناعى يلعب دوره البارز فى تقدم المجتمع •

وثمة مثل آخر عن اليونان ، فقد حققت نموا سريعا فى متوسط دخل الفرد خلال الفترة ١٩٥٨ ــ ١٩٦٥ ، وكان ذلك النمو السريع راجعا ، فى الأساس ، الى ازدهار السياحة التى جلبت مئات الآلاف من الأجانب الى اليونان ، والى هجرة كثير من اليونانيين الشبان الى ألمانيا الغربية للعمل فى المصانع هناك • لقد كان الدافع الى هذه الهجرة أن هؤلاء الشبان كانوا ، قبل الهجرة ، يحصلون على دخول فى بلدهم هى أدنى بكثير من متوسط دخل الفرد فى اليونان ، فكانت

نتيجة الهجرة أنهم أصبحوا يحصلون على أعمال مرتفعة العائد فى بلد المهجر ، وأن تحويلاتهم من ألمانيا الغربية الى ذويهم فى اليونان قد أدت الى زيادة الدخل القومى فى بلدهم وزيادة احتياطيات اليونان من العملة الأجنبية • ولكن رغم أن اتبـاع مثل هذه الميزة النسبية الحالية آنذاك ــ « استيراد » السـياح و « تصدير » اليونانيين ــ كان عاملا مساعدا فى تحقيق معدل سريع للنمو فى اليونان ، فان هذه السـياسة كانت تهـدد بمسخ صورة الحياة التى ألفها المواطنون هناك • وبناء على ذلك ، فان بعض المخططين اليونانيين قد أوصوا ــ رغم توقع بعض الخسارة فى معـدل النمو ــ بتقييد الهجـرة الخارجية والاعتدال فى حجم الدور السياحى فى الاقتصـاد اليونانى والنهوض ببعض الصناعات الجديدة • أما النقطة الحاسمة فهى أن التخطيط يمكن أن يغير اتجاه النمو فى الاقتصاد القومى • واذا كان من غير المتيقن أن السوق الحر سوف يحقق الاختيار الذى يتطلع اليه المجتمع حقا فيما يتصل باتجاه النمو ، فان هذا الاختيار هو المهمة التى يتولاها المخططون والتى هى جديرة بأن يكون لها أولوية الاهتمام •

١١ ــ ٥ معوقات التنمية الاقتصادية

لقد أشرنا فيما تقدم الى أنه لا يوجد نمط وحيد للتخلف الاقتصادى ، ومن ثم لا توجد معادلة وحيدة للتغلب على هذا التخلف • غير أن المشاهد أن ثمة عوامل معينـة بالذات يبـدو أنهـا مشـتركة ، بوجه عام ، فى مختلف أنماط التخلف الى حد أنه عندما تعرض للمحلل الاقتصادى حالة معينة بالذات من حالات التخلف ، فانه يتساءل على الفور عما اذا كانت تنطبق عليها أيضا هذه العوامل المشتركة كمعوقات للتنمية • لندع جانبا الآن الحاجة الى رأس المال والحاجة الى الرقابة السكانية (وهما موضوعا المناقشة فى الفصل التالى) ، ولنركز ، فيما يلى ، على مناقشة المعوقات الأخرى للتنمية :

(أ) التعـليم

لا جدال أن التعليم يرفع من كفاءة عنصر العمل بمختلف أنواعه الى حد كبير • وكلما دخلت أساليب حديثة لسير العمل فى مختلف ميادين الانتاج ، بات من الضرورى الارتفـاع بالمستويات التعليمية والتدريبية لقـوة العمل • ان شخصا يستطيع القراءة والكتابة والحساب لا بد أن يكون أكثر كفاءة بكثير ، فى أعمال عديدة ، من شخص أمى لا يقرأ ولا يكتب ولا يحسب • كمـا أن مديرا متدربا على الطرق الحديثة فى امساك الحسابات ، وادارة الأفراد ، والرقابة على موجودات منشأته وسير العمل فيها ، هو أكثر فاعلية بكثير — فى صـدد الحصول على أكبر قدر من المخرجات السلعية من مدخلات معينة — من مدير يجهل هذه الأساليب الحديثة فى ادارة الأعمال •

غير أن الدول ، فى المراحل الأولى للتنمية ، غالبـا ما تواجه الاختيار انصعب حول كيفية انفاق الأموال المخصصة للتعليم — أى ما اذا كان انفاق هذه الأموال على محو الأمية والارتفـاع بمستوى التعليم العام من جهة ، أو على تدريب كادر محـدود من الأخصائيين المدربين علميا وفنيا من جهـة أخرى • المشكلة ، اذن ، هى مشكلة حادة ، بالنظر الى أن أى نوع من التعليم باهظ التكاليف ، فضـلا عن أنه لا يؤتى ثماره الا ببطء • وقد تبـدأ الخطة الخمسية برنامجا طموحا يمتد فى شموله الى بناء المدارس ، وتدريب المعلمين ، وتعديل المناهج ، وتوفير مستلزمات انتاج العملية التعليمية فى مختلف مراحلها ، وقد تنتهى فترة الخطة بتغيير محدود فى مستوى تعليم السكان • ومع ذلك ، اذا كانت المكاسب من العملية التعليمية فى خمس سنوات هى بطبيعتها محدودة نظرا للبطء المتوقع فى عائد التعليم ، فلا أقل من توقع ضخامة هذه المكاسب فى جيل كامل بعد جنى ثمار عائد التعليم كاملة • من الضرورى ، اذن ، الاقدام على الاستثمار فى التعليم ، وان كانت « تكلفة الفرصة الضـائعة » على ما يبـدو مرتفعة •

بيد أنه تجدر الاشارة الى أنه يبدو ، من واقع الممارسات العملية فى حقل التعليم ، أن كثــيرا من الدول الآخذة فى النمو ، بل ان معظمها ، قد خصص نسبة كبيرة من الموارد التعليمية لقلة قليلة من الأفراد لينالوا فى النهاية قسطا وافرا من التعليم والتدريب ــ وغالبا ما كان ذلك عن طريق ايفاد هؤلاء الأفراد فى بعثات تعليمية الى الخارج لفترات يتلقون فيها الدراسة المتقدمة فى مختلف مجالات تخصصاتهم العلمية • ويبــدو أن الدافع الى هذا الاجراء التعليمى ذو طابع سياسى ، ذلك أن النتائج الملموسة لعدد (س) من الأطباء أو المهندسين أو غيرهم من حملة الدرجات العلمية الرفيعة (الماجستير أو الدكتوراه مثلا) هى أكثر وضوحا لدى الرأى العام من النتائج المترتبة على رفع سنى التعليم العام من عشر سنوات الى اثنتى عشرة سنة مثلا • وليس من الواضح ما اذا كانت هذه الســياسة التعليمية موفقة من حيث نتائجها العملية فى ازالة أحد معوقات التنمية • وعلى أية حال ، يبدو أن هناك بعض المآخذ على هذه السياسة التعليمية ، ومن ذلك أن الصفوة المتعلمة تستقطب ، فى بعض الأحيان ، من أبناء الطبقة المتميزة اجتماعيا ، أى على أساس وضع الأسرة لا على أساس الجدارة ، كما ينظر أفراد هذه الصفوة المتعلمة الى تلقيهم العلم على أنه بمثــابة جواز المرور الى الاستقراطية الجديدة ، لا بمثــابة مهمة وطنيــة تؤدى فى خدمة مواطنيهم • ومن ذلك أيضا أن نسبة ملموسة من أفراد تلك الصفوة تهاجر الى دول أخرى ، حيث تجلب لها مهاراتها المكتسبة عائدا أكثر ارتفاعا بكثير مما تحصل عليه فى وطنها •

وأيا كان الأمر ، فان معظم الدراسات الجدية عن أوضاع الدول المتخلفة تحث على زيادة ــ وليس نقص ــ الانفاقات على التعليم ، الأمر الذى يفصح ، بجلاء ، عن أن النقص فى التعليم بأنواعه المختلفة يشكل عائقا خطيرا للنمو •

(ب) الصحة

لا جدال أن زيادة كبيرة فى الانتاجية يمكن أن تتحقق بالارتفاع بالمستويات الصحية للأيدى العاملة : الفاقد فى وقت العمل يتجه الى التناقص ، والجهد

المبذول من جانب الأفراد العاملين يكون أكثر فاعلية ، عنـدما يكون مستواهم الصحى مرتفعا منه عندما يكون هذا المستوى متدنيا • بيد أن معرفتنا بالأثر الكمى للتغيرات فى المستوى الصحى لقوة العمل أقل مما نود أن نعرفه • لقد أجريت حديثا دراسات لقياس الأثر الاقتصادى للقضاء على أمراض معينة (الملاريا ، والبلهارسيا ، والكوليرا من بين البعض منها) فى بعض المناطق المتخلفة فى القارة الأسيوية ، الا أن التحليل الاقتصادى لمجالات التقدم الطبى هو حقل جديد جدا من حقول المعرفة ، ويتعين على الباحث أن يتعلم الكثير حول الأهمية الكمية لمثل هذه المكاسب المتأتية من الارتفاع بالمستوى الصحى للمواطنين فى أى مجتمع متخلف •

ثمة حقيقة بالغة الأهمية فى هذا الصدد ، وهى أن المكاسب ليست دائما نعمة لا تشوبها أية شائبة ، ذلك أنهـا تعمل ، فى نفس الوقت ، على خفض معدلات الوفيات ، وبالتالى فانها تسهم فى النمو السريع للسكان • وفى المدى القصير فان هذه المكاسب الضخمة ، المصحوبة بانخفاض معدلات الوفيات ، تجعل النمو الاقتصادى أكثر صعوبة ، كما سوف نرى فى الفصل التالى •

(جـ) الموارد الطبيعية

ومن نافلة القول أن نذكر أن الموارد الطبيعية ذات أهمية خاصـــة لعملية النمو ، ذلك أن أية دولة ، تتوافر لديها امدادات كبيرة من الموارد القـــابلة للتنمية بسهولة ، سوف يكون النمو أسهل عليها من دولة أخرى لا توجد لديها الا موارد قليلة أقل قابلية فى التوصل اليها والاستفادة منها فى عملية النمو • وأيا كان الأمر ، فان تنمية ما هو متاح من الموارد الطبيعية هى وسيلة هامة لدعم النمو • بل ومن المشاهد عمليا أن امدادات أى بلد من الأرض والموارد الطبيعية غالبا ما تكون قابلة للتوسع بسهولة فى استخدامها الفعال ، ان لم يكن فى كميتها الكلية • غير أن المشاهد عمليا ، أيضا ، فى بعض الحالات ، أن الأرض المجزأة

الى حيازات بصورة سيئة ، والأرض المخصصة لمنتجات زراعية وفقا لنظام غير سليم للتركيب المحصولى ، والأرض المتروكة دون استغلال بسبب النقص فى وسائل الرى ، هى أمثـلة معروفة جيـدا عن معوقات النمو • كما أن المسوح الجيولوجية ، واختيار الدورات الزراعية لكل نوع من التربة ، وانتقاء البذور ، وادخال السلالات الحيوانية المحسنة ، والمقاومة الفعالة للآفات النباتية وأمراض الحيوان ، والمحافظة على خصوبة التربة باستخدام المخصبات المناسبة لها ، والعناية بالمصادر الطبيعية والصـناعية للثروة السمكية ، واستكشاف الموارد المعدنية والفلزية والبترولية وحسن استغلالها ، واقامة الصناعات التى سوف تستخدم الموارد التى تمتلكها الدولة ، هى جميعها وسائل فعالة فى التوجه نحو التنمية السريعة •

وثمة نشـاط آخر ذو علاقة بالموارد ، ويتمثـل فى تحديد نوع الموارد الرئيسية التى لا بد للدولة أن تحصـل عليها من الخارج ، وتطوير صناعات التصدير التى سوف توفر العملات الأجنبية اللازمة لاستيراد السلع الوسيطة والاستثمارية التى يحتاج اليها الأمر فى سـير عملية النمو ، وكذلك تطـوير الصناعات القائمة على انتاج البدائل المحلية للواردات الحالية • والجدير بالذكر هنا أن المرحلة الأولى ، فى رسم السياسة المتعلقة بمورد معـين ، هى حصر احتياجات وامدادات الدولة من هذا المورد ، بيد أن صانعى السياسة فى الدول المتخلفة غالبا ما يكونون على جهل بكلا الأمرين : الاحتياجات والامدادات • ومن الثابت أن التخطيط الناجح ــ فى ضوء الممارسات العملية ــ لم ينبن على شىء أكثر صعوبة من تطوير أساليب مثل هذا الحصر لموارد المجتمع ، فى جانب الاحتياجات اليها وفى جانب الامدادات المتوفرة منها •

(د) التكنولوجيـا

واذا أخذنا بعين الاعتبـار الجانب التكنولوجى فى عمليـة التنمية على الاقل ، فلا بد أن النمو يكون أسرع بالنسبة لدولة متخلفة فقيرة منه بالنسبة

ادولة متقدمة غنية ، وما ذلك الا لأنه يمكن ادخال أحدث الأساليب الفنية فى الانتاج والتوزيع فى الدولة الفقيرة لتسهم بذلك فى عملية النمو اسهاما كبيرا • وهنا فان الدولة المتخلفة الفقيرة لا تحتاج لانفاق مبالغ ضخمة فى مجال البحوث العلمية والتقدم التكنولوجى ، حيث يمكن لها أن تستخدم ما سبق ابتكاره من أساليب فنية حديثة ومتطورة فى الدول الأكثر تقدما • ومن الجلى أن مثل هذا الوضع ذو دلالة هامة من زاوية امكانيات تحقيق التنمية الاقتصادية السريعة فى العــالم النامى ، لأن الدول الأكثر تقــدما لا يمكن أن تدخل على نشاطها الانتاجى أى أسلوب فنى جديد الا عندما يكون قد تم فحصه واختباره وتطويره والتيقن من صلاحيته للتطبيق العملى وفاعليته فى تقدم « تكنيك » الانتاج ، وهو ما ينطوى على انفاق مبالغ طائلة فى أغلب الأحيــان لا يمكن أن توفرها الموا د المحدودة لأية دولة فقيرة متطلعة الى النمو •

واذ يؤكد المحلل الاقتصادى دائما على كلمة « ملاءمة » التكنولوجيا بدلا من « نسخ » التكنولوجيا ، أى تطبيقها الحرفى فى شكلها المستورد ، فلأن الدولة المتخلفة تسود فيها أوضاع مختلفة عن تلك التى تسود فى دولة متقدمة ومصدرة للتكنولوجيا ، سواء من حيث طبيعــة وحجم الموارد الانتاجيــة المتاحة فيها ، والتقاليد الثقافية والتنظيمات المؤسسية • وبناء عليه ، فلا مناص من أن تستخدم الدولة المتخلفة من الأساليب الفنية ما يتكيف مع الأوضاع القائمة فيها ، فحيثما يكون عنصر العمل متوفرا بغزارة — كما فى الهند مثلا — فليس من المنطقى دائما ادخال أساليب فنية تعمل على الوفر فى عنصر العمل •

وغالبا ما يقال أن هنــاك « مستودعا » كبــيرا من البطالة المسماة عادة « بالبطالة المقنعة » فى الدول الزراعية المتخلفة والمكتظة بالسكان • وتفسير هذه الظاهرة أنه اذا كان عشرة عمال يعملون كل الوقت فى مزرعة ما ، لأنهم جميعا معالون من ناتج المزرعة ، وليس لديهم شىء أفضل يفعلونه ، حتى لو كان ممكنا تحقيق نفس الناتج بعدد ستة عمال فقط ، فان الانتاجية الحدية ، اذن ،

للعمال الأربعة الأخيرين لا بد أن تكون مساوية للصفر • وهنا يبدو الأمر كما لو أن ستة عمال فقط هم الذين يعملون بالمزرعة ويحصلون على عائد من عملهم الزراعى ، فى حين أن أربعـة عمـال متعطلون ولا عائد لهم وان كان تعطلهم « مقنعا » لا يظهر للعيان ، غير أن أى عامل من العمال العشرة لا يعتبر نفسه ، بطبيعة الحال ، عاملا غير ضرورى العملية الانتاجية • وما دام الأمر كذلك من حيث وجود « مسـتودع » من البطالة المقنعـة ، فلا يتطلب الأمر أن تكون انتاجية العمل فى الصـناعة ، أو معدل الأجر فيها ، مرتفعا كثـيرا لكى تكون الأساليب الفنية كثيفة العمل فى الانتاج الصناعى ذات جاذبية فى انتقـال العمال من الزراعة ، حيث يوجد « فائض » حقيقى من العمالة ، الى الصناعة حيث تحتاج ، فى النهوض بها ، الى استخدام هذا الفائض •

ومما هو جدير بالتنويه فى الجانب التكنولوجى من عملية التنمية أن نقل التكنولوجيا الى الدول المتخلفة وتطويرها بما يتلاءم مع أوضاعها المحلية ، هى عملية من الصعوبة بمكان ، اذ تتطلب عملية تطوير التكنولوجيا المستوردة انفاق جزء من مواردها ــ الماليـة والبشرية ــ فى اجراء البحوث اللازمة فى هـذا المجـال ، كمـا توحى بذلك المناقشـات الجارية حول ما يسمى « بالفجـوة التكنولوجية » • من ناحية ، فان عملية التطوير تتطلب وجود مراكز ومعاهد للبحوث فى الدولة المتخلفة المعنية حتى يمكن اجراء هذه العملية فى نفس البيئة التى سوف تطبق فيها التكنولوجيا المستوردة بعـد تطويرها ، وهذا بدلا من الاعتماد على مراكز البحوث فى الدولة المصـدرة للتكنولوجيا فى اجراء عمليـة التطوير ، دون أن تكون لدى العـاملين فى هذه المراكز دراية كافيـة بمتطلبات البيئة المحلية للدولة المستوردة فى الجانب التكنولوجى •

من ناحيـة أخرى ، لا بد أن توجد ، فى مراكز ومعـاهد البحوث العلمية بالدولة المسـتوردة للتكنولوجيا ، أعداد كافيـة من الباحثـين ، فى مختلف التخصصات ، على مستوى عال من الكفـاءة العلمية والتدريب المهنى ، وعلى

دراية تامة بكل تطور فى تكنولوجيا الانتاج ، حتى تكون لديهم القدرة الابداعية فى عملية التطوير والخيال الخصب فى النظرة المستقبلية لمتطلبات التنمية •

غير أن هذه المقومات الأساسية للتقدم التكنولوجى فى العالم النامى قد تكون مفتقدة فى بعض دول هذا العـالم ، وفى وضـع كهذا فان النتيجة هى استخدام تكنولوجيا أقل كفاءة مما هو ضرورى للعملية الانمائية •

(هـ) رأس المال الاجتماعى

يتجه التفكير دائما فى عملية التنمية على أنهـا تنعكس فى صورة تدفقات متزايدة من السلع والخدمات ، من المزارع والمصانع فى بلد ما الى الوحدات الاستهلاكية فيها • ولكن القدرة على الحفاظ على هذه التدفقات ، والتوسـع فيها ، تتوقف على كثير من الخدمات المعاونة ، وبخاصة خدمات النقل والمواصلات التى تشكل جزءا هاما من « رأس المال الاجتماعى » أو ما يسمى ، فى بعض الأحيان « بالبنية الأساسية » أو « التجهيزات الأساسية » للاقتصاد القومى • أما تنمية أجزاء هذه البنية الأساسـية التى يجب أن تتـولاها حكومة الدولة المتخلفة فى المراحل الأولى من عملية النمو ، فمن نافلة القول أن نذكر — على سبيل المثال — أن الطرق والكبارى والسكك الحديدية والموانىء هى وسـائل لا غنى عنها لنقل الناس والمواد والسلع تامة الصنع ، وتتأكد أهمية هذه الأجزاء الهـامة من البنية الأساسـية فى أوقات الحروب ، عندما يضـع كل طرف من الأطراف المتحاربة أولوية عالية جدا لتحطيم تسهيلات النقل لدى الطرف الآخر •

أما خدمات وسائل الاتصالات (البريد والبرق والمسرة) ، وامدادات المياه والصرف الصحى فهى جميعا ضرورية أيضا للتنمية الاقتصادية • ويلاحظ أن بعض هذه الخدمات ، مثل خدمة البريد ، يسهل توفيرها نسبيا لأنها تنطوى على طلب كثيف على العمالة التى تتوفر عادة بغزارة فى البلد المتخلف ، وتنطوى ، فى نفس الوقت ، على طلب خفيف على رأس المال النادر • ولذلك فمن عجب أن

خدمات البريد ، وبعض الأشكال الأخرى من البنية الأساسية كثيفة العمل ، هى خدمات متواضعة عادة فى الدول المتخلفة ولكن آخذة فى النمو . أما السبب الذى يكمن وراء ذلك فهو أن كثيرا من القرارات يصدر ، على ما يبدو ، بأمل أن تتبوأ هذه الدول مكانتها اللائقة فى الداخل وفى الخارج ، وأن كفاءة الخدمة البريدية لا توفر لها ما تتطلع اليه من مكانة . ومما لا شك فيه أن هذه التطلعات المظهرية ، من جانب أية دولة آخذة فى النمو ، تنطوى ، فى أغلب الأحيان ، على عدم توفر بعض جوانب البنية الأساسية التى يعول عليها كثيرا كدعامة رئيسية فى التخلص من وضع التخلف ، وهو ما يضيف عائقا آخر من عوائق التنمية الاقتصادية .

(و) الاطار الاجتماعى والثقافى

فى كثير من المجتمعات المتخلفة ، تتحكم التقاليد والعادات والطرق البالية فى ممارسة الأفراد للنشاط الاقتصادى ، وهذه جميعها مما لا يسهل ، عادة ، محاولة تغييرها . وغالبا ما نجد أن الاعتبارات الشخصية فيما يخص الأسرة ، أو الأفضال الماضية ، أو الصداقة أو العداوة التقليدية ، أكثر أهمية من مؤشرات السوق فى تفسير السلوك الاقتصادى للأفراد فى هذه المجتمعات المتخلفة .

وعلى سبيل المثال ، قد نجد أن منشأة صغيرة تناضل من أجل البقاء فى مواجهة منشأة أكبر فى نفس الصناعة ، وأن مالك المنشأة الصغيرة يفضل أن تظل منشأته صغيرة بدلا من أن تتوسع ، نظرا لأن التوسع يتطلب استخدام رأس مال اضافى أو قيادة لا تصطبغ بالطابع الأسرى . ولكى يتلافى مالك المنشأة الصغيرة دفع ثمن تنافسى ينم عن بالغ القسوة عليه بسبب النقص المتأصل فى كفاءته التنظيمية ، فانه قد ينفق شطرا كبيرا من طاقاته فى محاولة التأثير على الحكومة لمنع تأسيس منشآت أكبر ، أو لوضع القيود على بيع الناتج ، وقد ينجح ، مثلا ، فى تحقيق ذلك . حقيقة أن مثل هذه التدابير تخلب لب عالم

الانثروبولوجيا [1] ، ولكنها تجعل مهمة المخطط الاقتصادى صعبة للغـاية ، حيث أنه لا بد أن يعـدل نموذجه التخطيطى ليواكب الحقـائق الاجتماعيـة والانثروبولوجية للمجتمع الذى يتولى تخطيط اقتصاده •

ومن الممكن أن نذهب بعيـدا فى التأكيد على مغزى الاتجاهات الثقافية المختلفة • لقد ألقت الدراسات والبحوث ظلالا من الشك حول الفرضيات المنطوية على أن الاعتبارات الثقافية تهيمن على سلوك الأفراد فى المجتمعات الزراعية المتخلفة ، فضلا عن الشك حول فرضية ماكس ويبر الشهيرة فى انطوائها على أن الدول المتمسكة بأخلاقيات المذهب الانجيلى لديهـا ميزة كبرى فى التنمية الاقتصادية •

وعلى أية حال ، فان طريق التنمية هو الطريق الصعب ، ان لم يكن لشىء فلأن تغيير الاطار الاجتماعى والثقافى فى المجتمع المتخلف الذى يتطلع الى النمو أمر عسير فى تحقيقه ، فاذا لم يتحقق فهو بمثابة عائق آخر من عوائق التنمية الاقتصادية •

(ز) عدم توافر الثقة فى المصارف

تنبع الأهمية الخاصة للنظام المصرفى فى الاقتصاديات المتخلفة والآخذة فى النمو من حقيقة أنه اذا لم تؤد وحدات هذا النظام وظائفها فى يسر وبصورة جيدة ، فان حلقة الوصل بين الادخار الخاص وبين الاستثمار الخاص قد تنكسر ، وتزداد كثيرا حدة مشكلة ايجاد الأموال من أجل الاستثمار •

وواقع الأمر أن الوثوق « بنقود الودائع » وبسـلامة طوية المصرفيين محصور فى جزء صغير من اقتصاديات العـالم • اذ من المشاهد أن كثيرا من الناس فى الاقتصاديات المتخلفة لا يثقون فى المصارف ، ولذلك فانهم لا يحتفظون

---

(1) الانثروبولوجيا هو علم الانسان أو علم التاريخ الطبيعى للأجناس البشرية.

بأموالهم لديهـا ، واذا أودعوها لديهـا فان الذعر يصيبهم دوريا فيسحبون ودائعهم منها ، ويبحثون عن مكان آمن لأموالهم ، اما فى طيات الأسرة بغرف النوم ، واما فى شراء الذهب ، واما فى شراء العقار • وعندما يحدث ذلك ، فان الزيادة فى المدخرات لن تصبح متاحة للاستثمار فى الطاقة الانتاجية بالقدر الذى يكفى احتياجات النمو بالمعـدل المنشود • ومما يزيد الطين بلة أنه اذا لم يتسن للمصارف أن تعول على ودائع الأفراد عند وضعها داخل النظام المصرفى ، فانها لا تستطيع أن تمضى فى التوسع المضاعف للائتمان المصرفى [1] • ومن ثم فان فقدان الثقة فى المصارف ، وفى « نقود الودائع » ، قد يكون هو الآخر عائقا للتنمية الاقتصادية ، حتى لو كان الأفراد راغبين فى الامتنـاع عن الاستهلاك الجارى [2] •

---

(١) انظر للمؤلف « النقود والائتمان » ، دار المعارف ، القـاهرة ، ١٩٦٥ ، الفصل الرابع ، ص ٩٩ — ١١٥ .
(٢) ريتشارد ليبسى وبيتر ستونير ، المرجع الأسبق ، ص ٧٨٩ — ٧٩٠ .

الفصل الثانى عشر
رأس المال والسكان
فى الاقتصاد المتخلف

ناقشنا فى الفصل السابق كيف أن معركة النمو فى أى مجتمع متخلف هى مهمة صعبة يتعين على صانعى السياسة أن يبذلوا جهودا مكثفة فى النهوض بها بمشاركة ايجابية فعـالة من جانب المواطنين كافة • اذ لا مناص من المبـادرة - بادىء ذى بدء - الى دعم البنية الأساسية فى هذا المجتمع أى رأس المال الاجتمـاعى ، ليكون الركيزة الأساسـية لحركة النمـو فى مختلف القطاعات الاقتصادية • كما أنه من الضرورى ازالة أية معوقات تقف حائلا دون المضى فى مسيرة النمو ، وقد تتمثل هذه المعوقات فى تدنى المسـتوى التعليمى والصحى للقوى العاملة ، أو فى القصور فى تنمية واستغلال الموارد الطبيعية المتـاحة ، أو فى التخلف التكنولوجى ، أو فى عدم ملاءمة الاطار الاجتمـاعى والثقـافى لمقتضيات النمو السريع ، أو فى ضعف اقبال المواطنين على استخدام المصارف كقنوات ادخارية لا غنى عنها فى خلق « نقود الودائع » كمصدر لتمويل عمليات التنمية من خلال التوسع المضاعف فى الائتمان المصرفى ، وتفضيلهم الاحتفاظ بأموالهم المدخرة فى صورة « نقود عاطلة » (مكتنزات) أو توجيهها لشراء الذهب أو العقار ، بدلا من توجيهها للاستثمار فى المشروعات الانمائية • ويبقى الآن أن نناقش فى هذا الفصل مشكلتين أخريين تعوقان حركة التنمية فى كثـير من المجتمعات المتخلفة وهما : مشكلة النقص فى رأس المال والمشكلة السكانية ، وذلك استكمالا للبحث فى مجمل معوقات التنمية الاقتصادية •

١٢ ــ ١ مصادر رأس المال

قد يحتاج الأمر ، من أجل تمويل عملية التنمية ، الى قدر من رأس المال تبلغ قيمته (١٠٠٠) وحدة نقود لكل زيادة فى الدخل القومى بمقدار (١٠٠) وحدة نقود سنويا • واذا كان الأمر كذلك ، فسوف يحتاج الأمر الى (١٠٠) مليار وحدة نقود من رأس المال للارتفاع بمتوسط دخل الفرد الى (١٠٠) وحدة نقود سنويا فى بلد يبلغ عدد سكانه ١٠٠ مليون نسمة • ومن هنـا ندرك أن النقص فى أموال الاستثمار هو اختناقة رئيسية على طريق التنمية • وثمة ثلاث طرق بديلة يمكن بموجبها لأية دولة متخلفة أن تحصـل على الأموال اللازمة للاستثمار : المدخرات المحليـة ، ورأس المال المسـتورد (الاستثمار الأجنبى الخاص) ، والمعونات الاقتصادية من الحكومات الأجنبية والمنظمات الدولية •

(أ) رأس المال من المدخرات المحلية :

الدورة المفرغة للفقر

اذا أريد تكوين رأس المال محليا بجهود الدولة نفسـها ، فمن الضرورى تحويل مواردها من انتاج السلع للاستهلاك الجارى ، وهذا مما يتطلب الهبوط بالمستويات المعيشية الجارية للمواطنين فيها • ولكن طالما أن المستويات المعيشية للمواطنين فى معظم المجتمعات المتخلفة هى من قبل عند مستوى الكفاف فعلا ، فان مثل هذا التحول من الاستهلاك الى الاستثمار الرأسمالى سوف يكون من الصعوبة بمكان • وعلى أحسن الفروض ، سوف يكون ممكنا تخصيص نسبة ضئيلة فقط من الموارد لانتاج السلع الرأسمالية ، وغالبا ما يوصف هذا الوضع « بالدورة المفرغة للفقر » •

وينطوى هذا الوضع على أن الدولة التى يكون فيها متوسط نصيب الفرد من رأس المال قدرا ضـئيلا هى دولة فقيرة ، ولأنها دولة فقيرة فانه لا يمكنها الا تخصيص موارد قليلة لتكوين رأس مال جديد بدلا من انتاج سلع الاستهلاك

المباشر ، ولأنه لا يمكن انتاج الا قدر ضـئيل من رأس المال الجديد ، فسوف يظل متوسط نصيب الفرد من رأس المال عند مستوى منخفض ، ولأن متوسط نصيب الفرد من رأس المال يظل منخفضا ، فان الدولة تظل فقيرة • ومن هنـا ندرك سر تسمية هذا الوضع فى المجتمع المتخلف « بالدورة المفرغة للفقر » ، ذلك أن البداية والنهاية فى تحليل هذا الوضع واحدة ، وهى أن الدولة فقيرة لضآلة متوسط نصيب الفرد من رأس المال فيها •

حقيقة أن هنـاك أمثلة بارزة عن دول أمكن لها أن تكسر « هـذه الدورة المفرغة للفقر » بجهودها الخاصة ، وهى فرنسا والاتحاد السوفيتى ، فرنسا ببطء خلال قرون ، وروسيا بسرعة خلال أحقاب معدودة من الزمن • ولكن مع أنه من الممكن كسر الدورة المفرغة للفقر ، الا أن هذا لا يعنى أنها ليست مشكلة خطيرة جدا •

(ب) رأس المال المستورد (الاستثمار الأجنبى الخاص)

طريقة أخرى لتركيم رأس المال المتطلب للنمو هى اقتراض رأس المال من الخارج • لو أن دولة فقيرة (أ) تقترض من دولة غنيـة (ب) ، فانه يمكنها استخدام الأموال المقترضة لشراء السلع الرأسمالية المنتجة فى الدولة (ب) • ان الدولة (أ) ، اذن ، تعمـل على تركيم رأس المال ، ولا تحتاج ، فى عملية التركيم ، الى الانتقاص من الناتج الجارى من السلع الاستهلاكية • وعنـدما يبدأ رأس المال الجديد فى الاضافة الى الانتاج الجارى ، فقد يكون ممكنا دفع الفائدة المستحقة عن القروض ، وممكنا أيضا البدء فى رد رأس مال القرض الى الدولة المقرضة ، وذلك من قيمة الزيادة فى الناتج • وعلى ذلك يمكن للدخل أن يرتفع مباشرة ، أما التضحية فانها تؤجل الى ما بعد ، أى عندما يستخدم جزء من الدخل المتزايد (وهو الذى كان من الممكن استخدامه فى الارتفاع بمستوى الاستهلاك الحالى) لدفع قيمة القرض • هذه الطريقة ذات ميزة كبيرة فى السماح لدولة فقيرة أن تكون لديهـا زيادة فى السلع الرأسمالية بداءة ، وبدرجة أكبر

مما قد يكون ممكنا تكوينه من رأس المـــال عن طريق تحويل موارد الدولة من الصناعات الاستهلاكية • ومن الأمثلة على الدول ، التى حققت النمو الاقتصادى بسرعة ، من خلال المعونة المتمثلة فى رأس المال الأجنبى فى مبـدأ الأمر ، هى الولايات المتحدة (برأس المال البريطانى) وكندا (برأس المال البريطانى ورأس المال المستورد من الولايات المتحدة) •

ومع ذلك ، كثيرا ما تخامر الدول المتخلفة الشكوك حول رأس المال الأجنبى ، ذلك لأنها تخشى من أن المستثمر الأجنبى سوف يفرض رقابتــه على صناعاتها وسير الأمور فيها ، أو يفرض نفوذه على حكوماتها • أما مدى الرقابة الأجنبية فانه يتوقف على الشـــكل الذى يتخـذه رأس المال الأجنبى • لو أن الأجانب يشترون سندات فى الشركات المحلية ، فانهم لا يملكون أو يفرضون الرقابة على أى شىء • أما اذا اشتروا الأوراق الماليـــة المعروفة بالأسهم ، فانهم يملكون الشركة كلا أو جزءا • واذا قدم الأجانب معونات اقتصادية من هذا النـــوع أو ذاك الى حكومة ما ، فقد يشعرون بأن لهم ما يبرر فرض التزامات سياسية عليها • وسواء أكانت ملكية الأجانب للصناعات فى دولة ما تحمل ـ أو لا تحمل ـ مساوىء سياسية ، فهو موضوع لا يزال مثــارا للجدل والنقاش • فى كندا ، مثلا ، كان هناك جدل محتدم حول الآثار السياسية لكون الكثـــير من الصناعات الكنـــدية مملوكة لمواطنى الولايات المتحدة الذين يفترض أن يكونوا عرضـــة للضغوط السياسية من جانب السلطات المركزية بالولايات المتحدة بدرجة أكبر من تعرضهم للضغوط السياسية من جانب السلطات الكندية •

وأيا كان الأمر ، فلو عقدنا المقارنة بين تراكم رأس المال محليا من المدخرات واستيراده من الخارج فى شكل استثمار أجنبى خاص ، فاننا نجد اختلافا واضحا فى الآثار الاقتصـــادية لكل طريقة منهما ، حيث تؤدى الطريقتان الى مسارات زمنية مختلفة للنمو فى المستويات المعيشية ، كما يتضح من الجدول الآتى :

جدول رقم ٧ ــ مقارنة مسار نمو الاستهلاك عن طريق الادخار المحلى بمساره عن طريق تمويل عملية النمو جزئيا بالاستثمار الأجنبى

السنة	(أ) بالادخار المحلى (*) ك = ٠ر٧٧ل النمو بمعدل ٣ ٪	(ب) بالاستثمار الأجنبى بمقدار ٠ر٠٨ل لمدة ١٠ سنوات الفائدة بمعدل ٦ ٪ النمو بمعدل ٣ ٪
صفر	٧٧ر٠	٨٤ر٥
١	٧٩ر٣	٨٦ر٦
٢	٨١ر٨	٨٨ر٨
٣	٨٢ر٢	٩١ر٠
٤	٨٦ر٨	٩٣ر٣
٥	٨٩ر٥	٩٥ر٦
٦	٩٢ر٩	٩٨ر١
٧	٩٥ر٠	١٠٠ر٦
٨	٩٧ر٩	١٠٣ر٢
٩	١٠٠ر٩	١٠٥ر٨
١٠	١٠٣ر٩	٩٨ر٤
١٥	١٢٠ر٨	١١٥ر٣
٢٠	١٤٠ر٣	١٣٤ر٨
٣٠	١٨٩ر٤	١٨٣ر٩
٤٠	٢٥٥ر٦	٢٥٠ر١

(*) من الجدول السابق رقم ٥ عمود (آ) ، ص ٢٢٨ من الكتاب .

ويوضح الجدول السابق التباين بين معـدل نمو بواقع ٣ ٪ يتحقق من الادخار المحلى وبين نفس المعدل ، وانما يتحقق بالاقتراض من الخارج لأموال الاستثمار الاضـافى المتطلبة للسنوات العشر الأولى [١] • تتطلب الطريقة المحلية تضحية حاليـة أكبر ، ولكنها تحقق عائدا أكبر فيما بعد ، أما التمويل الأجنبى فانه يتطلب تضحيات حالية يسيرة ، ولكنه يتضمن التزاما بأن تكون المستويات المعيشية فيما بعـد أدنى مما قد تكون عليـه بخلاف ذلك ، وهذا بسبب مدفوعات الفائدة الى المستثمرين الأجانب • ويستدل على هذه المسارات الانمائية من العمودين (أ) و (ب) فى الجدول السابق رقم ٧ •

ولكن اذا كانت كلتا الطريقتين ممكنة على قدم المســاواة ، فان الاختيار بينهما يثير تســاؤلا هاما حول دفع ثمن النمو فيما بين الأجيال ، أو بعبـارة أخرى : الى أى مدى لا بد من تحمل التضحيات المتطلبة لدفع ثمن النمو الآن بدلا من عشر سنوات من الآن ؟ مع ترك الاعتبارات الاقتصادية جانبا ، يبدو أن معظم الناس يفضلون تأجيل دفع ثمن النمو باستخدام رأس المال المقترض ، ولكن الحصول على رأس المال الأجنبى أسهل فى القول منه فى العمل ابان المراحل الأولى من التنمية •

(جـ) المعونات الاقتصادية الرسمية

ان أمريكا وكندا كانتا يوما ما دولتين متخلفتين فى معنى أنهما كانتا تعانيان من قلة عدد السكان رغم حيازتهما للكثير من الموارد الانتاجية غير المستغلة ، ولكنهما كانتا عملاقتين فى دفع مسار النمو بأقصى سرعة ، وقدمتا وعودا صادقة بعوائد سخية للمستثمرين الأجانب • ولكن من الصعب أن نرى فرصا استثمارية مماثلة فى باكستان مثلا ، حيث كانت ، ولا تزال ، كثرة عدد السكان مشكلة عاتية لعدة قرون ، وحيث كانت الأرض عرضة للتلف لعدة قرون من جراء الرى دون

(١) نفترض هنا أن سعر الفائدة ، وقدره ٦ ٪ ، يدفع عن الدين المعلق تحت السداد ، وأن الدين لا يسدد قط .

وسائل صرف مناسبة • ومن ثم فان قدرة مثـل هذه الدولة على الاقتراض من المصادر الخاصة محدودة الى حد كبير ، وهنا يلعب رأس المال الأجنبى دوره فى العملية الانمائية ، ولكنه رأس مال لا يقدمه المستثمرون الأفراد أو الشركات الخاصة فى الخارج ، بل تقدمه الحكومات والوكالات الدولية المتخصصة • بتعبير آخر ، فان أموال الاستثمار من أجل التنمية تتلقاها الدول النامية من حكومات الدول المتقدمة اما منفردة (كما هو الحال بالنسبة لوكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة) واما مجتمعة من خلال الوكالات الدوليـة المتخصصة التى تشترك هـذه الحكومات فى عضويتها وتسهم فى رأس مالها (كمـا هو الحال بالنسبة للبنك الدولى للتعمير والتنمية) [1] • وعلى سبيل المثال ، فقد بلغت المساهمات الأمريكية ، فى مجال العون الاقتصادى لبعض الدول النامية ، أكثر من مليارى دولار سنويا خلال عقد الستينيات ، أى بنسبة قدرها ٠ر٢٥ ٪ من الناتج القومى الاجمالى للولايات المتحدة ، وهذه النسبة وان كانت ضئيلة جدا ، سواء بالمقارنة بحجم الانفاق العسكرى الأمريكى أو بالمقارنة بنصوص العقد الأول لاستراتيجية التنمية الدولية [2] ، الا أنها ذات أهمية تذكر لمسار التنمية فى الدول المتلقية للمعونة •

١٢ ـــ ٢ مكاسب الدول المانحة لرأس المال

ويثور هنا تساؤل هام : لماذا تعطى الدول المتقدمة معوناتها الاقتصـادية والفنية الى الدول النامية ؟ بعض الدول يقدم المعونة لمكسب سياسى ، والبعض يقدمها لمكسب اقتصادى •

---

(١) راجع للمؤلف « المنظمات الدولية والتطورات الاقتصـادية الحديثة » ، تهامة ، جدة ، ١٩٨٣ ، الفصل التاسع ، ص ١٦١ وما بعدها .

(٢) وينص على ان كل دولة من الدول الصناعية المتقدمة تخصص ٠ر٧ من ناتجها المحلى الاجمالى لتقديم مساعدات التنمية الرسمية للدول النامية .

(أ) المكسب السياسى

هناك قليل من الشك فى أن النضال من أجل تأمين الولاء السياسى للدول المانحة للمعونة من جانب الدول غير المنحازة هو نضال حاد فى غمرة الحرب الباردة بين النظم السياسية والاجتماعية • ولما كانت الدول غير المنحازة هى ، فى معظمها ، دول متخلفة ورغبتها فى النمو الاقتصادى والتقدم الاجتماعى رغبة ملحة ، فان النظام السياسى الذى يقدم لهذه المجموعة من الدول أفضل السبل لتحقيق هذا النمو هو النظام الأكثر جاذبية والأقوى فى تحقيق الولاء السياسى له من جانب دول هذه المجموعة • ويعتقد بعض المحللين الاقتصاديين أن طموحات الغالبية العظمى من سكان العالم ، نحو الحصول على مستوى معيشى أفضل من مستوى الكفاف ، تتوقف على مدى امكانية استمالتها الى النمو الاقتصادى السريع ، وأن الحكم على قوة وفاعلية أى نظام سياسى يتوقف ، الى حد كبير ، على نجاحه فى حمل الدول المتخلفة على تحقيق هذا النمو •

(ب) المكسب الاقتصادى

ويثور تساؤل آخر : هل أن الدولة المانحة للمعونات الاقتصادية والفنية الى الدول المتخلفة ــ بالاستثمار الخاص المباشر أو بالمساهمات الرسمية ــ تحقق فعلا ، من جراء ذلك ، رفعا للمستويات المعيشية لمواطنيها أم أن لهذه الدولة مصلحة اقتصادية فى الابقاء على فقر الدول الفقيرة ؟ هنا يمكن الاسترشاد بنظرية التجارة الدولية فى التنبؤ بأنه سوف يكون هناك مكسب صاف ، لو أن الدول الفقيرة تسير على طريق النمو ، وترتفع فيها الدخول ويزيد الميل للاستيراد ، ومن ثم ينمو ويتسع سوق صادرات الدول الصناعية المتقدمة المانحة للمعونات • وعموما فان حجم التجارة الدولية يميل الى النمو ــ رغم الضرائب الجمركية وغيرها من أشكال التدخل ــ كلما أصبحت الدول أكثر غنى • وكلما تعاظمت الطاقة الانتاجية فى العالم ، اتسع نطاق التقسيم الدولى للعمل ، وتضخمت المكاسب من التجارة •

ومن جهة أخرى ، يمكن للنمو ، فى بعض الأحيان ، أن يضير بعض الدول المتقدمة التى تسودها ظروف خاصة فى حماية منتجاتها ، ذلك أنه اذا كانت هناك دولة من هذه الدول تنعم باحتكار انتاج سلعة ما ، فانها قد تتعرض للمعاناة ، اذا ما نشأ المنافسون فى انتاج نفس السلعة فى دول أخرى نامية . فضلا عن ذلك ، فان منشآت الدول المتقدمة التى تمارس نشاطها فى دول نامية قد تتحمل ، فى بعض الأحيان ، قدرا من الخسارة من جراء النمو . لو أن احدى منشآت دولة متقدمة تمارس نشاطها فى زراعة الفاكهة ، مثلا ، فى دولة نامية متجهة الى التصنيع ، فان هـذه المنشأة سوف تفقد بعض الأرباح ، اذا ما أدت التنمية الصناعية الناجحة فى هذه الدولة النامية الى الارتفاع بمكتسبات العمالة الزراعية الى حد أن يتضاعف الأجر الحقيقى المدفوع الى العمال فى مزارع الفاكهة . وبطبيعة الحال ، هناك فارق كبير بين وجود سبب للخشية من النمو وبين المحاولة النشطة للحيلولة دون النمو . وعلى كل حال ، فان مناقشة كهذه تكفى للدلالة على أن الدول المتقدمة لا تكسب دائما عندما تنمو اقتصاديات الدول المتخلفة .

وهناك أيضا ما يشير الى اهتمام الدول المتقدمة بمصير شعوب المناطق المتخلفة ، لا بدافع المكسب السياسى أو المكسب الاقتصادى ، بل بدافع من النزعة ذات الطابع الانسانى البحت ، اعتقادا بأن حدا أدنى من المستوى المعيشى لازم وضرورى للحفاظ على الكرامة الانسانية . وقد كانت هذه النزعة سببا للانزعاج عند رؤية مواطنى بعض الدول يقعون أسفل هذا المستوى ، وسببا لمحاولة القيام بأى عمل لملافاة هذا الوضع المزرى بالشخصية الانسانية . وأقرب الأمثلة على ذلك هى تدفق الحملات الاختيارية من بعض الدول المتقدمة لاغاثة آلاف البشر بالمؤن الغذائية والملابس والمال فى بعض المناطق التى ضربها البؤس والجوع والحرمان فى العالم ، أو المناطق التى تعرضت للقحط والتصحر والمجاعة بالقارة الافريقية لفترات طويلة .

بيد أن هذه المناقشة حول مصادر رأس المال اللازم للعملية الانمائية ، ومكاسب الدول المانحة لرأس المال ، لا بد أن تثير أيضا مناقشة نوع آخر من

المعونات الاقتصادية لم نتطرق اليه بعد ، ألا وهو « المنح » التى لا ترد • من وجهة نظر بعض الدول المتلقية للمعونة الاقتصادية فى صورة هبات أو منح لا ترد ، فان رأس المال الممنوح لها ، كمساهمة فى تخفيف حدة الفقر فيها ، يبدو أنه ميزة لها دلالة اقتصادية هامة ، حيث تتمكن الدولة الفقيرة من الانتقال الى مرحلة النمو دون التضحية بالاستهلاك الجارى أو الالتزام برد قيمة المعونات فيما بعد • ولكن ليس هذا هو الوضع الشائع فى كل الأحوال ، اذ أن هناك مقاومة ملحوظة فى قبول المعونات الاقتصادية ، كما أن شعار « تجارة لا معونة » هو التعبير عن مقاومة سياسية للمعونة المقدمة من الدول الغنية الى بعض الدول الفقيرة • يوغوسلافيا ، على سبيل المثال ، قد ضربت عرض الحائط بقدر كبير من المعونة المقدمة من السوفييت بعد عام ١٩٤٨ • أما تفسير هذا الموقف ، فانه يكمن فى الاعتبارات غير الاقتصادية للدولة المعنية • اذ قد تشك فى دوافع الدولة المانحة للمعونة ، وتخشى من أن قيودا خفية قد ترتبط بهذا العطاء • ولا ريب أن الدول المستقلة تثمن استقلالها ، وترغب فى تفادى حقيقة أو مظهر أنها فى عداد الدول الدائرة فى فلك الدولة ، أو الدول ، المانحة للمعونة • ومن هنا يتراءى للعيان أن الكبرياء — وهو رغبة كامنة غير مرئية — عامل آخر من العوامل المعوقة لقبول الدول النامية للمعونات الاقتصادية •

وهنا لا يمكن للاقتصادى أن يذكر أن هذه المخاوف والتطلعات سخيفة أو غير جديرة بالاهتمام ، ولا يسعه الا أن يقرر أن لها تكلفة حقيقية ، اذ من الناحية الاقتصادية فحسب ما من شك أنه من الأفضل للدولة أن تأخذ بدلا من أن تعطى •

١٢ — ٣ السكان والنمو

رأس المال ضرورى ، ولكنه شرط غير كاف للنمو الاقتصادى فى دولة متخلفة ، اذ لا بد لهذه الدولة أن تعمل على تركيم رأس المال بالقدر الكافى ، وبالنوعيات الصحيحة منه ليمكن كسر « الدورة المفرغة للفقر » • وحالما تكسر

الدولة المعنية هذه الدورة المفرغة ، فانها سوف تولد المزيد من أموال الاستثمار من المدخرات التى يستقطعها سكانها من دخونهم الخاصة المتنامية • وقد تبدأ الدولة ، أيضا ، فى جذب رأس المال الخاص من المستثمرين الأجانب •

ولكن لا بد للدولة أن تبدأ أولا فى النمو • وليس من المغالاة أن نذكر أن المستوى المعيشى فى عدد كبير من دول العالم ليس أكثر ارتفاعا مما كان عليه منذ مائة سنة أو حتى منذ آلاف السنين • ان الدخل القومى لهذه الدول قد يطرد فى الزيادة ، ولكن مع هذا النمو فى الدخل فهناك المزيد والمزيد من الأفواه التى هى فى حاجة الى الطعام والكساء والمأوى • وعموما فان الأثيوبى فى افريقيا أو الكمبودى فى آسيا هو جائع كما كان عليه أجداده من قبل • ولا جدال فى أن مشكلة النمو التى تواجهها هذه الدول هى كيف تتخلص من الآلات المدارة بالأرجل الى الآلات الرافعة الحديثة • وقد يظن البض أنه حتى هذه المكاسب المتواضعة فى حجم رصيد رأس المال تضيف ، فى النهاية ، ما يكفى لدعم استمرار عملية النمو ، ولكن هذا الظن خاطىء • ذلك لأن مقدار « الناتج للفرد » هو الذى يحدد ما اذا كانت المستويات المعيشية سوف ترتفع أو تنخفض أو تبقى عنى ما هى عليه • وعلى ذلك فان الفيصل فى تحقيق هدف النمو (الارتفاع بالمستوى المعيشى للمواطنين) هو نتيجة السباق بين الناتج والسكان •

والواقع الذى تؤيده الشواهد العملية هو أن نمو السكان هو المشكلة المحورية للتنمية الاقتصادية • لو أن عدد السكان يتزايد بنفس سرعة النمو فى الدخل القومى ، فان متوسط دخل الفرد سوف يبقى على ما هو عليه ، ويظل المستوى المعيشى للمواطنين ثابتا كما كان عليه الحال • واذا توسع السكان بسرعة ، فان الدولة المعنية قد تبذل جهودا مكثفة فى زيادة كمية رأس المال لتجد فى النهاية أن ارتفاعا مناظرا فى الدخل قد تحقق ، الا أن الأثر الصافى « لسياسة النمو » هو أن الدولة المعنية تحتفظ الآن بعدد « أكبر » من السكان عند المستوى الأصلى المنخفض للمعيشة • بتعبير أوضح ، فان أى ارتفاع فى المستويات المعيشية لن يحدث على الاطلاق الا اذا كان الناتج يتزايد بمعدل أسرع من

معدل نمو السكان ، بمعنى أنه لو كان نمو السكان بمعدل ٣ ٪ سنويا والنمو فى النـاتج (الدخل) بمعدل ٥ ٪ سنويا ، فان جزءا من هذا المعـدل الأخير (أى ٣ ٪) يواجه احتياجات الزيادة فى السكان من سـلع وخدمات ، والجزء المتبقى من المعدل (أى ٢ ٪) هو الذى يرفع من المستوى المعيشى للسكان قبل الزيادة فى عددهم • وهذه الحقيقة تفسر الأهمية البالغـة التى يعلقها المحلل الاقتصادى على السياسة السكانية فى الكثير من الدول المتخلفة •

جدول رقم ٨ ــ معدلات نمو الدخل والسكان (نسب مئوية)

١٩٥٠ ــ ١٩٦٥

تصنيف الدول ١٩٦٥	المتوسط السنوى معدل نمو الدخل (٪)	معدل نمو السكان (٪)	معدل نمو نصيب الفرد من الدخـل (٪)
مجموعة أ			
ن ق ج أقل من ١٥٠ دولارا	٣ر٧	٢ر٢	١ر٥
مجموعة ب			
١٥٠ ــ ٣٠٠ دولار	٥ر٢	٢ر٩	٢ر٣
مجموعة ج			
٣٠١ ــ ٦٠٠ دولار	٦ر٠	٢ر٠	٤ر٠
مجموعة د			
٦٠١ ــ ١٢٠٠	٧ر٢	١ر٦	٥ر٦
مجموعة هـ			
١٢٠١ دولار فأكثر	٤ر١	١ر٣	٢ر٨

(١) ن ق ج يرمز الى الناتج القومى الاجمالى .
المصدر : البنك الدولى .

ويدل الجدول السابق على أن مشكلة الدول الأكثر فقرا تعزى ، أساسا ، الى نمو السكان • لقد تحققت فى تلك الدول مكاسب ملموسة فى الدخل من خلال العملية الانمائية ، ولكن شطرا كبيرا منها تلتهمه الزيادة فى السكان • والواقع أن أحدث الأرقام المتاحة توضح بجلاء كيف أن معدلات نمو السكان فى الدول الأكثر فقرا هى أكثر المعدلات ارتفاعا بين دول العالم • على سبيل المثـال ، ففى الفترة ١٩٦٠ ــ ١٩٦٥ حققت دول المجموعة (أ) فى الجدول السابق نموا فى السكان بمعدل سنوى قدره ٢٫٥ ٪ •

ان هذه المشكلة السكانية أدت بالاقتصاديين الى التحدث عما أطلقوا عليه مصطلح « المسـتوى الأدنى الحرج للجهد المبـذول » ، أى الجهد المطلوب لا لزيادة رأس المال فحسب ، بل لزيادته بالمعدل الذى يكفى لأن تربو الزيادة فى الناتج (نتيجة للزيادة فى رأس المال) على الزيادة فى السكان • وتنشأ المشكلة لأن حجم السكان ليس بمعزل عن مستوى الدخل • اذ لو أن الطبيعة هى التى تتولى أمر الرقابة السكانية ، فانها تحل مشكلة الاختـلال بين السـكان والدخل بطريقة قاسية : قد يتزايد السكان الى الحد الذى يضطر عنده الكثيرون منهم الى العيش عند مستوى الكفاف الذى يكاد يحفظ عليهم رمق الحياة ، ومن ثم فان أية اضـافة أخرى الى حجم السـكان لا بد أن تتوقف بفعل المجاعة والأوبئة والحروب والكوارث الطبيعية ، وهذا الوضع المزرى لاختلال التوازن بين السكان وموارد العيش ، وقسوة الطبيعة فى تصحيح هذا الاختلال فى صورة « موانع موجبة » ، هو الذى أوحى الى توماس روبرت مالتس بأن ينـادى « بالموانع الواقية » (تأخير سن الزواج والتعفف الأدبى) كحل بديل للمشكلة السكانية ، فى رسـالته الشهيرة عن السكان فى مرحلة مبكرة من تاريخ الفـكر الاقتصادى •

وتقريرا للواقع ، فان المشكلة السكانية ، فى بعض النواحى ، قد غدت أكثر حدة اليوم منها حتى منذ جيل مضى ، ترتيبا على ما حدث من تقدم كبير فى الخدمات الطبية ، الوقائية والعلاجية ، وفى الصحة العامة ، حيث كان لذلك

أثره الملموس فى النقص الحاد والمفاجىء فى معدلات الوفيات • وهنـا يجدر بالذكر أنه من السخرية حقا أن يتخذ تعاطف شعوب الدول المتقدمة مع الشعوب الفقيرة غير المحظوظة شكله التقليدى متمثلا فى تقديم الخدمات الطبية وتحسين الصحة العامة دون بذل الا القليل لدفع غائلة الفقر عن هذه الشعوب • ان القضاء على الملاريا ، مثلا ، كان نعمة على العالم بلا ريب ، ومع ذلك فقد جر فى أذياله زيادة معـدل نمو السـكان فى سيريلانكا الى ضعف ما كان عليـه • أما الكوليرا التى كانت يوما ما ، والى عهد ليس ببعيد ، تنشر الموت على أوسع نطاق وتفتك بأعداد ضخمة من البشر ، قد أصبحت الآن تحت التحكم • ولا جدال أن التحكم فى مثل هذه الأمراض الفتاكة هو انجاز رائع فى الحفاظ على الحياة الانسانية • ولكن لا بد من ادراك أن المشكلة لا تنسحب الى الحفاظ على الحياة الانسانية من غائلة المرض فحسب ، بل تنسحب أيضـا الى الحفاظ عليها من غائلة الجوع • ما جدوى بقاء الطفل على قيد الحياة بعد الاصابة بالمرض أثناء فترة الطفولة ، اذا كان يموت جوعا فى فترة المراهقة المبكرة • فى المكسيك ، مثلا ، يتجاوز معدل المواليد الآن ثلاثة أمثال معدل الوفيات ، بسبب التوسع الكبير فى الخدمات الطبية والارتفـاع بالمستوى الصحى ، والنتيجة هى نمو السكان بأكثر من معدل ٣ ٪ سنويا • ولهذا الوضع دلالته الاقتصادية ، بطبيعة الحال ، اذ ينطوى على ضرورة وأهمية الارتفاع بمستوى الانتاجية الى أكثر من ٣ ٪ سنويا لتكون المكسيك عند نقطة التحول من مستوى معيشى منخفض الى مستوى أكثر ارتفاعا •

وثمة طريقتان لحل المشكلة السكانية :

١• الدفعة القوية للعملية الانمائية بحيث يتحقق معدل للنمو فى الدخل يربو على معدل نمو السكان •

٢• التحكم فى نمو السكان من خلال فرض قيود معينـة على هذا النمو ، تتمثل فى وسائل منـع الحمل وتنظيم الأسرة ، وان كان تطبيق هـذه

الوسائل قد يصطدم ببعض العـــادات والمعتقدات الدينية والمستوى الثقافى .

ولا يجيب الاقتصاد التقريرى [1] عن التساؤل عما اذا كان التحكم فى نمو السكان أمرا طيبا أم سيئا من الناحية الأخلاقية فى سلوكيات الانسان ، الا أنه يمكن أن يصف نتائج أى اختيار يجرى الأخذ به . الواقع ، مثلا ، أن معدل الوفيات فى كل من السويد وفنزويلا يبلغ حوالى ١٠ لكل ألف من السكان . أما معدل المواليد فى السويد فهو ١٤ لكل ألف من السكان ، فى حين أنه يبلغ ٤٥ لكل ألف من السكان فى فنزويلا . وعلى ذلك فان الزيادة « الصافية » فى السكان فى فنزويلا هى بمعدل ٣٥ لكل ألف من السكان (أى ٣٫٥ ٪) ، أما فى السويد فهى بمعدل ٤ لكل ألف من السكان (أى ٠٫٤ ٪) فقط . واذا كانت كل دولة منهما تحقق معــدلا للنمو فى النــاتج (الدخل) بواقع ٣ ٪ ســنويا ، فان السويد سوف ترتفع فيها المستويات المعيشية بنحو ٢٫٦ ٪ (٣ ٪ — ٠٫٤ ٪) بينما تنخفض المستويات المعيشية فى فنزويلا بنحو ٠٫٥ ٪ (٣ ٪ — ٣٫٥ ٪) . واللافت للنظر فى هذه المقــارنة المثيرة هو أن مستوى المعيشة فى السويد الآن أكثر من ضعف مستوى المعيشة فى فنزويلا ، مع أن الأخيرة تعتبر من أغنى دول أمريكا اللاتينية ، حيث يبلغ متوسط دخل الفرد أكثر من ألف دولار . وسوف تتسع الفجوة بسرعة ، اذا استمرت اتجاهات الســكان على هذا النحو .

١٢ــ ٤ استراتيجية النمو : نمو متوازن أم غير متوازن ؟

هل ينبغى على دولة آخذة فى النمــو أن تدفع التوســع فى كل قطاعات الاقتصاد القومى (نمو متوازن) أم أنه ينبغى عليها أن تتخصص فى قطاعات

---

(١) الاقتصاد الذى يصف ما هو كائن فعلا ، لا ما يجب أن يكون ، فهو يقرر الواقع فحسب بعيدا عن الحكم الشخصى حول الأوضــاع المثلى فى سلوك الفرد أو الجماعة فى الجانب الاقتصادى .

معينة بالذات (نمو غير متوازن) ؟ القرار هام فى صـدد اتخاذ استراتيجية معينة للنمو ، والحكومة بكل تأكيد فى وضع يسمح لها باتخاذه ، اما لأنها تتولى مباشرة توجيه الأموال الى قنوات الاستثمار ، واما لأنها قادرة على استخدام التعريفة الجمركية والقوة الضريبية فى التأثير على تخصيص أموال للاستثمار .

من الجلى أن « مبـدأ الميزة النسبية » [١] ينطوى على تقـديم الحجة التقليدية للرغبة فى النمو غير المتوازن . اذ يمكن للدولة ــ من خلال التخصص فى تلك القطاعات التى لها أكبر ميزة نسبية ــ أن تحقق أسرع معدل للنمو فى المدى القصير . ومن الجلى أيضا أن امكانات الدولة فى تحقيق النمو ليست على قدم المسـاواة فى كل قطاعات الاقتصـاد القومى ، فمن المؤكد أن النمو المتوازن الذى تنتهجه الدولة الى حد التطرف (النمو المتساوى فى كل القطاعات) لا مناص من أن ينتهى بها الى مستوى معيشى هو أدنى من ذلك المستوى الذى كان من الممكن أن تحققه بدرجة من التخصص المصحوب بالمزيد من المبادلات التجارية بينها وبين العالم الخارجى .

هذه أسباب مقنعة فى صالح « بعض التخصص » ، ولكن القضية يجب ألا تأخذنا الى أبعد مما يجب . فى المحل الأول ، كلما كانت درجة « اختلال التوازن » فى النمو كبيرة ، تعاظم اعتماد الدولة على التجارة الدولية . ولكن الامعان فى التخصص الى حد بعيـد انما يعنى ، فى الواقع ، تطبيق المثـل الشائع : « وضـع كل البيض فى سلة واحدة » ، وما يستتبعه ذلك من تعرض الاقتصاد القومى للتقلبات فى العرض والطلب العالمى على الناتج الذى تتخصص فيه الدولة ، فضلا عن التعرض للتغيرات التكنولوجية التى قد تجعل النـاتج سلعا بالية يصعب أن تجد لها منـافذ فى الأسواق . وقد يكون من المجدى ، اذن ، تحمل بعض الخسارة فى الدخل للتقليل من هذه المخاطر .

---

(١) راجع للمؤلف « مبادىء علم الاقتصاد ــ تحليل جزئى وكلى » ، مؤسسة وايلى للنشر ، نيويورك ، الولايات المتحدة ، ١٩٨٣ ، بند ٤ من الفصل ٤٢ عن نظرية التجارة الدولية ، ص ٤٨٥ ــ ٤٨٧ .

فى المحل الثـانى ، لا بد أن يثور التساؤل عن أى قطاعات الاقتصـاد القومى هى التى تدفع الى النمو ، وفى الاجابة عن هذا التسـاؤل لا بد من الأخذ فى الاعتبار بالمزايا النسبية الاحتمالية فى المستقبل ، فضلا عن المزايا النسبية الحالية • يمكن مثلا اكتساب بعض المهارات من خلال الممارسة العملية فى مجال التصنيع ، ومن ثم فقد يبدو ظاهريا أن صناعة محلية ما غير اقتصادية فى الوقت الحاضر ، ولكنها قد تطور ، مع الوقت ، ميزة نسبية فى خط الانتـاج الذى تمارسه ، وذلك من خلال تغيـير خصائص قوة العمـل • لم يكن لدى اليابانيين أية ميزة نسبية مرئية فى أية مهارة صناعية ، عندما فتح الكوميدور ماثيو بيرى هذه الدولة المتخلفة للتأثير الغربى عام ١٨٥٤ ، ولكن بعـد نصف قرن من الزمان أو أكثر أصبحت اليابان قوة صـناعية ضخمة تنافس الدول الكبرى منافسة قوية فى الأسواق العالمية •

وتجدر الاشارة الى أنه عندما يكون هناك تركيز « مفرط » على المزايا النسبية الحالية ، فان احدى النتائج المترتبة على ذلك هى الدفاع « المفرط » عن « بقاء الحال على ما هو عليـه » فى نمط التخصص الدولى • والاختيار الحقيقى هو درجة « اختلال التوازن » التى لها أن تصحب عملية النمو • ورغم أن التخصص الكلى ليس هو الاجابة الصحيحة عن النمو الاقتصـادى ، فان « الدرجة » المرغوبة من التخصص ــ وبخاصة فى ضوء احتمالات التغـيرات الحادة فى الاتجاهات الانمائية ــ هى من القضايا الحقيقية التى تواجه المخططين الاقتصاديين وعلى درجة كبيرة من الأهمية •

وثمة اعتبارات أخرى تؤثر أيضا فى اختيار نمط النمو ، وهى أن الدول قد تتبنى ، فى بعض الأحيان ، فروعا معينة من الانتاج اما سعيا وراء الهيبة واما بسبب البلبلة الفكرية حول السبب والنتيجة • لنضرب مثـلا على ذلك بصناعة الصلب ، فلأن هذه الصناعة هى من أبرز الصناعات فى الدول الغنية الأكثر تقدما ، يعتبر حكام كثير من الدول المتخلفة أن دولهم بدائية الى أن يحين الوقت الذى ينشئون فيه صناعة محلية للصلب • ومع ذلك ، اذا لم يكن للدولة

المتخلفة ميزة نسبية على الاطلاق فى صناعة الصلب ، فان اقامة هذه الصناعة فيها سوف لا تنهض بها بعيدا عن دائرة الفقر والتخلف • وعلى كل حال ، فمن المشكوك فيه أن تحظى الدولة المتخلفة بمكانة دولية عن طريق اقامة صناعة غير اقتصادية للصلب أو خط طيران جوى قومى • الأرجح كثيرا ، على ما يبدو ، أن المكانة الدولية فى المدى الطويل تذهب للدولة التى تزداد ثراء ، وليس للدولة التى تبقى فقيرة ولكنها تنتج بتكلفة عالية عددا قليلا من السلع التى تعتبرها من علائم الثروة ومدعاة لاكتساب الهيبة والمكانة الرفيعة بين الدول •

١٢ ــ ٥ خلاصــة النتــائج

١• ان التنمية الاقتصادية حديثة نسبيا فى تاريخ الانسان ، وتتفاوت درجة التنمية فيما بين دول العالم الى حد كبير • ولا يزال ثلثا سكان العالم تقريبا يعيشون عند مستوى الكفاف ، كما أن الفجوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة كبيرة جدا ، والشعور بها حاد التأثير •

٢• ان الاهتمام بالتخلف كمشكلة قابلة للعلاج هو اتجاه حديث • كما أن تحول روسيا ، خلال أقل من نصف قرن ، من اقتصاد زراعى متخلف الى قوة صناعية كبرى كان ذا أثر قوى فى محاكاة الدول المتخلفة الأخرى لهــذه الدولة حديثة التصــنيع • وجاءت دفعــة أخرى تجاه تنميــة الاقتصاديات المتخلفة ، وذلك من جانب الدول المتقدمة ومن جانب بعض المنظمات الدولية •

٣• للتخلف نواح عديدة ، ومع ذلك يمكن التعــرف على بعض المشــكلات المشــتركة فيما بين الدول المتخلفــة ، ولكن لا بد من التأهب لوجود اختلافات جوهرية فيما بين أوضاع هذه الدول •

٤• قبل محاولة الدولة المتخلفة الارتفاع بمعدل النمو الاقتصادى فيها ، تواجه حكومة هذه الدولة ضرورة اتخاذ قرار أساسى فى شأن الأسلوب

الذى تنتهجه لتحقيق ذلك : هل التخطيط أم الحرية الاقتصـادية ؟ أو بعبـارة أخرى : هل التنمية المخططة أم التنمية التلقائيـة ؟ من الممكن ، بطبيعة الحال ، اختيار أى مزيج ممكن تصوره من السوق الحر والرقابة المركزية • وثمة مصـدران أوليان لقـوة جذب حكومة الدولة المتخلفة نحو التخطيط كأسلوب أفضل للتنمية : يمكن للتخطيط أن يحقق الاسراع بخطى التنمية ، كما يمكن له تغيير اتجاهات التنمية •

٥• بما أنه لا يوجد نمط وحيد للتخلف ، فلا يوجد عائق وحيد أو اختناقة وحيدة للتنمية • ان تكوين رأس المال ، بالنوعية الملائمة والقدر الكافى لدفع عجلة النمو ، والرقابة السكانية ، من خلال اتباع الوسائل انفعالة فى تنظيم الأسرة ، هما على جانب كبير من الأهمية فى القضاء على ظاهرة التخلف الاقتصادى فى ربوع العالم الثالث ، فى افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية • ولكن هناك معوقات أخرى للتنميـة : النقص فى التعليم ، وتدنى المستوى الصحى ، والقصور فى تنمية واستغلال الموارد الطبيعية ، والتخلف التكنولوجى ، وعدم توافر رأس المال الاجتماعى أو البنيـة الأساسية ، وعدم ملاءمة المناخ الاجتماعى والثقافى للعملية الانمائية ، وعدم الوثوق بسلامة النظام المصرفى كأداة لابتداع « نقود الودائع » وقناة هامة من قنوات الاستثمار •

٦• أهمية رأس المال لعملية النمو هى حقيقة تاريخية • لقد حصلت الدول على رأس المال من مصـادر مختلفة : من الادخار المحلى (اختياريا أو اجباريا) ومن الاستثمارات والقروض الأجنبية (الاستثمار الأجنبى الخاص المبـاشر) ، ومن المساعدات الأجنبيـة من جانب الحكومات والمنظمات الدولية (معونات ومنح وهبات) •

٧• وقد يتعذر الحصول على رأس المال من المدخرات المحلية ، عندما تكون الدولة المعنية ضالعة فى الفقر • وتصف « الدورة المفرغة للفقر » المشكلة

المشتركة بين العديد من الدول المتخلفة التى تكون فقيرة لأن لديها رأس مال قليل ، ولكن لا تستطيع التخلى عن الاستهلاك من أجل تركيم رأس المال لأنها فقيرة ابتداء .

٨. ويتخذ رأس المال المستورد شكل استثمار أجنبى فى العادة ، ولقد لعب دورا هاما فى تنمية اقتصاديات بعض الدول الى حد أنها أصبحت دولا صناعية كبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية وكندا . وحيثما كان ممكنا ، فهذا النوع من التمويل يسمح باستثمار كثيف بتضحيات طفيفة فى مستويات المعيشة ابان المراحل الأولى من التنمية . أما فيما بعد ، عندما تزداد مدفوعات الفائدة عن القروض الأجنبية ، أو عندما يتم ترحيل رأس المال الأجنبى الى الخارج ، فقد تكون المستويات المعيشية أدنى مما قد تكون عليه لو أن التراكم الرأسمالى قد تم تمويله من المدخرات المحلية . ومن الملاحظ أن رأس المال الأجنبى من المصادر الخارجية يلعب اليوم دورا أقل أهمية مما كان عليه فى الماضى . وكثير من الدول الفقيرة فى عالم اليوم لا تتاح لها الا فرص قليلة لاجتذاب المستثمرين من الأفراد أو المنشآت الخاصة فى الخارج .

٩. وفى عالم اليوم ، فان شطرا كبيرا من رأس المال الأجنبى تحصل عليه الدول النامية فى شكل قروض ومساعدات من الحكومات الأجنبية ومن المنظمات الدولية المتخصصة مثل البنك الدولى للتعمير والتنمية . أما لماذا تسهم الدول المتقدمة فى تقديم المساعدات الاقتصادية الى الدول المتخلفة ، فان تفسير هذا السلوك يكمن فى أن الدول المانحة للمعونات تحقق نوعين من المكاسب : مكسبا سياسيا ومكسبا اقتصاديا . أما من ناحية الدول المتلقية للمعونات ، فان البعض منها يكشف عن مقاومة قبول هذه المعونات لاعتبارات غير اقتصادية .

١٠•ان السباق بين الناتج والسكان هو ناحية حساسة من التنمية الاقتصادية فى الكثير من الدول النامية • كمـا أن المصطلح المعروف « بالمسـتوى الأدنى الحـرج للجهد المبـذول » Critical Minimum Effort يشير الى ذلك الجهد الذى يلزم لزيادة رأس المال بالقـدر الذى يكفى لأن تكون الزيادة فى الناتج بمعدل أكبر من معدل الزيادة فى السكان ، بما يستتبعه ذلك من تحقيق معدل للنمو الاقتصادى كفيل بالارتفـاع بالمستويات المعيشية للسكان ، كهدف نهائى للتنمية • وهذه هى احدى طريقتين لمعالجة المشكلة السكانية فى كثير من الدول المتخلفة•أما الطريقة الثانية لتأمين الارتفاع المطرد فى المستويات المعيشية للسكان فهى فرض الرقابة على نمو السكان •

١١•وأخيرا فان مسألة ما اذا تعين على الدولة النامية أن تدفع عجلة النمو فى كل قطاعات الاقتصاد القومى (نمو متوازن) أم تركز على قطاعات معينة (نمو غير متوازن) فهى مسـألة ذات أهمية خاصة من الناحيـة العملية • ان نظرية التجارة الدولية حول الميزة النسبية تقـدم الحجة التقليدية للنمو غير المتوازن ، وما يستتبعه ذلك من تخصص دولى ، ولكن ثمة أسباب جوهرية لعدم الذهاب بعيدا فى دفع التخصص فى ضوء الميزة النسبية الحالية : احتمالات التغير فى حاجات وأذواق الناس كلما تطور المجتمـع ، واحتمالات تحقق الميزة النسبية المستقبلية فى بعض خطوط الانتاج نتيجة للمهارات المكتسبة من خلال الممارسات العملية • هذه اعتبارات اضافية بالغة الأهمية ينبغى مراعاتها فى تقرير استراتيجية جديدة للتنمية [١] •

---

(١) انظر بند ٨ من الفصل ١٣ من الكتاب عن وضع استراتيجية جديدة للتنمية الدولية ، ص ٣١١ .

الفصل الثالث عشر
النكسة الإنمائية فى الثمانينات
(المديونيات الخارجية)

أصيبت التنمية فى العالم النامى بنكسة واضحة فى النصف الأول من الثمانينات ، وهبطت معدلات النمو بدرجة كبيرة ، وبخاصة فى دول أمريكا اللاتينية وافريقيا . بل أنه فى بعض الدول النامية كان النمو بمعدلات سالبة ، أى بالهبوط بدلا من الارتفاع ، وبذلك ضاعت فى هذه المجموعة من الدول ثمار التنمية المتواضعة التى تحققت خلال عقدى الستينات والسبعينات مع نكسة التنمية التى بدأت فى عقد الثمانينات .

١٣ — ١ مؤشرات النكسة الانمائية فى الثمانينات

ان المؤشرات الرقمية تكشف بوضوح عن مدى ما بلغته هذه « النكسة الانمائية » : كان معدل النمو فى الدول النامية ، خلال السنوات الخمس الأولى من السبعينات ، يقدر بنحو ٦ر٥٪ سنويا ، الا أنه هبط فى السنوات الخمس الأخيرة من السبعينات الى ٥٪ سنويا ، أما فى السنوات الخمس الأولى من الثمانينات ، فقد هبط معدل النمو الى ١ ٪ فقط . وهذا الهبوط انما ينبىء ، فى الواقع ، بظاهرة خطيرة تدل على تدهور اقتصادى فى العالم النامى بوجه عام ، الأمر الذى دعا المحللين الاقتصاديين الى أن يطلقوا على هذه الظاهرة وصف « النكسة الانمائية » .

والواقع أن هذه النكسة أصابت جميع الدول النامية بلا استثناء ، بما فى ذلك الدول البترولية التى كانت النكسة ، فى معظمها ، أشد وأعمق ، اذ حققت

معدل نمو « بالسالب » يقدر بحوالى ٢٪ الى ٥٪ سنويا ، وعنـدما تنخفض معدلات النمو بمثل هذا القدر ، فهذا يعنى هبوط متوسط دخل الفرد ، وبالتالى هبوط المســتويات المعيشــية فى هـذه المجموعة من الدول • أما عن المؤشرات الاحصائية المتاحة عن متوسط دخل الفرد فى دول العالم النامى بوجه عام ، فانها قاطعة الدلالة على مدى ضخامة « النكسة الانمائية » فى هذه الدول ، اذ انخفض هذا المتوسط فى دول نامية كثيرة : ١٨ دولة من بين ٢٤ دولة فى أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبى ، وانخفض أيضا فى ٣٠ دولة من بين ٤٧ دولة افريقية • هذا فى الوقت الذى اتجه فيه متوسط دخل الفرد الى الارتفاع فى الدول الصــناعية المتقدمة خلال نفس الفترة ، الأمر الذى يعنى ، بطبيعة الحال ، اتساع « الفجوة الانمائية » بين الدول الغنية والدول الفقيرة •

ويمكن أن نستدل على مدى اتساع هذه الفجوة الانمائية بعقد مقارنة بالغة الدلالة بين أرقام متوسط دخل الفرد فى الدول الصناعية المتقدمة وبين نظيراتها من أرقام فى الدول النامية • فى سنة ١٩٨١ ــ على سبيل المثال ــ بلغ متوسط دخل الفرد فى الدول الصناعية المتقدمة (١٠٠٠٠) دولار ، ارتفع الى (١٠١٠٠) دولار سنة ١٩٨٣ ، أى بنسبة زيادة قدرها ١٪ ، فى حين أن متوسط دخل الفرد فى الدول النامية قد انخفض من (١٠١٠) دولارات الى (٨٨٠) دولارا فيما بين سنتى ١٩٨١ و ١٩٨٣ ، أى بنقص تبلغ نسبته نحو ١٢٪ •

انما يلاحظ أن دول أمريكا اللاتينية كانت أكثر الدول النامية تأثرا بالنكسة الانمائية فى الثمانينات ، اذ هبط متوسط دخل الفرد من ٢٤٨٠ دولارا سنة ١٩٨١ الى ١٧٧٠ دولارا سنة ١٩٨٣ ، تليها الدول الافريقية التى هبط متوسط دخل الفرد فيها من ٦٨٠ دولارا الى ٦٣٠ دولارا ، أما الدول الآسيوية فقد ارتفع متوســط دخل الفرد فيها بدرجة طفيفة جدا من ٧١٠ دولارات الى ٧٢٠ دولارا •

١٣ ـ ٢ أسباب النكسة الانمائية

من أهم الأسباب الداعية الى النكسة الانمائية التى أصابت شعوب العــالم الثالث تفاقم أزمة المديونيات الخارجية خلال النصف الأول من الثمانينات • اذ بلغ حجم الديون الخارجية المستحقة على الدول النامية حتى نهاية سنة ١٩٨٥ نحو ٩٧١ مليار دولار ، بينما كان هذا الرقم لا يتجاوز ١٩ مليار دولار فى بدء العقد الأول من استراتيجية التنمية الدولية سنة ١٩٦٠ • أما رقم خدمة الديون فهو الآخر آية فى الاثارة ، عندما بلغ نحو ٩٣ مليار دولار سنة ١٩٨٥ ، منه ٤٣ مليار دولار أقساط الديون و٥٠ مليار دولار فوائد مستحقة عن هذه الديون •

ومن هنا أصبحت دول نامية عــديدة عاجزة عن الوفاء بكامل التزاماتهــا الخارجية بعد أن استنزفت أقساط الديون وفوائدها الكثير من مواردها من النقد الأجنبى ، وبعــد أن تدهورت أسعار المواد الأولية (بما فيها البترول) ــ وهى الصادرات الأساسية للدول النامية ــ بمعدلات تقدر بنحو ٧٪ سنويا ، وتناقصت تبعا لذلك حصيلة صـــادرات هــذه الدول • وفى ذات الوقت ، تزايدت الأعباء الخارجيــة على الدول النامية نتيجة لاتجاه وارداتها من السلع الصناعيــة الى الارتفاع ، مما انطوى على انحراف معدل التبادل الدولى فى غير صالحها ، وتفاقم اختلال موازين مدفوعاتهــا تبعا لهــذا النزيف الخارجى • بل ومن المفارقات الصارخة ، خلال فترة الثمانينات ، أن تدهور أسعار المواد الأولية حقق أرباحا للدول الصناعية المتقدمة بحوالى ١٠٠ مليار دولار ، كما صاحب ذلك انخفاض التدفق الحقيقى لمساعدات التنمية ، مما أســفر عن تسرب الموارد المــالية من الدول النامية الى الدول الصناعية المتقدمة بما يربو على ٣٠ مليار دولار •

لقــد تركت النكسة الانمائيــة بصماتها العنيفــة على الحياة الاقتصادية والاجتماعية لشعوب العالم النامى ، اذ اضطر العديد من الدول النامية الى اتباع سياسة التقشف لمواجهة هذه النكسة ، وكان من أهداف هــذه السياسة خفض الانفاق الحكومى على الخدمات العــامة ، وعلى الأخص الخــدمات الصحيــة

والتعليمية والاجتماعية • ولم يقتصر الأمر على ذلك ، بل أن الدول النامية اضطرت الى خفض وارداتها ، لا من السلع الاستهلاكية الضرورية فحسب ، بل أيضا من السلع الوسيطة والاستثمارية التى لا غنى عنها فى مسار عملية التنمية •

ولقـد تجمعت كل هذه الحقائق حول النكسة الانمائية فى الوثائق المعروضة أمام الدورة السابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (انكتاد) التى بدأت جلساتها فى جنيف فى التاسع من شهر يوليو ١٩٨٧ • غير أن الانكتاد أو ما عداه من المؤتمرات الدولية لا يملك اصدار القرارات الملزمة التى يتعين على الأطراف المعينة وضعها موضع التنفيذ ، بل كل ما يستطيع هو اصدار التوصيات ودق ناقوس الخطر على الاقتصاد العالمى •

١٣ — ٣ نماذج حول النكسة الانمائية ، دول مختارة

شاهد العقد الأول لاستراتيجية التنمية الدولية ، عقـد الستينيات ، أعلى معدلات للنمو الاقتصادى فى بلدين من بلدان العـالم النامى : أحدهما فى آسـيا والآخر فى أمريكا اللاتينية ، وهما ايران والبرازيل ، حيث بلغ معدل النمو فيهما نحو ٩٪ سنويا و١٢٪ سنويا على التوالى • وخلال العقدين التاليين ، صـعدت كوريا الجنوبية الى أعلى سلم النمو بين الدول النامية لتحل مكان البرازيل فى احتلال ذروة الانماء •

لقـد كان النجاح الباهر الذى حققته هذه الدول الثـلاث فى مجال التنمية مثار الانبهار ، وفى غمار هذه التجارب الانمائية الرائدة غزت سلع كل من البرازيل وكوريا الجنوبية أسواق الدول النامية الأخرى ، فشهدت أسـواق دول أمريكا اللاتينية سيلا منهمرا من السلع البرازيلية ، كما غمرت السلع الكورية أسواق دول آسـيا والدول العربية • ولكن هذه الطفرة الانمائية فى تلك الدول أفضت ، فى النهاية ، الى نكسة انمائية مردها الى عوامل مختلفة : سياسية فى ايران واقتصادية فى البرازيل واجتماعية فى كوريا الجنوبية •

ان ايران التي نعمت باقتصـاد مزدهر ، وحققت معدلات عاليـة من النمو الاقتصادى بفضل مواردها البتروليـة وسياساتها الانمائية ، فى ظل الاستقرار السياسى والاقتصادى ؛ قد تفجرت فيها ثورة غاضبة أطاحت بالنظام السياسى الذى قاد عملية النمو ، واستنزفت جل الموارد البترولية للبلاد فى الانفاق على التسليح ، لخدمة المجهود الحربى فى معاركها مع العراق طوال سبع سنوات كاملة منذ مطلع الثمانينات . ولا أدل على أثر قيام هذه الثورة والانفاق الضخم على التسليح من أن فاتورة ايران من الأسلحة تبلغ أكثر من ٣٠ مليار دولار كان من الممكن توجيهها لأغراض التنمية والتقدم .

أما البرازيل ذات الموارد المتنوعة والتى كانت تحتل مكانها فى أعلى سلم النمو بين البلدان النامية خلال عقد الستينات ؛ فانها أصبحت فى مقـدمة بلدان أمريكا اللاتينية ــ بل بلدان العالم النامى بأسره ــ فى المعاناة من ثقـل وطأة ديونها الخارجية على اقتصادها القومى وعجزها عن الوفاء بهذه الديون وعن المضى قدما على طريق التنمية فى نهاية المطاف خلال النصف الأول من الثمانينات . ولا أدل على خطورة هذا الوضع على مسار عملية التنمية من أن قيمة الديون الخارجيـة المستحقة على البرازيل تقدر بنحو ١١١ مليار دولار سنة ١٩٨٦ .

وأما كوريا الجنوبية فهى تنفرد بوضع خاص تتمايز فيه عن كل من ايران والبرازيل ، اذ أن النكسة الانمائية فيها لم تكن بسبب العوامل السياسية المفضية الى الانفاق الضخم على التسليح ، ولا بسبب العوامل الاقتصادية المنطوية على ضخامة المديونية الخارجية ، بل بسبب التناقضات الاجتماعية الطاحنة التى تفجرت فى داخلها . ذلك أن تحقيق النمو فى الدخل القومى لا يكفى فى حد ذاته لاستمرار المسيرة التقدمية ، بل لابد أن يصاحبه تحقيق العدالة فى توزيع هذا الدخل ؛ فمن البدهى أن أى انجاز اقتصادى ــ مهما بلغت روعته ــ هو انجاز هش ما لم يحدث أن يجنى صناعه الحقيقيون ثمار هذا الانجاز .

لقد بدأت الاضرابات العماليـة فى كوريا الجنوبيـة بمجرد قبول الحكومة الكورية ، فى أول يوليو ١٩٨٧ ، لمطالب المعارضة بتحقيق الديمقراطية الكاملة بعد أسابيع من موجة الغضب الشعبى والمظاهرات التى شلت مظاهر الحياة فى هـذا البلد • ومن هنا فلم تعد المعارضة الكورية مقصورة على صـفوف السياسيين والطلبة ، بل أنها تغلغت فى صفوف العمال الكوريين • وقد تواترت الأنباء مؤخرا عن أن هذه الاضرابات العمالية قـد غطت جميع الأنشطة الصناعيـة الحيوية ، وبدأت فى الانتشار فى مرافق السياحة والخدمات ، مما أصاب الاقتصاد الكورى بالشلل ، بعد ما استطاع العمال ايقاف نشاط ٥٧٠ مؤسسة انتاجية وتكبيد الحكومة الكورية لخسائر تقدر بنحو ٨٥٠ مليون دولار منذ بدء الاضرابات • ولقد تحددت مطالب العمال فى أمور ثلاثة : زيادة الأجور ، وتحسين شروط وظروف العمل ، واجراء انتخابات نقابية جديدة تأتى بعناصر ديمقراطية لا تتبع السلطة • وفى هذا المقام ، أعرب بعض المسئولين الكوريين عن مخاوفهم من أن يؤدى ذلك الى انخفاض هائل فى الفائض التجارى لكوريا الجنوبية وتدهور اقتصادى يصل الى حد انتكاسة خطيرة العواقب على مسار عملية النمو •

ويقرر المحللون الاقتصاديون ، من الناحية الموضوعية ، أن تحول الانجاز الانمائى الى نكسة انمائة فى كوريا الجنوبية انما يرجع الى عاملين أساسيين : الأول أن سياسة التصنيع كانت ، فى الأساس ، بهدف خدمة أغراض التصـدير دون مراعاة لاشباع احتياجات الشعب الكورى ، ماديا ومعنويا • أما العامل الثانى فهو أن قلة من الأفراد هى التى استأثرت بمكتسبات التنمية دون مراعاة لاعتبارات العدالة فى توزيع ثمار عملية التنمية على المشاركين فيها وصناعها الحقيقيين •

١٣ — ٤ أبعاد مشكلة المديونيات الخارجية

ان المناقشة السابقة حول النكسة الانمائية فى الدول النامية توحى بأن من أهم دوافعها تفاقم مشكلة المديونيات الخارجية فى هذه الدول وضخامة الانفاق على التسليح فى العالم • ولا يعنى ذلك ، بطبيعة الحال ، أن هاتين المشكلتين هما

وحدهما مجمل ما يعكس التحديات التى تواجه العالم النامى فى مسيرته على طريق التنميـــة والتقـــدم ، ذلك أن المشكلات الأخرى للتنمية التى تتعرض لهـــا الدول النامية ، منذ بدء العقد الأول لاستراتيجية التنمية الدولية ، لا تزال قائمة حتى الآن ، ألا وهى التضخم السكانى والتخلف التكنولوجى • ومن ثم ، من وجهـــة نظر المحلل الاقتصادى ، فان مناقشة هذه المشكلات الأربع بقدر من التفصيل هى من الأهمية بمكان فى التعرف على الأبعاد الحقيقية للتطور الاقتصادى فى العالم المعاصر • وعلى ذلك فسوف نتناول فى هـــذا الفصل أبعـــاد مشكلة المديونيات الخارجية ، ثم نتناول المشكلات الثلاث الأخرى فى الفصل التـــالى والأخير من هـــذا البحث •

(أ) تطور حجم المديونيات الخارجية

ان متابعة تطور حجم الديون الخارجية التى استحقت على الدول النامية ، منذ مطلع الستينات حتى منتصف الثمانينات ، تكشف عن طفرة كبيرة فى حجم هذه الديون الى حـــد أنها بدأت تأخذ أبعادا خطيرة تنذر بأوخم العواقب ، ما لم يبادر المجتمع الدولى الى معالجة هذا الوضع • لقد كان حجم المديونيات الخارجية ــ فى ضوء تقارير الأمم المتحدة ــ لا يتجاوز ١٩ مليار دولار سنة ١٩٦٠ ، ارتفع الى ٦٦ مليار دولار سنة ١٩٧٠ ، ثم ارتفع ثانية الى ١٩٨ مليار دولار سنة ١٩٧٥ ، الا أنه طفر طفرة كبيرة بعد ذلك فى غضون السنوات العشر التالية حتى أنه بلغ نحو ٩٧١ مليار دولار سنة ١٩٨٥ ، كما يتضح تفصيلا من الجدول الآتى :

جـدول رقم ٩

الأرقام القياسية لتطور حجم المديونيات الخارجية
خلال الفترة ١٩٦٠ ـ ١٩٨٥ (١٩٦٠ = ١٠٠)

(بالمليار دولار)

السنة	حجم المديونيات الخارجية	الرقم القياسى
١٩٦٠	١٩	١٠٠
١٩٦٦	٦٠	٣١٦
١٩٧٠	٦٦	٣٤٧
١٩٧٢	١٠١	٥٣٢
١٩٧٣	١١٩	٦٢٦
١٩٧٤	١٥٣	٨٠٥
١٩٧٥	١٩٨	١٠٤٢
١٩٧٦	٣٤٠	١٧٨٩
١٩٨٥	٩٧١	٥١١١

ويتضح من الجدول السابق أن حجم الديون الخارجية التى استحقت على الدول النامية أصبح سنة ١٩٧٠ أكثر من ثلاثة أمثال ، وفى سنة ١٩٧٥ أكثر من عشرة أمثال ، وفى سنة ١٩٨٥ أكثر من ٥٠ مثل ما كان عليه فى سنة الأساس ١٩٦٠ • ومن المعلوم أن الزيادة فى المديونيات الخارجية ، فى أية سنة من سنوات هذه الفترة موضوع الدراسة ، هى انعكاس للزيادة فى عجز الحسابات الجارية فى موازين مدفوعات الدول النامية نتيجة لقصور الطلب الخارجى على صادراتها عن ملاحقة الطلب المحلى على وارداتها من سلع وخدمات ، فضلا عن انحراف

معدلات التبادل الدولى فى غير صالحها • هذا مع الأخذ بعين الاعتبار أن خدمة الديون التى تكون قد تحملتها الدول النامية فى سنوات سابقة (وهى لا تتغير بتغير أسعار صادراتها أو أسعار وارداتها) تصبح أقل تكلفة عند ارتفاع أسعار صادرات هذه الدول ، وأكثر تكلفة عند ارتفاع أسعار واردات هذه الدول • وعلى أية حال ، فبصرف النظر عن التغير فى تكلفة خدمة الديون الخارجية مع التغيرات الاحتمالية فى أسعار الصادرات أو أسعار الواردات ، فان حجم الديون الخارجية التى استحقت على الدول النامية سنة ١٩٨٥ ــ وتبلغ ٩٧١ مليار دولار كما هو موضح فى الجدول السابق ــ تمثل ١٩٨٪ من اجمالى قيمة صادرات هذه الدول سنة ١٩٨٥ ، وحجم هذه الديون سنة ١٩٨٦ ــ وتبلغ ١٠٠٥ مليارات دولار ــ تمثل ٢١٠ ٪ من اجمالى قيمة صادرات هذه الدول سنة ١٩٨٦ •

ومن البدهى أنه مع اطراد الزيادة فى حجم المديونيات الخارجية للدول النامية بمثل هذه الطفرة الكبرى ، فقد تزايد حجم المدفوعات التى تتحملها هذه الدول لخدمة الديون المستحقة عليها ، وتتمثل خدمة الديون فى أقساط الديون مضافا اليها الفوائد المستحقة عنها • ووفقا لتقديرات الأمم المتحدة ، فان جملة المبالغ التى خصصتها الدول النامية لخدمة الديون الخارجية قد بلغت نحو ٦ مليارات دولار سنة ١٩٧٠ ، ارتفعت الى ١١ مليار دولار سنة ١٩٧٣ ، ثم توالت الزيادات المطردة فى مدفوعات خدمة هذه الديون حتى أنها بلغت ٩٣ مليار دولار سنة ١٩٨٥ ، أى بزيادة تبلغ نسبتها ١٤٥٠٪ بالمقارنة بمدفوعات خدمة الديون الخارجية سنة ١٩٧٠ •

ومن البدهى أيضا أن يتوافق هيكل توزيع مدفوعات خدمة الديون الخارجية مع هيكل توزيع الديون الخارجية فيما بين الجهات الدائنة ، أى وفقا للعلاقة النسبية بين حجم الديون الحكومية الثنائية ، وحجم الديون متعددة الأطراف ، وحجم الموارد الأجنبية الخاصة المستثمرة فى الدول النامية المدينة ، مع الأخذ بعين الاعتبار طبيعة الشروط الخاصة بعمليات القروض والأعباء المتضمنة فى كل

عنصرين من هذه العناصر الثلاثة للديون الخارجية•ووفقا لتقديرات الأمم المتحدة ، فان هذا التوافق كان واضحا بصفة عامة خلال العقـدين الأول والثـانى من استراتيجية التنمية الدولية ، اذ استأثرت خـدمة الديون المستحقة بنـاء على اتفاقات ثنائية حكومية بنسبة ٧٠٪ من جملة مدفوعات خدمة الديون الخارجية ، أما النسبة المتبقية فهى موزعة بين ٢٠٪ لخـدمة الديون من المنظمات الدوليـة والاقليميـة متعددة الأطراف وبين ١٠٪ لمدفوعات الأرباح والعوائد الأخرى كمستحقات عن الاستثمارات الأجنبية الخاصة •

١٣ ــ ٥ أسباب نشوء مشكلة المديونيات الخارجية

عندما أخذت تتفاقم مشكلة تضخم المديونيات الخارجية على الدول النامية ، وتصاعد متوسط الزيادة النسبية فى حجم المديونيات من ٢١٫٦ ٪ سنويا خلال الفترة ١٩٦٠ ــ ١٩٧٠ الى ٣٨٫٣٪ سنويا خلال الفترة ١٩٧٠ ــ ١٩٧٥ ، ثم الى ٣٩٫١٪ سنويا خلال الفترة ١٩٧٥ ــ ١٩٨٥[١] ، وما أدى اليه ذلك من تعثر الجهود الانمائية فى هذه المجموعة من الدول ، فقد كان أمرا طبيعيا أن تطرح هذه المشكلة على بسـاط البحث ، وتدور حولهـا المناقشات فى المنظمات والمؤتمرات الدولية ، وقـد كان محور هذه المناقشات هو التقصى عن تفسير لنشوء هـذه المشكلة بغية التعرف على آثارها الاقتصادية ووسائل معالجتها •

ويمكن أن نستشف ، من الخضم الكبير للمناقشـات حول هـذه المشكلة ، اتجاهين متميزين برزا من خلال هذا الحوار الفكرى : اتجاه تمثله مجموعة الدول الغنية المتقدمة ، يلقى بعبء تفاقم المشكلة على عاتق الدول النامية ، واتجاه آخر تمثله مجموعة الدول النامية التى تحمل الدول الغنيـة المتقدمة مسئوليـة تفاقم المشكلة لتقاعسها عن تقديم العون الاقتصادى للعالم النامى على الوجه المرغوب •

---

(١) وهذه المتوسطات مؤسسة على الأرقام الواردة فى الجدول السابق رقم ٩ عن تطور حجم المديونيات الخارجية خلال الفترة ١٩٦٠ ــ ١٩٨٥ .

لقــد أرجع مؤيدو الاتجاه الأول حول نشوء مشكلة المديونيات الخارجيــة على الدول النامية الى الأسباب الثلاثة الآتية :

١- الاستخدام غير الرشيد للموارد الأجنبية ، وسوء الادارة ، وضعف مستوى الأداء الاقتصادى فى الدول النامية المتلقية لهذه الموارد .

٢- محدودية الطاقة الاستيعابية فى معنى القدرة المحدودة للدول النامية على استيعاب زيادات كبيرة من الموارد الأجنبية لأغراض الاستثمار فى المشروعات الانمائيــة ، الأمر الذى يؤدى حتما الى تبديد هــذه الموارد بتوجيهها الى غير الأغراض الاستثمارية التى خصصت لها ، والذى يؤدى ، بدوره ، الى حرمان هذه الدول من فرص الزيادة فى نواتجها القومية ، والى تضاؤل امكانياتها فى سداد ديونها والتزاماتها الخارجية تبعا لذلك .

٣- الطموح المفرط فى اعداد برامج التنمية الاقتصادية فى الدول النامية ، وما استتبعه ذلك من الافراط فى الاقتراض من أجل تمويل هذه البرامج ، دون دراسة مسبقة لجدوى مشروعات هذه البرامج ، ودون مراعاة امكانيات هذه الدول فى سداد القروض الخارجية .

كما أرجع مؤيدو الاتجاه الثانى حول نشوء المشكلة الى الأسباب الثلاثة الآتيــة :

١- ضآلة معونات التنمية

قامت استراتيجية التنمية الدولية التى نادت بها الأمم المتحدة على أساس زيادة الناتج القومى الاجمالى فى الدول النامية بمتوســط سنوى يبلغ ٦٪ ، أو ما يعادل ٣٫٥٪ للفرد الواحد فى المتوسط ، مع احتمال تحقيق معدلات أعلى فى النصف الثانى من العقد الثانى لهذه الاستراتيجية ، أى خلال الفترة ١٩٧٥ —

١٩٨٠ • وقــد قدرت تلك المعدلات بافتراض أن الدول الصناعية المتقدمة سوف تحتجز ١٪ من ناتجهــا القومى الاجمالى لتحويلات الموارد المــالية الصافيــة (بأسعار السوق) الى الدول النامية ، على أن تقدم كل دولة من الدول الصناعية المتقدمة ٧ر٠٪ من ناتجها القومى الاجمالى فى شكل معونات انمائيــة رسمية ، وبافتراض أن الزيادة الســنوية فى عــدد الســكان فى الــدول النــامية هى بمعدل ٥ر٢٪ •

غير أن الواقع ينبىء بخلاف ذلك ، اذ أن الدول الصناعية المتقدمة لم تلزم نفسها بما تضمنته استراتيجية التنمية الدولية ، فكانت النتيجة ضــآلة نسبة ما تدفق من معونات التنمية الرسمية (القــروض الحكومية الثنائيــة والمعونات المقدمة من المنظمات الدولية والاقليمية متعددة الأطراف) الى الناتج القومى الاجمالى لمجموعة الدول الصناعية المتقدمة ، فضلا عن اتجاه هذه النسبة الى التناقض ، بل ولم تزد عن حوالى نصف نسبة ٧ر٠٪ (١) • دليل ذلك أن نسبة مدفوعات خدمة ديون الدول النامية الى صــافى تدفق معونات التنمية الرسمية بلغت نحو ٧٩ ٪ عام ١٩٧١ (٢) ، بدء العقد الثانى لاستراتيجية التنمية الدولية • ولم يقتصر الأمر على ضآلة معونات التنمية الرسمية خلال عقد السبعينات ، بل أن هذه المعونات كانت مشوبة بتعقد الشروط التى تنساب على أساسها الموارد

---

(١) مثال ذلك أن المساعدات الاقتصادية المقدمة من المملكة المتحدة الى دول العالم الثالث قد تراجعت من ٣٩ر٠ ٪ من ناتجها القومى الاجمالى سنة ١٩٨٠ الى ٣٢ر٠ ٪ من هذا الناتج سنة ١٩٨٦ . أما الاتحاد السوفيتى فقد ارتفع حجم ما قدمه من مساعدات اقتصادية من ٢٥ر٠ ٪ من ناتجه القومى الاجمالى سنة ١٩٨٣ الى ٣٣ر٠ ٪ من هذا الناتج سنة ١٩٨٦ .

(٢) اذ بلغ صــافى تدفق معونات التنميــة الرسمية ٨٧٤١ مليــون دولار ومدفوعات خدمة ديون الدول النامية نحو ٦١٣٥ مليون دولار عام ١٩٧١ ، أى أن نسبة مدفوعات خدمة الديون الى صافى تدفق معونات التنمية الرسمية قد بلغت ٦ر٧٨ ٪ .

المصدر : وثيقة تنفيذ استراتيجية التنمية الدولية ، ١٩٧٢ ، المجلد الثانى ، ص ٤٩ بالنسبة لرقم معونات التنمية — تقرير البنك الدولى ، ١٩٧٢ ، بالنسبة لرقم مدفوعات خدمة الديون .

الأجنبية ـ الثنائية ومتعددة الأطراف ـ الى البلدان النامية • هذا فضلا عن أن سواد هذه المعونات الانمائية كان خاضعا للاعتبارات والتأثيرات السياسية •

أما فى عقد الثمانينات فقد ازداد الوضع سوءا ، اذ صاحب انخفاض التدفق الحقيقى لمساعدات التنمية ، التى تقدمها الدول الصناعية المتقدمة ، تدهور أسعار المواد الأولية (بما فيها البترول) بمعدل يقرب من ٧٪ سنويا ، مما أدى الى تسرب الموارد المـالية من الدول النامية الى الدول المتقدمة الى حد أنه قـدر حجم هذا التسرب عام ١٩٨٦ بنحو ٣١ مليار دولار ، كما سبقت الاشارة اليه •

٢• التجاء الدول النامية الى السوق المـالية الدولية

وتفاديا لتعقد الشروط التى تنساب على أساسها الموارد ، الثنائية ومتعددة الأطراف ، من الدول المتقدمة الى الدول النامية ، والتأثيرات السياسية المصاحبة لانسياب هذه الموارد ، فقد اضطرت الدول النامية الى الالتجاء الى المصـادر الأجنبية الأخرى لتمويل برامج التنمية فيها • وغير خاف أن هذه المصادر التمويلية ذات تكلفة عالية من حيث ارتفاع أسعار الفائدة ، وذات شروط مجحفة لا تناسب أوضاع هذه الدول وقدرتها على السداد ، وعلى الأخص التسهيلات الائتمانية المصرفية قصيرة ومتوسطة الأجل • وقد أدى ذلك الى وقوع الدول الناميـة المدينة فريسة للاستغلال التى تتصف بها السوق المـالية الدولية عادة • وهذا مما يشكل سببا جوهريا آخر لتضخم المديونيات الخارجية على هذه الدول •

٣• تدهور حصيلة صادرات الدول النامية

ومن الحقائق الدامغة أن صادرات الدول النامية هى المصدر الرئيسى لتمويل وارداتها من السلع والخدمات من ناحية والوفاء بالتزاماتها الخارجية من ناحية

أخرى • وكانت آمال هذه الدول معقودة على تنامى حصيلة صادراتها الى الحد الذي يسد احتياجاتها الاستيرادية ويفى بالتزاماتها الخارجية ، وبما لا يعترض مسيرة التنمية فيها •

ولكن هـذه الآمال تتحطم ، اذا ما اتجهت صادرات الدول الناميـة الى التدهور ، ومال نصيبها من الصادرات العالمية الى التناقص • وهذا هو ما حدث بالفعل ، كما يستدل على ذلك من تطور هيكل التجارة الدولية خلال العقود الثلاثة الأخيرة • وعلى سبيل المثال ، ففى غضون النصف الأول من الثمانينات ، هبط نصيب الدول النامية من الصادرات العالمية من ٢٨ ٪ سنة ١٩٨٠ الى ٢٣ ٪ سنة ١٩٨٥ • هذا مع أن الدول النامية استمرت فى استيعاب جزء أساسى من صادرات الدول الصناعية المتقدمة (٤٤ ٪ من صادرات اليابان و ٣٦ ٪ من الصادرات الأمريكية و ١٩ ٪ من صادرات المجموعة الاقتصادية الأوربية) •

وقد يفسر البعض هذا التدهور فى حصـيلة صادرات الدول الناميـة بأن الطلب العالمى على المواد الأوليه ، التى تشكل معظم صادرات هذه الدول ، قد تدهور بشكل ملحوظ خلال عقد السبعينات ؛ نتيجة لما شاب الدول المستوردة لهذه المواد الأولية ــ الدول الصناعية المتقدمة ــ من كساد تضخمى • بيد أن الحقيقة الواضحة للعيان أن هذه الدول لم تعمل جديا على تشجيع الدول الناميـة على تصدير منتجاتها اليها ، بل على العكس عمدت الى وضع العراقيل وفرض الحواجز الجمركية أمام هذه المنتجات ، ولم تسـفر المفاوضات بين دول الشمال ودول الجنوب عن أى تغـير ملموس فى موقف الدول الصـناعية المتقدمة من صادرات الدول النامية • ولم يكن ثمة مخرج من هذا الوضع المتأزم الا أن تحصل الدول النامية على المزيد من القروض للوفاء بخدمة الديون المستحقة عليها ، الأمر الذى أدى الى التزايد المستمر فى حجم مديونياتها الخارجية •

١٣ ــ ٦ الآثار الاقتصادية لمشكلة المديونيات الخارجية

ولم يكن تزامن مشكلة المديونيات الخارجية وأزمة التنمية مجرد محض مصادفة ، بل أن ثمة علاقة سببية واضحة بينهما ، ويمكن أن نتعرف على طبيعة هذه العلاقة بمختلف أبعادها ، من ثنايا تحليل الآثار الاقتصادية التى لا مفر من أن تنجم عن تفجر مشكلة المديونيات الخارجية ، كما يتضح فيما يلى :

(أ) تزايد معدل خدمة الديون الخارجية

يستخدم الخبراء عادة مؤشرا معينا لقياس مدى العبء الذى يتحمله الاقتصاد القومى للوفاء بالالتزامات الناشئة عن الديون الخارجية ، وهذا المؤشر هو « معدل خدمة الديون » الذى يمكن التعبير عنه بنسبة ما تستنزفه مدفوعات خدمة الديون الخارجية من حصيلة الصادرات • ويستدل من البيانات الواردة بتقارير البنك الدولى على أن نسبة ما تستنزفه مدفوعات خدمة الديون من حصيلة الصادرات هى نسبة مرتفعة فى كثير من الدول النامية • ولو أخذنا الفترة ١٩٦٧ ــ ١٩٧٢ على سبيل المثال ، فان هذه النسبة قد بلغت ، فى نهاية هذه الفترة ، ٣٧٪ فى أورجواى ، و٣١٪ فى مصر ، و٢٥٪ فى باكستان ، و٢٤٪ فى الهند ، و ٢٣ ٪ فى المكسيك ، و ٢٢ ٪ فى الأرجنتين مثلا • كما تدل البيانات ، المتاحة عن نفس الفترة ، على اتجاه هذه النسبة نحو التصاعد ، وعلى سبيل المثال ففى أفغانستان ارتفعت النسبة من ١٢ر٦ ٪ الى ٢٠ر٤ ٪ ، وفى بورما من ٤ر٦ ٪ الى ١٦ر٣ ٪ ، وفى سريلانكا من ٢ر٤ ٪ الى ١٤ر٣ ٪ ، وفى الجزائر من ٦ر٥ ٪ الى ١٤ر٢ ٪ ، وفى باراجواى من ٧ر٦ ٪ الى ١٢ر٦ ٪ ، وفى السودان من ٥ر٦ ٪ الى ١٢ر٣ ٪ ، وذلك فيما بين سنتى ١٩٦٧ و ١٩٧٢ [١] •

---

(١) راجع بالتفصيل دراسة عن « المديونية الخارجية العامة للدول النامية » ، مجلة الوحدة الاقتصادية العربية ، عدد ابريل ١٩٧٨ ، ص ٥١٣ وما بعدها .

(ب) ضعف قدرة الدول النامية المدينة على الاستيراد

وكما أسلفنا ، فان المدى الذى تصل اليه حصيلة صادرات أية دولة هو النقطة الحاكمة فى تحديد قدرتها على الاستيراد • ومن ثم فان ارتفاع « معدل خدمة الديون الخارجية » ، وما يعنيه ذلك من زيادة نسبة ما تستنزفه مدفوعات خدمة هذه الديون من حصيلة الصادرات ــ حسبما توضح فيما سبق ــ لا مناص من أن يفضى الى ضعف قدرة الدولة المدينة المعنية على الاستيراد • هذا هو واقع الحال فى كثير من الدول النامية ، ولهذا انعكاساته السلبية على الجهود الانمائية فيها • اذ أن هذه الدول تواجه نقصا فى السيولة يصعب معه تمويل ولرداتها من السلع الاستثمارية وغيرها من مستلزمات الانتاج •

(جـ) ضعف فاعلية معونات التنمية الرسمية

وثمة سبب آخر لضعف فاعلية الجهود الانمائية فى الدول النامية ، الى جانب ضعف قدرتها الاستيرادية بسبب ارتفاع « معدل خدمة الديون الخارجية » ، ألا وهو ضعف فاعلية التدفق الحقيقى الصافى لمعونات التنمية الرسمية • ذلك أن مدفوعات خدمة الديون الخارجية ، فى ضوء الواقع العملى ، تلتهم النسبة الكبرى من القروض الجديدة التى تعقدها الدول النامية مع الحكومات الأجنبية والمنظمات الدولية والاقليمية ، مما ينعكس سلبا على مسار التنمية فى العالم النامى • ووفقا لبيانات الأمم المتحدة ، فان فاعلية معونات التنمية الرسمية كانت أضعف فى العقد الثانى منها فى العقد الأول لاستراتيجية التنمية الدولية ، كما يتضح من البيان الآتى :

جدول رقم ١٠

نسبة مدفوعات خدمة الديون الخارجية الى القروض الجديدة الممنوحة للدول النامية فى شكل معونات ثنائية ومتعددة الأطراف

(بالمليار دولار)

السنة	مدفوعات خدمة الدين الرسمى	القروض الجديدة	النسبة (٪)
١٩٦٥	١٠ر٣	٧٥ر٤	٠ر٦٤
١٩٧٠	١٣ر٦	٨٤ر٧	٦ر٧٨
١٩٧١	٦٦ر٦	٨٤ر٧	٠ر٧٩

ويوضح الجدول السابق أن خدمة الدين الرسمى التهمت ما تبلغ نسبته ٦٤ ٪ من اجمالى قيمة القروض الجديدة الممنوحة للدول النامية فى منتصف عقد التنمية الأول ، غير أن هذه النسبة ارتفعت الى ٧٩ ٪ فى بدء عقد التنمية الثانى. ومما تجدر الاشارة اليه فى هذا الصدد ما كان قد أكده الرئيس السابق للبنك الدولى ، فى احدى المناسبات الرسمية ، من « أن خدمة الدين الرسمى قد أبطلت مفعول ثلثى حركات رءوس الأموال الرسمية المتجهة الى الدول السائرة فى طريق النمو ، وأنه اذا بقيت الأوضاع على ما هى عليه ، فان معونات التنمية سوف تأكل نفسها بكل بساطة »[1] . ومما هو جدير بالاشارة أيضا أن الآية انعكست أخيرا من حيث زيادة خدمة ديون الدول النامية على قيمة القروض الجديدة الممنوحة

(١) من خطاب القاه السيد جورج د. وودز ، المدير السابق للبنك الدولى للتعمير والتنمية ، أمام المؤتمر الذى انعقد فى مدينة ريو دىجانيرو بتاريخ ٢٦ سبتمبر ١٩٦٧ .

ابيها ، فقد أشار التقرير السنوى للبنك الدولى لسنة ١٩٨٧ الى أن الدول المدينة دفعت ما قيمته ٣٠ مليار دولار فى شكل فوائد عن الديون المستحقة عليها وهو ما يزيد على قيمة ما حصلت عليه من قروض جديدة •

(د) التبعية الاقتصادية الى الخارج

ان الزيادة المطردة فى حجم المديونيات الخارجية تعنى ، بطبيعة الحال ، تزايد اعتماد الدول النامية على العالم الخارجى ، وبالتالى تزايد تبعيتها الاقتصادية الى الخارج ، اذ أن هذه الدول قد أصبحت ملتزمة بتخصيص نسبة لا يستهان بها من حصيلة صادراتها للدول الدائنة سدادا لما عليها من التزامات خارجيــة كما سبق البيان ، ومن ناحية أخرى فان الدول المدينة ملتزمة أيضا بقصر معظم تعاملها الخارجى مع الدول الدائنة • وثمة مؤشر احصائى يلقى الضوء على المدى الذى بلغته التبعية الاقتصادية الناجمة عن الديون الخارجية ، وهى نسبة هذه الديون الى الناتج المحلى الاجمالى فى الدول المدينة•ويشير ما يتوافر من بيانات عن هذا المؤشر ، خلال عقد السبعينيات ، الى أى مدى بلغته التبعية الاقتصادية للدول المتلقية للمعونات الى الدول المانحة لها فى العالم النامى • لقــد تجاوزت جملة الديون الخارجية المستحقة على بعض الدول النامية المدينة نصف ناتجها المحلى الاجمالى [1] • وثمة مجموعة أخرى من الدول بلغت نســبة الديون الخارجيــة المستحقة عليها ما يربو على ثلث ناتجها المحلى الاجمالى [2] • بل وفى العديد من الدول النامية ، فان نسبة ديونها الخارجية الى ناتجها المحلى الاجمالى لم تقل عن ١٠ ٪ [3] • وهنا تجدر الاشارة الى أن تفاقم مشكلة المديونيات الخارجية كثيرا ما تتيح الفرصة للدول الكبرى ، والمنظمات المالية الدولية التى تهيمن عليها هذه الدول (البنك الدولى وصندوق النقد الدولى) ، للتدخل فى شئون الدول النامية

---

(١) مثل تونس ، والصومال ، وتنزانيا ، ومالى .

(٢) مثل جابون ، واندونيسيا ، وليبيا ، ومالاوى .

(٣) المرجع السابق .

المدينة بما يمس سيـ ادتها ، لكى تفرض ما تراه مناسبا ــ من وجهة نظرها ــ لخلق حالة من الاستقرار والتوازن تكفل سداد الديون المستحقة لها •

١٣ ــ ٧ تفجر مشكلة المديونيات الخارجية والخطط المقترحة لمعالجتها

ولقد أدرك الخبراء الاقتصاديون أن أزمة المديونيات الخارجية قد بلغت ، فى منتصف الثمانينات ، مرحلة تبعث على الخوف والفزع من انهيار النظام المالى العالمى ، وأصبح الوضع فى أمس الحاجة الى البحث عن حل حاسم لهذه المشكلة، والا فان الوضع يصبح أكثر حدة مما كان عليه الموقف فى أغسطس ١٩٨٢ عندما أعلنت المكسيك عدم قدرتها على دفع أقساط ديونها التى كانت مستحقة الدفع خلال ٩٠ يوما ، وتبعتها كل من الأرجنتين وفنزويلا باعلانهما عدم القــدرة على سداد ديونهما الخارجية •

وفى مارس ١٩٨٤ كان قد اجتمع مندوبو ١١ دولة مدينة بمدينة كاتاجنيا فى كولومبيا بأمريكا اللاتينية بهدف الاتفاق على موقف موحد ازاء المشكلة ، وأعلنوا فى نهاية الاجتماع أن دولهم غير مستعدة لدفع أقساط الديون الخارجية المستحقة عليها • وفى يوليــو ١٩٨٥ أعلنت بيرو أنها سوف تخصص ١٠ ٪ من حصــيلة صــادراتها لدفع أقســاط الديون الخارجيــة المستحقة عليها ، وتبعتها دول أخرى عديدة •

(أ) خطــة بيــكر

وقد دفعت سلسلة الكوارث المالية التى لحقت بالمؤسسات المالية الدائنــة فى الولايات المتحدة ، فى أعقاب امتناع الدول المدينة فى أمريكا اللاتينية عن سداد ما يستحق عليها من ديون خارجية ، الى أن تتدخل الولايات المتحدة فى أكتوبر ١٩٨٥ ، وأن يعلن جيمس بيكر ، وزير الخزانة الأمريكى عن خطته المقرونة باسمه •

كانت « خطة بيكر » تقــوم على فكرة مؤداها مطالبة البنوك والمؤسسات المالية الدائنة بتقديم قروض اضافية للدول المدينة يصل حجمها الى ٢٩ مليــار دولار لتمويل برامج التنمية فيها ، شريطة أن تقوم هذه الدول المدينة ببيع أو حل الشركات التى تملكها ، وتخفيض الدعم الحكومى للســلع ، وفتــح الباب على مصراعيه أمام الاستثمارات الخارجية •

لقد تراءت « خطة بيكر » فى مبدأ الأمر ، رغم ما شابها من تحفظات ، على أنها تحمل فى طياتها حلا حاسما لمشكلة الديون الخارجية • اذ تجاوبت فعــلا البنوك والمؤسسات المالية الدائنة مع الترتيبات المقترحة فى هذه الخطة ، حيث بدأت فى اعادة جدولة ديون عدد من الدول المدينـــة ، ولكن سرعان ما رفضت الاستمرار فى تنفيذ الخطة التى حملتها بعض الخسائر الناشئة عن خفض قيمة الفوائد على القروض التى سبق أن منحتها أصلا للدول المدينة •

وفى مارس ١٩٨٧ أحدثت البرازيل هزة فى سوق المال العالمى باعلانها عن عدم قدرتها على سداد ديونها الخارجية ، وهى الدولة التى احتلت ذروة المديونية الخارجية ، لا على مستوى الدول المدينة فى أمريكا اللاتينية فحسب ، بل أيضا على مستوى الدول المدينة فى العالم بأسره ، كما يتضح من الجدول الآتى :

جدول رقم ١١ — حجم الديون الخارجية على الدول النامية ونسبتها الى مجموع الديون ، ١٩٨٦ (*)

(بالمليار دولار)

	الدولة	حجم الديون الخارجية	النسبة الى المجموع (٪)
١	البرازيل	١١١	١١ر٠٥
٢	المكسيك	١٠٠	٩ر٩٥
٣	الأرجنتين	٤٩	٤ر٨٧
٤	مصر	٣٦	٣ر٥٨
٥	فنزويلا	٣٤	٣ر٣٨
٦	الفلبين	٢٨	٢ر٧٩
٧	نيجيريا	٢٣	٢ر٢٩
٨	شيلى	٢٢	٢ر١٩
٩	يوغوسلافيا	٢٠	١ر٩٩
١٠	بيرو	١٦	١ر٥٩
١١	كولومبيا	١٥	١ر٤٩
١٢	المغرب	١٥	١ر٤٩
١٣	السودان	١١	١ر٠٩
١٤	اكوادور	٩	٠ر٨٩
١٥	ساحل العاج	٧	٠ر٧٠
١٦	أورجواى	٥	٠ر٥٠
١٧	بوليفيا	٤	٠ر٣٩
١٨	دول أخرى مدينة	٥٠٠	٤٩ر٧٧
	المجموع	١٠٠٥	١٠٠ر٠٠

(*) الأرقام الواردة فى هذا الجدول منشورة فى دراسة أجرتها مجلة تايم الأمريكية ، نقلتها عنها الصحافة العالمية والمحلية ، وبناء عليها حسبت النسب الى مجموع الديون الخارجية فى العمود الثالث من الجدول .

ويوضح الجدول السابق أن ١٧ دولة نامية مدينة ، من بين الدول النامية المدينة الأخرى ، كانت قد بلغت الديون الخارجية المستحقة عليها ، حتى نهاية ١٩٨٦ ، نصف حجم الديون الخارجية على الدول المدينة جمعاء ، وأن البرازيل وحدها تحتل الذروة فى المديونية الخارجية ، حيث بلغت ديونها نحو ١١١ مليار دولار تشكل نحو ١١ ٪ من حجم ديون جميع الدول النامية فى العالم بأسره ، تليها المكسيك والأرجنتين وفنزويلا وشيلى وبيرو وكولومبيا واكوادور وأورجواى وبوليفيا فى أمريكا اللاتينية وحدها • أما فى القارات الأخرى فمن بين الدول المدينة فى الجدول السابق ، تمثل يوغوسلافيا الدولة المدينة الوحيدة فى أوروبا ، وتمثل الفلبين الدولة المدينة الوحيدة فى آسيا • أما الدول المدينة الأخرى فى افريقيا فانها تضم مصر ونيجيريا والمغرب والسودان وساحل العاج •

ولم يقتصر تفجر أزمة المديونيات الخارجية على نطاق دول أمريكا اللاتينية ، بل أن دولا أخرى عديدة ، افريقية وأسيوية ، بدأت بالمطالبة بالغاء الديون المستحقة عليها فى نفس الوقت الذى أعلنت فيه البنوك والمؤسسات المالية الدائنة عن تحملها لخسائر جسيمة نتيجة لامتناع الدول المدينة عن سداد ما عليها من ديون • وهكذا اتخذت الأزمة طابعها العالمى •

والواقع أن خطة بيكر والخطط الأخرى ، التى عرضت على بساط البحث بين الأطراف المعنية ، لم تكن لها جدواها فى التغلب على هذه الأزمة • وكما يرى الخبراء الاقتصاديون أن جميع الحلول التى طرحت بالفعل كانت حلولا عقيمة لأنها جميعا لا ترضى الطرفين الدائن والمدين ، وان كانوا يرون ، فى نفس الوقت ، أن الحل الحاسم للمشكلة هو الذى يجعل الدول المدينة قادرة على الاستمرار فى دفع ديونها بدرجة لا تؤثر على استقرارها ونموها الاقتصادى ، ويمنع النظام المالى العالمى من الانهيار •

(ب) خطة سيتى كورب

وفى شهر يوليو ١٩٨٧ حدث تطور كبير فى موقف البنوك الدائنة ، عندما أعلن رئيس بنك سيتى كورب عن قيام البنك باضافة ٣ مليارات دولار الى

احتياطيات الدين المشكوك فيها لدى البنك ، وذلك لتغطية الديون مستحقة الدفع، والتى أعلن عدد من الدول المدينة عن عدم قدرتها على سدادها • كما أعلن البنك أنه سوف يسدد بعض قروض البرازيل •

وبمقتضى « خطة سيتى كورب » تلتزم الأطراف المعنية باتباع ما يلى :

•١ تلتزم البنوك والمؤسسات المالية الدائنة التى تقوم بالغاء جزء من قروض الدول المدينة لها بعدم تقديم قروض جديدة لها الا بعد الاتفاق على طريقة تسديد الجزء المتبقى من القروض بعد عملية الالغاء •

•٢ تحويل الجزء المتبقى من القروض ، بعد عملية الالغاء ، الى استثمارات مباشرة عن طريق قيام البنوك والمؤسسات المالية الدائنة ببيع مستحقاتها من هذه القروض الى مؤسسات فى دول أجنبية ترغب فى اقامة مشروعات استثمارية فى الدول المدينة المعنية •

•٣ تتلقى مؤسسات الدول المستثمرة أموال هذه القروض من حكومات الدول المدينة بالعملات المحلية •

والجدير بالذكر أن الأنباء تواترت مؤخرا بأن كلا من البرازيل والأرجنتين قد بدأت فى تحويل القروض المستحقة عليها الى استثمارات مباشرة وفقا لخطة سيتى كورب • وقد علقت الصحافة المتخصصة [١] على هذه الخطة الجديدة بأن بنك سيتى كورب اتخذ هذه الخطوة بعد أن أدرك أن الوضع أصبح فى حاجة الى خيارات أخرى بعد أن فشلت جميع الحلول المطروحة • كما يرى بعض الخبراء أن « خطة سيتى كورب » تعتبر أفضل طريقة بالنسبة للدول المدينة التى تعانى نقصا شديدا فى احتياطياتها من العملات الأجنبية أو التى ترغب فى اجتـذاب

---

(١) صحيفة الفاينانشيال تايمز البريطانية .

الاستثمارات الأجنبية اليها ، لأنها سوف تساعد هذه الدول كثيرا فى تخفيض حجم القروض المستحقة عليها ، فضلا عن المضى قدما على طريق التنمية دون توقف •

والجدير بالذكر أيضا ما صدر عن مؤتمر القمة الثانى للدول الناطقة بالفرنسية من مبادرة لها دلالتها فى صدد مشكلة المديونيات الخارجية ، اذ فاجأت كندا الدول المشتركة فى المؤتمر بقرار منفرد أعلنته فى بيان رسمى جاء فيه أن حكومة كندا قررت الغاء مجمل الديون العامة للدول الافريقية السبع الناطقة بالفرنسية والواقعة جنوب الصحراء ، وقدرها ٢٤٠ مليون دولار • وأكد وزير خارجية كندا أن حكومته قد حولت التعهدات التى بحثها المؤتمر الى قرارات ملموسة [١] •

وفى تطور آخر ذكرت وكالات الأنباء مؤخرا أن أعضاء « مجموعة السبعة والسبعين » قد طالبوا بعقد مؤتمر فى فبراير ١٩٨٨ لبحث موقف الدول النامية التى أثقلتها الديون الخارجية ، وأن هذا المؤتمر يستهدف صياغة موقف موحد ازاء الديون الخارجية واقامة نظام اقتصادى عالمى جديد • وأضافت وكالات الأنباء أن الدول الأعضاء فى هذه المجموعة ــ وعددها أكثر من ١٢٠ دولة أسيوية وافريقية ــ كانت قد اتهمت الدول الصناعية الكبرى بتجاهل مسئوليتها عن ديون العالم الثالث التى وصفوها بأنها العقبة الكبرى أمام مسيرة التنمية والتقدم • وكان هذا هو رد الفعل الطبيعى لما ورد فى التقويرين السنويين للبنك الدولى وصندوق النقد الدولى لسنة ١٩٨٧ • اذ أوضح تقرير البنك الدولى أن ديون الدول الأكثر مديونية ارتفعت ، خلال سنة ١٩٨٦ ، الى ٣٧٪ من ناتجها المحلى

(١) انعقد هذا المؤتمر فى مدينة كويبك فى كندا ، خلال الفترة من ٢ الى ٤ سبتمبر ١٩٨٧ ، وحضر المؤتمر رؤساء دول وحكومات ٣٨ دولة من مجموعة الدول الناطقة بالفرنسية ، اضافة الى مصر ولبنان وفيتنام وهايتى وبلجيكا . وقد اكدت المناقشات فى المؤتمر على ضرورة مساندة الدول النامية الفقيرة لاحتواء نكستها الانمائية والوقوف الى جوارها فى معالجة مشكلة مديونياتها الخارجية . كما اصدر المؤتمر بعض القرارات الأخرى المتعلقة بالوضع الاقتصادى العالمى ، والسياسة الزراعية ، ومشكلة الشرق الأوسط ، وحرب الخليج ، والتمييز العنصرى ، وتلوث البيئة .

الاجمالى ، أى بزيادة ٣ ٪ عن سنة ١٩٨٥ ، وأن تفاقم أزمة الديون العالمية بهذا القدر يعرقل جهود الاصلاح الهيكلى التى تبذلها دول العالم الثالث من أجل النهوض باقتصادها ، أما صندوق النقد الدولى فقد حذر هو الآخر فى تقريره من المخاطر التى تتهدد الاقتصاد العالمى بسبب تفاقم أزمة الديون فى العالم الثالث • وأضاف تقرير البنك الدولى أنه لا يمكن تنفيذ برامج الاصلاح الهيكلى دون توافر الموارد المالية الكافية ، ودون تخفيف أعباء ديون الدول النامية • غير أن هذه الموارد تأثرت بتباطؤ معدل النمو فى الدول المتقدمة الذى هبط من ١ر٣٪ سنة ١٩٨٥ الى ٩ر٢٪ سنة ١٩٨٦ ، وانخفاض قيمة الصادرات غير البترولية للدول النامية بنسبة ٣٦ ٪ سنة ١٩٨٦ بالمقارنة بسنة ١٩٨٠ ، وانهيار أسعار المواد الأولية (وعلى الأخص البترول) ، وصعوبة حصول الدول النامية على رءوس أموال جديدة •

١٣ ــ ٨ المشــكلة والحل

وفى ضوء ما قدمناه من تحليل لأبعاد مشكلة المديونيات الخارجية ، يمكن أن نخلص الى بعض الحقائق الأساسية حول المشــكلة كمنطلق لأى تصور فى المعالجة الحاسمة للوضع الاقتصادى الراهن فى دول العالم الثالث •

(أ) الحقائق الأساسية حول المشكلة

تتناول هذه الحقائق الأساسية رفض فكرة « مبدأ الاعتماد على الذات » فى حل مشكلة الديون الخارجية ، واتساع « الفجوة الانمائية » بين الدول المتقدمة والدول النامية ، وحتمية زيادة المعونات الرسمية للتنمية •

١ - رفض فكرة « مبدأ الاعتماد على الذات »

لا ريب أن مشكلة الديون الخارجية قد بلغت حدا يشكل ضغوطا خطيرة على اقتصاديات الدول النامية ، وقدرتها الاستيرادية واحتياجاتها من السلع التى لا غنى عنها فى دفع عجلة التنمية فيها • وليس من شك أن صعوبات خدمة الدين ، فى الوقت

الحاضر ، لا تعكس سوءا فى الادارة من جانب الدول النامية بقـدر ما تعكس الاختلالات التى شابت الاقتصاد العالمى فى الآونة الأخيرة فى ظل سياسات تقلب أسعار الصرف ، وارتفاع أسعار الفائدة ، والمد التضخمى ، والتمادى فى فرض الحواجز الجمركية والقيود الحمائية ، وتقلص السيولة الدوليـة ، وهى بطبيعة الأمور تتجاوز قدرة الدول النامية على تصحيحها • ومن هنـا تتضح مسئولية الدول الصناعية المتقدمة ــ ممثلة فى الدول الأعضاء فى منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية [1] ــ عن معالجة مشكلة الديون الخارجية بصورة حاسمة تؤمن للدول النامية المدينة الاستقرار واطراد النمو الاقتصادى ، وتحول دون انهيار النظام المالى العالمى • ومن ثم يتضح أنه لا سبيل ، فى ظل الأوضاع الراهنة ، للأخذ بفكرة « مبـدأ الاعتماد على الذات » ــ كما يتشدق بها البعض فى المؤتمرات الدولية أو يذكره فى أدبياته ــ اذ أنها مرفوضة نظريا وعمليا ــ نظريا لأن طبيعة العلاقات الاقتصادية بين مجموعة الدول المتقدمة ومجموعة الدول الناميـة هى طبيعة تشابكية ، فكل مجموعة منهما تؤثر فى الأخرى وتتأثر بها فى مجرى هذه العلاقات ، وعمليا لأن الواقع العملى يرفض هذا المبدأ كما سبق ايضاحه •

٢• اتساع « الفجوة الانمائية »

لقد زادت « الفجوة الانمائية » اتساعا بين الدول المتقـدمة التى قطعت شوطا بعيدا جدا فى مضمار البحوث العلمية فى مختلف الميـادين وفى التقـدم التكنولوجى الكبير فى شتى المجالات ، بما له من انعكاسات ايجابية على اطراد نموها الاقتصادى بخطوات سريعة ، وبين الدول السائرة فى طريق النمو والمكبلة بأغلال ثقيلة من تضخم الديون الخارجية والانفجار السكانى والتخلف التكنولوجى وتزامن التسلح والتخلف ، اضافة الى ما تتعرض له ، حينا بعد حين ، من كوارث

(١) حلت منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية محل منظمة التعاون الاقتصادى الأوربى بالاضافة الى الولايات المتحـدة وكندا ، وذلك عام ١٩٦٠ . وكانت المنظمة الثانية تضم كلا من المملكة المتحدة ، المانيا الغربية ، ايرلنـدا ، بلجيكا ، فرنسا ، النمسا ، ايسلاندا ، السويد ، الدانمرك ، ايطاليا ، النرويج ، هولندا ، بلجيكا ، تركيا ، سويسرا ، البرتغال ، لوكسمبرج ، اليونان ، اسبانيا .

طبيعية ومخاطر الجفاف والتصحر ، مما جعلها عرضة للكثير من معوقات نموها الاقتصادى •

٠٣ حتمية زيادة المعونات الرسمية للتنمية

ان الدول النامية فى آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية لا تستطيع ــ أيا كان حسن نواياها وأيا كان صدق عزيمتها ــ أن توفق بين التزاماتها الخارجية الناشئة عن الديون المستحقة عليها وبين متطلبات التنمية فيها • ولذلك فان المجتمع الدولى مطالب بالبحث عن وسائل زيادة المعونات الرسمية للتنمية من خلال وضع استراتيجية جديدة للتنمية الدولية ، تلتزم الدول المانحة للمعونات بتنفيذ أهدافها كاملة حتى يتسنى تقديم العون الكافى للدول النامية فى المضى قدما بجهودها الانمائية على النحو الذى يحقق التقدم الاقتصادى المنشود ويؤمن لشعوبها الحياة الانسانية الكريمة •

(ب) ركائز حل المشكلة

ان أى تصور لحل مشكلة الديون الخارجية وأزمة التنمية فى العالم النامى لا بد أن يقوم على ركائز ثلاث : تيسيرات لتسوية ديون الدول النامية ، ودعم صادرات الدول النامية الى الدول الصناعية المتقدمة ، ووضع استراتيجية جديدة للتنمية الدولية •

٠١ تيسيرات لتسوية ديون الدول النامية

ان أى تصور للنظام المتكامل لتسوية المديونيات الخارجية على الدول النامية انما ينطلق من المفهوم المتعارف عليه لعملية تسوية الديون بوجه عام ، اذ ينسحب الى تنظيم سداد الديون حسب القدرات الحقيقية للمدين ، وفى حالة الدولة المدينة فان قدراتها الحقيقية تتحدد بمؤشرين : حصيلة صادراتها واحتياجاتها الاستيرادية من السلع للأغراض الانمائية وغيرها • وعلى ذلك فان الأخذ بمعيار القدرة الحقيقية للدولة المدينة يقتضى بالضرورة تحديد « سقف » معين لمعدل

خدمة ديون هذه الدولة (نسبة مدفوعات خدمة الديون الى حصيلة الصادرات) عند النظر فى منح التيسيرات المختلفة لمساعدة الدولة المعنية على الوفاء بالتزاماتها الخارجية ، بحيث تؤدى هذه التيسيرات الى تحـديد مدفوعات خدمة الديون (قيمة الأقساط والفوائد) بما لا يتجاوز هذا « السقف » • ومن المتعارف عليه أن تيسيرات تسوية الديون تشمل العديد من البنود : اعادة جدولة فترة استحقاق الديون ، السماح بفترة امهال قبل بدء فترة الاستحقاق ، تخفيف عبء الفـائدة عن رأس مال الدين أو الغائه ، تخفيض قيمة الدين ، امكانية تقـديم قروض اضافية للدولة المدينة ، تحويل جزء من الدين أو كله الى رأس مال للدولة الدائنة فى المشروعات الانتاجية فى الدولة المدينة •

٠٢ دعم صادرات الدول النامية الى الدول الصناعية المتقدمة

لما كان حجم الصادرات هو القاعدة الارتكازية لقدرة الدول النامية المدينة على سداد ديونها الخارجية ، فان المصلحة المشتركة للدول النامية المدينة والدول المتقدمة الدائنة على السواء تقتضى أن تتنامى حصيلة صادرات الدول الناميـة المدينة ، فكلما زادت هذه الحصيلة ، زادت بالتالى القدرة الحقيقية لهذه الدول على الوفاء بالتزاماتها الخارجية • ومع أن هذه حقيقة اقتصادية واضحة للعيان ، فان الدول الصناعية المتقدمة قد تغافلت عنها ، ولا أدل على ذلك ــ كما أشرنا فيما سبق ــ من أن هذه الدول تفرض من القيود والحواجز الجمركية ما يقف حائلا دون تدفق منتجات الدول النامية المدينة اليها • ومن هنا بات من الضرورى أيضا ازالة كل المعوقات التى تقف حجر عثرة فى سـبيل تنشيط صادرات هذه الدول النامية ، وفى مقدمتها ازالة القيود والحواجز الجمركية تجاه تلك الصادرات من جانب الدول الصناعية المتقدمة •

٠٣ وضع استراتيجية جديدة للتنمية الدولية

سبق أن ألمحنا الى أن معدل النمو فى الدول النامية قد انخفض من ٦ر٥٪ ، فى النصف الأول من السبعينات ، الى ٥ ٪ فى النصف الثانى منه ، ثم هبط ثانيا ،

وبدرجة خطـيرة ، الى ١ ٪ فى النصف الأول من الثمانينات ، مما أدى بالمحللين الاقتصاديين الى أن يطلقوا على هذا التدهور الخطير فى معدل النمو « نكسة التنمية فى الثمانينات » • ومن هنا يتراءى للعيان أن الحاجة تمس ــ من أجل ازالة آثار هـذه النكسة ــ ليس فقط الى معالجة حاسمة لمشـكلة المديونيات الخارجية ، والى تنمية ملموسة لصادرات الدول النامية ، بل أيضـا الى زيادة المعونات الرسمية للتنمية •

وكان مؤتمر التجارة والتنمية للأمم المتحـدة (انكتاد) قد أكد ، فى أحد تقاريره [١] ، على ضرورة زيادة حجم تدفقات المعونة الانمائية الرسمية (الثنائية ومتعددة الأطراف) استنادا الى ما يلى :

أولا ، ان التدفق الرأسمالى الصافى يجب أن يرتفع من ٤٣٫٢ مليار دولار سنة ١٩٧٥ الى ١١٩ مليار دولار سنة ١٩٨٠ بالأسعار الجارية ، أو الى ٩٠ مليار دولار بأسعار ١٩٧٥ ، لكى يمكن تحقيق هدف النمو الاقتصادى فى الدول النامية بمعدل ٦ ٪ سنويا ، كما هو مقرر فى استراتيجية التنمية الدولية للأمم المتحدة • وهذا يعنى أمرين : الأمر الأول أن التدفق الحقيقى للمعونات الاقتصادية من الدول المتقدمة الى الدول النامية غير المصدرة للنفط [٢] يجب أن يصل ، فى بدء الثمانينات ، الى أكثر من ضعف ما كان عليه فى منتصف السبعينات • أما الأمر الثانى فهو أن الاحتياجات الرأسمالية لهذه الدول النامية ، فى صورة معونات اقتصادية ، لا بد أن تزيد عن تقديرات سنة ١٩٨٠ بكثير فى الآونة الحاضرة ، أخذا فى الاعتبار بأن معدل النمو الاقتصادى فى هذه المجموعة من الدول قد هبط

---

(١) تقرير انكتاد الصادر فى ١٥ أبريل ١٩٧٦ عن « توقعات التجارة والاحتياجات الرأسمالية للدول النامية ، ١٩٧٥ ــ ١٩٨٠ » .

(٢) ١١٣ دولة نامية غير مصدرة للنفط واقاليم أخرى محددة بجداول التجارة الدولية فى نشرة الاحصاءات المالية الدولية الصادرة عن صندوق النقد الدولى بعنوان « المناطق الأقل تقدما » .

فعلا من ٥٪ سنويا فى أواخر السبعينات الى ١٪ سنويا [١] فى أوائل الثمانينات.

ثانيا ، ان تقديرات معدل خدمة ديون الدول النامية تشير الى أن نسبة مدفوعات خدمة هذه الديون الى حصيلة صادرات هذه الدول تميل الى الارتفاع من نحو ١٣ ٪ سنة ١٩٧٥ الى نحو ٣٢ ٪ أو أكثر سنة ١٩٨٠ ، ولا جدال أن نسبة كهذه على هذا القدر من الارتفاع لا بد أن تفضى الى صعوبات جسيمة بالنسبة لمعظم الدول النامية المدينة . وحتى بافتراض وضع حد أقصى لمعدل خدمة ديون الدول النامية — وليكن ٢٥ ٪ من حصيلة الصادرات — فان مستوى تدفقات المعونة الانمائية الرسمية كان لابد أن يرتفع بما لا يقل عن ١٪ من الناتج القومى الاجمالى للدول الصناعية المتقدمة [٢] قبل بدء الثمانينات . ويستفاد من ذلك أن أهداف استراتيجية التنمية الدولية ينبغى تعديلها بحيث يصبح هدف النمو الاقتصادى فى الدول النامية ، بمعدل ٦٪ سنويا ، متوافقا مع حجم الاحتياجات الرأسمالية للدول النامية ، وهو ما لا يتأتى الا بهدف تخصيص ٥ر١ ٪ من الناتج القومى الاجمالى للدول الصناعية المتقدمة لتحويلات الموارد المالية الصافية الى الدول النامية (بدلا من النسبة الحالية وهى ٠ر١ ٪) ، على أن تقدم كل دولة من الدول الصناعية المتقدمة ٠ر١ ٪ من ناتجها القومى الاجمالى فى شكل معونات انمائية رسمية الى الدول النامية (بدلا من النسبة الحالية وهى ٧ر٠ ٪) .

---

(١) والجدير بالذكر أن التقرير السنوى لصندوق النقد الدولى لسنة ١٩٨٧ ، والذى اصدره مؤخرا قبيل عقد اجتماع اللجنة المشتركة من الصندوق والبنك الدولى فى سبتمبر ١٩٨٧ ، قد اشار الى ان معدل النمو فى دول العالم الثالث ارتفع قليلا من ٢٥ر٢ ٪ سنة ١٩٨٥ الى ٠ر٤ ٪ سنة ١٩٨٦ .

(٢) وهى تضم دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية .

الفصل الرابع عشر

النكسة الإنمائية فى الثمانينات (تابع)

(التضخم السكانى والتخلف التكنولوجى والانفاق على التسليح)

ناقشنا فى الفصل السابق الأبعاد الحقيقة لأزمة الديون الخارجية فى العالم الثالث التى لاحت فى الأفق منذ أكثر من عشر سنوات ، وتفجرت فى الثمانينات ؛ لتحمل من المخاطر ما يتهدد الاقتصاد العالمى • كما أشرنا الى أن هذه الأزمة تشكل عاملا أساسيا فى نكسة التنمية فى هذا الجزء من العـــالم • غير أن هناك عوامل أخرى ساعدت على زيادة حدة هذه النكسة ، وهى عوامل كانت قد ظهرت بوادرها منذ العقد الأول لاستراتيجية التنمية الدوليـــة ، الا أن بصماتها السلبية على الجهود الانمائية فى العالم النامى لا تزال قائمة حتى الآن • ومن هنا كان لزاما أن نستكمل البحث ، فى هذا الفصل الأخير من الكتاب ، بمناقشة هذه العوامل المساعدة الأخرى وانعكاساتها على مسارات التنمية ، وهى : التضخم السكانى ، والتخلف التكنولوجى ، والانفاق على التسلح ، وذلك فى ضوء الحقائق والممارسات العملية المشاهدة فى دول العالم الثالث خلال العقود الثلاثة الأخيرة •

١٤ ــ ١ التضخم الســكانى

من الثابت أن من بين معوقات التنمية تركز الزيادة المطردة فى عدد السكان فى المناطق الأقل تقدما فى العالم • وهنا تلتهم هذه الزيادة فى عدد السكان جزءا كبيرا من الزيادة فى الناتج القومى ، مما لا يترك الا النذر اليسير لارتفاع متوسط دخل الفرد ، الأمر الذى تتبدد معه ، الى حد كبير ، الآثار الايجابية المرتقبة لأية جهود انمائية تبذلها دول العالم الثالث الأقل تقدما • بعبارة أخرى ، فان التنمية لا تؤتى ثمـــارها المرجوة فى هذه الدول الســـائرة فى طريق النمو أمام التضخم السكانى الرهيب فيها •

(أ) تطور ظاهرة النمو السكانى فى العالم ، الفترة ١٩٥٠ ـ ٢٠٠٠

ويدل على مدى خطورة هذه الظاهرة للتضخم السكانى فى العالم ما يتوفر من بيانات عن تطورها على مستوى المناطق الأقل تقدما فى العالم الثالث بالمقارنة بالمناطق الأكثر تقدما • اذ نجد أن المناطق الأقل تقدما قد بلغت فيها الزيادة فى عدد السكان (١١٩١) مليون نسمة خلال الفترة ١٩٥٠ ـ ١٩٧٥ ، مقابل (٢٧٤) مليون نسمة فى المناطق الأكثر تقدما خلال نفس الفترة • أما فى الفترة ١٩٧٥ ـ ٢٠٠٠ فتقدر الزيادة المتوقعة فى عدد السكان فى المناطق الأقل تقدما بنحو (٢٠٥٧) مليون نسمة ، مقابل (٢٢٩) مليون نسمة فقط فى المناطق الأكثر تقدما • وأما خلال الفترتين معا ١٩٥٠ ـ ٢٠٠٠ ، فمن المقدر أن يزيد عدد سكان المناطق الأكثر تقدما بنحو (٥٠٣) مليون نسمة ، بينما سوف يتركز معظم الزيادة فى عدد السكان فى المناطق الأقل تقدما ، اذ يقدر لها أن تبلغ نحو (٣٢٤٨) مليون نسمة • وعلى ذلك فان الزيادة المتوقعة فى عدد سكان المناطق الأقل تقدما سوف تبلغ ، فى نهاية الفترة ١٩٥٠ ـ ٢٠٠٠ ، أكثر من ستة أمثال الزيادة المتوقعة فى عدد سكان المناطق الأكثر تقدما ، كما يتضح من الجدول الآتى :

الجدول رقم ١٢

تقديرات وتنبؤات السكان (المتغير والمتوسط) ومتوسط المعدل السنوى لنمو السكان [1] فى العالم ، وفى المناطق الأكثر تقدما ، والمناطق الأقل تقدما السنوات ١٩٥٠ ، ١٩٧٥ ، ٢٠٠٠

(بالألف نسمة)

المنطقـــــة	١٩٥٠		١٩٧٥		٢٠٠٠	
	العــدد	متوسط المعدل السنوى (٪)	العــدد	متوسط المعدل السنوى (٪)	العــدد	متوسط المعدل السنوى (٪)
جملة سكان العالم :						
الجملة	٢٥٠١٢٤٣	١ر٨	٣٩٦٧٠٠٥	٢ر٠	٦٢٥٣١٣٦	١ر٧
الحضر	٧١٤٦٨١	٣ر٤	١٥٥٧٦٨٥	٢ر٩	٣١٠٣٢١٤	٢ر٦
الريف	١٧٨٦٥٦٢	١ر٠	٢٤٠٩٣٢٠	١ر٣	٣١٤٩٩٢٢	٠ر٩

المناطق الأكثر تقدما (٢)

الجملة	٨٥٧٣٠٥	١ر٣	١١٣١٧١٥	٩ر٠	١٣٦٠٥٥٧	٦ر٠
الحضر	٤٥٧٣٣٩	٥ر٢	٧٨٢٥٨٢	٦ر١	١١٠٦٩٤٢	١ر١
الريف	٣٩٩٩٦٦	ــ ٣ر٠	٣٤٩١٣٣	ــ ٠ر١	٢٥٣٦١٥	ــ ٥ر١

المناطق الأقل تقدما (٣)

الجملة	١٦٤٣٩٣٨	٠ر٢	٢٨٣٥٢٩٠	٤ر٢	٤٨٩٢٥٧٩	٠ر٢
الحضر	٢٥٧٣٤٢	٩ر٤	٧٧٥١٠٣	١ر٤	١٩٩٦٢٧٢	٥ر٣
الريف	١٣٨٦٥٩٦	٤ر١	٢٠٦٠١٨٧	٧ر١	٢٨٩٦٣٠٧	١ر١

المصدر : تقرير صندوق الأمم المتحده للسكان .

(١) متوسط المعدل السنوى لنمو السكان ، متوسط المعدل السنوى سنة ١٩٥٠ ــ متوسط معدلات النمو فى الفترة ١٩٥٠ ــ ١٩٦٠ ومثيله لسنة ١٩٧٥ ــ متوسط معدلات النمو فى الفترة ١٩٧٥ ــ ١٩٨٠ ، ومثيله لسنة ٢٠٠٠ ــ متوسط معدلات النمو فى الفترة ١٩٩٠ ــ ٢٠٠٠ .

(٢) المناطق الأكثر تقدما ، تشمل أوروبا ، الاتحاد السوفيتى ، امريكا الشمالية ، اليابان ، وسط جنوب امريكا ، استراليا ، ونيوزيلندا .

(٣) المناطق الأقل تقدما : تشمل جنوب آسيا ، شرق آسيا (ماعدا اليابان) ، افريقيا ، أمريكا اللاتينية (ماعدا وسط جنوب أمريكا) .

كما يفصح الجدول السابق عن بعض المؤشرات الهـامة حول تطور ظاهرة النمو السكانى فى العالم خلال الفترة موضوع الدراسة :

١- ان نسبة الزيادة فى عدد سكان العالم تقدر بنحو ٥٨٫٦ ٪ خلال الفترة ١٩٥٠ — ١٩٧٥ ، مقابل ٥٧٫٦ ٪ خلال الفترة ١٩٧٥ — ٢٠٠٠ . أما خلال الفترتين معا ١٩٥٠ — ٢٠٠٠ فمن المقدر أن تبلغ الزيادة فى عدد سكان العالم ١٥٠ ٪ .

٢- انه من التوقع أن يصل متوسط المعدل السنوى للنمو فى عدد سكان العالم الى ١٫٧ ٪ سنة ٢٠٠٠ ، وهو ما يكاد يعادل نظيره سنة ١٩٥٠ (١٫٨ ٪). بيد أن ثمة اختلافا واضحا فى متوسط المعـدل السنوى للنمو فى عدد السكان بين المناطق الأكثر تقدما والمناطق الأقل تقدما . اذ فى المناطق الأكثر تقدما ، انخفض المعدل من ١٫٣ ٪ سنة ١٩٥٠ الى ٠٫٩ ٪ سنة ١٩٧٥ ، ومن المتوقع أن ينخفض ثانية الى ٠٫٦ ٪ سنة ٢٠٠٠ ، مقابل ٢٫٠ ٪ و ٢٫٤ ٪ و ٢٫٠ ٪ على التوالى فى المناطق الأقل تقدما .

٣- ان متوسط المعدل السنوى لنمو سكان الحضر مازال مرتفعا فى المناطق الأقل تقدما عنه فى المناطق الأكثر تقدما . كما أن متوسط المعدل السنوى لنمو سكان الريف فى المناطق الأقل تقدما ظل مرتفعا ، وسيظل كذلك حتى سنة ٢٠٠٠ ، هذا فى حين أن المعدل المناظر فى المناطق الأكثر تقدما هو سالب دائما فى سنوات المقارنة : ١٩٥٠ و ١٩٧٥ و ٢٠٠٠ (— ٠٫٣ ٪ — ٠٫١ ٪ ، — ٠٫٥ ٪ على التوالى) .

أما بالنسبة للوضع السكانى بعد منتصف الفترة ١٩٧٥ — ٢٠٠٠ بقليل ، فقد ورد فى تقرير صندوق الأمم المتحدة للسكان أن تعداد السكان فى العـالم يصل الى ٥ مليارات نسمة يوم ١١ يوليـو ١٩٨٧ ، وأصبح يولد فى العـالم حاليا نحو :

١٥٠ طفلا فى الدقيقة •
٩٠٠٠ طفلا فى الساعة •
٢٢٠ ألف طفل فى اليوم •
٨٠ مليون طفل فى السنة •

كما يشير التقرير الى أن تسعة من بين كل عشرة من المواليد يولدون فى بلاد غير قادرة على اعالتهم ، أى أن ٩٠ ٪ من أطفال العالم يولدون فى دول فقيرة • وهنا يضرب التقرير مثلا على المفارقات الصارخة بين قارتى افريقيا وأوروبا بالنسبة لتطور معدل النمو السكانى فى كل منهما ، اذ بينما كانت كل من هاتين القارتين تضم نفس النسبة السكانية سنة ١٩٥٠ ، فان عدد سكان افريقيا سوف يصبح ثلاثة أمثال عدد سكان أوروبا سنة ٢٠٥٠ ، أى خلال مائة سنة فقط [1] •

(ب) مؤشرات التوقعات السكانية فى العالم ، الفترة ٢٠٠٠ — ٢١٠٠

ويشير التقرير ، أيضا ، الى التوقعات السكانية فى العالم حتى نهاية القرن الحادى والعشرين ، ويستدل منها على أن عدد سكان العالم سوف يرتفع من ٦ مليارات نسمة سنة ٢٠٠٠ الى ٧ مليارات نسمة سنة ٢٠١٠ ، ثم الى ٨ مليارات نسمة سنة ٢٠٢٠ ، ويستقر بعدئذ عند رقم ١٠ مليارات نسمة سنة ٢١٠٠ ليصبح ضعف ما هو عليه حاليا عام ١٩٨٧ •

وهكذا تدل احصاءات النمو السكانى على أن العالم استغرق ١٣ سنة لزيادة عدد سكانه من ٤ الى ٥ مليارات نسمة ، ومن المتوقع أن يستغرق ١٢ سنة لزيادة عرد سكانه من ٥ الى ٦ مليارات نسمة ، وأن يستغرق ١٠ سنوات ليزيد عدد سكانه من ٦ الى ٧ مليارات نسمة ، ومثلها من السنوات ليزيد عدد سكانه من ٧ الى ٨ مليارات نسمة •

---

(١) وتجدر الاشارة الى أن كينيا الافريقية ، مثلا ، هى صاحبة اسرع معدل نمو سكانى فى العالم ، اذ تبلغ نسبة الزيادة السكانية فيها ٤ ٪ سنويا .

ومن ثم يتضح أن عدد السنوات التى يستغرقها العالم فى زيادة عدد سكانه بوحدة سكانية (مليار نسمة) يتناقص تدريجيا من ١٣ الى ١٢ ثم الى ١٠ سنوات فقط ، خلال الفترة ١٩٧٥ ــ ٢٠١٠ ، ثم يظل ثابتا خلال الفترة ٢٠١٠ ــ ٢٠٢٠ ، ثم يتزايد بعد ذلك خلال الفترات التالية حتى سنة ٢١٠٠ ٠ وهذا يعنى ، بطبيعة الحال ، تزايد متوسط معدل النمو السكانى فى العالم تدريجيا حتى سنة ٢٠١٠ ، وثبات المعدل خلال الفترة ٢٠١٠ ــ ٢٠٢٠ ، ثم تناقص المعــدل تدريجيا حتى سنة ٢١٠٠ ٠

(جـ) المفارقات الصارخة فى الوضع السكانى فى العالم

أما على مستوى مناطق العــالم ، فان ثمة مفارقات صارخة فى الوضــع السكانى الراهن بين المناطق الأقل تقدما والمناطق الأكثر تقدما ، سواء بالنسبة للتوزيع الجغرافى للسكان ، أو معــدلات النمو الفعلية والمتوقعة ، أو السياسة السكانية ٠

اذ تدل البيانات المتاحة على تركز أكثر من ٧٠ ٪ من سكان العــالم فى المناطق الأقل تقدما التى تضم دول العالم الثالث ، أى حوالى ٣٥٧٠ مليــون نسمة حاليا ، كما أن نحو ٦٥ ٪ من الزيادة السنوية فى سكان العالم تتركز فى الدول الأكثر فقرا ٠ ويبدو أن « شبح مالتس » يطل من جديد على عالم القرن العشرين ٠ كما يذكر الخبراء أن هذه كارثة مروعة تجتاح العالم نتيجة للزيادة الرهيبة فى عدد السكان ، بما تجره من نتــائج خطيرة على الحياة البشرية ٠ وحسبنا هنــا أن نذكر أن نحو مليار نسمة من شعوب الدول الناميــة والفقيرة يعيشون تحت خط الفقر ، ومثــل عددهم لا يجدون القــدر الكافى من الغــذاء أو الدواء الى الحد الذى لا يمكن معــه أن يشكلوا قوى عاملة منتجة فى هذه المجموعة من الدول ٠

حقيقة أن جهودا تبذل من أجل الرقابة على النسل وتنظيم الأسرة فى الدول النامية ، ومع ذلك فان دولا عديدة ــ مثل الهند وباكستان والمكسيك والبرازيل

ونيجيريا — قد شهدت زيادات ضخمة فى عدد السكان ، وكان من شأن هذه الطفرة فى النمو السكانى أن تدفق ملايين البشر فى هذه الدول من الريف الى الحضر ، الأمر الذى أدى بهم الى التكدس فى أحياء يسكنها جيوش من العاطلين ، وتعج بأكواخ مليئة بمباءات التلوث وبؤر الأمراض ومواطن الاجرام بدافع البؤس والفاقة .

وعلى النقيض من ذلك ، فان المناطق الأكثر تقدما تضم أقل من ٣٠ ٪ فقط من سكان العالم ، أى حوالى ١٤٣٠ مليون نسمة . وبينما تعانى المناطق الأقل تقدما من كثرة عدد السكان وتزايد معدلات النمو فيها من ٢ر٠ ٪ سنة ١٩٥٠ الى ٤ر٢ ٪ سنة ١٩٧٥ واستمرار هذه المعدلات المرتفعة للنمو السكانى حتى نهاية القرن الحالى ، فان المناطق الأكثر تقدما تعانى من قلة عدد السكان وانخفاض معدلات النمو من ٣ر١ ٪ سنة ١٩٥٠ الى ٩ر٠ ٪ سنة ١٩٧٥ ومن المتوقع أن تنخفض ثانية الى ٦ر٠ ٪ سنة ٢٠٠٠ كما سبق البيان ، الأمر الذى أثار كثيرا من المخاوف فى عدد من الدول الصناعية المتقدمة من حيث أن الأجيال القادمة سوف تواجه صعوبات جمة فى الجمع بين رعاية المسنين وبين ادارة الاقتصاد والانخراط فى سلك القوات المسلحة .

وازاء هذا التناقض البين فى الوضع السكانى بين هاتين المجموعتين من مناطق العالم ، فمن طبيعة الأمور أن تختلف السياسة السكانية فى كل مجموعة منهما عن الأخرى . اذ بينما نجد أن دول المناطق الأقل تقدما تبذل جهودا مكثفة للحد من نمو السكان فيها عن طريق برامج تنظيم الأسرة والرقابة على النسل ، فان دول المناطق الأكثر تقدما تشجع على زيادة حجم السكان فيها . ان بلدا مثل ألمانيا الاتحادية — على سبيل المثال — تعانى من أن لديها أدنى معدل للمواليد فى العالم حاليا الى الحد الذى دفع المسئولين هناك الى المناداة بانتهاج سياسة سكانية تستهدف اتخاذ الاجراءات الكفيلة بوضع حدا لكراهية الانجاب حتى لا يواجه المجتمع الألمانى شبح الانقراض . أما فرنسا فقد دفعها الانخفاض

الكبير فى معـدل النمو السكانى فيها الى القيـام بحملة شـعارها « فرنسـا تريد أطفالا » •

ويعلق الخبراء على هذا التناقض الكبير فى الوضع السكانى بين المنـاطق الأقل تقدما والمناطق الأكثر تقدما بما يلى :

أولا ، انه بينما توجد هنـاك زيادة مطردة فى فائض الأغذية لدى الدول الصناعية المتقدمة ، فان عدد الذين لا يجدون القدر الكافى من الغذاء ، الذى يسد رمق الحياة ، يرتفع باطراد بين الشعوب الفقيرة فى المناطق الأقل تقدما ، وذلك بمعدل لم يسبق له مثيل ، حيث يصـل هذا العدد حاليا الى ما يقرب من ٧٨٠ مليون نسمة •

ثانيا ، ان المشكلة التى يسببها النمو السكانى لا تكمن فى مقدرة العالم ، من الناحية النظرية ، على اطعام السكان ، بل تكمن فى عجز المجتمعات الأقل تقدما عن توفير البنية الاقتصادية والاجتماعية اللازمة لمواجهة الزيادة السكانية •

١٤ ــ ٢ التخلف التكنولوجى

منذ بدء العقد الأول لاستراتيجية التنمية الدولية ، بدا واضحا أن « الفجوة التكنولوجية » بين الدول المتقدمة الغنية والدول النامية الفقيرة هى من أكثر المشكلات الحاحا فى معالجتها ، لأنها تمس قضية التنمية فى الصميم • اذ أن الدول المتقدمة كانت قد حققت تقـدما كبيرا ، منـذ مطلع القرن الحالى ، فى حقل التكنولوجيا فى ذات الوقت الذى كانت فيه الدول النامية معزولة تماما عن هذا التطور ، مما انطوى ، بطبيعة الحال ، على وجود فجوة تكنولوجية عميقة بينها وبين الدول المتقدمة •

(أ) السباق التكنولوجى بين الدول المتقدمة

ولقد ازدادت الفجوة التكنولوجيـة اتساعا بمرور الوقت ، اذ استمرت الدول الصناعية المتقدمة فى تحقيق تطورات واسعة المدى فى حقل التكنولوجيا

حتى أصبح سباق التكنولوجيا العالمية من السمات المميزة للعالم المعاصر • ومن معالم هذا السباق التكنولوجى أن الولايات المتحدة أصبحت تحتل المركز الأول بين دول العالم فى تطور التكنولوجيا الحديثة • اذ فى مجال تكنولوجيا الطيران تعتبر الولايات المتحدة الرائدة فى هذا المجال وتليها أوروبا • وفى مجال تكنولوجيا الاتصالات تتقدم الولايات المتحدة وتحاول اليابان وأوروبا اللحاق بها ، أما فى مجال التكنولوجيا الطبيـة فان آخر مستحدثات العلم من تجهيزات وأدوات مستخدمة فى الطب هى من صنع الولايات المتحدة ، وأما فى مجال التكنولوجيا الحيوية فان اليابان تتقدم بالدراسات العديدة للحاق بالولايات المتحدة ، وأما عن الكمبيوتر العملاق ، فلا تزال الولايات المتحدة تحتل مكان الصدارة رغم محاولات اليابان فى اللحاق بها[1] •

ويفسر المحللون الاقتصاديون هذا التقدم الكبير الذى أحرزته الولايات المتحدة فى عالم التكنولوجيا الى ما تنفقه بسخاء على مراكز البحث العلمى فى شتى المجالات الى حد أن ارتفعت مبالغ الدعم، التى تقدمها الشركات والاتحادات الصناعيـة الى هـذه المراكز البحثية حاليا ، الى ثلاثة أمثال ما قدمته من مبالغ الدعم فى منتصف الخمسينات • ويبدو واضحا أن أية دولة فى عالمنا المعاصر لا تستطيع أن تبارى الولايات المتحدة فى الانفـاق على الدراسات والأبحاث العلمية ، حيث تخصص جزءا لا يستهان به من دخلها القومى لدعم مراكز البحث العلمى • كما يبدو واضحا أن هذا السباق التكنولوجى قد أصبح مرتبطا ـ الى حد كبير ـ بحمى المنافسة على الأسواق العالمية[2] •

---

(١) الصحافة المحلية نقلا عن مجلة نيوزويك الأمريكية فى دراسة حول « سباق التكنولوجيا العالمية » ، يوليو ١٩٨٧ .

(٢) آية ذلك الحرب التجـارية التى نشبت مؤخرا بين الولايات المتحـدة واليابان ، والتى بدأت بمنع استيراد منتجات توشيبا اليابانية فى الولايات المتحدة ، وذلك بهدف الحفاظ على المنافسة الأمريكية فى الأسواق العالمية .

(ب) مشكلات استيراد ونقل التكنولوجيا الى الدول النامية

ومنــذ بدء العقد الأول لاستراتيجية التنمية الدوليــة ، اندفعت الدول النامية الى استيراد التكنولوجيا والاستفادة من تقدم الدول الصناعية فى هــذا المجال • ولم تمتنع هذه الدول عن تصدير التكنولوجيا الى الدول النامية ، بل أنها صدرتها اليها ولكن بشروط تعسفية ، حيث أنه لم يكن الهدف من املاء هذه الشروط سوى حصول دول التكنولوجيا على أكبر عائد ممكن من خلال استغلال وضعها الاحتكارى فى سوق التكنولوجيا • كما أن من أخطر هذه الشروط مبالغة الدول المصدرة للتكنولوجيا فى تقدير المقابل النقدى لتصديرها • وحسبنا أن نذكر – على سبيل المثال – أن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (انكتاد) كان قد قدر التكاليف التى تحملتها الدول النامية بالنقد الأجنبى فى نهاية الستينات – من أجل الحصول على براءات الاختراع وتراخيص الصنع والتصاميم الفنية والعلامات التجارية – بحوالى ٥ر١ مليار دولار ، وهو ما كان يعادل نحو ٥٦٪ من الاستثمار الأجنبى الخاص المباشر فى الدول النامية ، ونحو ٥٪ من حصيلة صادرات هذه الدول خلال عقد الستينات • كما قدرت هذه المنظمة الدولية أن هذه التكاليف زادت الى ١٠ مليارات دولار ، خلال عقد السبعينات ؛ أى بما يربو على ستة أمثال ما كانت عليه خلال عقد الستينات •

ولم تقف الشروط المجحفة الى تمليها الدول الصناعية فيما يتعلق بتصدير التكنولوجيا عند حد المبالغة فى تقدير مقابلها النقدى ، بل تعدى ذلك الى فرض بعض القيود الأخرى على استخدام الدول النامية لهذه التكنولوجيا • ومن ذلك على سبيل المثال : تمسك الدول المصدرة للتكنولوجيا بحقها المطلق فى تحــديد مجالات استخدام هذه التكنولوجيا ، وفرض هــذا الاستخدام لفترات زمنية محددة ، والزام الدول المستوردة للتكنولوجيا بحصر استيراد المواد الأوليــة وقطع الغيار المرتبطة باستخدام التكنولوجيا من أسواق الدول المصــدرة لها ، والزام الدول المستوردة بأحجام وأسعار وأسواق معينة للمنتجات التى تسهم التكنولوجيا المستوردة فى انتاجها •

وتجدر الاشارة الى أن الشركات متعددة الجنســية لعبت دورا هاما فى عملية نقل التكنولوجيا ، واعتبرت هذه الشركات عقود نقل التكنولوجيا فى عداد الاستثمارات المباشرة ، وبالتالى أدخلتهــا فى رأس مال المؤسسات المستوردة للتكنولوجيا فى الدول النامية كأصول رأسمالية • وكانت النتيجة النهائيــة ان وجدت الدول النامية أن العنصر الأجنبى يسيطر على قطاعات الانتاج فيهــا بمساهمة ضئيلة فى رأس المــال ، وهو وضع لا يرتضيه الكثير من الدول النامية المستوردة من الناحيتين الاقتصادية والسياسية •

(جـ) تدفق التكنولوجيا فى الاتجاه العكسى

ولم يقف الأمر عند حد فرض الشروط المجحفة من جانب الدول الصناعية المتقدمة فيما يتعلق بتصدير التكنولوجيا الى الدول النامية ، بل أن التكنولوجيا تتدفق ، أيضا ، فى الاتجاه العكسى ، أى من الدول النامية الى الدول الصناعية المتقدمة فى صورة « استنزاف العقول » • ولا جدال أن لمثل هذا النوع من تصدير التكنولوجيا خطورته الواضحة على الدول الناميــة ، حيث أنها تتحمل خسارة ملموسة فى رأس المــال البشرى ونقصا جوهريا فى القدرات التكنولوجية ، أو بعبارة أخرى فمن خلال هذه العملية العكسية لتصدير التكنولوجيا تتخلى الدول النامية عن جزء كبير من رصيدها التكنولوجى[1] •

ولنضرب مثلا على مدى خطورة هذا التصدير العكسى للتكنولوجيا على الدول النامية ، وذلك من واقع البيانات المتاحة ذات العلاقة خلال الستينات وأوائل السبعينات • لقد انتقل الى الدول الصناعيــة المتقدمة ما لا يقــل عن ٣٠٠ ألف مهاجر من ذوى الخبرة والاختصاص خلال الفترة ١٩٦١ ـ ١٩٧٢ ،

---

(1) C. F. « The Reverse Transfer of Technology; Economic Effects of the Outflow of Trained Personnel from Developing Countries (Brain Drain) » — A Study by the UNCTAD Secretariat TDIBI.

منهم حوالى ٢٣١ ألف مهاجر الى كل من الولايات المتحدة (٩٠ر٢ ألف) وكندا (٥٦ر٦ ألف) والمملكة المتحدة (٨٤ ألف) • كما أن ٥٩٪ من الكفاءات المهاجرة الى الولايات المتحدة ، خلال نفس الفترة ، كانت من الدول النامية • أما كندا والمملكة المتحدة فقد بلغت نسبة الكفاءات المهاجرة اليها من الدول النامية ٢٦٪ و ٢٢ ٪ على التوالى من مجموع من هاجر اليهما من الكفاءات من جميع أنحاء العالم خلال نفس الفترة • كذلك فان دراسة التوزيع المهنى للكفاءات المهاجرة من الدول النامية تدل على أنه يتألف من المهندسين (٢٥٪) والأطباء والجراحين (٢٠٪) وعلماء الطبيعة (١٠٪) ومن طبقة الفنيين فى المهن الأخرى (٤٥ ٪) [١] •

كما تشير دراسات الأمم المتحدة الى أن ما حصلت عليه ثلاث دول وحدها من بين سائر الدول المتقدمة — وهى الولايات المتحدة وكندا والمملكة المتحدة — من دخول صافية نتيجة لمساهمة الكفاءات المهاجرة اليها فى مختلف أنشطتها الاقتصادية ، خلال الفترة ١٩٦١ — ١٩٧٢ ، يزيد على ٤٤ مليار دولار ، منها ٣٠ مليار دولار تحققت كدخول اضافية فى الولايات المتحدة نتيجة لهجرة الكفاءات اليها ، و١٠ مليارات دولار فى كندا ، و٤ مليارات دولار فى المملكة المتحدة [٢] •

أما « القيمة الاستثمارية » المقدرة « للعقول المهاجرة » [٣] من الدول النامية الى الولايات المتحدة وكندا والمملكة المتحدة ، فقد بلغت نحو ٥١ مليار دولار

---

(١) بحث د. جواد محمود هاشم بعنوان : « الدول النامية ايضا تصدر التكنولوجيا » ، منشور بمجلة ادارة الأعمال ، السنة الثانية ، العدد الرابع ، يوليو ١٩٧٦ ، الصفحات ٥٤ وما بعدها — وهو ملخص بحث سبق تقديمه لمؤتمر « معضلات الانماء والنضال من اجل نظام اقتصادى جديد » بعنوان : « الدول النامية والنقل المعاكس للتكنولوجيا » ، ندوة بغداد العالمية الثالثة ، حزيران (يونيو) ١٩٧٦ ، ص ٣ الى ٧ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٥٦ .

(٣) المقصود بالقيمة الاستثمارية للعقول المهاجرة مجموع المبالغ اللازمة لتهيئة الكفاءات المهاجرة من اولى مراحل التعليم حتى تاريخ الهجرة .

خلال الفترة موضوع الدراسة ، فى حين أن ما قدمته هذه الدول الثلاث من معونات رسمية الى الدول النامية يزيد قليلا على ٤٦ مليار دولار خلال نفس الفترة [1] • وهذا يعنى أن ما قدمته الدول الثلاث من معونات رسمية لأغراض الاستثمار المادى ، فى الدول الآخذة فى النمو ، كان أقل مما حصلت عليه من استثمار بشرى يتمثل فى الكفاءات المهاجرة اليها من الدول النامية •

بيد أن المقارنة الرقمية وحدها لا تنسحب الى كل أبعاد المشكلة ، فالمعونات الانمائية ليست هبات لا ترد ، وانما هى قروض واجبة الاسترداد خلال فترة معينة من الزمن ، ومن ثم فهى تشكل عبئا على الدول المتلقية لهذه المعونات فى شكل قروض ، يتمثل فى التزام هذه الدول بدفع أقساط القروض والفوائد المستحقة عنها الى الدول المانحة لهذه المعونات • هذا فى حين أن ما حصلت عليه هذه الدول المانحة من استثمار بشرى ـ بقيمته الاستثمارية ـ هو فى الحقيقة تصدير « للتكنولوجيا البشرية » من الدول النامية الى هذه الدول دون أن تتحمل أية نفقات أو أعباء مالية مقابل استيرادها لهذه التكنولوجيا • هذا فضلا عن أن هذه « التكنولوجيا البشرية » ـ اذا جاز التعبير ـ تسهم فى تكوين الدخول فى الدول الصناعية المتقدمة بقدر اسهامها فى مختلف الأنشطة الاقتصادية بها •

(د) صادرات الدول العربية من التكنولوجيا البشرية

ولم تسلم الدول العربية من النتائج السلبية لتصدير التكنولوجيا البشرية ، اذ وفقا لتقديرات منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو)

---

(١) اذ حصلت الولايات المتحدة على قيمة استثمارية للكفاءات المهاجرة اليها من الدول النامية تبلغ نحو ٣٣٫٩ مليار دولار فى حين ان ما قدمته من معونات رسمية يبلغ نحو ٣٩٫٦ مليار دولار خلال الفترة ١٩٦١ ـ ١٩٧٢ . اما كندا فقد حصلت على قيمة استثمارية للكفاءات المهاجرة اليها قدرها ١١٫٥ مليار دولار ، وقدمت من المعونات الرسمية ما يبلغ نحو ٢٫٣ مليار دولار خلال الفترة ١٩٦٣ ـ ١٩٧٢ . واما المملكة المتحدة فقد حصلت على قيمة استثمارية للكفاءات المهاجرة اليها قدرها ٥٫٥ مليارات دولار فى حين انها لم تقدم من المعونات الرسمية سوى ٤٫٤ مليارات دولار خلال الفترة ١٩٦٤ ـ ١٩٧٢ ، المرجع السابق .

فان ما يربو على عشرة آلاف من العقول العربية تهاجر سنويا من بعض الدول العربية [1] ، منذ بدء عقد السبعينات حتى منتصف الثمانينات • ومن هنا فانه وفقا لهـذه التقديرات ، تقـدر خسـارة هذه الدول بأكثر من ١٥٠ ألفـا من العقول البشرية خلال هذه الفترة أى زهاء خمس عشرة سنة •

والواقع أن المؤتمرات العربية التى قامت بدراسة مشكلة هجرة العقول العربية قد اكتفت بتوجيه النداءات للكفاءات العربية لكيلا تهـاجر الى خارج المنطقة العربية ، بل تظل تسهم بخبراتها وقدراتها داخل المنطقة بالتنقل من بلد عربى الى آخر • بيد أن هذا الاجراء — على ما يبدو — هو حل جزئى للمشكلة ، لأن الخبير العربى الذى يجد عمـلا فى دولة متقدمة بأجر مناسب وفى مناخ مناسب لعمله الفنى لا يفكر فى العمـل فى دولة عربيـة لا تتيح له ذلك • ان المشكلة أكبر من مجرد عقـد مؤتمرات الخبراء الذين لا يسعهم الا تقـديم البحوث والدراسات واصدار التوصيات ، لأن القرارات المتعلقة بحل مثل هذه المشكلة لابد أن تكون من صنع القيادات السياسية التى يمكن لها وحدها رسم السياسات العملية التى تكفل اجتذاب العقول العربية المهاجرة والابقاء عليها فى البلدان العربية لتسهم بدور فعال فى البحث العلمى والتقـدم التكنولوجى كمدخل أساسى للتنمية الاقتصادية والاجتماعيـة • وما لم يتحقق ذلك ، فان الكفاءات العربية سوف تظل دائما متطلعة الى المكان الأفضل والمناخ الأفضل لتقـديم خبراتها واستخدام قدراتها الفنيـة ، وسوف يظل نزيف العقـول العربية مستمرا •

١٤ — ٣ الانفـاق على التسـليح

لم تكن ظاهرة الارتفاع المطرد فى الانفاق على التسليح فى العالم بأسره وليدة عقـد الثمانينات ، اذ يرجع نشوء هـذه الظـاهرة الى منتصف عقـد الستينات ، حيث أبرزت لجنة الأمم المتحـدة لتخطيط التنمية ، فى تقريرها

(١) لبنان ، الأردن ، العراق ، سوريا ، مصر ، الجزائر ، تونس ، المغرب .

المنشور سنة ١٩٧٥ ، مدى ما بلغه التمادى فى الانفاق على التسليح ، والى اى مدى كان ذلك أحد معوقات التنمية فى الدول النامية • كما أشار التقرير الى ضرورة ازالة هذه العقبة من طريق التنمية بأن تسعى الهيئات الدولية لعقد اتفاقات من شأنها أن تسهم الدول المتنافسة استراتيجيا ، بصورة مشتركة ، فى اجراء استقطاعات متناظرة من ميزانياتها الدفاعية ، وتقديمها الى الصناديق والمؤسسات والبرامج متعددة الأطراف من أجل منح المساعدات الاقتصادية الى الدول النامية فى العالم الثالث •

(أ) تطور حجم الانفاق على التسليح

أوضح تقرير لجنة الأمم المتحدة لتخطيط التنمية ، فى تقريرها المشار اليه ، أنه خلال عشر سنوات ، من منتصف الستينات الى منتصف السبعينات ، زاد الانفاق على التسليح الى حوالى ضعف ما كان عليه ، أى بزيادة سنوية تبلغ نسبتها ١٠٪ فى المتوسط ، كما يتضح من الجدول الآتى :

جدول رقم ١٣

الأرقام القياسية لتطور الانفاق على التسليح

١٩٦٥ ــ ١٩٧٥ (١٩٦٥ = ١٠٠)

(بالمليار دولار)

السنة	الانفاق على التسليح	الرقم القياسى
١٩٦٥	١٦٠	١٠٠ر٠
١٩٧٠	٢٣٥	١٤٦ر٩
١٩٧٣	٢٨٠	١٧٥ر٠
١٩٧٤	٣١٥	١٩٦ر٩

أما توزيع هذا الانفاق على دول العالم ، فانه كان يختنف من مجموعة من الدول الى مجموعة أخرى • لقد تصدرت دول حلف شمال الأطلنطى (الناتو) دول العالم فى الانفاق على التسليح خلال تلك الفترة ، تليها دول حلف وارسو (وقد استأثرت هاتان المجموعتان من الدول بنسبة ٨٠٫٨٪ من مجمل الانفاق على التسليح سنة ١٩٧٤) ، تليها مجموعة الدول الافريقيـــة ومجموعة دول منظمة الأوبك (منظمة الدول المصدرة للبترول) ودول أمريكا اللاتينية ، كما يتضح من الجدول الآتى :

جـــدول رقم ١٤

توزيع الانفاقات العسكرية على مجموعات الدول فى العالم ١٩٦٥ ، ١٩٧٤

(بالمليار دولار)

المجموعة	السنة		النسبة الى المجموع (٪)	
	١٩٦٥	١٩٧٤	١٩٦٥	١٩٧٤
دول حلف شمال الأطلنطى	٧٩٫٠	١٣٥٫٥	٤٩٫٣٧	٤٣٫٠١
دول حلف وارسو	٦٠٫٠	١١٩٫٠	٣٧٫٥٠	٣٧٫٧٩
الدول الافريقية	١٠٫٩	٢٨٫٥	٦٫٨١	٩٫٠٤
دول منظمة الأوبك	١٫٨	١٣٫٠	١٫١٣	٤٫١٣
دول امريكا اللاتينية	١٫٨	٤٫٨	١٫١٣	١٫٥٢
دول أخرى	٦٫٥	١٤٫٢	٤٫٠٦	٤٫٥١
المجموع	١٦٠٫٠	٣١٥٫٠	١٠٠٫٠٠	١٠٠٫٠٠

ويلاحظ من الجدول السابق أن حجم الانفاقات العســكرية ، وان زاد سنة ١٩٧٤ زيادة مطلقة الى حوالى ضعف ما كان عليه سنة ١٩٦٥ على المستوى العالمى ، الا أن هيكل توزيع هذه الانفاقات على مجموعات الدول فى العالم لم يتغير كثيرا ، اذ حدثت زيادة نسبية طفيفة فى انفاق دول حلف وارسو ، وزيادة نسبية كبيرة فى انفاق دول الأوبك ودول افريقيا ، يقابلها نقص نسبى ملحوظ فى انفاق

دول حلف شمال الأطلنطى • كما يلاحظ أن نفقات التسليح فى دول العالم النامى وحـدها (دول الأوبك ودول أمريكا اللاتينية ودول أفريقيا) قـد بلغت نحو ٤٦٫٣ مليار دولار سنة ١٩٧٤ ومثلها سنة ١٩٧٥ ، وهى تزيد قليلا على التدفق الرأسمالى الصافى الى الدول النامية غير المصدرة للنفط فى شكل معونات اقتصادية، وقدره ٤٣٫٢ مليار دولار سنة ١٩٧٥ ، كما سبق ايضاحه من قبل [١] •

ثم حدثت طفرة كبيرة فى حجم الانفاق على التسليح فى العالم خلال الفترة ١٩٧٥ — ١٩٨٥ ، اذ أنه ارتفع من ٣١٥ مليـار دولار سـنة ١٩٧٤ الى نحـو ٩٠٠ مليار دولار سنويا فى المتوسط خلال الفترة ١٩٨١ — ١٩٨٤ • وفى سنة ١٩٨٥ أنفق العالم على شراء الأسلحة حوالى ألف مليار دولار وهو ما يعادل أكثر من ستة أمثال ما كان ينفقه على التسليح سنة ١٩٦٥ ، أى أنه كان ينفق ٢ مليون دولار فى الدقيقة الواحدة على سباق التسلح ، وهو ما يعادل تقريبا الديون المتراكمة على دول أمريكا اللاتينية وآسيا وأفريقيا وأوروبا الشرقية •كما يتضح من هـذه المؤشرات الاحصائية أن متوسط الانفاق العسكرى العالمى تزايد بصورة أسرع بكثير من حيث المعدل فى النصف الأول من الثمانينات بالمقارنة بالنصف الأول من السبعينات • أما حجم الانفاق الكلى على التسليح ، منذ بدء الستينات حتى منتصف الثمانينات فقد بلغ ١٤ ترليون دولار[٢] (بأسعار ١٩٨٣) حسب تقديرات اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدولى لنزع السلاح والتنمية[٣] ، وقد يضاف الى هذا الرقم ما قد ترصده الولايات المتحدة لمبـادرة ما يسمى « حرب النجوم » بما يقرب من ٢ ترليون دولار •

لقد تصدرت الولايات المتحدة الأمريكية دول العالم قاطبة فى هذا الانفاق الضخم على التسليح ، وطبقا لدراسة احصائية عسكرية سياسية حول النفقات

---

(١) انظر صفحة ٣١٣ من الكتاب .
(٢) الترليون يساوى الف مليار اى واحد على يمينه ١٢ صفرا .
(٣) انظر صفحة ٣٣٨ من الكتاب .

العسكرية الفعلية ، تبلغ هذه النفقات سنويا • بالنسبة للفرد من السكان فى الولايات المتحدة ٣٨٠ دولارا ، مقابل ٢٣٨ دولارا فى ألمانيا الاتحادية و١٩٨ دولارا فى فرنسا و١٨٣ دولارا فى النرويج و١٧٣ دولارا فى المملكة المتحدة و١٦٠ دولارا فى بلجيكا و١٣٤ دولارا فى كندا •

ان المشكلة فى الانفاق العسكرى — كما أبرزتها اللجنة التحضيرية المشار اليها — هى أنه لا يكفل أساسا كبيرا للانتاج مستقبلا ، فالسلع العسكرية ، بصفة عامة ، اما أنها تدمر ، أو تستهلك بسرعة ، أو تصبح « خردة » مع التطور الكبير فى تكنولوجيا السلاح • يضاف الى ذلك أن هذا الانفاق الضخم على التسليح يستقطب أعدادا ضخمة من القوى العاملة التى كان من الممكن الاستفادة منها فى دفع عجلة الانتاج والتنمية ، اذ طبقا للبيانات المتاحة فان مجموع الأفراد الذين لهم علاقة بالقدرات العسكرية يتجاوز ٥٠ مليون نسمة فى العالم ، وأن من بين كل ١٠٠ ألف نسمة فى العالم هناك ٦٦٥ جنديا يحملون السلاح ، مقابل خمسة أطباء فقط • كما أنه بينما نجد أن متوسط الانفاق على تدريب الجندى الواحد وتأهيله للخدمة العسكرية يبلغ ٢٠ ألف دولار ، فان متوسط الانفاق التعليمى العام للطفل الواحد لا يتجاوز ٣٨٠ دولارا •

(ب) آثار انفاقات التسليح على التنمية فى العالم الثالث

ليس من المستغرب ، اذن ، أن يكون لهذا الانفاق الضخم على التسليح انعكاساته السلبية على مسارات التنمية فى العالم الثالث ، وتنبع هذه المقولة من حقيقتين أساسيتين : الحقيقة الأولى هى أن حجم المعونات الاقتصادية التى تقدمها الدول المتقدمة الى الدول النامية لا تزيد عن خمسة فى المائة مما ينفقه العالم على التسليح ، ولو أمكن خفض نفقات التسليح بخمسة فى المائة فقط ، وتوجيه الوفر فى هذه النفقات لتمويل التنمية فى دول العالم الثالث ، لأمكن مضاعفة قيمة المعونات الاقتصادية الى هذه الدول • ومن هنا تبدو الأهمية البالغة لخفض

النفقات العسكرية بنسبة ١٠٪ مثلا ، اذ ترفع حجم المعونات الاقتصادية الى ثلاثة أمثال ما هى عليه الآن ، حيث يمكن ادخار أموال طائلة من الانفاق العسكرى وتخصيصها لأغراض التنمية • ومن هنا تتأكد العلاقة بين نزع السلاح والتنمية، عندما ترتفع نسبة الانفاق العسكرى العالمى الى ما يعادل ٦٪ من الناتج المحلى الاجمالى العالمى فى الوقت الذى تنخفض فيه الموارد والمساعدات الرسمية المخصصة للتنمية • ومن ثم يتأكد أيضا أن أقرب سبيل لتدبير موارد اضافية لدول العالم الثالث من أجل التنمية هو خفض الانفاق العالمى على التسليح •

أما الحقيقة الثانية فهى أن الدول النامية فى أمس الحاجة الى الموارد الاضافية من أجل التنمية ، ففى هذه المجموعة من الدول تشير التقديرات الى وجود نحو مليار نسمة يعيشون تحت خط الفقر ، بالاضافة الى وجود ٧٨٠ مليون نسمة لا يحصلون على القدر الكافى من الغذاء ، الى جانب ٨٥٠ مليون أمى ونحو ١ر٥ مليار نسمة لا يحصلون على الرعاية الطبية الكافية ، فضلا عن وجود عدد آخر مماثل من العاطلين • بل ومن المفارقات الصارخة ، فى هذا الصدد ، أن الانفاق العسكرى فى الدول الصناعية عالية التطور يعادل تقريبا مخصصات هذه الدول للتعليم والرعاية الصحية ، فى حين أن الدول النامية يصل فيها الانفاق العسكرى الى ما يعادل ستين مثل انفاقها على التعليم وحده ، رغم التزايد المطرد فى عدد الأميين فى أنحاء العالم ، اذ بلغ عددهم ٨٨٩ مليون نسمة سنة ١٩٨٥ ، ومن المتوقع أن يرتفع هذا العدد الى مليار أمى مع اقتراب نهاية القرن الحالى ، ما لم تتخذ الأسرة الدولية ، بكافة هيئاتها العلمية والثقافية ، اجراءات حاسمة لمحو الأمية [١] •

---

(١) تقديرات منظمة التربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) اعلنتها مصادر المنظمة بمناسبة الاحتفال الخاص باسم « يوم محو الأمية » فى غضون سبتمبر ١٩٨٧ من اجل دعم الجهود التى تبذل فى انحاء العالم لتنشيط العمل على محو الأمية . كما أوضحت هذه المصادر ان مشكلة محو الأمية تهم بالدرجة الأولى العالم الثالث ، وهى ايضا تهم الدول الصناعية المتقدمة ، وعلى الأخص فى المناطق الريفية منها ، حيث يوجد ١١٧ مليون طفل فى سن دخول المدرسة (منهم ١٠٧ ملايين من دول العالم الثالث وبقية الأطفال من الدول الصناعية) لم يتمكنوا من الدخول الى مرحلة الدراسة الابتدائية فى بلادهم .

ولا جدال أن هذه المؤشرات الخطيرة قاطعة الدلالة على ما زالت تعانيه البشرية ، فى جزء كبير من العالم المعاصر ، من الثالوث المعروف ــ الفقر والجهل والمرض ــ ذلك الثالوث الذى لم يغفله « ميثاق الأطلنطى » فى رؤيته المستقبلية للعالم فى أعقاب الحرب العالمية الثانية ، وتأكيده على ضرورة القضاء عليه . لقد كان من الممكن التخفيف من ويلات هذا الثالوث أو القضاء عليه ، لولا أن موارد العالم تنفق بسخاء منقطع النظير على الانفاق العسكرى ، ولا يخص التنمية الا القدر اليسير منها . وهنا تنطبق حقا المقولة المأثورة عن الأديب توفيق الحكيم: « لعنة الله على العلم الذى ينزع الطعام من أفواه البشر ليضعه فى أفواه المدافع » . والواقع أن نزع السلاح والتنمية هما من بين أكثر التحديات التى تواجه العالم فى الآونة الحاضرة ، وأن العلاقة وثيقة بينهما لتأمين السلام العالمى وتحقيق الرخاء والتقدم الاقتصادى والاجتماعى لشعوب هذا العالم قاطبة .

(جـ) الدول النامية فى سباق التسليح

ومما يبعث على الدهشة أن يتزامن التسلح والتخلف فى دول العالم النامى ، حيث دخلت هى الأخرى فى سباق التسليح ، رغم أن أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية لا تسمح بذلك ، فلقد زادت حصة هذه الدول فى السوق العالمية للأسلحة من ٦ ٪ سنة ١٩٧٥ الى ١٧ ٪ سنة ١٩٨٥ . وتشير بعض التقديرات الى أن انفاق هذه الدول على التسليح يستنزف نحو ثلث دخلها القومى ، وهى تستورد سنويا من الأسلحة ما تبلغ قيمته نحو ٢٠ مليار دولار[1] ، اما مباشرة واما عن طريق دولة ثالثة بصورة غير مباشرة كما هو الحال فى حرب الخليج .

وتعد منطقة الشرق الأوسط أكبر سوق للسلاح فى العالم الثالث ، خلال

(١) تقدر قيمة صادرت الأسلحة بنحو ٣٠ مليار دولار سنويا ، ٩٠٪ منها (اى ما قيمته نحو ٢٧ مليار دولار) يأتى من ست دول صناعية ، ويخصص ثلثاها (اى ما قيمته ٢٠ مليار دولار) للدول النامية التى يزداد اعتمادها ، تبعا لذلك ، على الدول الصناعية اقتصاديا وسياسيا .

السنوات الخمس الأخيرة ١٩٨١ ـ ١٩٨٥ ، على الرغم من الركود الاقتصادى الذى ســاد المنطقة وتدهور السوق العالميــة للبترول والانخفاض الكبــير فى أسعاره . اذ تقدر قيمة مبيعات السلاح الى دول هــذه المنطقة بما يقرب من نصف اجمالى قيمة مبيعات السلاح الى دول العالم الثالث[١] ، كما يتضح من الجدول الآتى :

جــدول رقم ١٥
قيمة مبيعات السلاح سنويا
الى دول منطقة الشرق الأوسط
١٩٨١ ـ ١٩٨٥

(بالمليار دولار)

الدولة	قيمة مبيعات السلاح	النسبة الى المجموع (٪)
١ ـ العــراق	٢ر٤٢	١ر١٢
٢ ـ مصر	١ر٩٦	٨ر٩
٣ ـ ســوريا	١ر٧٠	٥ر٨
٤ ـ المملكة العربية السعودية	١ر٥٠	٥ر٧
٥ ـ ليبيــا	٠ر٩٠	٥ر٤
٦ ـ الأردن	٠ر٤٠	٠ر٢
٧ ـ ايران	٠ر٤٠	٠ر٢
٨ ـ دول نامية أخرى	١٠ر٧٢	٦ر٥٣
المجموع	٢٠ر٠٠	٠ر١٠٠

(١) تمثل الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى المصدر الرئيسى لأكثر من نصف الأسلحة المصدرة الى دول العالم ، تليها فرنسا والمملكة المتحدة ـ ويتوقع الخبراء =

ويتضح من الجدول السابق أن قيمة مبيعات السلاح سنويا الى دول الشرق الأوسط ، خلال الفترة ١٩٨١ ــ ١٩٨٥ ، قد بلغت نحو ١٢٫٢ مليار دولار ، ونبلغ نسبتها ٤٦٫٤٠٪ من اجمالى قيمة مبيعات السلاح الى دول العالم الثالث (١) .

(د) المجتمع الدولى فى مواجهة تحديات نزع السلاح والتنمية

بدأ يوم ٢٤ من أغسطس ١٩٨٧ أول مؤتمر دولى تحت مظلة الأمم المتحدة فى نيويورك تحت اسم « مؤتمر نزع السلاح والتنمية » بهدف بحث العلاقة بين نزع السلاح والتنمية والآثار المترتبة عليها . وقد شاركت فى هذا المؤتمر ١٢٩ دولة و ٨٢ منظمة غير حكومية (٢) .

ولا ريب أن اجتماعات هذا المؤتمر الدولى هى من أهم الاجتماعات التى شهدتها منظمة الأمم المتحدة ، اذ أن الموضوع الذى بحثته وفود أكثر من مائتى دولة ومنظمة يتعلق بمصير مئات الملايين من البشر ، فى المجتمعات الفقيرة، ممن لا يجدون الغذاء أو الدواء أو المأوى أو فرص العمل . واذا كان المؤتمر قد ناقش قضية لها أبعادها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المتشابكة ، الا أنها ، فى الجوهر ، قضية انسانية تستهدف ، بالدرجة الأولى ، اتاحة الفرصة

= العسكريون ان منتجى الأسلحة من دول العالم الثالث وغيرها سوف يلعبون دورا هاما فى السوق العالمية للأسلحة خلال الفترة القادمة ، ومن بينها : الصين ، كوريا الشمالية ، اسبانيا ، يوغوسلافيا ، بلغاريا ، البرازيل ، اسرائيل ، باكستان ، مصر .

(١) المصادر لأرقام الانفاق على التسليح فى العالم : تقرير وكالة نزع السلاح التابعة لوزارة الخارجية الأمريكية ، وتقرير معهد السلاح السويدى ، نشرتهما الصحافة المحلية .

(٢) كانت الولايات المتحدة الأمريكية هى الدولة الغربية الوحيدة التى لم تشارك فى أعمال هذا المؤتمر ، وعللت الادارة الأمريكية موقفها هذا بأن نزع السلاح والتنمية موضوعان منفصلان ، وانها تعارض فكرة استحقاق الدول النامية للمشاركة فى الأموال التى تتوفر من خفض نفقات التسليح من جانب الدول الغربية .

للدول الأقل نموا والأكثر فقرا فى العالم الثالث أن توفر لشعوبها الحد الأدنى من الحياة الانسانية الكريمة .

ومما يدل على أهمية انعقاد هذا المؤتمر ما تضمنه جدول أعماله من موضوعات بالغة الحساسية تنفذ الى صميم المشكلة التى يعانى منها العالم ، ويتضافر فى تفاقمها الاندفاع نحو التسليح من ناحية وتدنى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بصورة مفزعة فى العالم الثالث من الناحية الأخرى ، اذ تضمن جدول الأعمال البنود الآتية :

١- استعراض العلاقة بين نزع السلاح والتنمية من كافة جوانبها .

٢- بحث تأثير نفقات التسليح ، التى تقدر حاليا بنحو ترليون دولار سنويا ، على الاقتصاد العالمى ، وبخاصة الدول الذرية والدول المنتجة للسلاح .

٣- بحث الآثار المترتبة على التسليح وعلاقتها بالوضعين الاقتصادى والاجتماعى فى الدول النامية وكيفية معالجة ذلك .

٤- تحديد الوسائل التى يمكن بموجبها خفض نفقات التسليح وتوجيه ذلك لتحقيق المزيد من الموارد لخدمة أغراض التنمية فى الدول النامية .

ولقد أنهى المؤتمر أعماله فى ١١ من سبتمبر ١٩٨٧ باقرار وثيقته الختامية التى تضمنت برنامجا للعمل فى مجالى نزع السلاح والتنمية ، واضفاء التعبير العملى على العلاقة بين هذين المجالين من خلال اجراءات محددة على كل من المستوى القومى والاقليمى والعالمى .

وليس من المتصور ، بطبيعة الحال ، أن يتعهد المؤتمر بأى التزام عملى ملموس بشأن خفض الانفاق العسكرى فى العالم، الا أنه ، مع ذلك، ذو تأثير قوى فى لفت أنظار الرأى العام العالمى الى مدى خطورة المشكلة التى يتعرض لها

العالم فى الوقت الراهن • واذا كان فى وسع المؤتمر أن يخلق مناخا أكثر انفراجا على الصعيد العالمى بالنسبة لقضيتى نزع السلاح والتنمية ، فانه سوف يسهم ، بصورة فعالة ، فى كسر الدورة المفرغة التى تربط التسليح بالتخلف ، الأمر الذى يدفع بالعالم الى أن يخطو خطواته الأولى على الطريق السليم ، طريق بنـــاء عالم أكثر سلما وأكثر رخاء ، فالواقع الذى لا شك فيه أن نزع السلاح ليس شرطا ضروريا للسلام العالمى فحسب ، بل أنه يشكل أيضا أساسا قويا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية فى ربوع العالم •

خاتمــــة

لقد ناقشنا فى الجزء الأول من الكتاب نظريات التطور الاقتصادى فى الفكر التقليدى والفكر الحديث • وبدأنا المناقشة بدراسة نظرية التطور الاقتصـــادى فى الفكر التقليدى ـــ فكر المدرسة الكلاسيكية القديمة ـــ كما جاءت فى أدبيات آدم سميث ودافيد ريكاردو وتوماس روبرت مالتس وجون ستيورات ميل • ثم تناولنا نظرية التطور الاقتصادى فى اطار النظام الرأسمالى فى صورته التقليدية ثم فى انجاهاته الحديثة • وأعقبنا ذلك بدراســة تحليلية للعلاقة بين التقــدم الاقتصــادى والتنظيمات المؤسسية فى المجتمع الاقتصـــادى الحديث ، كالضمان الاجتماعى والحركة النقابيــة والتنظيمات الاحتكارية • وأنهينــا الجزء الأول بدراسة نظرية النضج الاقتصادى ونظرية الركود التضخمى فى الاقتصاد المتقدم•

أمافى الجزء الثــانى من الكتاب ، فقد بدأنا بدراســة نظرية حول النمو الاقتصادى ، بدءا بطبيعة ومغزى النمو ، ثم عوامل وتكاليف وسياسات النمو ، ثم مقاييس التخلف ومعوقات النمو ، وانتهاء بوضع كل من رأس المال والسكان فى الاقتصاد المتخلف •

ثم انتقلنا من الدراسة النظرية حول النمو الاقتصادى ومشكلات هذا النمو فى العالم المعاصر الى الدراسة العملية للمشكلات التى تواجه الدول الأقل نموا والأكثر فقرا فى العــالم الثالث ، وخلصــنا من هذه الدراســة الى أن مجموعة من المشكلات الخطيرة تعوق التنمية والتقدم فى هذا الجزء من العالم ، وأضحت السمة المميزة له هى التدهور الاقتصادى والاجتماعى بصورة مفزعة الى حد أن أطلق بعض المحللين الاقتصاديين على هذا الوضع الخطير « النكسة الانمائية فى الثمانينات » •. وتتلخص هذه المجموعة من المشكلات فيما يلى :

أولا ، ان العـــالم الثالث تتهدده مشكلة الديون الخارجية التى بلغت فى ضخامتها حدا يفوق كل تصور ، اذ تقدر حاليا بنحو ١٠٠٥ مليارات دولار ، مما أعجز الدول النامية المدينة عن سدادها • ومن ثم فان معالجة هذه المشكلة الخطيرة تتطلب أولا قيام الدول المانحة للقروض بمنح التيسيرات الكفيلة بتمكين الدول النامية المدينة من سداد ديونها الخارجية فى حدود قدراتها الحقيقية وفقا لمعايير معينة • كما تتطلب ثانيا قيام الدول الصناعية المتقدمة بازالة القيود والحواجز الجمركية أمام صادرات الدول النامية •

ثانيا ، ان الدول الناميـــة لم تحصل الا على قدر محـــدود من احتياجاتها الرأسمالية الأغراض التنمية ، مع أن استراتيجية التنمية الدولية التى وضعتها الأمم المتحدة تستهدف تخصيص ٧ر٠ ٪ من الناتج المحلى الاجمالى لكل دولة من الدول الصناعية المتقدمة (الدول الأعضاء فى منظمة التعاون الاقتصـــادى والتنمية) لمعونات التنمية الرسمية • ومن ثم فان الدول النامية فى حاجة ماسة الى موارد اضافية تكفى لتحقيق هدف ٦ ٪ سنويا لنموها الاقتصـــادى ، وهو الهدف الذى نصت عليه استراتيجية التنمية الدولية • ولا يتأتى ذلك الا بالتزام كل دولة من الدول الصناعية المانحة للقروض بتخصيص ١ ٪ (بدلا من ٧ر٠ ٪) لمعونات التنمية الرسمية وفقا لاستراتيجية جديدة للتنمية الدولية •

ثالثا ، وثمة عائق آخر من عوائق التنمية ، ويتمثل فى التضخم السكانى فى الدول الأقل نموا والأكثر فقرا التى تضم حوالى ثلثى سكان العالم ، ويصل فيها معدل الزيادة السنوية فى عدد السكان الى أكثر من ٢ ٪ ، فى حين أن الدول الأكثر تقدما يصل فيها معدل الزيادة السنوية فى عدد السكان الى أقل من ١ ٪ فى الوقت الحاضر الذى بلغ فيه عدد سكان العالم ٥ مليارات نسمة ، ومن المتوقع أن يزيد الى ٨ مليارات نسمة سنة ٢٠١٠ ، والى ١٠ مليارات نسمة قرب نهاية القرن المقبل • وبينما تعمل حاليا الدول الأقل نموا فى العالم الثالث على معالجة كثرة عدد السكان فيها من خلال الرقابة على المواليد وتنظيم الأسرة ، فان الدول

الأكثر نموا فى العالم الأول تعمل بجدية على معالجة قلة عدد السكان فيها من خلال سياسة سكانية تستهدف القضاء على احجام شعوبها عن الانجاب • وتكمن خطورة التضخم السكانى فى الدول الأقل نموا فى أن الزيادة فى عدد السكان بهذا المعدل الرهيب سوف تلتهم جزءا كبيرا من الزيادة الاحتمالية فى الناتج القومى لمواجهة احتياجات هذه الزيادة السكانية من سلع وخدمات ومرافق • وبعبارة أخرى ، فان المشكلة التى يسببها النمو السكانى انما تكمن فى عجز الدول الأقل نموا عن توفير البنية الاقتصادية والاجتماعية التى تتطلبها الزيادة فى عدد السكان • ولعل بنجلاديش ، أفقر دول العالم بعد أثيوبيا ، خير مثال على أن التضخم السكانى الرهيب هو العنصر الأساسى فى تدنى متوسط دخل الفرد الى قاع سلم الدخل وشدة وطأة الفقر على شعب هذا البلد (١١٠ دولارات متوسط دخل الفرد فى بنجلاديش كأفقر دولة فى العــالم مقابل ١٨٢٠٠ دولارا متوسط دخل الفرد فى الولايات المتحدة كأغنى دولة فى العالم) •

رابعا ، ان « الفجوة التكنولوجية » لا تزال حجر عثرة أمام الدول النامية فى مسيرتها على طريق التنمية والتقدم ، بينما تتسابق الدول الصناعية المتقدمة فى التطور المستمر للتكنولوجيا فى مختلف المجالات من خلال البحوث والدراسات التى تجريها مراكز البحث العلمى ، واتخاذ هذا الســباق التكنولوجى أساسا للمنافسة بينها فى احتكار الأسواق العالمية • ومن المشاهد أن التخلف التكنولوجى فى دول العــالم الثالث انما يرجع الى الشروط التعسفية التى تفرضــها الدول الصناعية المتقدمة على الدول النامية فى تصدير التكنولوجيا اليها ، وفى مقدمة هذه الشروط المغالاة فى المقابل النقدى للتكنولوجيا المصدرة • وللتغلب على هذه العقبة ، يقتضى الأمر التزام الدول المصدرة للتكنولوجيا بقواعد معينة للسلوك يفرضها المجتمع الدولى لتحكم عملية نقل التكنولوجيا على النحو الذى يقضى على استغلال هذه الدول لوضعها الاحتكارى ، ويزيل وصمة التخلف التكنولوجى عن الدول النامية فى العالم الثالث •

خامسا ، ان الطفرة الكبرى فى الانفاق على التسليح فى العــالم ، وعلى

الأخص فى النصف الأول من الثمانينات ، الى نحو مليار دولار سـنة ١٩٨٦ (أى ما يعادل ديون دول أمريكا اللاتينية وللدول الافريقية ودول آسيا ودول أوروبا الشرقية مجتمعة) تتزامن مع ما تعانيه الدول النامية من ثالوث الفقر والجهـل والمرض ، وللتعرض للكوارث الطبيعية ومخـاطر الجفاف والتصحر والمجاعة • بل مما زاد الوضع سوءا أن الدول النامية دخلت هى الأخرى سباق التسلح ، وأخذت تخصص حوالى ثلث دخلها القومى للانفاق العسكرى على حساب التنمية • ولقد بلغت قيمة مبيعات الأسلحة الى الدول النامية سنة ١٩٨٦ نحو ٢٠ مليـار دولار ، خص منطقـة الشرق الأوسط حوالى نصف المبيعات ، مما يعنى تزامن التسلح والتخلف فى العالم الثالث • ولقد كان هذا التيار الجارف من الانفاقات العسكرية ، فى دول الشمال ودول الجنوب على السواء ، دافعا قويا لعقد المؤتمر الأول لنزع السلاح والتنمية فى نيويورك مؤخرا تحت مظلة الأمم المتحدة بهدف مناقشة قضية التخلف من زاوية الانفاق على التسليح • وأهمية هذا الحدث انما تنبع من مشاركة مائتى دولة ومنظمة فى اجتماعات المؤتمر ، ومن أن هذه الشمولية فى المشاركة لها صداها انقوى فى لفت أنظار الرأى العام العالمى الى خطورة هذه القضية • وقد أشارت الوثيقة الختامية للمؤتمر الى أن العلاقة بين نزع السلاح والتنمية هى حقيقة واضحة للعيان ، اذ أن خفض نفقات التسليح فى العالم يمكن أن يتوفر من ورائه المزيد من الموارد لخدمة أغراض التنمية ، وبالتالى فان نزع السلاح ليس شرطا ضروريا للسلام العالمى فحسب ، بل أنه بشكل أيضا أساسا قويا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية فى ربوع العالم •

REFERENCES

1 — I. M. D. Little : A Critique of Welfare Economics.
2 — A. C. Pigou : Economics.
3 — P. A. Samuelson : Foundations of Economic Analysis (Chapter on " Welfare Economics ").
4 — M. W. Reder : Studies in the Theory of Welfare Economics.
5 — A. P. Lerner : The Economics of Control.
6 — Hla Myint : Theories of Welfare Economics.
7 — V. Pareto : Manuel d'Economie Politique.
8 — J. R. Hicks : Value and Capital.
9 — R. G. D. Allen : Mathematical Analysis for Economists.
10 — A. W. Stonier & Douglas C. Hague : A Textbook of Economic Theory.
11 — Philip. H. Wicksteed : Commonsense of Political Economy.
12 — George J. Stigler : Production and Distribution Theories.
13 — Joe S. Bain : Price Policy.
14 — K. E. Boulding : A Reconstruction of Economics.
15 — Leon Walras : Elements of Pure Political Economy.
16 — E. H. Chamberlain (Editior) : Monopoly and Competition and Their Regulation.
17 — E. H. Chamberlain : Theory of Monopolistic Competition.
18 — Joan Robinson : Economics of Imperfect Competition.
19 — Abba P. Lerner : Essays in Economic Analysis.
20 — W. A. Lewis : Overhead Costs.
21 — P. Ford : Changes in The Number of Shops.
22 — Fritz Machlup : Marginal Analysis and Empirical Research.
23 — Fritz Machlup : The Economics of Sellers, Competition.
24 William Fellner : Competition Among The Few.

25 — Hall & Hitch : Price Theory and Business Behaviour.

26 — G. J. Stigler : The Kinky Oligapoly Demnd Curve and Rigid Prices.

27 — P. M. Sweezy : Demand Under Conditions of Oligopoly.

28 — P. W. Andrews : The Pricing Policy of Manufacturing Industry.

29 — E. A. G. Robinson : The Pricing of Manufactured Products.

30 — J. R. Hicks : Rehabilitation of Consumer Surplus.

31 — E. R. Walker : From Economic Theory to Policy.

32 — Lionel Robbins : An Essay on The Nature & Significance of Economic Science.

33 — F. H. Knight : Risk, Uncertainty and Profit.

34 — J. R. Hicks : The Social Sciences.

35 — Joseph A. Schumpeter : Capitalism, Socialism and Democracy.

36 — Colin Clark : Conditions of Economic Progress.

37 — J. B. Say : A Treatise on Political Economy.

38 — John Rae : The Sociological Theory of Capital.

39 — Friedrich List : The National System of Political Economy.

40 — T. R. Malthus : An Essay on The Principle of Population.

41 — Karl Marx : Capital.

42 — Allen G. B. Fisher : Economic Progress and Social Security.

43 — Hilton & Others : Are Trade Unions Obstructive ?

44 — Alvin H. Hansen : Fiscal Policy and Business Cycles.

45 — George Terborgh : " The Bogey of Economic Maturity "

محتويات الكتـــاب

صفحة

صفحة

الجـــزء الثـــانى
النمـــو الاقتصـــادى

صفحة

كتب أخرى للمؤلف

كتب مؤلفة :

١ ــ مبادىء علم الاقتصاد ــ تحليل جزئى وكلى .

٢ ــ المنظمات الدولية والتطورات الاقتصادية الحديثة .

٣ ــ مبادىء التخطيط الاقتصادى .

٤ ــ موسوعة المصطلحات الاقتصادية .

٥ ــ مبادىء المعرفة الاقتصادية (تحت الطبع) .

٦ ــ الاقتصاد التحليلى (نفذت الطبعة) .

٧ ــ نظرية القيمة (نفذت الطبعة) .

٨ ــ التحليل الكلى (نفذت الطبعة) .

٩ ــ النقود والائتمان (نفذت الطبعة) .

١٠ــ الرفاهية الاقتصادية (نفذت الطبعة) .

١١ــ الدخل والتنمية الاقتصادية (نفذت الطبعة) .

كتب معربة :

١٢ــ الرخاء بدون تضخم .

١٣ــ الاستثمار الخاص .

١٤ــ عشرة من أئمة الاقتصاد .

١٥ــ الاقتصادى فى القرن العشرين .

١٦ــ البشرية فى مفترق الطرق (بالاشتراك) .

١٧ــ المشروعات الكبرى فى العصر الحديث (بالاشتراك) .

١٨ــ اقتصاديات الحرب والسلم .

رقم الايداع بدار الكتب القومية
٨٨/٣٢٢٦

الترقيم الدولى ٨ — ٣٠٣. — ١٠ — ٩٧٧

شركة دار الاشـــعاع للطباعة

١٤ شارع عبد الحميد — جنينة قاميش
السيدة زينب — القاهرة

ت : ٣٦٣٠٤٦٩

تطلب جميع منشوراتنا من فروعنا

الفرع الرئيسي :

٦-أ شارع جواد حسني - القاهرة

ت : ٧٥٠١٦٦٧

فرع الدقي :

٢٧ شارع عبد العظيم راشد - متفرع من

شارع الدكتور شاهين - بالعجوزة

ت : ٧١٧٤٩٨

فرع مدينة نصر :

٢٤ شارع عباس العقاد - المنطقة العاشرة

ومن مؤسسة

دار الكتاب الحديث

للطبع والنشر والتوزيع

الكويت شارع فهد السالم عمارة السوق الكبير

بجوار المخازن الكبرى محل رقم ٢٥٠ أرضي

ت : ٢٤٣٦٢١٥ ص ٠ ب ١٢٧٥٤